الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة في سورية (2001-2017)

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالب

محمد محمد زهير الدكاش

اشراف

المشرف المشارك

الدكتورة

آلاء بركة

مدرس في قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

المشرف العلمي

الأستاذ الدكتور

عدنان سليمان

أستاذ في قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد-جامعة دمشق

دمشق 2021

إقرار وتصريح

أصرح أن هذا البحث " الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة في سورية (2001-2017)" من انجازي، ولم يسبق أن قُبل للحصول على أية درجة علمية سابقاً.

الطالب

محمد الدكاش

كلمة شكر

أتقدم بجزيل الشـــكر والامتنان إلى من كان لـه الأثر الكبير في إتمام هذا البحث وتقويمه، بتوجيهاته ونصـــائحه القيّمة، الأســـتاذ الدكتور عدنان ســـليمان الذي تكرَّم بقبول الإشـــراف، شـــكراً على كل ما منحتني إياه من علمٍ بمحبةٍ خالصـــة. لك كل الاحترام والتقدير.

كما أشكر الدكتورة آلاء بركة لما بذلته من جهد ووقت في متابعتي وإرشادي.

وأتوجه بالشكر إلى أعضـاء لجنة التحكيم الموقرين، الأستاذ الدكتور محمود زنبوعة، والدكتور هيثم عيسـى، والدكتور ظافر حمود، والدكتور ياسر مشعل، على توجيهاتهم وملاحظاتهم التي ساهمت في إنجاز وإثراء هذا البحث.

كل الشكر والتقدير والاحترام لكلِّ من لقنني علماً، وقدم لي المسـاعدة والعون لإنجاز هذا البحث.

الإهداء

إلى من علمني أن للنجاح قيمةً ومعنى، رمزاً وسنداً وداعماً في حياتي، ومن علمني القيم والمبادئ

والدي الدكتور محمد زهير الدكاش

إلى من كنت وما زلت أستمد منها القوة عند ضعفي، والأمل بعد يأسي

أمي الغالية

إلى من منحني العطف والحب الجميلين

جدي وجدتي

إلى إخوتي، الصداقة والمحبة الحقيقية

مجد وعهد

إلى عائلتي الثانية التي وقفت إلى جانبي في جميع الأوقات

عمي العميد المهندس محمد دالاتي وزوجته والزهرتين دلال وديانا

إلى حبيبتي وشريكة حياتي

إلى من أعطاني مشاعر الأبوة، إلى حب الحياة

زهير وليان

إلى أصدقائي وزملاء الدرب

محمد كيكي وإبراهيم عثمان

محمد الدكاش

الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة في سورية (2001-2017)

إعداد: محمد محمد زهير الدكاش

إشراف: أ.د. عدنان سليمان، د. آلاء بركة

الملخص

تناول هذا البحث بالدراسة والتحليل واقع عجز الموازنة العامة في الموازنات السورية خلال الفترة (2001-2017)، وطرق تمويله في محاولة الدولة للحفاظ على دورها في السياسة المالية من اجل خلق التوازن، للوصول إلى الآثار المترتبة لتمويل عجز الموازنة في الاقتصاد والمجتمع، وذلك من خلال خمسة فصول، يتناول الأول الإطار النظري حول السياسة المالية للدولة، وعجز الموازنة العامة وتمويلها، وراي الاقتصاد الوضعي في ذلك، والآثار المترتبة لتمويل عجز الموازنة العامة على الاقتصاد والمجتمع في الأدبيات الاقتصادية. وتم تخصيص الفصل الثاني لدراسة عجز الموازنة في سورية وتطوره والأسباب التي أدت له، وآلية ومصادر التمويل المتبعة لتمويل لذلك العجز، أما الفصل الثالث بحث في المنعكسات والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على آلية تمويل عجز الموازنة العامة، كما تعرض لدراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في ظل الحرب الدائرة على سورية، أما الفصل الرابع اختص بالدراسة القياسية لأثر تمويل عجز الموازنة العامة في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، لنصل إلى الفصل الخامس الذي درس الخيارات والبدائل الممكنة لتمويل عجز الموازنة في ظل الأزمة والخيارات المستقبلية.

تم التركيز على المنهج الوصفي والتحليلي في الفصلين الثاني والثالث، وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات التي تتوافر عن موضوع الدراسة، وتحليلها لاستخلاص النتائج، والاعتماد على المنهج المقارن من خلال المقارنة بين كل من فترة الدارسة الأولى (2001-2017)، وفترة الدراسة الثانية (2011-2017)، والوقوف عند الاختلافات الجوهرية فيها، وقد تم تقدير النماذج القياسية لقياس أثر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في أهم المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باستخدام برنامج EVIEWS-10

خلص البحث أن أثر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية شهد تغيرات جوهرية بين فترتي الدراسة، حيث كان للأزمة الأثر الأكبر في سياسة تمويل عجز الموازنة العامة، الأمر الذي ترك آثاراً سلبيةً في مفاصل الاقتصاد والمجتمع. فقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية موجبة لأثر تمويل عجز الموازنة مع معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وسعر الصرف ومعدلات البطالة. كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أبرزها، ضرورة الاعتماد على موازنة مرتكزة بشكل أساسي على الإمكانات المتاحة، بالإضافة إلى العمل على ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات المتاحة، وضرورة عدم تجاوز نمو النفقات لمعدل نمو الإيرادات، وتوجيه الإنفاق إلى القطاعات الأكثر كفاءة في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وتطوير الإيرادات العامة، كل ذلك من اجل وقف استنزاف الاقتصاد السوري ومحاولة النهوض فيه لتحقيق معدلات نمو حقيقية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الموازنة العامة للدولة. عجز الموازنة العامة، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

فهرس المحتويات

كلمة شكر ..... ج

الإهداء ..... د

الملخص..... هـ

فهرس المحتويات ..... و

قائمة الجداول ..... ي

قائمة المخططات البيانية..... ل

الفصل التمهيدي..... أ

مقدمة البحث ..... أ

مشكلة البحث ..... ب

أهداف البحث ..... ب

أهمية البحث..... ب

فرضيات البحث ..... ج

حدود البحث ..... ج

منهج البحث ..... ج

الدراسات السابقة..... د

الفصل الأول: العجز والموازنة العامة للدولة والسياسات الحكومية (تأصيلٌ نظري) 1

المبحث الأول: السياسة المالية والموازنة العامة للدولة (مفاهيم نظرية) 3

المطلب الأول: مفهوم وتطور وخصائص وأدوات السياسة المالية للدولة 3

المطلب الثاني: مفهوم وتطور وخصائص ومصادر تمويل الموازنة العامة للدولة 17

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة..... 21

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة 21
المطلب الثاني: أنواع (مقاييس) عجز الموازنة العامة للدولة 21
المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة 27
المطلب الرابع: عجز الموازنة العامة للدولة في النظريات الاقتصادية 34
المطلب الخامس: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة 42
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الأدبيات الاقتصادية **46**
المطلب الأول: آثار التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة 46
المطلب الثاني: آثار التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة 54
الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017) **61**
المبحث الأول: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017) **63**
المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في سورية خلال الفترة (2001-2017) 63
المطلب الثاني: تطور الإيراد العام في سورية خلال الفترة (2001-2017) 68
المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سورية (خلال الفترة 2001-2017) 70
المبحث الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017) **82**
المطلب الأول: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010) 82
المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2011-2017) 96
المبحث الثالث: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017) 104
المطلب الأول: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010) 104
المطلب الثاني: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2011-2017) 110
الفصل الثالث: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والواقع الراهن في سورية (2001-2017) **115**
المبحث الأول: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010) **117**

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم 117
المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي 122
المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة وسعر الصرف 126
المطلب الرابع: تمويل عجز الموازنة والبطالة 127
المطلب الخامس: تمويل عجز الموازنة والفقر 129
المبحث الثاني: أثر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في ظل الأزمة الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع (2011-2017) 131
المطلب الأول: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على الأسعار (التضخم) 131
المطلب الثاني: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على الناتج المحلي الإجمالي..... 136
المطلب الثالث: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على سعر الصرف 143
المطلب الرابع: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على التوظيف (البطالة)..... 147
المطلب الخامس: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على الحالة الاجتماعية والفقر ... 148
الفصل الرابع: التحليل القياسي للأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في سورية..... 153
المبحث الأول: مفردات النموذج القياسي 154
المطلب الأول: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات 154
المطلب الثالث: الإحصاء الوصفي للمتغيرات 157
المطلب الرابع: بناء النماذج القياسية 162
المبحث الثاني: دراسة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في معدلات التضخم..... 166
المبحث الثالث: دراسة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي..... 174
المبحث الرابع: دراسة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في سعر الصرف 180

المبحث الخامس: دراسة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في معدلات البطالة.....186

نتائج البحث 193

اختبار الفرضيات.....196

مقترحات البحث (بدائل استراتيجية وخيارات مستقبلية).....198

خاتمة البحث 212

المصادر والمراجع.....215

ملاحق البحث.....223

قائمة الجداول

الجدول رقم (1): تطور الدعم الاجتماعي في سورية خلال الفترة 2011-2017 (مليار) 99
الجدول رقم (2): تطور العرض النقدي في سورية وبعض المؤشرات النقدية 2001-2010 121
الجدول رقم (3): نسبة مساهمة تمويل عجز الموازنة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي 2002-2010 125
الجدول رقم (4): معدلات النمو الحقيقية المقدرة بناء على الخطة الخمسية الحادية عشرة 137
الجدول رقم (5): تقدير العرض النقدي في سورية خلال الفترة 2011-2017 144
الجدول رقم (6): متغيرات الدراسة القياسية 1987-2017 157
الجدول رقم (7): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة القياسية 160
الجدول رقم (8): اختبار جذر الوحدة لسلسلة العجز عند المستوى 163
الجدول رقم (9): اختبار جذر الوحدة لسلسلة العجز عند الفرق الأول 163
الجدول رقم (10): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة 164
الجدول رقم (11): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود) 167
الجدول رقم (12): تقدير النموذج المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في التضخم 167
الجدول رقم (13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في التضخم 170
الجدول رقم (14): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي 171
الجدول رقم (15): اختبار ثبات التباين 172
الجدول رقم (16): اختبار سلامة توصيف النموذج 173
الجدول رقم (17): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود) 174
الجدول رقم (18): تقدير النموذج وفق الاجل الطويل 175
الجدول رقم (19): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في الناتج 177
الجدول رقم (20): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي 178
الجدول رقم (21): اختبار ثبات التباين 178
الجدول رقم (22): اختبار سلامة توصيف النموذج 179
الجدول رقم (23): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود) 180
الجدول رقم (24): تقدير النموذج وفق الأجل الطويل 181
الجدول رقم (25): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في سعر الصرف 183
الجدول رقم (26): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي 184

الجدول رقم (27): اختبار ثبات التباين 184
الجدول رقم (28): اختبار سلامة توصيف النموذج 185
الجدول رقم (29): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود) 186
الجدول رقم (30): تقدير النموذج وفق الاجل الطويل 187
الجدول رقم (31): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في معدلات البطالة 189
الجدول رقم (32): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي 190
الجدول رقم (33): اختبار ثبات التباين 190
الجدول رقم (34): اختبار سلامة توصيف النموذج 191

قائمة المخططات البيانية

المخطط رقم (1): تقديرات الموازنة العامة للدولة بالأسعار الجارية والثابتة لعام 2000 خلال الفترة 2011-2017 (مليون ليرة) 65

المخطط رقم (2): قطع حسابات الموازنة العامة بالأسعار الجارية ومقومة بأسعار عام 2000 الثابتة للفترة (2011-2013) (مليون ليرة سورية).....66

المخطط رقم (3): الإنفاق المقدر والفعلي في سورية خلال الفترة (2001-2013) (مليون ليرة سورية) 67

المخطط رقم (4): الإيراد العام المقدر والفعلي في سورية خلال الفترة (2001-2013) مليون ليرة سورية69

المخطط رقم (5): نسبة العجز الكلي والعجز غير النفطي من الناتج في سورية الفترة 2001-2010....73

المخطط رقم (6): العجز الكلي والعجز غير النفطي ونسبتهم من الميزانية خلال الفترة (2001-2010) .74

المخطط رقم (7): معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات العامة للفترة (2001-2010).....75

المخطط رقم (8): تطور العجز المقدر في سورية خلال الفترة 2011-2017 (ألف ل.س) 76

المخطط رقم (9): نسبة العجز المقدر من الموازنة العامة في سورية خلال الفترة 2011-2017 77

المخطط رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي والعجز المقدر في سورية لفترة 2011-2017 (ألف ل.س).....79

المخطط رقم (11): نسبة العجز الفعلي من الميزانية والناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2011-2013 80

المخطط رقم (12): مقارنة معدلات نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 2001-2010
.....83

المخطط رقم (13): نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق الكلي في سورية خلال الفترة 2001-2010 84

المخطط رقم (14): تطور الإيرادات العامة المخططة للدولة للفترة 2001-2010 87

المخطط رقم (15): تطور العبء الضريبي في سورية خلال الفترة 2001-2012.....90

المخطط رقم (16): تطور معدلات نمو الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 2001-2010
.....95

المخطط رقم (17): الإنفاق العام في الموازنة التقديرية للدولة للفترة 2011-2017.....96

المخطط رقم (18): مكونات الإيرادات العامة التقديرية 2011-2017..... 101

المخطط رقم (19): نسب مكونات تمويل الموازنة العامة 2011-2017 102

المخطط رقم (20): تطور التمويل المحلي المقدر ونسبته من الإيرادات والناتج والعجز الكلي 2001-2010 106
المخطط رقم (21): تطور التمويل الخارجي والداخلي منسوبا إلى العجز الكلي 2001-2010 109
المخطط رقم (22): تطور الإيراد والتمويل المحلي المقدر 2011-2017 112
المخطط رقم (23): تطور العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي 2001-2010 124
المخطط رقم (24): تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2001-2010 126
المخطط رقم (25): تطور معدلات البطالة والتضخم والتكوين الرأسمالي في سورية (2001-2010)... 128
المخطط رقم (26): تطور معدلات التضخم 2011-2017 132
المخطط رقم (27): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2010-2015 138
المخطط رقم (28): تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي 2010-2017 141
المخطط رقم (29): تطور إجمالي تكون راس المال الثابت (الاستثمارات المحلية) بالأسعار الثابتة 142
المخطط رقم (30): تطور الصادرات والواردات في سورية للفترة 2010-2017 بالأسعار الجارية 143
المخطط رقم (31): تطور سعر الصرف في سورية خلال الفترة 2011-2017 147
المخطط رقم (32): تطور معدلات البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2017 148

الفصل التمهيدي

مقدمة البحث

يعد عجز الموازنة من أعقد وأخطر المشاكل التي تواجه كثير من الدول في العالم، ويمكن النظر إليه على أنه أهم المحاور الرئيسية التي تقع في دائرة النشاط المالي للدولة، وأن حجم هذا العجز ونطاقه وطبيعته يرتبط بدرجة كبيرة بمدى كفاءة الدولة في إدارة المال العام، من حيث تحصـــيله وأســلوب تخصـــيصـــه لتمويل مختلف مجالات الإنفاق العام. وإضـــافة لذلك يترتب على عجز الموازنة العامة للدولة وأســلوب تمويله العديد من المخاطر التي تؤثر على قدرة الدولة في تحقيق معدلات نمو فعلية.

وقد برزت ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة مع تنامي الـدور الـذي أصبحت تـؤديـه الحكومات فـي النشاط الاقـتـصـادي، وقد أصبح هذا العجز ظاهرة مألوفة في معظم الدول سواء المتقدمة منها أو النامية. لكن الآثار الضارة تتزايد في الدول النامية، لما يؤثر في نتائج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي عدالة التوزيع، فيظهر الغنى الفاحش ويزداد الفقر المدقع، وتزول الطبقة الوسطى في الدول النامية، مما يؤثر في حجم الطلب الكلي من جهة، وفي مستوى التطور ونمو الإنتاج.

تفاقمت مشكلة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الأزمة الراهنة نتيجة قصور الموارد المالية المتاحة، والارتفاع الكبير في حجم النفقات الحكومية مما يتطلب إيجاد الحلول الناجعة والبدائل والخيارات المســتقبلية لها ضـــمن خطط إعادة البناء والتنمية في ســـورية، لأن استمراره سيؤدي إلى تهديد الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي والاجتماعي للدولة.

مشكلة البحث

تكمن مشـــكلة البحث في أن الموازنة العامة للدولة في ســـورية تعاني من عجز بنيوي يعكس اختلالات الاقتصاد الكلي، ويظهر ضعف مصادر تمويل الموازنة، وانخفاض كفاءة الإنفاق العام وعدم القدرة على ترشيده، وقصور السياسات الاقتصادية والمالية في مواجهة ذلك العجز.

أدت الأســاليب المتبعة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة إلى مشــكلات اقتصــادية واجتماعية أثرت سلباً على الاستقرار الاقتصادي بدلاً من أن تكون أداة لمعالجة هذه المشكلات بشكل فعال، وتفاقمت هذه المنعكســات خلال الحرب القائمة على ســورية نتيجة ضــعف القدرة والإمكانيات والموارد المتاحة، وارتفاع حجم الحاجات المطلوبة، بالإضافة إلى اتباع أساليب تمويل زادت حدة تلك الآثار، مما يقتضــي وجود ســياســات جديدة للتعامل مع مشــكلة العجز وطرق تمويله بهدف تقليص منعكساته الاقتصادية والاجتماعية السلبية إلى الحد الأدنى، وضمان عدم العودة لتوليد هذه المشكلات في المستقبل.

أهداف البحث

1- تحليل أثر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي
2- إيجاد حلول ناجعة وبدائل استراتيجية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية.

أهمية البحث

تظهر أهمية البحث من خلال بيان المنعكســات الاقتصــادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على الاقتصاد السوري، وخاصة فيما يتعلق بفترة الحرب على سورية، وبيان ضرورة اتباع أســلوب مختلف في التمويل عن الأســلوب المتّبع قبل الازمة، وقياس العلاقة ونوعها بين نمط التمويل المتبع والواقع الاقتصادي والاجتماعي خلال الأزمة، ووضع حلول وبدائل استراتيجية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية.

فرضيات البحث

1- لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية، إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
2- لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية، إلى المحافظة على معدلات التضخم عند مستويات متدنية.
3- لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية، إلى ضبط سعر صرف الليرة السورية عند مستويات مقبولة.
4- لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية، إلى رفع معدلات الاستخدام والتشغيل.

حدود البحث

الحدود المكانية هي الجمهورية العربية السورية، والحدود الزمانية هي الفترة الممتدة من عام 2001 حيث بدأت عملية الإصلاح والانفتاح الاقتصادي، وحتى العام 2017. أما فيما يتعلق بالدراسة القياسية كانت الحدود الزمانية هي الفترة الممتدة من عام 1987 حتى عام 2017، نظراً لضرورة القياس.

منهج البحث

سيتم اللجوء إلى المنهج الاستقرائي للتعرف على أثر تمويل عجز الموازنة في المتغيرات الاقتصادية الكلية، خلال فترة الدراسة المقترحة لهذه المتغيرات، من أجل تقدير العلاقة بينهما، كما سيتم استخدام الأسلوب الوصفي لما ورد في الأدبيات الأكاديمية المالية والنقدية خاصة، وكذلك من خلال ما ورد في بعض الدراسات السابقة، وذلك باستخدام الرسوم البيانية والإحصاءات المتوفرة في المكتب المركزي للإحصاء ومصرف سورية المركزي.

الدراسات السابقة

1- كنعان، علي، عجز الموازنة في سـورية وسـبل معالجته، جمعية العلوم الاقتصـادية، 2006.

بين البحث أسـباب عجز الموازنة في الدول النامية كونه وسـيلة لتمويل التنمية الاقتصـادية في مجتمعاتنا، عن طريق الائتمان المصرفي وزيادة الإصدارات النقدية، والإنفاق الضخم بتلك الدول على المجالات العسكرية إضـافة إلى المستلزمات السلعية والخدمية، وجمود الأنظمة الضـريبية وكذلك الزيادات فيما يخص الرواتب والأجور التي حصـلت، وهي زيادات اسـمية وليست حقيقية كونها لا تؤدي إلى زيادة القوة الشـرائية لأفراد المجتمع، بل تقود إلى تدهور القوة الشـرائية للنقود وارتفاع الأسـعار، وارتفاع كلفة الاسـتثمارات العامة بهذه الدولة نتيجة الفسـاد الإداري من جهة وعدم تطبيق مبادئ الإدارة الحديثة في تنفيذ المشروعات.

كما توصـل البحث لبيان طرق تمويل عجز الموازنة: مثل (الإصـدار النقدي الجديد، وزيادة حصـيلة الضـرائب، وإصـدار سـندات حكومية للاقتراض الداخلي أو الخارجي)، وأنه لكل مصـدر آثاره المختلفة، ولهذا يتوجب على إدارة السـياسـتين المالية والنقدية التنسـيق للمواءمة بينهما لتخفيض الآثار السلبية قدر الإمكان.

2- عنقة، ربيع، عجز الموازنة العامة في سـورية وأثره في ارتفاع الأسـعار وإعادة توزيع الدخول خلال الفترة 1998-2008، رسـالة ماجسـتير، جامعة دمشـق، كلية الاقتصاد،2010.

بينت الدراسة أن عجز الموارد العامة للدولة عن تغطية نفقاتها العامة، حفز معدلات التضخم في سـورية، بسـبب زيادة العرض النقدي المبالغ فيها لتمويل عجز الموازنة، وبالتالي تبرز أهمية تخفيض حجم الإنفاق العام، للحد من عجز الموازنة. وتقترح الدراسـة، تطوير التشـريع الضـريبي لزيادة الموارد العامة للدولة وعدم الاعتماد على موارد النفط بشكل أسـاسـي، وانه من الضـروري البحث عن مطارح ضـريبية جديدة، مثل تشميل وتكليف (اقتصـاد الظل) والذي بلغ حجمه حسب تقديرات عديدة نحو نصف الناتج القومي.

كما بينت الدراسة ضرورة معالجة التهرب الضريبي، وإعادة النظر بالإعفاءات الضريبية الواسعة، والتي تحرم خزينة الدولة من مبالغ كبيرة، واقترحت الدراسة أيضا ضرورة تحسين أداء مؤسسات القطاع العام، وترشيد الإنفاق في القطاع العام، والحد من زيادة الإصدار النقدي، لان العلاقة واضحة وقوية بين الإصدار النقدي، وديون القطاع العام ومعدلات التضخم خلال الفترة المدروسة.

3- جمعة، محمد، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. 2012.

توصلت الدراسة إلى أن العبء الضريبي الحقيقي في سورية بلغ 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن التهرب الضريبي يصل لنحو 15% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن الحكومة لم تستطع الحد من التهرب الضريبي أو زيادة الإيرادات، بسبب قصور جهازها الضريبي وكثرة الإعفاءات، ونفوذ كبار المكلفين وكذلك خلو التشريع الضريبي من العقوبات والجزاءات الصارمة، ورغم صدور قانون الاستعلام الضريبي رقم 25 لعام 2003 إلا أن نتائج تطبيقه كانت ولاتزال متواضعة، وأن تمويل الموازنة يعتمد أساسا على العوائد النفطية الناضبة والخاضعة لتقلبات الأسعار في السوق العالمي. وكذلك توصلت الدراسة إلى ضرورة تطوير التعرفة الجمركية وطرق الكشف والتحصيل، وأنه يجب إعادة النظر بالاتفاق الحكومي، وطرق تمويله، وبدور الدولة الاقتصادي، من خلال مؤسسات القطاع العام مع ضرورة الابتعاد قدر الإمكان عن تمويل عجز الموازنة، من خلال زيادة العرض النقدي، لأنه يرفع الأسعار ويدهور مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

4- أحمد، وجدان مهدي، سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، أطروحة دكتوراه، جامعة الخرطوم، 2009.

تناولت الدراسة أثر التمويل بالعجز على الاقتصاد السوداني. ومدى فعالية سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، وتأثيرها علي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة عشرين سنة (1986- 2005) وتوصلت الدراسة إلى إيجاد علاقة بين التمويل بالعجز والمؤشرات

الاقتصادية مثل التضخم، وأوصت الدراسة بأن تستخدم هذه السياسة عند الضرورة القصوى وفي مشروعات استثمارية مضمونة وسريعة العائد، كما توصلت الدراسة إلى أن التمويل التضخمي يخل بعدالة توزيع الدخل القومي، وأن عدم استقلالية البنك المركزي أدت إلي زيادة حجم التمويل بالعجز، وأن القسم الأكبر منه استخدم في السودان لتمويل أنشطة غير إنتاجية وتمويل نفقات الحكومة الجارية. وتوصلت الدراسة إلى عدة توصيات تتعلق بالتمويل غير التضخمي للموازنة، والاقتصاد الكلي.

5- ميهوري، حسن، <u>سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة (الجزائر –تونس)</u> أطروحة دكتوراه، جامعة، محمد خضير، الجزائر (2014).

بينت الدراسة أن عجز الموازنة العامة للدولة يعود لتزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وهو ما أدى لتزايد حجم الإنفاق العام من جهة، وعدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية الإنفاق العام، مما يرتب آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة، لذلك تزايد الاهتمام بتمويل ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، ولقد حاولت الدراسة معالجة إشكالية علاج عجز الموازنة العامة للدولة في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة 1990–2012، خصوصاً مع تفاقم أزمة المديونية واللجوء للمؤسسات المالية الدولية، للمساعدة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، لاستعادة التوازن في الموازنة العامة، وتوصلت الدراسة إلى بيان أهمية سياسة الميزانية في علاج العجز الموازني عن طريق انتهاج سياسة ميزانية حكيمة ورشيدة تتماشى والظروف الاقتصادية لكل دولة.

6- صندوق، عفيف، <u>دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي في سورية</u>، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2000.

توصلت هذه الدراسة إلى أهمية أدوات السياسة المالية في توجيه الإنفاق العام نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي، وتحقيق أعلى معدل ممكن لنمو الناتج القومي، وأن دور ومساهمة الدولة ضرورة، وإن كانت ستمول عن طريق تحقيق عجز مقصود في الموازنة العامة للدولة، حتى لا ترتفع معدلات التضخم وعجز ميزان المدفوعات، ويمكن تحقيق ذلك إذا ما كان التمويل يوجه للمشاريع ذات الربحية العالية، والتي لها جدوى

اقتصادية تسهم في زيادة الإنتاج، وبالتالي تحقيق التوازن المالي، وأنه يجب الحد من دعم السلع الاستهلاكية التي تسبب عجز كبير في الموازنة، وأن يعاد النظر في التشريع الضريبي وتحديثه من أجل الحد من التهرب الضريبي، وتامين الموارد المالية لتمويل الإنفاق العام، والحد من عجز الموازنة العامة للدولة، كما يلزم تفعيل استخدام أدوات سعر الفائدة، وسعر الخصم، وضبط الكتلة النقدية، لمساندة الإصلاح المالي وبالتالي تحقيق التكافؤ بين السياستين المالية والنقدية، بما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق التوازن الاقتصادي السوري، عند مستويات عمالة مرتفعة و نمو مرتفع للدخل القومي.

7- **البرغوثي، عروبة، <u>النفقات العامة في سورية ومصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري</u>، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق –كلية الاقتصاد 2008.**

توصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية لعبت دوراً هاماً في حفز النمو الاقتصادي في سورية، حيث وجد عامل ارتباط قوي بين الناتج المحلي والإجمالي والنفقات العامة، وأن زيادة العرض النقدي بمعدل ليرة واحدة يؤدي إلى زيادة الناتج ب مقدار2،32 ليرة. بينما زيادة عرض النقد بليرة واحدة تؤدي إلى زيادة الناتج بمقدار 0.73 ليرة، وأن السيولة كانت تدار من خلال الإنفاق العام عبر تمويل عجز الموازنة من المصرف المركزي وعبر خطط التسليف المسبقة التي كانت تفرض على المصارف العامة وتوصلت الدراسة إلى اقتراح ضرورة ضبط الإنفاق العام، وتحديد أولوياته وتفعيل التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وإتباع منهجية الشفافية والإفصاح في البيانات المالية والنقدية المنشورة.

8- **حساني، عبد الرزاق، <u>النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي في سورية</u>، أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2002.**

توصلت الدراسة إلى التأكيد على دور الطلب على النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار في سورية، وان زيادة عرض النقد لغايات تمويلية سينعكس مباشرة على سلوك المصارف والمؤسسات المالية والمستوى العام للأسعار، لأن زيادة مديونية الدولة تجاه البنك المركزي والودائع تحت الطلب في المصارف لتمويل العجوز المتتالية في الموازنة العامة من خلال

الإصدار النقدي سيؤدي إلى ضغوط تضخمية قوية، وان نجاح سياسة استهداف التضخم يتطلب أعادة النظر بطرق تمويل عجز الموازنة، من اجل تحقيق الاستقرار في الأسعار.

ولتحقيق ذلك يلزم إتباع سياسة مرنة لأسعار الفائدة. ورفع كفاءة أدوات السياسة النقدية، وإجراء إصلاح نقدي ومالي حقيقي يتضمن تطوير دور المصارف وسياساتها التسليفية وكذلك تطوير السوق المالية والنقدية ودور البنك المركزي فيها، للحد من التمويل التضخمي.

9- الحوري، غزل، دور السياسة المالية في معالجة حالة الركود في الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2008.

توصلت الدراسة إلى أن انخفاض حجم الإنفاق العام الجاري والاستثماري ساهم بحالة الركود، وان التشريعات الضريبية غير مواتية. وقد فشلت المساعي الرامية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة. وان جهود وأدوات السياستين المالية والنقدية كان لهما انعكاس كبير على حالة الركود، وكذلك تقترح الدراسة، زيادة نسبة الإنفاق العام الذي يشجع الطلب الكلي ويحرض النمو. وان ذلك شرط أساسي لنجاح سياسة الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

وهذا يتطلب ضغط النفقات غير المنتجة، وإعادة النظر بالنظام الضريبي، وتخفيف العبء الضريبي عن أصحاب الأجور والرواتب.

وكذلك ضرورة استخدام القروض الداخلية في المشاريع الاستثمارية ذات الجدوى العالية من اجل امتصاص البطالة، وكذلك يلزم تقليل الاعتماد على الاقتراض من البنك المركزي، واستبدالها بسندات دين عام يكتتب عليها الجمهور والمصارف. للحد من ارتفاع الأسعار.

10- رجب، محمود حسين، تحليل دور السياسة المالية وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2013.

توصلت الدراسة إلى أن تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي أدى إلى تراجع الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تراجعت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، وان

الدعم المقدم من قبل الحكومة لم يصـــل لكافة المواطنين المســـتحقين، وان تخفيض معدلات الضرائب لم يؤدي إلى زيادة الحصيلة، وأن الإيرادات النفطية هي المكون الأكبر لضرائب الدخل وان الإعفاء الضريبي مرتفع، و القطاع الخاص لم يسهم بتحصيل الضريبي بنسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، كما نبهت الدراســة إلى خطورة تمويل الاســتثمار من خلال الســياســة المالية الحالية القائمة على زيادة العجز في الموازنة، لأثارها التضـــخمية، كما أكدت على أهمية تفعيل دور الرقابة المالية، وضــرورة تبســيط التشــريع الضــريبي و تطويره، ورفع كفاءة الإنفاق الإداري و ترشـيده، وضـرورة الاهتمام بعائد الإنفاق الاسـتثماري، وان السـياسـة المالية يجب أن تأخذ دورها في تحقيق عدالة توزيع الدخل القومي.

شخصت الدراسات السابقة واقع عجز الموازنة للدولة في سورية وفي دول أخرى، ووقفت على أهم أسباب ومنعكسات هذا العجز، وأساليب تمويله المتبعة، لكنها لم تغط فترة الأزمة/ الحرب القائمة على سورية، ولم تركز على تمويل عجز الموازنة وآثاره، كما لم تعالج الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعجز الموازنة العامة للدولة.

ويكمن الجديد في هذه الدراســة أنها ســتتناول عجز الموازنة أثناء الأزمة، وتعالج المنعكســات الاقتصــادية والاجتماعية لعجز الموازنة العامة في ســورية، وأنها تطرح خيارات وبدائل لتمويل الموازنة بحيث تعود بآثار إيجابية على الاقتصاد والمجتمع.

الفصل الأول: العجز والموازنة العامة للدولة والسياسات الحكومية (تأصيلٌ نظري)

المبحث الأول: السياسة المالية والموازنة العامة للدولة (مفاهيم نظرية)

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة – المفهوم والنظريات

المبحث الثالث: الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الأدبيات الاقتصادية

تمهيد

تهدف الدولة من خلال تدخلها في الاقتصـــاد، إلى تقويم مســـاره لتحقيق التوازن الاقتصـــادي والاجتماعي عبر سياسات مالية ونقدية متعددة، ومن أبرز هذه السياسات، الموازنة العامة للدولة، حيث أنها ترتبط بشكل مباشر بأبعاد اقتصادية واجتماعية على حد سواء، أملاً في إحداث التنمية الشاملة، والمتواصلة، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ظهر عجز الموازنة العامة كنتيجة تدخل الدولة متمثلاً بالفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة. وقد أصبح هذا المفهوم ظاهرة اقتصادية مزمنة مازالت تعاني منها دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية. ولقد اختلفت المدارس الاقتصـادية في قبول فكرة عجز الموازنة أو رفضـها، منطلقةً من إيمانها بحجم الدولة، ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي. وقد استمر الصراع بين المدارس الفكرية حتى ظهرت أفكار جديدة أدت إلى اســتمرار العجز وتفاقمه في الموازنة العامة، ترتب عليها تمويل تلك العجوزات بطرق مختلفة، إما عن طريق الاقتراض، أو عن طريق زيادة الإيرادات الحكومية بفرض ضــرائب على الدخل والثروة. فغدت مشــكلة تمويل عجز الموازنة العامة وخصــوصــاً في البلدان النامية ترهق كاهل الاقتصــاد، مما يســتدعي الدولة البحث عن حلول تخفف من وطأة تلك المشــكلة، فتخل بكثير من واجباتها تجاه المواطنين، كما تخلق آثاراً ســلبيةً اقتصــادية واجتماعية تعمق من عجز الموازنة وبالتالي زيادة حجم المنعكسات السلبية في شتى النواحي الاقتصادية منها والاجتماعية.

من هذا السياق يقدم هذا الفصل في المبحث الأول مفهوم السياسة المالية وتطورها وأهميتها، وذكر أداوتها، لننتقل إلى الموازنة العامة للدولة ممثلاً بالإطار النظري لها من خلال المفهوم والخصائص والتطور في المدارس الاقتصـــادية ومصـــادر التمويل. لننتقل بعد ذلك في المبحث الثاني لعجز الموازنة العامة من حيث المفهوم والأنواع والأسـباب ورأي المدارس الاقتصـادية (قبوله أو رفضـه) ومصادر تمويله. لننتقل في المبحث الثالث إلى توضيح أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة في الأدبيات الاقتصادية.

المبحث الأول: السياسة المالية والموازنة العامة للدولة (مفاهيم نظرية)

تمهيد

ظهر علم المالية العامة مع بداية الانتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأســـمالي في مراحل متأخرة منه، وذلك مع ظهور الدولة الحديثة، حيث أصبح المال وسيلة فعالة بيد السلطة بهدف تنفيذ سياستها العامة، فكان الدمج بين علم المالية العامة، وسياسة الدولة، لينشأ مصطلح السياسة المالية بمفهومه الحديث.

المطلب الأول: مفهوم وتطور وخصائص وأدوات السياسة المالية للدولة

تعد الســـياســـة المالية من الأدوات الهامة التي تملكها الدولة للتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصــاد، إلا أنها لم تأخذ دورها قبل أزمة الكســاد العالمية 1929-1933، فلم يكن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً مقبولاً، ولذلك شكلت أزمة الكساد العالمي نقطة تحول في مفهوم السياسة المالية وأهدافها وأدواتها، فقد اســتخدم "كينز" تعبير الســياســة المالية خلال الحرب العالمية الثانية ليعني استخدام الإيرادات والنفقات والدين العام لتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الكلي.

أولاً: مفهوم السياسة المالية للدولة

تعرَّف السياسة المالية بأنها استخدام السلطات العامة لإيرادات الدولة من ضرائب وقروض عامة لتمويل نفقات الدولة، والتي تجمعهما معاً موازنة واحدة، وذلك من أجل مواجهة مســـؤوليتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها النمو الاقتصادي[1]. كما عُرِّفت السياسة المالية "بأنها مجموعة الإجراءات المالية التي تقوم الحكومة بها لزيادة حجم الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب والرسوم أو القروض العامة وذلك بهدف التأثير على العرض والطلب الكليين بحيث يؤدي ذلك لزيادة معدلات النمو في الناتج الوطني"[2].

[1] الشمري، ناظم محمد نوري، ـ النقود والمصارف والنظرية النقدية ـ دار زهران للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 1999 ـ ص452.
[2] كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، دار الحسنين، دمشق، 1997، ص 219.

وللسياسة المالية دور هام في النمو وحفظ التوازن والاستقرار في الاقتصاد، لما لها من دور كبير في التأثير على النشاط الاقتصادي حسب وجهة نظر الكينزيين، على خلاف النقديين الذين يرون أن السياسة النقدية هي الأكثر فاعلية في تحقيق الاستقرار الكلي، فحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط أساسي من أجل نمو الدخل الوطني[3]. كما تهدف السياسة المالية إلى تحقيق النمو الاقتصادي، والوصول لمستوى التشغيل الكامل، والحفاظ على استقرار الأسعار، وتحقيق العدالة الضريبية، والتوازن في ميزان المدفوعات، (ولكن أظهرت الوقائع نجاحاً محدوداً في قدرتها على السيطرة على الاقتصاد، في الوقت ذاته أظهرت ضماناً للنمو الاقتصادي فيما لو تكامل وتعاضد عملها مع السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية الكلية)[4].

ثانياً: تطور السياسة المالية في المدارس الاقتصادية

لم تكن السياسة المالية مركباً جامداً في يوم من الأيام، بل تتطور حسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تطور مفهوم الدولة وتباين مدى تدخلها في النشاط الاقتصادي كمفهوم الدولة الحارسة والمتدخلة والمنتجة.

1) السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

قامت النظرية الكلاسيكية على بعض الفرضيات والآراء التي وضعها مجموعة من المفكرين الاقتصاديين أمثال "آدم سميث"، و"ديفيد ريكاردو"، و"جون ساي". يرى الكلاسيك عدم ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وأن يقتصر دورها على وظائفها التقليدية، في حفظ الأمن والدفاع وتحقيق العدالة والقيام بتقديم الخدمات والمرافق العامة، ويجب ترك النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، ولذلك نادوا بضرورة تحقيق توازن الميزانية بشكل سنوي، من خلال (تغيير حجم الإنفاق العام أو الإيراد العام، وذلك للوصول إلى حالة التوازن بين جانبي الموازنة)[5]. وتقوم السياسة المالية لدى الكلاسيك على مبدأ أساسي هو مبدأ توازن الموازنة، والذي يقتضي وجوب تغطية النفقات

[3] عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية لكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية، 2010، ص77
4 العبادي، عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ـ المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة ـ 1996ـ ص191.
[5] المهر، خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياستين المالية والنقدية، عمارة شؤون المكتبات، جامعة الرياض،1981، ص139.

الجارية بكاملها عن طريق الإيرادات الضريبية، أما القروض فلا يجوز اعتبارها من الوسائل العادية لتحقيق توازن الموازنة، وبالتالي لا يجوز اللجوء إليها إلا في حالات معينة مثل:[6]

- حالات تمويل الإنفاق العسكري.
- تنفيذ المشروعات التي لا يقدم عليها الأفراد مثل مشاريع الخدمات والبنية التحتية.
- وجود ادخارات لدى الأفراد لا يستطيعون استثمارها.
- تمويل النفقات الاستثنائية غير المتوقعة.

وحسب رأي الكلاسيك فإن السعي المتواصل لتحقيق وفر في الموازنة يشجع الحكومة على زيادة الإنفاق ليبلغ المستوى الذي وصلته الإيرادات، وهو إنفاق قد يتعذر فيما بعد، (بينما يقتضي المبدأ تقليص النفقات العامة إلى حدها الأدنى، وبالتالي فهو يستبعد الوفر كما يستبعد العجز)[7]. كما يقدم الكلاسيك مجموعة من المبررات لدعم آراءهم، وهي أن السياسة المالية بما تقوم به من اقتطاعات تؤثر على الادخار، وبالتالي على الاستثمار، فتكون عقبة في وجه عملية التقدم الاقتصادي، سواء كانت هذه الاقتطاعات تتم عن طريق الضرائب التي تخفض من المبالغ المدخرة لدى الأفراد، أو عن طريق القروض العامة التي تؤثر أيضاً على الأموال المدخرة والمخصصة للاستثمار مما يرفع سعر الفائدة، وبالتالي تكاليف الاستثمار، ومن ثم الإنتاج، وهذا يخل بالتوازن القائم. كما أنه عند تدخل الدولة عبر السياسة المالية إما عن طريق القروض، أو زيادة الضرائب، أو إصدار النقد لتعويض النقص في حصيلة الضرائب أو القروض فإنها تؤثر على المستوى العام للأسعار، وتؤدي إلى الإخلال بالتوازن الاقتصادي. لذلك يفضل الكلاسيك عدم تدخل الدولة وحصر النفقات والإيرادات في أضيق الحدود. لكن الكساد الكبير بين 1929-1933، دفع الاقتصاديين لنقد تلك الأفكار. وظهرت بقوة أفكار "جون مينارد كينز"، والتي انتقدت بشدة أفكار الكلاسيكيين، وطرحت أفكار وسياسات مالية ونقدية جديدة.

[6] كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية ـ دار الرضا للنشر ـ دمشق 2003 ـ ص192.
[7] كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص222

2) السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الاشتراكي

يعود جوهر تلك السياسة إلى كتابات كارل ماركس الذي نادى بإحلال الملكية العامة مكان الملكية الخاصة، وجعل الهدف الرئيسي من النشاط الاقتصادي هو إشباع الحاجات الجماعية بدل الربح في اقتصاديات السوق، وطالب بتدخل الدولة الفعال في الحياة الاقتصادية. وأصبحت الدولة متحكمة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع وتهدف لمنع البطالة وتحقيق قدر مناسب من النمو ودفع عجلة التنمية من خلال الاستثمار المخطط، وتوزيع الموارد المالية المتوفرة على الأولويات التي تقدرها الخطة الخمسية المركزية، وذلك عبر أسلوب الموازين السلعية والقطاعية، والتي تكفل تحقيق أهداف الخطة[8]. بمعنى أن الإشتراكية تهدف في المقام الأول الى تمويل برامج التنمية الاقتصادية فيها، فضلا عن تمويل الميزانية العامة للدولة، ويرجع ذلك الى عدم اكتمال مقومات نموها الاقتصادي كما هو الحال في المجتمعات الرأسمالية، فهي لابد وأن تركز جل اهتمامها في زيادة الدخول الحقيقية للأفراد، عن طريق الاستزادة من الكفاية الإنتاجية في تخصيص الموارد الاقتصادية الطبيعية والبشرية والمعدات الرأسمالية الإنتاجية عن طريق توظيف الاستثمارات لزيادة موارد المجتمع الإنتاجية. والجدير بالذكر أن ما سبق لا يعني أن السياسة المالية لا تولي اياً من اهتمامها لهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولكن المسألة مجرد ترجيح للأهمية النسبية لهدف على آخر وفق ما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي[9].

3) السياسة المالية لدى الماركسيين الجدد (النيو-ماركسيين)

وبشكل متوازي مع تطور الفكر التحليلي المالي والنقدي النيوكينزي فقد شهدت الأفكار المالية الاشتراكية من يطورها ويدافع عنها (النيو-ماركسيين) الممثلين بـ «مدرسة التنظيم» الفرنسية (école de la régulation) وباليسار الماركسي الأميركي في حقبة السبعينيات عندما ساد الركود والتضخم، حيث رأوا أن الأزمة انطلقت من ارتفاع الأجور الحقيقية في مطلع السبعينيات أكثر من ارتفاع إنتاجية العمل، وذلك بسبب ضغط النقابات العمّالية. وهو ما تسبّب بانخفاض

[8] مسعد، محمد، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب، 2004، ص 20.
[9] علي، فاطمة محمد راشد، السياسة المالية ودورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي والإسلامي، دار التعليم الجامعي، القاهرة، 2020، ص 268.

أرباح الرأسماليين وصرفهم عن متابعة الاستثمار. كما أن النيو–ماركسيين لم يهملوا دراسة الطلب وأشاروا باللائمة على الحكومات الغربية التي سهّلت حصول الشركات الصناعية على تسليفات لتمويل الاستثمار تعويضاً لها عن انخفاض أرباحه، كما رأوا أن اشتغال النظام الرأسمالي يتطلّب وجود كتلة عاطلين عن العمل كبيرة تتيح للرأسماليين ضبط الأجور، وهم في ذلك يقفون على طرفي نقيض من كينز ومجدديه اللذين كانوا يرون في الأجور عنصراً رئيسياً في الطلب الاستهلاكي الذي يحفّز الاستثمار ويزيد أرباح الرأسماليين.

4) السياسة المالية في الفكر الاقتصادي الكينزي

يعد الكساد الكبير عام 1929 نقطة التحول التي أدت إلى تغير المالية العامة من إطارها الكلاسيكي المحافظ إلى الإطار الكينزي، والذي يعتبر بداية عصر كامل من الفكر الاقتصادي القائم على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. انتقد كينز منطق نظام الفكر الاقتصادي الكلاسيكي القائم على آليات السوق الحرة، وأوضح أن قوى السوق الحرة تقود لعدم التوازن وبالتالي اعتبر كينز أن الدولة هي القادرة على تحقيق النمو ومعالجة الكساد عن طريق الإنفاق الحكومي وتحقيق التوازن. كما أظهر كينز أنه ليس المهم احترام مبدأ التوازن السنوي للموازنة العامة، ولكن التوازن خلال الدورة الاقتصادية بكاملها، والتي قد تصل إلى عدة سنوات.

وتعرف الكينزية السياسة المالية بأنها (الأدوات التي تتدخل الدولة من خلالها لتوجيه الاقتصاد الوطني، وإحداث تغيرات واضحة، بحيث تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج والتشغيل ومعدلات النمو الاقتصادي)[10]. ولقد جاءت الكينزية رداً على ظروف الركود الاقتصادي، «وبذلك فهي تعتبر سياسة مالية توسعية بحد ذاتها تنظر إلى الإنفاق الحكومي كعامل إيجابي في زيادة الإنفاق الإجمالي، وإلى الضرائب كعامل سلبي في زيادة هذا الإنفاق)[11]. وأصبح التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي من ضرورات رفع النمو، وخفض البطالة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وأصبحت

[10] كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص192
[11] معروف، هوشيار– تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 272.

السياسة المالية والنقدية الكينزية إحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية في دول العالم الرأسمالي بعد الحرب العالمية الثانية.

5) السياسة المالية لدى الكينزيين الجدد

ربط الكينزيون الجدد أمثال "هانسن" (Hanson) و "وانتروب" (Winthrop) بين إيرادات القطاعات الإنتاجية والإنفاق الحكومي، والذي أدى لزيادة التضخم والبطالة معا، مع توقع رجال الأعمال، زيادة المبيعات وقيامهم بزيادة التوظيف، وبذلك صححت تلك الأفكار، وشكلت ما يسمى "نماذج النمو الكينزي":[12]

- نموذج هانسن في السياسة المالية HANSAN MODEL IN THE PHISICAL POLICY

استخدم "هانسن" معادلة الدخل القومي لشرح نظرية كينز، موضحا محددات التوازن المستقر للاقتصاد الوطني، مقارنا في ذلك نقطة التوزان، بمستوى التوظيف الكامل، وعليه فقد هاجم هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، فانتقد مبدا الحياد المالي واكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كما رفض مبدا توازن الميزانية رفضا مطلقا، محددا بذلك حرية تامة للدولة في رسم السياسات المالية، حتى انه استخدم أسلوب التمويل بالعجز وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي، فمثلا يرى هانسن انه عندما تظهر بوادر الكساد كما هو موجود عموما في الدول المتقدمة كثيفة الإنتاج، فان على الدولة أن تسارع باستخدام أدوات السياسة المالية لتؤثر بها على مكونات الطلب الفعال، وهو ما يعمل على تخفيضه.

وقد سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينات، وقد أفاض زملاء هانسن وتلاميذه في تحليل أدوات السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية التوظيفية[13]. ولكن سرعان ما كشفت الأحداث والتجارب في اقتصاديات الدول المتقدمة عن كثير من التناقضات في السياسات المالية التي اتخذت من نموذج هانسن أساساً لصياغتها، كما بدى واضحا منذ اللحظات الأولى

[12] معتوق، سهير محمود، السياسة النقدية في التحليل الكينزي والنقدي مع إشارة خاصة للبلاد المتخلفة، مجلة مصر المعاصرة، تصدر عن الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع، 1987، ص 174.

[13] زويش، سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البويرة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص 17

لتطبيق هذه السياسات المالية في الدول النامية فشلها في تحقيق ما هدفت إليه. ففي الدول المتقدمة لاحظ الاقتصـــاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمســـينات مع ازدياد مســـتمر في مستويات الأسعار.

لقد عجز هذا النوع من التحليل الاقتصادي عن تقديم تشخيص سليم لأسباب التضخم، وبالتالي فقد تعذر الوصول إلى أسس سليمة للسياسات المالية المثلى، وذلك لان نموذج هانسن يتم التحليل فيه بالأســعار الثابتة حتى نصــل إلى مســتوى العمالة الكاملة ومن ثم فلا مجال لظهور التضــخم قبل مستوى العمالة الكاملة، كذلك فإن نموذج هانسن بإغفاله جانب العرض الكلي تماما، قد عجز على أن يتتبع أثر التغيير في تكاليف عوامل الإنتاج وخاصـــة معدلات الأجور النقدية أو في تغيير الفن الإنتاجي أو درجات المنافسة. حيث نلاحظ أن نموذج هانسن بإغفاله جانب العرض الكلي يكون قد حول نظرية كينز إلى مقلوب قانون ساي للأسواق حيث " يخلق الطلب عرضـه ". وبإغفال منحنى العرض الكلي في الدول النامية تعذر تحليل مرونة الجهاز الإنتاجي بها، واســـتحال إعطاء هذا العامل قدره اللازم في رسم السياسات الاقتصادية، مما مهد لظهور نموذج وانتروب.

- نموذج وانتروب في السياسة المالية WEINTRAUB MODEL IN THE PHISICAL POLICY

اتضــح أن الطريقة التي حاول بها هانســن تطبيق نظرية كينز على أرض الواقع لا تتناســب إلا مع الفترة التي وضـــعت بها النظرية، مما دفع الكثير من مفكري اقتصـــاد الدول المتخلفة للتراجع عن الفكر الكينزي من حيث تطبيقاته في نموذج "هانسـن"، خاصـة عند افتراض هانسـن ثبات الأسـعار حتى الوصـــول إلى العمالة الكاملة وكان تركيزه المطلق على الطلب الفعال ونســـيانه الكلي إلى ميكانيزمات العرض، مما جعل المحذور يقع في الدول التي طبقت نموذج هانســـن ســـواء كانت متقدمة أو نامية حيث انتشـرت البطالة وزادت دائرة التضـخم اتسـاعا خلالها، وهو ما مهد لظهور نموذج وانتروب. نجد نموذج وانتروب قد ركز على تجميع متدنيات العرض لكافة الصـــناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصـــة والعامة وتعديلها كي تتناســـب مع متغيرات حجم العمالة من جهة ومتغيرات إجمـالي الإيرادات المتوقعـة للقطـاعـات الإنتـاجيـة نتيجـة بيع إنتـاجهـا والإنفـاق الوطني بالأســعار الجارية من جهة أخرى وعليه فكلما توقع رجال الأعمال زيادة المبيعات، كلما كانوا على

استعداد لتوظيف حجم أكبر من العمالة، ورغم أن وانتروب بنا أفكاره على استبعاد القطاع العام في كل من منحنى العرض الكلي ومنحنى الطلب الكلي وهذا التطويع هو أحد المجالات التي مازالت تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا[14]. من كل هذا نرى أنه لكي تنجح السياسة المالية في تحقيق أهدافها ولكي يتمكن عملاء المالية العامة من تصميم السياسات المالية المثلى فلا بد أولا من استخدام النماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الاقتصادي بدقة وتشخيص المتغيرات الرئيسية التي لها علاقة مباشرة بالمشكلة الاقتصادية ومن ثم تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة.

6) السياسة المالية في منظور المدرسة النقدية

في حين دعا كينز إلى ضرورة تنظيم الحكومة للاقتصاد عن طريق أدوات السياسة المالية لإدارة الطلب الكلي، فان منظري مدرسة شيكاغو وعلى راسهم ميلتون فريدمان، يرون في التدخل الحكومي بالاقتصاد عاملاً معرقلاً للتطور والنمو الاقتصاديين، لأنه يؤدي إلى عرقلة السوق والأسعار وبالتالي التأثير سلبا في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن النشاط الاقتصادي الخاص إذا ما ترك لأساليبه الخاصة فانه لن يكون معرضّاً لعدم الاستقرار لان معظم التقلبات في الناتج الإجمالي تنجم من عمل الحكومة وان كانت هناك تأثيرات للسياسة المالية فإنها ليست سوى تأثيرات ضئيلة على المخرجات والأسعار يمكن إهمالها، ويذهبون في ذلك ومن خلال تبنيهم لفكرة التزاحم الاستثماري بان تطبيق السياسة المالية التوسعية من قبل الحكومة تؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال مما يؤثر سلباً في الإنفاق الاستثماري الخاص، ويحصل ذلك عند لجوء الحكومة بتمويل عجز الموازنة من خلال الاقتراض بإصدار السندات الحكومية أو أذونات الخزينة والتي تتنافس فيها مع القطاع الخاص فيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار الفائدة مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص. أما النتيجة التي توصل إليها النقديون حول الطريقة الكينزية وبإثبات فريدمان فإنها كانت السبب وراء الزيادة المضطردة من المعروض النقدي والذي أدى إلى اتساع نمو الأجور والأسعار خلال فترة الستينيات ومصاحبة ذلك لمعدلات البطالة المرتفعة أثناء السبعينات

[14] سمية، زويش، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 17

لحصول ما يعرف بالركود التضخمي فضلاً عن المقاومة السياسية في ذلك الحين لزيادة الضرائب التي قادت إلى عدم الكفاءة في مقاومة التضخم، وأمام ذلك كله، فان النقديين ومن خلال الدراسات التطبيقية يرون انه ينبغي على السياسات المالية المصححة لانعاش الدخل الإجمالي أن تصطحب معها زيادة في معدل نمو عرض نقد مستقر سنويا، ذلك أن السياسة المالية إن لم تكن مصحوبة بتغيرات نقدية ستؤدي إلى رفع أسعار الفائدة وتقييد الإنفاق الخاص.[15]

7) السياسة المالية وفقاً لمنظور صندوق النقد الدولي

تستهدف التصحيح المالي في المدى المتوسط، زيادة الدخل وتغيير الإنفاق بالدرجة نفسها، وعلى اعتبار أنّ القطاع العام مسؤولٌ عن جزء كبير من الديون الخارجية، لذلك، فإن من واجبه توفير الموارد اللازمة لخدمة الدين. وتصبّ إجراءات صندوق النقد في هذا الإطار من خلال زيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق العام.

وتشمل سياسات صندوق النقد الدولي، سياسة تحرير سعر الصرف، وتحرير السياسة التجارية من القيود، والخصخصة حيث يسعى صندوق النقد إلى التصحيح المالي عبر هذا الإجراء، من أجل تخفيف الدين العام، وتخفيف حدّة الخسائر التي تتكبّدها الدولة نتيجة دعمها وتمويلها للقطاع العام، أضف إلى ذلك تأمين موارد إضافية للخزينة العامة. ومن الوظائف الأساسية لصندوق النقد الدولي، إعطاء الدول التي تعاني من الصعوبات المالية في ميزان مدفوعاتها، القروض وفق طلبها حيث لم تجد التمويل الكافي لها، لكن ذلك يتوقّف على التزام الدولة بالسياسات والشروط التي يفرضها الصندوق، وهذه الشروط تمسّ السيادة الوطنية للدولة المعنية بشكل مباشر. أمّا آليات البنك الدولي، فقد تمثّلت بالإقراض المحدّد للدول التي ترغب بالاستدانة، حيث يمكن معها تحديد المرحلة التي تفرض بها السياسات وآليات الرقابة وعقوبات عدم إنفاذ السياسات المفروضة.

إن سياسات الإصلاح التي يروّج لها من قبل المنظمات الدولية والدول الغربية، وخصوصاً الولايات المتحدة الأميركية، قد تعرّضت لنقد شديد من خلال النتائج التي وصل إليها الاقتصاد العالمي بعد

[15] كاظم، حيدر يونس، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2016، صفحات عبر موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية، https://almerja.com/reading.php?idm=117529

تطبيقها، فقد أصبحت هذه السياسات وسيلة لتطويع البلدان النامية ذات الأوضاع الحرجة، وهي من حيث المبدأ سياسات انكماشية بطبيعتها، بسبب تخفيض الإنفاق العام الذي يؤدي إلى وقف النمو الاقتصادي، أو على الأقل تراجع معدّله. كذلك، فإنها تؤدي إلى تقلّص فرص العمل وزيادة البطالة. وهذا ما سوف يقع عبؤه على الفئات الفقيرة، ما يفضي إلى توسيع دائرة الفقر والجوع وزيادة التفاوت في توزيع الدخل والثروة.

ثالثاً: أهمية السياسة المالية

تكتسب السياسة المالية أهميتها من خلال الأهداف التي تسعى لتحقيقها، ومن أهم هذه الأهداف:

1) تحقيق العدالة الاجتماعية

وذلك من خلال الأدوات المالية التي تملكها كزيادة الضرائب على الطبقات الميسورة وتخفيضها على الطبقات الفقيرة، أو زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية والقطاعات غير المنتجة كالصحة والتعليم وغيرها من المرافق التي يستفيد منها أصحاب الدخل المحدود، وبذلك تكون الدولة قد سعت إلى إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الطبقات الفقيرة. أما استخدام القروض العامة أو الإصدار النقدي والتي تدفع لزيادة الأسعار وحصول التضخم، فذلك يعني إعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء حيث أن التضخم ضريبة يدفعها الفقراء للأغنياء وهذه الحالة يجب ألا تقدم عليها الدولة، كذلك على الدولة أن تقوم بتقديم الإعانات والمساعدات للعاطلين عن العمل والكبار والمسنين.

2) تصحيح مسار عملية التنمية والتقدم الاجتماعي

إن السياسة المالية تتدخل في كل مرحلة من مراحل دورة الاقتصاد، وبالتالي من الممكن استخدامها للقضاء على بعض العيوب التي تشوب المراحل المختلفة لهذه الدورة ومنها:

- في مرحلة الإنتاج

يمكن استخدام السياسة المالية لزيادة الإنتاج عن طريق تخفيض الضرائب والرسوم على بعض القطاعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص، أو إعفاء بعض القطاعات بشكل كامل من الضرائب لتوجيه الموارد إلى القطاعات التي تريد الدولة تنميتها. وعلى العكس يمكن زيادة الضرائب على المجالات التي تريد الحد من تطورها. وبالتالي يمكن أن نلحظ حركة اقتصادية نشيطة باتجاه الفروع التي قدمت لها المزايا والإعفاءات الضريبية، وتتحقق بذلك الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للدولة.[16]

- في مرحلة التوزيع

يمكن توجيه السياسة المالية توجيهاً صحيحاً من شأنه تحسين نظام التوزيع مثل تخفيف الضريبة على البعض وتشديدها على البعض الآخر، وذلك حسب طبيعة الدخل وأهداف السياسة الاقتصادية.

- في مرحلة الإنفاق

يمكن للسياسة المالية أن تحد من عملية استهلاك الصناعات الأجنبية المستوردة برفع الرسوم الجمركية عليها وزيادة أسعارها، ووضع ضريبة مرتفعة نسبيا على استهلاك المواد الكحولية والتبغ.

3) التأثير في حركة الاقتصاد الوطني

ان دور السياسة المالية لا ينصب على تحقيق التوازن كما كان ينادي الكلاسيك، بل على حالة الاقتصاد الوطني، ففي حالات الركود ينبغي على الدولة (السياسة المالية) زيادة حجم الإنفاق العام وتخفيض الضرائب وبالتالي يزداد العجز، ولكن في هذه الحالة تدفع الاقتصاد من حالة الركود إلى الرواج بغض النظر عن التكلفة وحجم العجز[17]. حيث أن الدولة تراقب الحركة الاقتصادية العامة وتستخدم الأدوات المالية اللازمة حينما تبغي تطوير أو الحد من سير الحركة الاقتصادية، فيمكن استخدام الإصدار النقدي لزيادة التوسع وتطوير الحركة الاقتصادية حتى الوصول لحالة التشغيل

[16] زكي، رمزي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1986، ص 102
[17] كنعان، علي، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2016، ص 320

الكامل والتي تبدأ معها الضـغوط التضـخمية بالظهور، وعلى العكس يمكن الحد من الاسـتثمارات برفع الضـرائب للتأثير في العرض، وكذلك تخفيض الطلب للتأثير على الأسـعار حسـب الحالة الاقتصادية.

4) التأثير في الاقتصاد الكلي

يمكن للسياسة المالية من خلال أدواتها المختلفة التدخل في النشاط الاقتصادي، حيث أن الجهات الاقتصـادية تقوم بتحديد حالة الاقتصـاد الوطني من خلال دراسـاتها العامة، ومن ثم تقرر الأدوات المالية التي يمكن من خلالها التأثير على المتغيرات الاقتصـادية، فالضـرائب تؤثر في الادخار، والإنفاق العام يزيد الاسـتهلاك، السـياسـات التوسـعية تشـجع الطلب الكلي وبالتالي تحفز العرض الكلي، والسياسات الانكماشية تخفض الطلب الكلي الذي يدفع بدوره لتخفيض العرض الكلي.

إن كل إجراء مالي يؤثر بشـكل مباشـر أو غير مباشـر في المتغيرات الاقتصـادية، وبالتالي يتأثر النشـاط الاقتصـادي، وكل إجراء مالي لا يحدد الوسـائل والأهداف التي يسـعى للوصـول إليها يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها في حقل السياسة الاقتصادية.

5) زيادة معدلات النمو الاقتصادي

هناك مجموعة من أدوات السـياسـة المالية ينبغي اسـتخدامها بعد دراسـة الحالة الاقتصـادية القائمة بهدف زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصـادي بشـكل عام، ومنها زيادة الإنفاق الاستثماري وتشـجيع الاستثمارات الخاصـة في بعض القطاعات التي يتطلب دخول القطاع الخاص فيها من خلال التسـهيلات الضـريبية وتقديم بعض أنواع الإعانات وتمويل إقامة المشـاريع الاستثمارية التي تخلق زيادة في الناتج الحقيقي وتمويل إقامة مشاريع البنى التحتية.

رابعاً: أدوات السياسة المالية

تشدد النظرية الاقتصادية الكينزية التقليدية على أن السياسة المالية أداة فعالة لتحفيز الاقتصاد الذي يعاني من تباطؤ اقتصادي، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات ذات الفاعلية الكبيرة في الاقتصاد الوطني، أهمها:

1) الضرائب والرسوم

تعد الضرائب والرسوم أهم الإيرادات المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة وسيلة مالية للتأثير في الحياة الاقتصـــادية للبلاد؛ فيمكن للدولة زيادة الضـــرائب في بعض القطاعات التي لا ترغب في زيادتها وتخفيضها في القطاعات التي ترغب الدولة في تنشيطها، أو القطاعات المتعثرة التي ترغب الدولة في زيادة حجمها، أو في القطاعات التي لا يرغب القطاع الخاص بالقيام بها، كالإعفاء الضـــريبي أو تخفيض معدل الضـــرائب على بعض القطاعات التي ترغب الدول في زيادة حجم الاستثمار فيها، كما يمكن للدولة أن تستخدم الضرائب لتحقيق العدالة الاجتماعية وذلك بتخفيض معدل الضرائب غير المباشرة وزيادة معدل الضرائب المباشرة التي يمكن أن تنال الدخول المرتفعة، وفي كل مرحلة أو حالة اقتصـادية يمكن للدولة زيادة الضـرائب أو تخفيضـها اسـتناداً إلى الهدف الذي تسعى للوصول إليه.

2) القروض العامة

القروض العامة تأتي بعد الضرائب والرسوم من حيث الأهمية ضمن إيراداتها المالية التي يمكن أن تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية للبلاد، فقد أصبحت وسيلة عادية يمكن أن تلجأ إليها الدولة حديثاً من أجل معالجة حالة العجز المالي التي غالباً ما تعاني منه الدول في موازناتها العامة، فقد تلجأ الدول إلى القروض العامة من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية التي لا يمكن أن توفرها الاعتمادات المتاحة، وذلك من أجل زيادة حجم الناتج القومي (النمو الاقتصـــادي) على المدى الطويل، وقد تلجأ إليها الدول من أجل تمويل الإنفاق الاستهلاكي على المدى القصير بقصد زيادة الطلب الكلي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

3) الإعانات

وهي مبالغ نقدية تخصصها الدولة عبر زيادة حجم نفقاتها العامة من أجل مساعدة المنتجين أو القطاعات الإنتاجية التي تنخفض فيها معدلات الأرباح، كالإعانات الاقتصادية التي تقدمها للصناعات الناشئة لزيادة قدرتها على المنافسة والإعانات التي تقدمها إلى المصدرين بهدف زيادة حجم الصادرات الوطنية ورفع قدرتها التنافسية في السوق الدولية، والإعانات الاجتماعية التي تقدمها الدولة من أجل تخفيض أسعار السلع الضرورية للأفراد محدودي الدخل.

4) الإنفاق العام

وهي إحدى الوسائل المالية المهمة التي يمكن من خلالها أن تزيد الدول من حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني، فكلما زاد الإنفاق العام يزداد الطلب الكلي، وبالمقابل إذا خفَّضت الدول من حجم الإنفاق العام ينخفض حجم الطلب الكلي. والدولة تستخدم عادة هذه الوسيلة المالية للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة أو النقصان بحسب الحالة القائمة في الاقتصاد الوطني، عادة تعتمد الدول على النفقات العامة الاقتصادية والاجتماعية للتأثير في حجم النشاط الاقتصادي بآن واحد في الدول الليبرالية والدول الاشتراكية وإن كانت في الدول الأولى تعطي القطاع الخاص فرصة أكبر للتأثير في تفاصيل هذه الحياة أكثر.

5) عجز الموازنة

وهي أداة مالية تستخدمها الدولة عادة لزيادة حجم الإنفاق العام وذلك من خلال زيادة حجم المشاريع المخططة في الموازنة من أجل زيادة حجم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، علماً بأن المخططين يعلمون مسبقاً بأن الإيرادات المتاحة لا تستطيع تمويل هذه المشاريع؛ لذلك تعتمد الدول عادة من أجل تمويل هذا العجز إما على السياسة النقدية فتعمل على زيادة الإصدار النقدي، وإما على القروض العامة فتعمل على زيادة حجم القروض الداخلية والخارجية وذلك من أجل زيادة حجم الطلب الكلي، وعادة تعتمد الدول على هذه الوسيلة المالية في حالة الانكماش الاقتصادي (الكساد)، أما الدول النامية فإنها تعتمد على هذه السياسة دائماً نظراً لنقص مواردها المالية ولكن هذه الأداة قد

تؤدي إلى مخاطر على المدى الطويل لذلك على الدول أن تلجأ إلى هذه الوسيلة بحذر شديد كيلا تثقل كاهل اقتصادها بحجم مديونية عالية ربما لا يستطيع اقتصادها أن يتحملها على المدى البعيد.

المطلب الثاني: مفهوم وتطور وخصائص ومصادر تمويل الموازنة العامة للدولة

باتت الموازنة العامة للدولة ومنذ فترة طويلة تزاول تأثيرا محسوسا في مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة، ومحل صراع فكري واجتماعي وسياسي ضخم. وتعتبر إنكلترا من أوائل الدول التي وضعت الموازنة العامة بمفهومها الحديث، ثم تلها فرنسا، ورسخت مبادئ الموازنة العامة على أسس علمية واضحة، وانتقلت هذه المبادئ من إنكلترا وفرنسا إلى الدول الأخرى.

أولاً: مفهوم الموازنة العامة للدولة

تعددت تعريفات الموازنة العامة بتعدد الفقهاء والباحثين والتشريعات المالية والوضعية باختلاف الدول ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ووفق نظرة كل منهم إلى الموازنة.

فقد عرفها القانون الفرنسي بأنها "الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها أعباء الدولة وإيراداتها ويؤذن بها، ويقررها البرلمان في قانون يعبر عن أهداف الحكومة الاقتصادية والمالية". وقد عرّفها قانون المحاسبة العمومية اللبناني في المادة (3) منه بأنها "صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وإيراداتها عن سنة مقبلة وتجاز بموجبه الجباية والإنفاق". وعرّفها المشرع المصري في القانون رقم 1973/53 في مادته الأولى بأنها "البرنامج المالي للخطة عن سنة مالية مقبلة لتحقيق أهداف محددة، وذلك في إطار الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وطبقاً للسياسة العامة للدولة"، وعرفها القانون المالي الأساسي للدولة في سورية ((الخطة المالية الأساسية السنوية لتنفيذ الخطة الاقتصادية وذلك بما يحقق أهداف هذه الخطة ويتفق مع بنيانها العام والتفصيلي))[18].

وبالتالي فالموازنة هي برنامج مالي لسنة مالية قادمة، تستطيع من خلالها الدولة القيام بوظائفها، وتحقيق أنشطتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

[18] المهايني، محمد خالد وأخرون، المحاسبة الحكومية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2006، ص 52.

ثانياً: تطور الموازنة العامة للدولة في النظريات الاقتصادية

تطورت الموازنة العامة للدولة مع تطور مفهوم الدولة ووظائفها وانتقالها من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المحرضة المتدخلة في الاقتصاد.

1) الموازنة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي

تقوم على مبدا أن التوازن لسنوي للموازنة العامة للدولة من المبادئ المقدسة التي لا يجوز تجاوزها وان الدولة يجب أن تكون محايدة لا تهدف للتأثير في الأوضـــاع الاقتصـــادية والاجتماعية، وان الســوق وحده كفيل بتحقيق التوازن الاقتصــادي العام والتوظيف الكامل، وان الإيرادات التي تجنيها الدولة من الضرائب يجب أن تستهدف النفقات العامة فحسب[19].

2) الموازنة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي الحديث (النيوكلاسيكي)

قام هذا الفكر على نقد الفكر الاقتصـــادي التقليدي، واهتم بالتوازن الاقتصـــادي العام. وأثبت خطأ الفروض التي يقوم عليها، وأوضح الفكر الكينزي أن التوازن الاقتصادي لا يتحقق دائما عند مستوى التشـغيل الكامل، بل قد يتحقق التوازن دون هذا المسـتوى، الأمر الذي يعني وجود موارد اقتصـادية غير مسـتغلة ووجود البطالة، مما يتطلب أن يكون للحكومة دور أسـاسـي من خلال زيادة النفقات العامة، حتى تحفز نمو النشـاط الاقتصـادي، واسـتقراره، أي خلق العجز المنظم في الموازنة العامة طـالمـا يخدم التوازن الاقتصـــادي، ولكن عجزت نظريـات هذا الفكر في تفســـير ظـاهرة الركود التضخمي، وتواجد ظاهرتي البطالة والتضخم معاً.

3) الموازنة في الفكر الاقتصادي الحديث (المدرسة النقدية)

تقوم على أفكار ميلتون فريدمان، الذي نقد أفكار كينز، واظهر عجز النظرية الكينزية عن تقديم تفسير علمي وموضوعي لظاهرة الركود التضخمي وتحول العجز إلى مرض مزمن وطالب بتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي، والعودة إلى آليات التوازن وحرية السوق وبالتالي يمكن للموازنة

[19] زكي، رمزي، انفجار العجز، مؤسسة المدى، 2000، ص 31

العامة استخدام أدوات نقدية لمعالجة العجز. وأن السبب الرئيسي لعجز الموازنة هو الكساد والـــذي سبب تدهور في النمو الاقتصـادي مصـحوبا بالتضـخم وهذا ما دفع بصـندوق النقد والبنك الدوليين لتبني سياسات إصـلاحية في النشاط الاقتصـادي لعلاج تفاقم العجز والبطالة والركود الاقتصـادي. وحسب فريدمان فإن التضـخم هو دائما ظاهرة نقدية، وان الزيادة في كمية النقود هي المسؤولة عن ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي هي المسؤولة عن التضـخم، ولكن الآراء تتباين حول ما إذا كانت السـياسـة النقدية تهدف إلى الاسـتقرار الكامل للأسـعار أم تهدف إلى تحقيق معدل تضـخم معقول أو معتدل يكون مرغوبا فيه، ويبقى على السلطات النقدية أن تعمل على استقرار مستويات الأسعار. وحسب فريدمان أيضا فإنه لا يمكن القضاء على التضخم المستمر لمدة إلا بسياسة نقدية انكماشـــية وهي تخفيض معدلات النمو النقدي، مع معرفة أســباب هذا التوســع النقدي والوضـــع الاقتصادي.

ثالثاً: خصائص الموازنة العامة للدولة

للموازنة العامة مجموعة من الخصائص أهمها:[20]

1) الموازنة العامة تقدير لإيرادات ونفقات الدولة عن فترة قادمة.
2) الموازنة العامة خطة مالية لسنة قادمة.
3) الموازنة العامة خطة سنوية لتحقيق أهداف المجتمع.
4) الموازنة العامة عمل إداري ومالي.

رابعاً: مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة

تطور دور الدولة في العالم المعاصـر، وتوسـعت مهامها، كتحقيق الأمن والدفاع والصـحة والتعليم، وتوجيه النشــاط الاقتصــادي، وكان لا بد من تامين المال اللازم لتغطية هذه النفقات. وتعددت هذه

[20] المهايني، محمد، والخطيب، خالد، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2006، ص329

المصـادر في العصـر الحديث، وتنوعت أسـاليبها واختلفت طبيعتها تبعاً لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة والهدف منها. وتم تقسيمها بشكل رئيس إلى:

- الإيرادات من أملاك الدولة (إيرادات اقتصادية):

تتدخل الدولة في الحياة الاقتصـادية والاجتماعية، بدافع توجيه اقتصـاداتها، وإنجاز المهمات الملقاة على عاتقها، عبر أموالها الناتجة عن بيع السلع والخدمات التي تقدمها، بالإضـافة إلى الصـناعات الاستراتيجية، والعقارات التي تملكها.

1) الإيرادات من الضرائب (إيرادات سيادية):

تعتبر الضرائب المصدر الرئيس للإيرادات العامة، وقد تزايدت أهمية الضرائب بصورة كبيرة، لما لها من فاعلية في تحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وسياسية، بالإضافة إلى أهدافها المالية.

2) إيرادات الدولة من الرسوم (إيرادات سيادية):

ازدادت أهمية الرســـوم مع ازدياد حاجات الدولة، وزيادة النفقات العامة بما لا يتناســـب مع زيادة الإيرادات العامة من الضـــرائب، وهي عبارة عن مبالغ تحصـــلها الدولة من بعض الأفراد مقابل خدمات نوعية تؤديها لهم، أو مزايا تمنحها لبعض الأفراد.

3) إيرادات الدولة من القروض العامة (إيرادات ائتمانية):

تلجا الدولة للقروض العامة في حال "اســتنفاذ المقدرة التكليفية القومية"[21]، حيث أن زيادة الإيرادات من الضرائب أو الرسوم يؤدي إلى تدهور النشاط الاقتصادي للدولة، وتدني القدرة الشرائية للأفراد.

[21] المهايني، محمد، والخطيب، خالد، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سبق ذكره، ص 265.

المبحث الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة

في ضوء تعاظم الأهمية التي أصبحت تحتلها الموازنة العامة في مختلف اقتصادات العالم وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ضـوء تنامي الدور الذي أصـبحت تلعبه الحكومات في النشـاط الاقتصـادي، فقد اتجه العجز في الموازنة العامة للدولة للتزايد في مختلف دول العالم، ومع نمو هذا العجز تزايد القلق بشأنه، وبخاصة بعد تجاوزه الحدود المعقولة ووصوله إلى مستويات خطيرة تهدد الاستقرار المالي والنقدي للدولة، وزاد في خطورة الأمر، أن هذا العجز اصبح سمة هيكلية، بمعنى انه غدا صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي وانه اصبح ذا ميل طويل الأجل ولا علاقة له بأحوال الدورة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة

على الرغم من أن مفهوم العجز قد تم تداوله من قبل العديد من الاقتصـــاديين الأوائل، إلا أنه قد اكتسب أهمية كبيرة في الاقتصادات الحديثة بسبب استخدامه في التحليل المالي كمقياس لتقييم أثر الموازنة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى في المدى القصير، وكذلك في التعرف على طرق تمويل العجز وعلاقة ذلك بالتنمية وحشـد الموارد في دول العالم الثالث. وفي العقدين الماضـيين أصـبح العجز المالي يضـاهي المشـاكل الاقتصـادية التقليدية مثل التضـخم والبطالة والتي تسـتحوذ على الكثير من الجهد والموارد للمعالجة. ومع تنامي الدور الذي أصبحت تؤديه الحكومات في النشاط الاقتصادي، أصبح عجز الموازنة العامة للدولة ظاهرة مألوفة في جميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، ويعني عجز الموازنة زيادة نفقات الدولة عن إيراداتها العامة.

المطلب الثاني: أنواع (مقاييس) عجز الموازنة العامة للدولة

إن استخدام مصطلح (مقياس العجز المالي)، أكثر دقة من مصطلح (مفهوم العجز المالي). وهناك عدة مقاييس لتحديد عجز الموازنة تجاوزت المقياس التقليدي الذي يوضح عجز الموازنة بانها (الفرق بين النفقات والإيرادات)، ويمكن إجمال ذلك من خلال:

أولاً: العجز التقليدي

ويُقصد به الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية[22]. وقد اعتمدت معظم الدول على هذا المقياس كمؤشر مالي هام لتقييم أداء السياسات المالية المتبعة، غير أن التطورات الحديثة التي طرأت على الفكر المالي أخذت تُنّحي جانباً هذا المفهوم للعجز، والذي يتمثل بالفرق بين جملة المصروفات والموارد الحكومية، وذلك لما يعتريه من بعض العيوب التي يمكن أن تعطي صورة مضلّلة عن الوضع الاقتصادي والمالي، ومن هذه العيوب:[23]

- أنّ هذا المفهوم يحصر العجز في الحكومة المركزية، وهذا من شأنه ألا يعطي صورة كافية عن حجم العجز، كما أنّ العجز قد يظهر أيضاً في مؤسسات القطّاع العام، وفي مؤسسات الضمان الاجتماعي والحكومات المحليّة، وبالتالي فإن البرامج المصمّمة لعلاج العجز في الحكومة المركزية قد لا تحقق أهدافها، إذا ما سجّلت الجهات الأخرى من الحكومة عجوزاً متزايدة، أضف إلى ذلك أنّ العجز المالي لها يحدث آثاراً على الاقتصاد القومي تشبه إلى حد كبير الآثار المترتبة على عجز الجهاز الإداري للحكومة.
- أنه لا يشمل الدين العام للحكومة، وهذا ما دفع كل من *Kharas & Mishara لإعطاء تعريف بديل لعجز الموازنة التقليدي، وهو ما يسمى بعجز الموازنة التأميني، والذي يتم احتسابه بتوسيط حساب آخر وهو متغيرات الأوراق المالية، ويعرف بأنه التغيّر في الأوراق المالية للدّين العام وقاعدة النقد (إجمالي الالتزامات الحكومية من الأوراق المالية)، ويطلق عندئذ على الفرق بين العجز التقليدي والعجز التأميني مصطلح العجز المستتر. وقد تبيّن من دراسة بيانات مقدمة من 32 دولة خلال الفترة 1980–1997، أن حجم العجز المستتر كان كبيراً نسبياً ولا سيما في الدول النامية، كما وُجد أنّه في بعض الدول يفوق في حجمه حجم العجز التقليدي.

---

[22] الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1971، ص 119.

[23] عنقة، ربيع، عجز الموازنة العامة في سورية وأثره في ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخول، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2010، ص 10.

*هومي خاراس وديباك ميشرا: لهم عدة مؤلفات اقتصادية:

"Fiscal Policy, Hidden Deficits, and Currency Crises.", World Bank Economists' Forum, 31-48, Washington, DC: World Bank, 2001

- الخشـــية من عدم وجود قواعد محاســـبيّة معياريّة للحكومات، وفي هذه الحالة فإنّ العجز التقليدي لا يكون معروفاً بدقة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تصعب المقارنة المباشرة بين حجم العجوز الموازنيّة للبلدان المختلفة[24]، ولاسيما أنّ العجز التقليدي يتم احتسابه باستخدام متغيرات التدفق، وفي هذه الحالة فإنه لا يميّز بين الحسابات الجارية والحسابات الرأسماليّة، ولذلك فإن حجم الفائض أو العجز ربما لا يعكس بالضـــرورة التغيرات في القيمة الحقيقية لصافي الدين، خاصة وأن الخسائر والأرباح المتحققة في الحسابات الرأسماليّة والناجمة عن التقلبات في الأسعار النسبيّة (سعر الصرف الحقيقي– التضخم الفعلي) تستثنى من حسابات الموازنة.

ثانياً: العجز الشامل

ويطلق عليه أحياناً العجز الموحد للقطّاع العام، ولا يقتصر على تحديد العجز في الجهاز الحكومي للدولة، وإنما يشـــمل بالإضـــافة له جميع الكيانات الحكوميّة الأخرى، مثل الحكومات المحليّة والمؤسسات والهيئات اللامركزيّة والمشروعات المملوكة للدولة، بحيث يصبح العجز مساوياً للفرق بين مجموع موارد الحكومة والقطاع العام، ومجموع نفقات الحكومة والقطاع العام. ولقد تزايد الاهتمام بهذا المفهوم للعجز ولا سيما في ضوء اتساع الحجم الاقتصادي والاجتماعي للدولة وتزايد مشكلات القطاع العام، ونمو الإنفاق العام ليشمل العديد من جوانب الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة، وما يترتب على كل ذلك من تفاقم الديون الخارجيّة ولاســـيما في الدول النامية، وبالرغم من تقدم مفهوم العجز الشامل على العجز التقليدي في العديد من الجوانب، إلا أنه قد حظي بانتقادات عديدة أهمها، انه لا يأخذ التضـــخم والظروف التي يحدثها بعين الاعتبار، ففي حالة معدلات التضـــخم المرتفعة، فإن معدلات الفائدة المترتبة على ديون القطاع العام، لن تعوض الدائنين عن خســـائرهم في القيمة الحقيقيّة لديونهم، وكذلك فإن ارتفاع معدلات التضـــخم ســـيزيد من متطلبات الاقتراض العام، ولا سيما عندما يرتبط أصل الدين بالرقم القياسي للتضخم[25].

[24] الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والانفاق العام، مرجع سابق، ص 119.
[25] زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 106-107.

ثالثاً: الدين العام

أحد المفاهيم المستخدمة على نطاق واسع لعجز الموازنة هو ما يطلق عليه مفهوم الدين العام للعجز. وهذا المفهوم يقارب بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب، أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الاقتراض. وهذا المقياس للعجز يعرف بانه الفرق بين مجموع الإنفاق الجاري وصافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية وصافي امتلاك الأصول المالية من جهة، والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة ثانية. والعجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود. وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة، فان الموازنة تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفرا[26]. ومن المهم معرفة مدى الزيادة في الدين العام للحكومة وذلك لتأثيره في خدمة الدين في المستقبل. وفي الدولة التي تقوم فيها الحكومات بأنشطة صناعية وتجارية على نطاق واسع، مثلما عليه الحال في اغلب الدول النامية فانه يكون من الضروري الأخذ بعين الاعتبار الأصول المادية المنتجة من أجل الحصول على صورة متعادلة عن التغير في الوضع المالي للحكومة.

رابعاً: العجز الجاري والعجز الرأسمالي

يقيس هذا المقياس الفرق بين الإيرادات الحكوميّة الجارية والنفقات الحكوميّة الجارية، ولكنه لا يشمل الإيرادات والنفقات الرأسماليّة، كشراء وبيع الأصول، باعتبار أن زيادة الإنفاق الحكومي على الموارد الحكوميّة في مجال الاستثمار، لا يغير في وضع صافي الأصول للدولة، فالديون الجديدة تحل محلها أصول جديدة. ويأتي هذا المقياس للعجز متفقاً مع القناعة التي سادت في السبعينات من القرن الماضي، وهي أن النفقات الجارية تمول من خلال الإيرادات الجارية، أما المشاريع الاستثماريّة فتمول من خلال الضرائب.

أما العجز الرأسمالي فهو على خلاف العجز الجاري، يقيس الفرق بين الإيرادات الحكوميّة الرأسماليّة والنفقات الحكوميّة الرأسماليّة، ويكون العجز الكلي مساوياً لحاصل جمع كل من العجزين الجاري والرأسمالي. وبالرغم من الاهتمام المتزايد بهذين المقياسين، ولا سيما بعد ارتباط عمليات

[26] الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سابق، ص 120.

التصـــــحيح الهيكلي في الدول النامية بظاهرة التمويل الخارجي، إلا أن تحديد نطاق العجز بالفرق بين المصروفات والإيرادات الجارية، أو بالفرق بين المصروفات والإيرادات الرأسمالية فقط، لا يمكن أن يعبر بالرغم من سهولته المخططيّة عن الوضـع المالي للحكومة بصـورة دقيقة، ولا سيما إذا تم أخذ الصعوبات التي تعتري عملية احتسابهما، بالإضافة إلى أن عملية التمييز بين النفقات الجارية والاستثماريّة تكون من المهمات الصعبة في كثير من الأحيان.

خامساً: العجز التشغيلي

إنّ أهم ما يميز هذا المقياس للعجز هو قياسـه للعجز في ظروف التضـخم، وبموجبه يكون العجز مسـاوياً لمتطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مخصـوماً منه ذلك الجزء من خدمة الدين الذي يعوض حاملي سـندات المديونيّة الحكوميّة عن التضـخم الفعلي، بعبارة أخرى هو العجز التقليدي بالمفهوم الذي تم توضيحه سابقاً ناقصاً ذلك الجزء من الفوائد الذي دفع لتصحيح التضخم، حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود كتعويض عن خسائرهم المتحققة بسبب ارتفاع الأسـعار، ويظهر ذلك بوضـوح في حالة الدول التي أخذت تحرك أسـعار الفائدة لأعلى وذلك تبعاً لمعدلات التضـخم[27]. وبذلك فإنّ ديون الدائنين تكون مربوطة بالتضـخم (الرقم القياسـي للأسـعار)، كي يحموا أموالهم من خطر تآكل القيمة الحقيقية لها، وعلى هذا فإن ازدياد معدلات التضـخم، من شأنه أن يرفع من حجم القيم النقدية لفوائد وأقساط الديون، وبالتالي رفع حجم العجز الحكومي.

وقدم الاقتصادي بولاك J. Polak صيغة للمصحح النقدي للعجز في حالة التضخم على أساس ما يلي:[28]

$$\frac{Mc}{\mathrm{GDP}} = \frac{\mathrm{di}}{1+\mathrm{i}}$$

إذ أن:

Mc: المصحح النقدي

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

di: نسبة الدين المحلي للناتج المحلي

i: معدل التضخم

[27] لمعلومات أكثر أنظر: زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 107.
[28] زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة، مرجع سبق ذكره، ص 119.

وبالتالي فانّ العجز التشـــغيلي يمتاز بأنّه أكثر دقة من العجز التقليدي لأنّه يأخذ بعين الاعتبار الجزء من خدمة الدين المعوَّض بالتضـخّم، بينما يسـتثني العجز التقليدي مدفوعات اسـتهلاك الدين الحكومي كلها.

سادساً: العجز الهيكلي (البنيوي)

أخذ بعض الاقتصـــاديين منحاً مختلف خلال تناولهم لموضـــوع العجز، وربطوا هذا المفهوم بالهيكل الاقتصـــادي للدولة، فكان ما يسـمى بالعجز الهيكلي (Structural Deficit)، الذي يسـتبعد أثر العوامل المؤقتة التي تؤثّر على الموازنة العامة، مثل انحرافات أســعار الفائدة عن قيمتها في الأجل لطويل، وتبدّلات الأســعار وتغيّرات الدخل، كما يســتبعد أيضـــا الإيرادات المالية المتأتيّة من بيع الأصول الحكوميّة لأنها تمثل إيرادات غير عادية...وغيرها[29].

وبناءً على ذلك يعرف العجز في الموازنة العامة على أنه نقص الإيرادات العامة عن النفقات العامة نتيجة الخلل الهيكلي القائم بين تيارات الموارد والإنتاج وبين تيارات الإنفاق، الأمر الذي يدفع إلى الاقتراض بهدف تمويل الإنفاق العام. وصـــفة الهيكليّة في العجز تتضـــمن الاســـتمرار الزمني له، ويعني ذلك أنّ النفقات تزيد عن الإيرادات بصـورة مسـتمرة، وبهذا يصـبح العجز على مر السـنين عجزاً دائماً، ولا يُترجم بعدم توافق الإيرادات مع النفقات وحســـب، وإنما بعدم توازن النظام المالي للدولة بأكمله[30].

سابعاً: العجز المستتر

وهو الناتج عن العمليات شـبه المالية مثل منح دعم لأسـعار الفائدة وضـمانات أسـعار الصـرف للمؤسسات المالية العامة (بنوك مركزية، وحكومات، وولايات).

[29] المرجع السابق، ص 108.

[30] حشيش، عادل احمد، اقتصاديات المالية العامة، دراسة تحليلية لأصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1983، ص 397.

ثامناً: العجز المحلي

نحصــل عليه من طرح المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الإيرادات الحكومية إذ يعكس لنا هذا العجز الموقف المالي للحكومة من دون المنح الخارجية.[31]

وبناء على ما ســبق، يتضــح أن أقرب مفاهيم العجز ملائمة لواقع اقتصــادات الدول النامية، هي مفهوم العجز الهيكلي أو البنيوي، التي تتجاوز النفقات العامة فيها وبصورة مستمرة إيراداتها العامة، وذلك لأسباب تتعلق بخصوصية وهيكلية اقتصاداتها.

المطلب الثالث: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة

من البديهي أن الأسباب المختلفة التي ساهمت في نمو وتفاقم عجز الموازنة بعضها يعود إلى نمو الإنفاق العام وبعضها الآخر يعود إلى تباطؤ نمو أو تدهور الإيرادات العامة.

أولاً: تزايد الإنفاق العام

إن زيادة الإنفاق العام لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه بصــورة حتمية فقد ترجع هذه الزيادة إلى أســباب ظاهرية بمعنى أن الزيادة في رقم لإنفاق دون الزيادة في المنفعة الحقيقية، أما الزيادة الحقيقية فتعني زيادة المنفعة المترتبة على هذا الإنفاق ويدل ذلك على زيادة التدخل الحكومي في الحياة الاقتصــادية[32]. أي أننا لا يمكن أن نقبل الأرقام المتعلقة بالإنفاق الحكومي كما هي لأنها لا تكشف عن الحقيقة، وبالتالي وجب علينا تحليل أسباب زيادة الإنفاق الحكومي بين أسباب ظاهرية وأسباب حقيقية حيث تعرف الأسباب الظاهرية بانها الأرقام المعبرة عن الإنفاق الحكومي دون أن يقابلها زيادة في نصيب الفرد من كمية السلع والخدمات، أما الزيادة الحقيقية فهي تعبر عن الإنفاق الحكومي مصحوبة بزيادة فعلية فيما يحصل عليه الفرد من استهلاك للخدمات العامة، وهذا النوع من الزيادة هو المعبر الحقيقي عن كفاءة الإنفاق الحكومي.

[31] الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سابق، ص126.
[32] عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 112

أ- الأسباب الظاهرية لزيادة النفقة العامة:

1) انخفاض قيمة النقد الوطني

يعد انخفاض قيمة النقد سمة مشتركة لدى كافة الاقتصادات منذ خروجها من قاعدة الصرف بالذهب، ويرتبط انخفاض قيمة النقد بظاهرة التضخم والتي تتمثل في الارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينجم عنه زيادة الوحدات النقدية المدفوعة نظير الحصول على كمية من السلع والخدمات ومن هنا تنشأ العلاقة الطردية بين الإنفاق الحكومي والمستوى العام للأسعار.

2) تغير الطرق المحاسبية

تغيير الطرق المحاسبية يمكن أن يظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق الحكومي، كالانتقال من الميزانية الصافية إلى الميزانية الإجمالية وهي قيد جميع النفقات والإيرادات يؤدي إلى تضخيم رقم الإنفاق العام في الميزانية من دون أن تقابله زيادة حقيقية في الخدمات المقدمة، كذلك فإن تأميم بعض المشاريع مثل (الماء والكهرباء والنقل) يزيد الرقم من دون أن تصاحبه ظهور خدمات جديدة.[33]

3) اتساع إقليم الدولة

إن ظاهرة تزايد مساحة الدولة وتراجعها كانت ظاهرة مألوفة في القرنين التاسع عشر والعشرين نظراً لنشوء ظاهرة الاستعمار والسيطرة من الدول المتقدمة على الدول النامية وإعادة تقسيم الدول وتجزئته، فقد تم تقسيم الوطن العربي إلى 20 دولة، كما تم تقسيم الاتحاد السوفييتي عام 1991 إلى 16 جمهورية، وبالتالي فإن زيادة حجم الإنفاق نتيجة لزيادة مساحة الدولة، يعني أن الزيادة الجديدة لا تشبع حاجات جديدة، وإنما قامت بتمويل الخدمات العامة في الإقليم الجديد.

[33] عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي، مرجع سبق ذكره، ص 112

ب-الأسباب الحقيقية لزيادة النفقة العامة

أكدت الدراسات المالية أن زيادة حجم الإنفاق العام قد ارتبط تاريخيا بالتطور الحاصل في الخدمات الاجتماعية وتطور السلع والمنتجات أي أن كل تحسين يطرأ على نوعية الخدمات سوف يلزم الدول بتحسين هذه النوعية، وكل تطور في السلع سوف يلزم الدول بشراء هذه السلع واستهلاكها، لأنها تعتبر المستهلك الأكبر في أي تجمع، وبالتالي إذا أدت زيادة النفقات العامة لتحسين ظروف وحياة المواطنين فإننا نعتبر هذه الزيادة حقيقية، وكل زيادة في النفقات لا تؤدي لهذا التحسن فإنها تعتبر ظاهرية.

1) الأسباب السياسية

أدى تطور الدول ومؤسساتها وأحزابها والبلديات وجميع الأجهزة المحلية إلى زيادة حجم الإنفاق على هذه المؤسسات، وبالتالي سوف يستفيد المواطن من تطور هذه الأجهزة وخدماتها، أي تفرعت الأسباب السياسية لتشمل المجالات التالية:[34]

- وجود الأحزاب وتنظيم المواطنين ضمنها سوف يساهم في رفع مستوى الوعي السياسي وسوف يسهل عمليات الانتخاب لاختيار الرئيس والوزراء والأجهزة الإدارية الأخرى، وبالتالي فان هذه الأحزاب تحتاج للمساعدة من قبل الدولة سنوياً.
- كما أدى نشوء منظمة الأمم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها مثل منظمة الصحة الدولية ومنظمة العمل الدولي ومنظمة المرأة والطفل والثقافة والفنون والمنظمات المالية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وآخرها منظمة التجارة العالمية أدى إلى زيادة الإنفاق، حيث تقدم المنظمات الخبرات والاستشارات للدول وأحيانا المساعدات المادية والمعنوية فينعكس إيجابا على حياة المواطنين وبالتالي فالإنفاق عليها سوف يكون إنفاقا حقيقياً.
- كما أدى تطور أنظمة الإدارة المحلية لتخفيض الضغط على الحكومة المركزية من جهة وسرعة أداء الخدمات للمواطنين وتحسينها من جهة ثانية، وبالتالي فان هذه الأجهزة أو

[34] كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية، مرجع سبق ذكره، ص 160.

ما يسمى بالحكومات المحلية قد تطلبت المزيد من النفقات العامة للقيام بواجباتها وتقديم الخدمات الملقاة على عاتقها.

- زيادة حجم التمثل الدبلوماسي في الدول الأجنبية وذلك لخدمة الرعايا المقيمين أو العاملين في الخارج، وقد تقوم بعض الدول التي لها رعايا كثيرين في بلدان أجنبية بعقد مؤتمرات وندوات لتوثيق الروابط بين المغتربين والموطن الأم.
- الحروب والتسليح وتحقيق الأمن والعدالة الاجتماعية والاستعداد للحروب تعد من أهم الأسباب السياسية المؤثرة في حجم الإنفاق العام، فقد أكدت الدراسات المالية والعسكرية معا أن حجم النفقات العسكرية يصل في بعض الدول إلى نقص الدخل القويم في الدول الكبرى، ورغم عدم وجود نزاعات في بعض الدول أو القارات نجد أن كل دولة لديها جيش لحماية حدودها وهو على استعداد لمواجهة الظروف الطارئة.

2) الأسباب الاقتصادية

أدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لزيادة حجم الإنفاق العام، فهي ستنفق لإقامة المشاريع وتنفق لتشغيلها وتنفق لتشجع زيادة الإنتاج وتقدم الإعانات للمصدرين ودعم الصناعة الوطنية، كما أن اللجوء إلى سياسة التمويل بالعجز كوسيلة من وسائل تمويل التنمية، والتي ستؤدي إلى زيادة طلب الدولة على الموارد، وسيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وتحويل الموارد لصالح تراكم راس المال، وكان أنصار التمويل التضخمي يعتقدون انه ما أن تبدأ الطاقات الإنتاجية التي ساهم التمويل بالعجز في خلقها، في الإنتاج، فان العرض الكلي سوف يتزايد وستتجه الأسعار بعد ذلك إلى الانخفاض. وقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها (زيادة تراكم راس المال) وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة لعامة وارتفاع معدلات التضخم في عدد من البلاد النامية. كذلك تبرز زيادة أعباء الدين العام، المحلي والخارجي، كمفسر عظيم للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية، فمن المعلوم أن أعباء الدين خدمة هذا الدين العام تظهر في الموازنة العامة[35]. فالفوائد المستحقة على الديون الخارجية والداخلية تحتسب عادة ضمن المصروفات الجارية، بينما تظهر مدفوعات أقساط الدين العام في باب التحويلات الرأسمالية، وفي

[35] زكي، رمزي، انفجار العجز، مرجع سبق ذكره، ص 93

ضـوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد والمزيد من أذون الخزانة والسـندات الحكومية، وفي ضـوء توريط الكثير من هذه البلاد في الاسـتدانة الخارجية، وبالذات في عقد السـبعينات، فقد حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون، وعلى النحو الذي سبب لها إرهاقا مالياً.

إن مجموعة الأسـباب الاقتصـادية بكل تفرعاتها قد فرضـت على الدولة نفقات جديدة أو زيادة حجم الإنفاق لتواكب التطور الاقتصـــادي العالمي وتدعم صـــناعتها الوطنية وتقوم باســـتثمار مواردها وتشغيل عمالها.

3) الأسباب الاجتماعية

يعد العامل الاجتماعي من أهم المؤشــرات عند إجراء المقارنة بين الدول، ركزت الدول على تطوير خدماتها الاجتماعية لكي تمثل مرتبة متميزة في المنظمات الدولية لان تقرير التنمية البشـــرية الذي يصدر سنويا يحدد مستويات كل دولة ومكانتها في التسلسل العالمي واستنادا لذلك تسعى كل دولة لزيادة الإنفاق العام على قطاعات التعليم والصــحة والثقافة وغيرها من القطاعات غير المنتجة على الصعيد المادي، بالإضافة إلى الضمان الصحي والاجتماعي ومحاربة المظاهر الاجتماعية السلبية كالبطالة والفقر وغيرها من الأســـباب والعوامل تتطلب زيادة حجم الإنفاق العام وذلك بهدف تامين هذه المتطلبات التي تعد من أهم القضايا في المجتمع.

ثانياً: انخفاض الموارد العامة للدولة

تتركز الأسـباب في البلدان النامية، ومنها ضـعف الطاقة الضـريبية، حيث تقاس بنسـبة حصـيلة الضـــرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي، ويرجع ســـبب هذا الضـــعف إلى انخفاض متوسـط دخل الفرد، وعدم خضـوع أصـحاب الدخول العليا وأصـحاب الثروات للضـرائب بسـبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سـياسـي واقتصـادي يمكنهم من منع أية إصـلاحات في المالية العامة من شـانها أن تزيد من أعبائها الضـريبية، الأمر الذي يفسـر عدم اسـتغلال العديد من الدول النامية لضريبة الدخل الشخصي والضريبة العقارية استغلالاً كاملاً، وعدم قدرة نظمها الضريبية في

الغالب على تحقيق التصاعدية بشكل مرض[36]. إضافة إلى انخفاض الوعي الضريبي لدى الشعوب واتساع نطاق اقتصاد الظل الذي يحقق دخولا، تشكل تقديراتها نسبا مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي، لا تخضع للضرائب. كذلك يسهم جمود النظام الضريبي وعدم تطويره وتطويعه لخدمة أهداف التنمية، وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم في إضعاف موارد الدولة السيادية.

كما أن التهرب الضريبي يلعب دروا كبيراً في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية، ويقصد به أن يقوم المكلف قانوناً بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها، وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون، أو أن يقدم إقراراً غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة[37]. ويساعد على تشجيع التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجدة فيها، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية، حيث تلعب رشوة الموظفين بالجهاز لضريبي دروا أساسيا في هذا الخصوص، كذلك كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية.

ظاهرة المتأخرات المالية المستحقة للدولة لها أثر في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة، كمستحقات الضريبة المتأخرة والتي يقصد بها قيمة الضرائب الواجبة الأداء والمستحقة لمصلحة الضرائب دون سداد من جانب لممولين سواء كانت ذلك بسبب إهمال موظفي مصلحة الضرائب أو بسبب ضعف الإمكانيات أو بسبب كثرة الإجراءات التي تتبعها مصلحة الضرائب أثناء عمليات تقدير وربط تحصيل الضرائب[38]. كذلك حالات الركود الاقتصادي وضعف معدلات التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل العام.

ويمكن التعرف على مدى التفاوت الحادث بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة من خلال حساب العلاقة بين التغير النسبي في الإيرادات العامة والتغير النسبي في النفقات العامة للدولة

[36] تانزي، فيتو، وزي، هاول، البلدان النامية والسياسة الضريبية، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي، 2001، ص 2
[37] فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1994، ص 223
[38] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سبق ذكره، ص 98

عبر الزمن، وتعرف هذه العلاقة بمصـــطلح حســـاســـية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات العامة، والمعادلة التي بين لنا هذه العلاقة هي:[39]

$$\emptyset e = \frac{\Delta T}{T} / \frac{\Delta E}{E}$$

$\emptyset e$: معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات العامة.

ΔT: التغير في الإيرادات العامة.

T: الإيرادات العامة.

ΔE: التغير في النفقات العامة.

E: النفقات العامة.

فاذا كان معامل حســـاســـية الإيرادات للتغير مع النفقات تتجه نحو التناقص عبر الزمن فيدل ذلك على اتســـاع الفجوة بين نمو النفقات العامة ونمو الإيرادات العامة، وهو ما يفســـر وقوع الدولة في مشـــكلة عجز الموازنة لفترات طويلة من الوقت، أما إذا كان معامل حســـاســـية الموارد للتغير مع النفقات أكبر من الواحد، أو تكون متزايدة مع الوقت، وكان هناك عجز، فهو يعني أن الوضـــع المالي للدولة يســـير في الاتجاه الصـــحيح، بمعنى يســـير نحو تقليص العجز في الموازنة العامة للدولة، أما في حال كان معامل الحساسية يساوي واحد، ووجد العجز في الموازنة العامة، فهنا يكون أمام الدولة عمل كبير من اجل رفع قيمة معامل الحساسية من اجل تحسين الوضع المالي للدولة وتقليص العجز الحاصل.

وبالتالي فإن ظاهرة العجز بالموازنة العامة للدولة هي ظاهرة مركبة ومعقدة ولا يجوز إرجاعها لسبب وحيد، فهناك شبكة معقدة من العوامل والمؤثرات التي تسهم في حدوث هذا العجز.

[39] إسماعيل، عصام، انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 4، 2018، ص 73

المطلب الرابع: عجز الموازنة العامة للدولة في النظريات الاقتصادية

يعدّ عجز الموازنة العامة أحد أهم القضـايا التي لاقت اهتمام المدارس الاقتصـاديّة منذ القديم وحتى هذا اليوم، حيث يُنظر إلى عجز الموازنة كأحد القضايا التي كانت ولا تزال تشغل فكر الاقتصاديين وأصـحاب السياسـة، وتوضـع كمعيار للعديد من التقييمات الاقتصـاديّة من قبل الدول والمؤسـسـات الاقتصـاديّة الدوليّة. ودراسة تطور هذا المفهوم ينبغي أن يتم في إطار الفكر الاقتصـادي السائد في كل مرحلة من مراحل التاريخ، نظراً للترابط الوثيق بين جميع مكونات هذا الفكر، ويمكن القول إن مفهوم عجز الموازنة العامة يمثل انعكاساً لفكر اقتصـادي سائد في مرحلة معينة وتطبيقاً لهذا الفكر في آن معاً.

أولاً: عجز الموازنة عند الكلاسيك (المدرسة التقليدية)

اعتبر الكلاســيك أن العجز المالي هو الفرق الحاصــل بين النفقات العامة والإيرادات العامة نتيجة عدم التقدير الصــحيح وبشــكل خاص عدم التقدير الدقيق لحصــيلة الضــرائب، أي أن الكلاســيك يعزون السبب في العجز المالي إلى ضـعف القدرات في حساب الضـرائب والاعتماد من جهة ثانية على التقدير السهل للنفقات العامة لأنها بطبيعتها سهلة التقدير[40]. كما تبنى الفكر الكلاسيكي فكرة حياد الدولة، وعدم تدخلها في النشـاط الاقتصـادي، أي حياد السـياسـة المالية ومبدأ توازن الموازنة العامة للدولة (اليد الخفية لآدم ســميث)، وعدم اللجوء إلى معالجة عجز الموازنة، ويرجع تبني هذا المبدأ إلى ارتكاز الفكر الكلاسيكي إلى العديد من الحجج منها:[41]

– أن اقتراض الحكومة لا يضـــيف طاقة إنتاجية، وما هو إلا ســـحب من موارد القطاع الخاص للإنفاق على الاستهلاك الحكومي.

– إن اقتراض الحكومة يؤدي إلى عدم القدرة على تمويل الموازنة العامة مستقبلاً، حيث تنتقل أعباء خدمة الدين وسداد أصل القرض للموازنة العامة في السنوات المقبلة.

---

[40] كنعان، علي، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص 374

[41] مسعود، دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1992-2004. أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. كلية العلوم الاقتصادية، 2006، ص 145.

– عدم توازن الموازنة يســـاهم في نمو الإنفاق الحكومي وتؤدي إلى اتخاذ إجراءات من شـــأنها الضغط على دافع الضرائب لزيادة حصيلة الضرائب.

– إن وجود العجز المالي يؤدي إلى تدهور قيمة النقود وزيادة مســتويات الأســعار، ولما كان هذا الأخير يتطلب كمية كبيرة من النقود، وبالتالي ســوف تنخفض قيمتها وبالتالي تزداد الأســعار، مما يؤدي إلى استمرار العجز أي الدخول في دائرة مفرغة من التضخم الحلزوني وتعميق عجز الموازنة.

ولابد من الإشـارة إلى أن الكلاسـيك قد أباحوا الاقتراض (إيرادات غير عادية) في حلات اسـتثنائية مثل الحروب والكوارث الاقتصادية.

ثانياً: عجز الموازنة في الفكر الكينزي (الثورة المضادة)

ساد الفكر الكلاسيكي طيلة مدة القرن التاسع عشر وسادت آراء مفكريه ادم سميث وديفيد ريكاردو وآخرين غيرهم حتى حدوث أزمة الكســـاد العظيم 1929–1932، فظهرت الأفكار المضـــادة من الاقتصادي كينز، الذي نادى بتدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي وتفعيل السياسة المالية وعدم توازن الموازنة العامة، وذلك من أجل اســتعادة التوازن الاقتصـــادي، وبهذا فإن كينز قد أباح عدم الالتزام بمبدأ توازن الموازنة، وأن عجز الموازنة يكون مرغوباً فيه طالما يؤدي إلى مسـتوى التشـغيل والناتج، عند حدوث خلل في التوازن يبين العرض والطلب يتعرض الاقتصـــاد لحدوث البطالة، فإنه يمكن القضـــاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصـــادي العام من خلال التمويل بالعجز، من خلال زيادة الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلبه تحقيق الاسـتقرار، وأيضـاً عندما يتعرض الاقتصـاد للتضـــخم، فإنه بالإمكان القضـــاء عليه من خلال تحقيق فائض بالإيرادات العامة من خلال زيادة الضـــرائب وتخفيض الإنفاق العام بالمقدار الذي يتطلب تحقيق الاســـتقرار، أي أن الفكر الكينزي يؤمن بفاعلية الموازنة العامة وعدم حياد السياسـة المالية وبإمكانية إحداث عجز الموازنة العامة أي عدم توازن الموازنة العامة في سبيل تحقيق التوازن العام للاقتصاد الوطني.

ثالثاً: نظرية العجز المقصود

وهي مجموعة أفكار (وليم بفرج) وآخرون، والتي تقول بأنه يمكن للدولة أن تحدث عجزاً مقصـــوداً في الموازنة العامة لتحقيق بعض الأهداف، كالتشـــغيل الكامل لعوامل الإنتاج، وتحفيز النشـــاط الاقتصـــادي، مع خفض ذلك عندما يصـــل الاقتصـــاد القومي إلى مرحلة التوظيف الكامل، وعندما يلوح في الأفق شـــبح التضـــخم[42]. وبموجب المفهوم الكينزي فان العبرة ليســـت بالتوازن المالي بل بالتوازن الاقتصـادي، وعليه يمكن للدولة أن تحدث عجز مقصـود في موازنتها العامة بقصـد تحقيق بعض الأهداف كالتشـــغيل الكامل لعوامل الإنتاج وبث الروح في النشـــاط الاقتصـــادي أو تمويل المشاريع الإنتاجية المقبلة على التنفيذ. والفكرة الأساسية التي تقترحها نظرية العجز المقصود تتمثل في أن برنامج الإنفاق العام يبعد الاقتصاد عن مركز الكساد ويشجع على الانتعاش والنهوض.[43]

ويتمثل المطلب الرئيس لهذه السياسـة في أن الأموال المسـتخدمة تسـتمد من مصـادر غير نشـيطة وانها لا تمثل خصـــما من القوة الشـــرائية النشـــيطة، وفي معظم الأحوال فان النفقات التي تمول بالاقتراض تلبي هذا المطلب بدرجة أكبر، كما أن تخفيض الضـرائب سـيشـجع زيادة الاسـتهلاك من قبل الأفراد الذي بدوره ســـيحفز المنشـــآت، ولقد اعتبر (وليم بفرج) انه مادام الاقتصـــاد بعيدا من وضـعية التشـغيل الكامل بإمكان الدولة في هذه الحالة من أن تتابع العجز فوصـول الاقتصـاد إلى وضـعية التشـغيل الكامل هو المؤشـر لإيقاف العجز، وإن مراقبة العجز تقتضـي أن لا يكون قد حدث إفراط في العجز، أي أن يكون إصـدار النقد وزيادة النفقات العامة قد جريا في حدود نسـب الإنتاج العاطلة وإن تجاوز هذه النسـب يوقع الاقتصـاد في التضـخم، ومن ثم يجب اتباع الحيطة والحذر عند تطبيق سياسة العجز.[44]

[42] عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص 204.
[43] عطية عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية القاهرة، 1993 ص 73.
[44] نيربي، محمود، الاقتصاد المالي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب، 1979، ص 463.

رابعاً: عجز الموازنة في المدرسة النقدية (الكلاسيك الحديث)

النقديين أمثال ميلتون فريدمان يقول إن الاقتصاد هو في الأساس مستقر وثابت وأن التدخل المالي من خلال السياسة المالية التي تطبقها الحكومة عن طريق الحصول على عجز أكبر في الميزانية له آثار دائمة على السيولة النقدية[45]، وحسب النقديين فان تحقيق مستوى الاستخدام لن يتأثر أساسا ولن يحصل على أي تغيير بالنتيجة، فبعد استبعاد عمليات القطاع الخاص، يلاحظ أن نشاطات الحكومة تضيف جهدا ولكن لا تضيف طاقة استخدام جديدة في الاقتصاد ومن ثم تحصل الزيادة في الأسعار.

خامساً: عجز الموازنة من وجهة نظر صندوق النقد الدولي والتنمية المستقلة

مما لا شك فيه أن موضوع معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة يشكل مثار جدل ونقاش بين مختلف القوى الاجتماعية والسياسية والفكرية، وفي هذا الإطار يمكن التمييز بين اتجاهين أو تيارين فكريين اثنين، لجهة ما يتعلق بموضوع معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة هما:

❖ الاتجاه الأول:

ويعكس هذا الاتجاه رؤية صندوق النقد الدولي، ويركز على عملية معالجة العجز من خلال تحجيم دور الدولة الاقتصادي، وهنا تقوم الدولة (بموجب وصفة الصندوق) بتنفيذ مجموعة من السياسات أهمها:[46]

- تخفيض الضرائب على الدخول والإيرادات التي يحققها القطاع الخاص، حتى يمكن زيادة صافي عوائده، وذلك اعتقاداً بأنَّ ذلك من شأنه أن يسهم في زيادة الحوافز على الادخار والاستثمار وتطبيق التكنولوجيا الجديدة.
- تقديم إعفاءات سخية من الضرائب المفروضة على الأرباح والدخول التي يحققها رأس المال الخاص من مشروعاته الجديدة، حتى يتم تحفيز هؤلاء على الاستثمار في المجالات ذات الأولوية.

[45] النقاش، غازي عبد الرزاق، المالية العامة، تحليل الأسس والاقتصاديات المالية، الأردن، دار وائل للنشر1997 ص74
[46] زكي، رمزي. الصراع الفكري والاجتماعي حول العولمة في العالم الثالث، مرجع سبق ذكره، ص85-87.

- منع الرقابة على الأسعار (تحرير الأسعار)، وإلغاء التدخل الحكومي في مجال الأسعار، وترك المسألة خاضعة لقوى السوق (آليات العرض والطلب).
- تقديم تسهيلات جمركية واضحة على المستوردات من السلع الوسيطة والاستثمارية، وذلك حتى يمكن تخفيض نفقات الإنتاج، وتحقيق معدلات ربح عالية.
- زيادة أسعار الفائدة على الودائع الادخارية، حتى يمكن تحفيز القطاع العائلي على القيام بالادخار، وإعفاء هذه الفوائد من الضرائب.

وفي الواقع إنَّ هذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تقليل فجوة الموارد للقطاع الخاص وتعزز دوره وقدرته في عملية التنمية (طبعاً بحسب رأي خبراء صندوق النقد الدولي). ويعتقد خبراء صندوق النقد الدولي أيضاً بأنَّ هذه الإجراءات يمكن أن تؤدي إلى تراجع، أو انخفاض موارد الدولة الضريبية إلا أنَّ هذا الانخفاض سيكون مؤقتاً، لأنَّ هذه الإجراءات ستؤدي إلى خلق اندفاعه كبيرة للنمو، وذلك كنتيجة وكاستجابة لهذه الحوافز، وتخلق فرص جديدة للعمل وللنشاط الاقتصادي، ما سيسهم بدوره في جلب عائدات ضريبية أكبر، ويتيح للحكومات توسيع خدماتها العامة واستثماراتها في الوقت الذي تبقى فيه معدلات الضرائب ونسبتها عند الحدود الدنيا.

وبحسب خبراء الصندوق فإنَّ العجز في الموازنة العامة للدولة، هو نتيجة فائض طلب في الاقتصاد القومي، ولمَّا كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري يشكِّل نسبة كبيرة من الطلب لذا لابد من تخفيض حجم الإنفاق العام وكبح نموه، كمقدمة لتخفيض الطلب، في الوقت الذي يتعيَّن فيه على الدولة العمل لزيادة الإيرادات العامة، وهنا يؤكد خبراء الصندوق على جملة من المطالب منها:[47]

- التخلص من الدعم الذي تقدمه الحكومة في إطار الموازنة العامة للدولة للقطاعات والوحدات والمنشآت التي تحقق الخسائر.
- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وبخاصة ما يتعلق بدعم الأسعار التموينية (إلغاء الدعم).

[47] علي، مدين، آليات مناقشة الموازنة العامة وإقرارها ومراقبة تنفيذها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 86.

- زيادة أسعار الطاقة وبخاصة تلك التي تستخدم في أغراض الاستهلاك العائلي، وزيادة أسعار الخدمات الحكومية.
- تغيير سياسة الدولة تجاه التوظيف، ويكون ذلك برفع يدها تدريجياً عن الالتزام بتوظيف الخريجين الجدد.
- عدم دخول الدولة إلى القطاعات أو المجالات الاستثمارية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص، وأن يقتصر دورها على قطاعات البنية التحتية.
- رفع الضرائب غير المباشرة (ضرائب ورسوم الإنفاق الاستهلاكي)، مقابل قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها.
- بيع المشروعات المملوكة للدولة بهدف تخفيف العبء المالي عن الدولة.
- خفض الأجور ووضع حد أقصى لها وتجميدها، وإلغاء الوظائف الشاغرة المؤقتة وتجميد التعيين.
- وضع حد للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة وللقطاع العام.
- وضع حد أقصى لعجز الناتج المحلي الإجمالي بحيث لا يتجاوز 4ـــــ5% من الناتج المحلي الإجمالي.

❖ الاتجاه الثاني:

ويعكس هذا الاتجاه منظور التنمية المستقلة (المنهج التنموي)، ويطالب بخفض العجز عن طريق إتباع مجموعة من الخطوات أهمها:[48]

1- ترشيد الإنفاق العام: ويقصد بترشيد الإنفاق العام زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام، أي تحقيق الكفاءة في تقديم الخدمة العامة، وهو ما يعني تعظيم المنافع العامة للمجتمع، وتظهر أهمية هذا المحور بالنسبة للدول النامية، حيث ينطوي كثير من مجالات وبنود الإنفاق العام على إسراف شديد، وعلى عدم رشد في استخدام الموارد، بل وأحيانا على تبديد للموارد أو نهب للمال العام.

[48] عباس، هناء، أثر تحولات السياسة الاقتصادية على تطور عجز الموازنة العامة في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2013، ص 145

ويتطلب تحقيق هذا المحور:

- وضع برنامج فعال لمحاربة الإسراف العام
- إخضاع موازنات المؤسسات والإدارات الحكومية لرقابة مالية فاعلة
- تحديد سقوف للإنفاق الحكومي
- إعادة تخطيط وتأهيل القوى العاملة
- إيلاء قضية الصيانة والإحلال والتجديد أهمية خاصة
- مرجعة دقيقة لمجالات الإنفاق الاستثماري العام
- رفع مستوى كفاءة الإنجاز في المشروعات الاقتصادية العامة
- الإصلاح الإداري

2- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام

3- العمل على تنمية الموارد العامة للدولة

وفي الواقع إن النتائج الميدانية أو التطبيقية/ العملية لنموذج صـــندوق النقد الدولي، وكذلك البنك الدولي حول العالم كانت قد انتهت من الناحية الاجتماعية والسياسية والثقافية إلى نتائج كارثية على تلك الدول، ما دفع إدارة صـندوق النقد الدولي للاعتراف بالإخفاق والفشل، وبالتالي الاعتراف بعمق الأزمة الداخلية في الكثير من الدول التي اتجهت لتطبيق برنامج إصـــلاح اقتصـــادي بوحي وإدارة وإشـراف الصـندوق والبنك الدوليين. وتجدر الإشـارة هنا إلى أنَّه بالرغم من الانتقادات التي وجهت للصـندوق فيما يتعلق بأدائه وممارسـاته، إلا أنه لم يقم بإجراء تغيير فعلي في سـياسـاته على أرض الواقع[49].

[49] علي، مدين، آليات مناقشة الموازنة العامة وإقرارها ومراقبة تنفيذها، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 88.

سادساً: مناهج عجز الموازنة العامة للدولة في البلدان النامية[50]

وهي مجموعة أفكار Glaston و Chirod و Buck

أولاً: المنهج الانكماشي

اختلال التوازن الداخلي (عجز الموازنة) والخارجي (عجز ميزان المدفوعات) الذي تعانيه البلاد النامية، إنما يرجع في النهاية إلى وجود فائض طلب في الاقتصـــاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل، ولهذا فإن استعادة التوازن الاقتصادي تتطلب القضاء على هذا الفائض من خلال حزمة جاهزة من السـياســات المالية، مثل خفض الإنفاق العام الجاري، والاســتثماري، وزيادة الموارد المالية للدولة، ووضــع حدود عليا للائتمان المصــرفي المسـموح به للحكومة والقطاع العام.

ثانياً: المنهج التوسعي: (نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة)

يقوم هذا المنهج على منظور التنمية المســـتقلة، حيث يرى مؤيدو هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية الوطنية المســـتقلة بالاعتماد على الذات يتطلب إعطاء الدولة الوطنية النامية دوراً هاماً في تحقيق التنمية ومراعاة العدالة الاجتماعية، دونما اســـتبعاد للقطاع الخاص الوطني المنتج، وإعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع فـي اتـجـاه إشـبـاع الحاجات الأساسية للسكان، مـن خـلال الاعتماد على الذات وتحرير الاقتصاد من التبعية والسيطرة، والابتعاد عن نماذج التنمية المستوردة، واتباع استراتيجيات تنموية تتناسب مع الإمكانات المتاحة، والتدرج في فتح السوق الوطنية بالتوازي مع التقدم في بناء القدرات الإنتاجية والعلمية والمزايا التنافسية وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال بناء المؤسسات الديمقراطية وتشجيع المشاركة الشعبية.

[50] مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1992-2004، مرجع سبق ذكره، ص 50.

المطلب الخامس: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

معظم دول العالم، وخاصـــة دول العالم الثالث، تعاني من عجز في الموازنة، يمول من مصـــادر أساسية:

- الأول: الاستدانة من البنك المركزي (الإصدار النقدي) أو التمويل بالعجز.
- الثاني: الاقتراض الداخلي (إصدار السندات الحكومية).
- الثالث: السحب من الاحتياطيات الأجنبية.
- الرابع: الاقتراض الخارجي.

أولاً: الاقتراض من المصرف المركزي

التمويل عن طريق الإصدار النقدي: يحدث عندما تلجأ السلطات الرسمية إلى تمويل عجز الموازنة العامة عن طريق الإصـــدار النقدي، أي زيادة العرض النقدي وعلى هذا الأســـاس توجد علاقة واضـــحة بين زيادة عجز الموازنة العامة وزيادة العرض النقدي، بأكثر مما تتطلبه زيادة الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى ارتفاع التضـــخم، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وتوليد دخول تدفع بالطلب نحو الزيادة، ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ترتفع الأســـعار، وهذا ينجم عنه عجز في الموازنة وتمويله بإصـــدار جديد مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الأســـعار، وهكذا تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصـــدار النقدي يؤدي إلى النمو الكبير في العرض النقدي على نحو يزيد من الفجوة التضخمية.

ثانياً: الاقتراض الداخلي

تلجا الدول للدين العام الداخلي لتمويل عجز الموازنة ويترتب على الحكومات دفع الفوائد على هذه الأموال وردها في أوقات اســتحقاقها. وقد أكدت الأبحاث والدراســات الاقتصــادية على أن اعتماد الدولة على القروض العامة يجب أن يكون ضـمن خطة محددة حيث يعطي آثارا إيجابية لان إنفاق القرض العام على الاســتهلاك ســيؤدي إلى رفاهية المجتمع لكنه يرتب على الدولة التزامات مالية ينبغي تســديدها لاحقا من الضــرائب، وبالتالي ما أحدثه القرض العام في الوقت الحاضــر ســوف

ينعكس سلبا في المستقبل بآثار انكماشية عند السداد[51]. أما إذا أنفقت الدولة القروض على المشاريع الإنتاجية فان آثارها ستكون إيجابية بزيادة الإنتاج وزيادة الدخل والطلب الكلي في الاقتصاد الوطني. لذلك نرى ضرورة الاعتماد على القروض العامة فقط لتمويل مشاريع البنى التحتية التي تجذب الاستثمار وتشجع زيادة الإنتاج.

ثالثاً: السحب من الاحتياطيات الدولية وتصفية الاستثمارات الأجنبية

المقصود بالاحتياطيات الدولية، الذهب وأرصدة النقد الأجنبي التي تملكها السلطات النقدية، ويضاف إلى ذلك إمكانات السحب غير المشروط من صندوق النقد الدولي، زائدا نصيب البلد من حقوق السحب الخاصة SDR التي تستخدم في تسوية الالتزامات الخارجية، وكل البنوك المركزية في العالم تحتفظ بهذه الاحتياطيات وتكون جاهزة تحت الطلب لكي تستخدمها كاحتياطيات وطنية في الفترات التي يحدث فيها عجز طارئ أو مؤقت في مواردها المالية، وحتى لا تضطر لإجراء تغييرات أساسية غير مرغوب فيها في سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. وعادة ما يكون المستوى (الحجم) المناسب لتلك الاحتياطيات هو تغطية ثلاثة شهور من واردات البلد. ومع استفحال عجز الموازنة العامة للدولة في بعض الدول النامية أدى إلى اضطرار حكومات هذه البلاد لاستخدام جانب كبير من تلك الاحتياطيات في تسوية جانب من العجز. وبالذات ذلك الجانب الذي يحتاج إلى عملات أجنبية. أما الاستثمارات الأجنبية، فيقصد بها تلك الاستثمارات والأصول التي تملكها الحكومة خارج اقتصادها الوطني وتدر لها عوائد سنوية، وهي تتمثل فيما تملكه من بعض اسهم الشركات الأجنبية أو في أذون الخزانة والسندات الحكومية المضمونة، وهذه الاستثمارات الخارجية أصبحت تدر عوائد لا باس بها بالنسبة لبعض البلدان النامية، وبالتالي غدت مصدرا من مصادر تنوع الدخل القومي، بيد انه ومع اشتداد وتفاقم عجز الموازنة العامة للدولة، اضطرت بعض البلاد للسحب من هذه الاستثمارات وتسييلها واستخدام حصيلة ذلك في سد جانب من هذا

[51] كنعان، علي، الاقتصاد المالي، مرجع سبق ذكره، ص 178-185 بتصرف.

العجز. وتشـير بعض الدلائل، انه مع اسـتمرار تفاقم عجز الموازنة واسـتمرار تدهور أسـعار النفط عالميا، فسوف يحدث تآكل مستمر لتلك الاستثمارات الخارجية.[52]

رابعاً: التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة

قد تلجأ الدول في بعض الحالات إلى التمويل الخارجي، لتغطية عجزها المالي، في حال عجزت مواردها المحلية عن ذلك (حدوث فجوة الموارد المحلية)، فتلجأ للاقتراض الخارجي. وهذا التمويل للعجز المالي يمكن أن يأخذ واحداً من الأشكال التالية: المنح – القروض الميسرة أو التفضيلية – والاقتراض التجاري.

المنح يمكن أن تكون على شـــكل نقدي، حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز، كما يمكن أن يأخذ شكل مساعدة سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى، وهذه السلع تباع محليا، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز. والمنح يمكن أن تكون مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية، وهذا بدوره يســاعد الحكومة المســتلمة للمســاعدة على تخصــيص بعض موارد الميزانية لمعالجة العجز.

أما القروض الميسرة أو التفضيلية، فهي تتميز بكونها تمنح بمعدلات فائدة أقل من تلك السائدة في السوق، وبان لها فترة سماح طويلة نسبيا، وكذلك طول فترة السداد، وهذه القروض قد تمنح من قبل دول أو مؤسـسـات دولية، وغالبا ما تكون مرتبطة بمشـروعات محددة، أما القروض التجارية تأتي بشكل رئيس من البنوك التجارية الأجنبية، وهذه القروض قد تستغرق عدة شهور أو فترة طويلة من الزمن، وقد تكون مخصصة لأغراض محددة أو عامة.[53]

[52] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سبق ذكره، ص 120.
[53] الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 132

لكن هذه المساعدات لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا، لأنها عادة ما تكون مقيدة بشروط خاصة يصعب الاستفادة منها بالمخطط المراد له، كما أنها تكون خاضعة في معظم الأحيان لعوامل سياسية أكثر منها اقتصادية، أي تبعا لعلاقة الدولة المانحة مع الدول الممنوحة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصـــادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في الأدبيات الاقتصادية

تعتبر الآثار الاقتصادية المترتبة على تمويل عجز الموازنة العامة واحدة من أكثر الموضوعات جدلاً وإثارة للخلاف بين الاقتصاديين ومراكز اتخاذ القرار بفعل عاملين هما:[54]

- تفاقم عجز الموازنة في جميع أنحاء العالم وارتفاع صيحات الحذر بالآثار المدمرة التي قد تترتب عليه.
- إن سياسات معالجة العجز أصبحت جزءاً مهماً من سياسات التصحيح الهيكلي التي تبنتها المؤسسات والمنظمات الدولية، وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تعاملها مع الدول النامية.

وتتراوح الآراء بشان آثار تمويل العجز بين القول بانه سبب رئيسي لموجات التضخم، والتوسع النقدي والتحول في مكونات الإنتاج بعيدا عن الاستثمار وصافي الصادرات، وكذلك التأثير في سلوك الاستثمار الخاص وحجمه والقول بان آثار هذا العجز سواء تم تمويله من خلال الدين العام أو من خلال الضرائب هي آثار محايدة على الاقتصاد، ولم يقتصر هذا الخلاف على حجم العجز ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي، وإنما امتد إلى الطرق المختلفة التي يتم بها تمويل هذا العجز، حيث ينبغي التفرقة بين الآثار المترتبة على التمويل التضخمي والآثار المترتبة على التمويل الغير تضخمي.

المطلب الأول: آثار التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة

يقصد بالتمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة، اللجوء إلى زيادة الإصدار النقدي (طبع البنكنوت) وزيادة حجم الائتمان المصـــرفي للحكومة لتمويل الفرق بين الإنفاق لعام والإيرادات العامة للدولة. وتؤدي هذه الوسيلة إلى زيادة عرض النقود زيادة لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، مما يدفع المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع[55]. وفي هذه الحالة تتمكن الحكومة من أن

[54] المرجع السابق، ص 145
[55] زكي، رمزي، انفجار العجز، مرجع سبق ذكره، ص 116.

تعبئ قدراً من الموارد مساوياً إلى حجم العجز الحاصل في الموازنة عن طريق تحويل الموارد إليها بشكل إجباري. ورغم أن هذه الوسيلة قد تبدو سهلة وميسور للسلطة، إلا أنها في الحقيقة ذات كلفة عالية، حيث ينجم عنها تضخم ما يلبث أن يشوه المجتمع والاقتصاد القومي من خلال ما يفرزه من آثار سلبية قد تكون كبيرة. فسياسة تمويل الإنفاق الحكومي من خلال الإصدار النقدي يتم اتباعها من قبل العديد من دول العالم.

وتكتسب هذه السياسة أهمية خاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل برامج الضرائب أو إدارتها بصورة فعالة من اجل الحصول على الإيرادات الكافية. وهناك فرضية سائدة في الأدبيات الاقتصادية فحواها أن هذا النوع من تمويل العجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة الكمية المعروضة من النقود. وكلما ازدادت معدلات التضخم ازداد الإنفاق الحكومي بشكل أسرع من الإيرادات الحكومية، مما يدفع الحكومة لإصدار المزيد من النقود، والسبب في ذلك أن الإيرادات الحكومية بالقيم الاسمية تعتبر ثابتة في المدى القصير، ومن ثم فان قيمها الحقيقية تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية. وفي الوقت ذاته، فإن التزامات الحكومة المتمثلة في أوجه الإنفاق العام المختلفة غالباً ما تكون بالقيم الحقيقية، مما يعني أن الإنفاق بالقيم الاسمية يرتفع بالتزامن مع الزيادة في الأسعار، وحتى لو تمت مساواة الإيرادات العامة مع النفقات العامة في المدى الطويل، فان هيكل التباطؤ في آلية الموازنة الحكومية تخلق عجزا بالقيم الحقيقية، وكذلك بالقيم الاسمية في ظل وجود التضخم[56].

كما يؤدي تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي في حالة التشغيل غير الكامل إلى زيادة الطلب وتشغيل عوامل الإنتاج المعطلة، حتى يصل الاقتصاد لمرحلة التشغيل الكامل، وبعدها تبدأ الأسعار بالارتفاع ويحصل التضخم. كما أن تمويل عجز الموازنة عن طريق الإصدار النقدي في حالة التشغيل الكامل سوف يؤدي إلى التضخم المفرط، أي ترتفع الأسعار بمعدلات تفوق معدلات نمو الإنتاج بكثير. ويؤدي تمويل عجز الموازنة عن طريق القروض أو الإصدار النقدي إلى خلق خلل هيكلي في الاقتصاد، فالقطاعات التي تستطيع رفع الأسعار كالتجارة والخدمات تزداد عوائدها،

[56] الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، مرجع سبق ذكره، ص 146

في حين أن الصـــناعة والزراعة لا تســـتطيع رفع الأســـعار مما يؤدي إلى تضـــخم قطاع التجارة والخدمات وتراجع أهمية العمل المنتج وتراجع حجمه في الناتج المحلي الإجمالي فينتقل الاقتصـــاد من اقتصاد إنتاجي صناعي متقدم إلى اقتصاد خدمي أكثر عرضة للمخاطر.[57]

هذه الآثار ربما لا تتطابق بين بلد متخلف وبلد متقدم لأن الآثار الضارة تتزايد في الدول النامية لما يؤثر في نتائج التنمية الاقتصـــادية والاجتماعية وفي عدالة التوزيع، فيظهر الغنى الفاحش ويزداد الفقر المدقع وتزول الطبقة الوســـطى في الدول النامية، مما يؤثر في حجم الطلب الكلي من جهة، وفي مســـتوى التطور وحركة الإنتاج العلمي والتطور الثقافي من جهة ثانية، وتظهر هجرة الأدمغة؛ لذلك لا بد من الحذر في اســـتخدام أدوات التمويل التضـــخمية للموازنة العامة للدولة. أما إذا تحقق الوفر في الموازنة فإنه يشـــجع الحكومة على زيادة الإنفاق الجاري والاســـتثماري، أو يدفعها لتقديم القروض الداخلية أو الخارجية، وهي أيضـــا تعبير عن اختلال في التوازن المالي، والذي قد ينعكس بخلل في التوازن الاقتصادي.

يتســـم التمويل النقدي لعجز الموازنة الذي يشـــهد زيادة مســـتمرة بأنه يغذي التضـــخم، ويؤدي إلى مزاحمة بينً الحكومة والقطاع الخاص على التمويل المتاح من القطاع المصـــرفي، مما يضـــعف إمكانية النمو لدى الاقتصـــاد، فالدين الداخلي يتراكم على الحكومة لصـــالح الجهاز المصـــرفي وفق سندات دين عام غير قابلة للتداول، تؤدي إلى زيادة مستوى السيولة المحلية، ونمو العرض النقدي بمســـتوى لا ينســـجم مع النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لعدم مرونة العرض وضـــعف الجهاز الإنتاجي، الأمر الذي يؤدي إلى دفع القوى المحركة للطلب، مما يؤدي إلى دفع المســـتوى العام للأسعار للارتفاع من جديد، ومع عدم عدالة توزيع الدخل، يتهدد الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ذلك أنه بفعل ارتفاع الأســـعار تتآكل القوة الشـــرائية للدخول النقدية لأصـــحاب الدخل المحدود، كما يحدث تراجع في القيمة الحقيقية للإنفاق العام نتيجة ارتفاع الأســـعار وتراجع قيمة الإيرادات، مما ينعكس على المواطن من خلال تراجع مستويات الخدمات العامة وتراجع القوه الشرائية وتدهور قيمة العملة الوطنية، بالإضافة إلى تآكل قيمة المدخرات.

[57] ساموبلسون، بول، هاوس، وليام ثورد، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية، عمان، 2001، ص123،

ولا تتوقف خطورة عجز الموازنة على مؤشرات الاقتصاد الكلي على طـــرق تمويل هـــذا العجز فحسـب، بل على أوجه إنفاقه وطبيعة الهيكل الاقتصـادي للدولة، والسـياسـات المالية المتبعة من الحكومة والظروف الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

أولاً: التمويل التضخمي والدخل القومي

سينجم عن التضخم أولا، إعادة توزيع الدخل القومي بطريقة عشوائية لصالح الأغنياء وضد مصلحة الفقراء. ففي الوقت الذي يتدهور فيه حالة كاسـبي الأجور والمرتبات، نظراً لتدهور دخولهم الحقيقية من جراء الارتفاع المستمر في الأسعار، مما يؤدي بالتالي إلى الهبوط بمستوى معيشتهم تدريجيا، إلا أن أصـحاب الدخول المتغيرة، وهم كاسـبوا الأرباح والفوائد والإيجارات، يسـتفيدون بشـكل كبير، حيث تتجه أصـــولهم – المرتفعة أصـــلاً – للتغير طرداً مع التغير الحادث في المســـتوى العام للأسـعار، ونظراً لأن توزيع الدخل القومي هو أصـلا، توزيع متفاوت في هذه البلاد، فإن التضـخم النســبي للأجور من الدخل القومي في فترات التضـــخم، ومقارنة ذلك بتطور النصـــيب النســـبي لأصحاب عوامل الإنتاج.

ثانياً: التمويل التضخمي والثروة القومية

كذلك فإن التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة للدولة يؤدي إلى إحداث تفاوت في توزيع الثروة القومية. فكل من جســـد ثروته أو مدخراته في شـــكل مالي ونقدي، مثل الودائع الادخارية بالبنوك وبصناديق توفير البريد وبوالص التأمين على الحياة وشهادات الادخار، وفي السندات الحكومية ... فإن خسـارته في ظل التضـخم سـتكون مؤكدة بسـبب تدهور القوة الشـرائية للنقود، وهو الأمر الذي يؤدي إلى تآكل القيمة الحقيقية للمدخرات والثروات التي تجســدت في شــكل مالي ونقدي. أما من يجسد ثروته في شكل مادي، مثل العقارات والأراضي والذهب والمخزونات السلعية، فأن ربحه يكون مؤكداً، حيث تميل قيمة هذه الثروات والمدخرات للارتفاع مع ارتفاع المستوى العام للأسـعار، وربما بمعدلات أكبر. وبذلك يميل توزيع الثروة القومية للتفاوت في ظل التضـخم، رغم تفاوت هذه التوزيع أصلاً قبل حدوث التضخم الناجم عن عجز الموازنة العامة.

ثالثاً: التمويل التضخمي وتآكل القوة الشرائية

إن التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة للدولة سيؤدي إلى هروب الناس من عملتهم الوطنية بسبب التآكل المستمر في قوتها الشرائية. وإذا كان التضخم شديداً أو جامحاً فقد يلجؤون إلى التعامل بالعملات الأجنبية التي تتمتع بثبات نسبي كبير في قيمتها، مثل الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني. وهنا يصاب الاقتصاد الوطني بمرض الدولرة، حيث يحل الدولار (أو غيره من العملات الأجنبية) مكان النقد الوطني في أداء وظائف النقود (كوسيلة للتبادل، وكمخزن للقيمة، وأداة للمدفوعات المؤجلة، وكمقياس للقيمة) ويؤدي هذا إلى إشاعة الاضطراب في المعاملات النقدية بين الناس وإلى إرباك تسوية الحقوق والالتزامات بينهم.

رابعاً: التمويل التضخمي وسعر صرف العملة الوطنية

إن التضخم يؤدي إلى تدهور سعر صرف العملة الوطنية (نسبة مبادلة وحدة النقد الوطني مع العملات الأجنبية). وحينما يتدهور هذا السعر فإنه يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات، مقومة بالنقد المحلي، فتزيد نار التضخم اشتعالاً، حيث ترتفع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية المستوردة، وكذلك أسعار السلع الوسيطة اللازمة لدوران عجلات الإنتاج في مختلف القطاعات، وأيضاً أسعار السلع الإنتاجية التي تلزم لتنفيذ برامج الاستثمار. وفي هذه الحالة ينخفض مستوى معيشة السواء الأعظم من الناس، وقد تعجز قطاعات الإنتاج المحلي عن تدبير الموارد اللازمة للحفاظ على تدفق السلع الوسيطة والسلع الإنتاجية مما يؤدي إلى هبوط مستويات الإنتاج وتدهور برامج الاستثمار وضعف معدلات النمو الاقتصادي. أضف إلى ذلك، أن تدهور سعر صرف العملة الوطنية يؤدي إلى ارتفاع عبء خدمة الديون الخارجية (الفوائد + الأقساط) محسوبة بالعملة المحلية.

أيضاً نتيجة عجز الموازنة، يزداد عرض العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية تحسبا لزيادة العجز من جديد، وبالتالي لزيادة الطلب على العملات الأجنبية لتمويل الواردات، واتجاه المدخرين للمضاربة على العملة المحلية لحماية قيم مدخراتهم من التآكل، وبالتالي تضطر الأجهزة المصرفية

إلى التدخل وبيع القطع، أو ستنخفض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، أو سينخفض سعر صرف العملة المحلية. مما يرفع الأسعار والتضخم من جديد.

خامساً: التمويل التضخمي وميزان المدفوعات

كذلك من الملاحظ والثابت فعلاً، أن التضخم يضر ضرراً شديداً بميزان المدفوعات، حيث يؤدي إلى ظهور العجز فيه، أو تفاقم هذا العجز إذا كان يعاني أصلاً من العجز. والسبب في ذلك بسيط للغاية. فحينما يرتفع المستوى العام للأسعار فإنه يقود إلى زيادة التكاليف المحلية للقطاعات المشتغلة بالتصدير، وبالتالي ترتفع الأسعار النهائية لمنتجات تلك القطاعات وتتدهور من ثم قدرتها التنافسية في السوق العالمي. وبذلك تنخفض حصيلة الصادرات. وفي الوقت نفسه يؤدي التضخم إلى زيادة الواردات، التي يصبح سعرها منافساً لسعر المنتجات المحلية المماثلة. وهكذا، تتدهور الصادرات وتزيد الواردات، ويتفاقم العجز بميزان المدفوعات، مع ما ينجم عن ذلك من مشكلات تسوية هذا العجز.

سادساً: التمويل التضخمي وعجز الموازنة

حينما يتفاقم التضخم فإنه يفاقم أيضاً من حالة العجز بالموازنة العامة للدولة، حيث تزيد كلفة تأدية الخدمات العامة التي تضطلع بها الحكومة، في الوقت الذي لا تستجيب فيه الحصيلة الضريبية للزيادة مع اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع (بسبب ضعف مرونة الجهاز الضريبي). والمفارقة هنا، هي أنه بينما أن الدولة قد لجأت إلى التضخم لسد العجز الموازنة العامة، إلا أن التضخم (الذي حدث بسبب التمويل التضخمي للعجز) قد أدى إلى زيادة عجز الموازنة العامة، وكأننا هنا أصبحنا أمام حلقة، كل عامل فيها سبب ونتيجة في الوقت نفسه.

سابعاً: التمويل التضخمي والقيم الاجتماعية الشاذة

على المستوى الاجتماعي والسلوكي والقيمي يفرز التضخم المصاحب لعجز الموازنة العامة كثيراً من المظاهر السلبية والمرضية، كالرشوة والتهريب وعمليات الفساد والإفساد الإداري (لكي يعوض ذوي الدخل المحدود التدهور الحاصل في مستوى معيشتهم). ويشجع التضخم أيضاً على استشراء

قيم التعجل والتسرع في الكسب، بدلاً من قيم التأني والإتقان والجودة. وهو بذلك يشيع مناخاً غير موات لقيم التنمية والتطور. كما أن التضخم إذا كان مصحوباً بالإضرار الشديد بمصالح الفقراء والمحرومين فقد يؤدي إلى زيادة الجريمة واضطراب الأمن والعنف، وزيادة التوترات الاجتماعية والسياسة.

ثامناً: التمويل التضخمي والاستثمار المحلي

يجعل التضخم استحالة أو صعوبات شديدة في حساب التكاليف والعوائد المتوقعة للمشروعات الجديدة ، ويثير كثيراً من المشكلات للمشروعات الإنتاجية القائمة، مثل مشكلات تدبير المواد الخام بأسعار ملائمة، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة، ومطالب العمال المستمرة بزيادة الأجور، وصعوبات التصريف المحلي والتصدير ...الخ، فإن ذلك يدفع المستثمرين الجدد إلى تفضيل أنشطة المضاربات، مثل المضاربة على الأوراق المالية بالبورصة، والمضاربة في أسواق السلع والأراضي والعقارات والمباني الفاخرة، والأحجام من ثم عن الاستثمار الإنتاجي في المجالات الزراعية الصناعية، وبذلك يحدث تشويه في تخصيص الموارد الاقتصادية.

حتى أن تمويل العجز الموازنة سواء عن طريق القروض الداخلية أم الخارجية أم من خلال الإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم وفي حالات التضخم تزداد المضاربة بالعقارات والأصول الثابتة والمجوهرات والحلي والسيارات وغيرها وتزداد أرباح هذه الأصول في حين تبقى أرباح القطاعات الإنتاجية على حالها ويمكن أن تزداد بمعدلات بسيطة، لذلك ينتج من هذه الحالة تراجع أهمية العمل المنتج وتزايد أهمية العمل غير المنتج، فتصبح المدن الكبرى مراكز للريع وللغنى الفاحش في حين يصبح الريف مركزاً للفقر على الرغم من كونها مراكز إنتاجية، تقدم السلع للمواطنين وتحقق الأمن الغذائي.

تاسعاً: التمويل التضخمي والاستثمار الخارجي

يلاحظ أن البلد المصاب بالتضخم وبعدم استقرار سعر صرف عملته والذي يعاني عجزاً مستمراً في موازنته العامة، لا يكون قادراً على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة للاستثمار فيه. ذلك أن

تلك الأمور تجعل هناك صعوبات شديدة في حساب معدل الربح المتوقع لتلك الاستثمارات ومتاعب شـديدة في تحويل أرباحها للخارج. وتشـير الإحصـاءات الدولية إلى أن أكثر البلاد النامية اجتذاباً لرؤوس الأموال الأجنبية الخاصـة (كالصـين الشـعبية مثلاً) هي البلاد التي تتمتع بقدر كبير من الاستقرار النقدي والمالي.

عاشراً: التمويل التضخمي ومهام الدولة

تجد الدولة نفسها، وبعد أن عايشت موجات متسعة من التضخم المستمر المصاحب لعجز الموازنة العامة، مع تدهور القوة الشـرائية لحصـيلة مواردها العامة، أنها عاجزة عن تأدية وظائفها التقليدية (تقديم الخدمات الاجتماعية الضـرورية كالتعليم والصـحة وإدارة المرافق العامة والحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي ...). وقد ينتهي بها الحال إلى الانهيار.

حادي عشر: التمويل التضخمي والفقر

تمويل عجز الموازنة، يؤدي إلى زيادة عرض النقد، وبالتالي ترتفع الأسـعار باسـتمرار، مما يؤدي لتراجع مسـتوى معيشـة ذوي الدخل المحدود، ومع اسـتمرار التراجع يظهر الفقر بداية في لدى أصـحاب الدخول المنخفضـة، وبالتدريج يلحق الفقر، ذوي الدخول المتوسـطة، والذين يشـكلون معا نسبة كبيرة من أبناء الشعب.

ثاني عشر: التمويل التضخمي والبطالة

أول من تطرق إلى هذه العلاقة بشكل واضـح المفكر النيوكلاسـيكي فيشـر سـنة 1926، حيث بين أن هناك معضـلة تتلخص بان العوامل التي تسـهم في زيادة معدلات التضـخم مثل العجز وتزايد الكمية النقدية سـتترك المتغيرات الحقيقية مثل التشـغيل والناتج الحقيقي دون أي تأثير، ولا شـك أن عدم انتشار الفكرة في بداية الأمر لأنها كانت مناقضة للتحليل الكلاسيكي السائد آنذاك.[58]

[58] هوشيار، معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صف للنشر والتوزيع، عمان، ص 214

نتيجة زيادة عجز الموازنة، يزداد عرض النقد، وبالتالي ترتفع الأسعار باستمرار، مما يؤدي لتراجع الطلب، والذي يسهم مع الزمن بخفض كميات الإنتاج، وتسريح جزء من العمالة، فتزداد نسب البطالة، والتي تدعم نسب الفقر بالتأكيد.

وخلاصة لما تقدم، قد يكون التمويل التضخمي للعجز عن طريق طبع البنكنوت وزيادة الائتمان المصرفي سهلاً في الأجل القصير ومغرياً للسلطة على تطبيقه، بيد أنه ما أشد وأخطر آثاره على المدى المتوسط والطويل، لذا يتعين دوماً التحذير من مخاطره وتجنب تطبيقه.

المطلب الثاني: آثار التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة

يقصد بالتمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة، لجوء الدولة إلى تدبير موارد غير تقليدية واستخدامها في سد الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة، وتنحصر هذه الموارد في ثلاثة مصادر أساسية وهي:

1- السحب من الاحتياطيات الدولية والاستثمارات الخارجية
2- الاقتراض الداخلي
3- الاقتراض الخارجي

وتجدر الإشارة هنا، إلى انه لن يترتب بشكل مباشر على اللجوء إلى هذه المصادر حدوث تضخم محلي، لكن التضخم ربما يحث لاحقا كأثر غير مباشر للإفراط في الاعتماد على هذه المصادر أو بعضها، كما أن تمويل العجز عن طريق تلك المصادر، يحدث بعض الآثار، وتنجم عنه بعض المخاطر، التي لا بد وان تكون واضحة لدى صانع القرار الاقتصادي قبل اتخاذ قرار التمويل.

أولاً: آثار استنزاف الاحتياطيات الدولية

حينما يستفحل عجز العملات الأجنبية، وخاصة في الدول النامية الغارقة في الديون الخارجية، فقد تورط كثير من هذه الحكومات في استنزاف احتياطاته الدولية وكان من نتيجة ذلك اضطرار السلطة النقدية إلى تخفيض سعر صرف عملتها الوطنية، والاقتراض الخارجي قصير الأجل بكلفة مرتفعة.

لما كان وجود تلك الاحتياطيات بالقدر المناسب، بمثابة صمام أمان لدى الجهات الدائنة وأسواق النقد الأجنبي، فان تعرض تلك الاحتياطيات لخطر الاستنزاف أدى إلى إضعاف الثقة الائتمانية في اقتصادات هذه الدول، وبالتالي إضعاف قدرتها في الحصول على قروض جديدة.

ثانياً: آثار التمويل بالاقتراض الداخلي

يعد اللجوء إلى أدوات الدين العام المحلي، وهي أذونات الخزانة والسندات الحكومية، ضمن مصادر التمويل غير التضخمي لعجز الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تمويل العجز بمدخرات حقيقية ومن ثم لن يكون لهذا المصدر تأثير في نمو عرض النقود، وبالتالي لن يكون له تثير في المستوى العام للأسعار، وعادة ما يكون الاعتماد على هذا المصدر هو السياسة الأساسية لسد العجز بالموازنة العامة في البلدان الصناعية المتقدمة. وتجدر الإشارة إلى انه في ضوء التجارب العملية لكثير من البلاد النامية في استخدامها لهذه الوسيلة لسد عجز لموازنة بشكل مفرط فحدث ما يشبه الانفجار في الدين العام المحلي لهذه البلاد وهو أمر كانت نتائجه وخيمة:[59]

- ارتفاع عبء الدين العام المحلي ارتفاعا كبيراً (أقساط + فوائد) وبخاصة في ضوء زيادة حجم هذا الدين العام من ناحية، وفي ضوء ارتفاع سعر الفائدة من ناحية أخرى، فسبب ذلك إرهاقاً شديداً للحكومة، وسيمثل هذا الارتفاع بنداً متزايد الاتجاه في الإنفاق العام في الموازنة العامة للدولة، وهو الأمر الذي يسبب ضغطا مستمرا لزيادة العجز في لمستقبل، وبخاصة إذا لم تنم موارد الدولة لسيادية على نحو يتناسب مع نمو هذا البند. والمفارقة الغريبة، بل والمدهشة في الوقت نفسه، هي انه بينما اعتمدت لدولة على أدوات الدين العام لسد عجز الموازنة العامة، إلا أن هذا الاعتماد بما خلقه من أعباء، تحول عبر الزمن ليكون سببا رئيسا في نمو هذا العجز، وعندئذ يدخل البلد في دائرة خبيثة، العجز يحتاج إلى أدوات الدين العام، وأدوات الدين العام تزيد في هذا العجز.
- مع نمو عبئ الدين العام المحلي نموا متواصلا وبمعدلات تفوق معدلات نمو موارد الدولة السيادية، وهو بما يعني استفحال العجز نفسه، فان الحكومة تضطر إلى زيادة معدلات

[59] زكي، رمزي، انفجار العجز، مرجع سبق ذكره، ص 122بتصرف.

الضـرائب، وعادة ما تركز الحكومة جهدها في مجال زيادة الضـرائب غير المباشـرة، وقد تلجا إلى زيادة الرسـوم حتى يمكنها من أن تزيد من الموارد التي تلزمها لدفع مسـتحقات حملة أدوات الدين العام، وبهذه الحال ستكون سياسة أدوات الدين العام المحلي من اقوى الأدوات التي تعمل على إعادة توزيع الدخل القومي لصـالح عوائد حقوق التملك وضـد كاسـبي الأجور، فهي تأخذ من الفقراء ومحدودي الدخل لتعطي الأغنياء الذين اشتروا أدوات الدين العام.

- في حال نجحت الحكومة في تعبئة مقادير كبيرة من المدخرات المحلية عبر هذه الوسـيلة واسـتخدمت تلك المدخرات في سـد العجز الجاري للموازنة العامة، فان ذلك معناه ببسـاطة شـديدة، هو انه بدلا من أن تتحول تلك المدخرات التي كونتها القطاعات الاقتصـادية الأخرى إلى اسـتثمارات منتجة ترفع من معدل النمو الاقتصـادي، فان الحكومة تقوم هنا بتسـييل هذه المدخرات لخدمة الاستهلاك الحكومي، مما يضر بالاستثمار والنمو الاقتصادي.
- إن زيادة سـعر الفائدة، وهو الأمر الذي تضـطر الحكومة إليه لكي تجعل هذا السـعر موجباً ومغرياً لشـراء أدوات الدين العام المحلي، سـتكون له آثار انكماشـية واضـحة في الاقتصـاد الوطني. فرفع هذا السـعر سـيجعل تكلفة رأس المال الثابت مرتفعة، وهو الأمر الذي يقلل من الميل إلى الاسـتثمار. كذلك تؤدي زيادة سـعر الفائدة إلى زيادة كلفة رأس المال الجاري، وسـيؤدي ذلك إلى اتجاه الأسـعار نحو الارتفاع، وبذلك سـيكون لسـياسـة الدين العام الداخلي بعض الآثار التضخمية، رغم أنها صممت أصلا لتجنب التضخم.
- لجوء الحكومة إلى زيادة سـعر الفائدة زيادة كبيرة على أدوات الدين العام المحلي لكي تجعلها مغرية للمشـترين، فانه قد يجعل الحكومة أن تصـبح المقترض الوحيد أو الأسـاسـي في السـوق النقدي والمالي، ومن ثم تحدث عملية تزاحم شديدة حول المدخرات المحلية المتاحة، حيث تشير الكثير من التجارب إلى انه، عندما رفعت الحكومة سـعر الفائدة إلى مسـتويات عليا وغير مسـبوقة، فان معظم القطاعات الاقتصـادية التي يوجد لديها فوائض اقتصـادية، بما في ذلك القطاع العائلي، سارعت إلى شراء أدوات الدين العام المحلي بدلا من استثمار تلك الفوائض في المجالات الإنتاجية، الزراعية والصـناعية والخدمية، وهو الأمر الذي يعمق أحوال الكسـاد والبطالة.

- وينبغي الإشارة إلى أنه في بعض البلدان يسمح للأجانب بشراء أدوات الدين العام المحلي، وهو أمر يكون ذا جاذبية لهم إذا كان سعر الفائدة مرتفع من ناحية، وسعر الصرف مستقر من ناحية أخرى، وتتوافر حرية التحويل إلى الخارج من ناحية ثالثة. وفي ضوء ذلك، وإذا كان هناك إقبال واضح من جانب الأجانب على شراء تلك الأدوات، فان نمو الدين العام المحلي سيكون سبباً من أسباب نمو المديونية الخارجية للبلد، حيث أن تحويل فوائد الدين العام المحلي، وكذلك أصول هذا الدين المستحق للأجانب إلى الخارج سيكون له أثر مماثل تماماً لأثر الدين العام الخارجي من حيث نتائجه على ميزان المدفوعات.
- تحول سياسة الدين العام المحلي وبخاصة إذا لم يوضع له سقف محدد وفي ضوء ارتفاع أسعار الفائدة، إلى أن تكون وسيلة أساسية من وسائل تعميق التفاوت في توزيع الدخل القومي لصالح أصحاب رؤوس الأموال والأغنياء، حيث أنه وفي بعض البلدان النامية التي أفرطت في هذه السياسة، أصبح حجم المدفوعات التحويلية تحت بند (فوائد الدين العام المحلي) في الموازنة العامة للدولة أكبر بكثير من حجم مخصصات الأجور للعاملين في الحكومة والقطاع العام.
- إذا قامت الدولة بتمويل العجز المالي عن طريق القروض الداخلية من المصارف أو الجمهور، فسيقوم الأغنياء وأصحاب المدخرات بالاكتتاب على هذه القروض، وتترتب على هذه القروض فوائد فيتوجب على الدولة تسديدها مع الفائدة، فإذا مولت هذه القروض مع فوائدها عن طريق ضرائب غير مباشرة جديدة فإن ذلك سوف يزيد من حدة الفقر ويزداد عدد الفقراء، أما إذا مولتها الدولة عن طريق الضرائب المباشرة التصاعدية فإنها لن تؤدي إلى هذه الآثار السلبية. أما إذا قامت الدولة بتمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي فإن زيادة كميات النقود سوف تخفض قيمة العملة الوطنية فترتفع الأسعار، وتزداد في هذه الحالة قيمة ثروات الأغنياء لأنها من الأصول الثابتة، في حين تتراجع قيمة ثروات الفقراء لأنها أجور أو ممتلكات صغيرة فيزداد غنى الأغنياء ويزداد بالمقابل فقر الفقراء. إن هذا التناقض يؤدي إلى الزوال التدريجي للطبقة الوسطى لأن أكثر دخولها تأتي من الأجور نتيجة عملها، وزوال هذه الطبقة سوف يزيد أعداد

الفقراء في المجتمع وسوف يؤثر في التطور الاقتصادي والاجتماعي لأن هذه الطبقة تعد حاملة للتطور.

وتلخيصاً لما تقدم، إن سياسة تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة من خلال أدوات الدين العام المحلي لكي تكون فاعلة ولا ينجم عنها آثار ضارة على لصعيد الاقتصادي والاجتماعي، فانه يجب أن تكون فاعلة لها ضوابط محددة، واهم هذه الضوابط ضرورة وضع سقف كحد اقصى لا تتجاوزه نسبة زيادة سعر الفائدة الممنوح على أدوات هذا الدين، ويفضل أن يكون شراء تلك الأدوات محصورا بين مواطني الدولة.

ثالثاً: آثار التمويل بالقروض الخارجية

يعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازنتها العامة. وبخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي، وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الحكومة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية، فهي لا تسبب عند مجيئها إلى البلد ضغطا تضخميا. ولكن إفراط بعض البلدان في الاستدانة قد أدى إلى ارتفاع جبل الديون الخارجية ارتفاعا شاهقا، وهو الأمر الذي تمخض عنه تفاقم شديد في أعباء خدمة هذه الديون، وبخاصة في ظل اتجاه كثير من مصادر الإقراض إلى تعويم سعر الفائدة. لتصل المدفوعات والفوائد كنسبة من الحصيلة السنوية لصادرات البلد إلى ما يقارب 60-80% في معظم البلدان النامية، وقد ترتب على ذلك في كتير من الأحوال أن أصبح صافي التحويلات للموارد المقترضة سالبا، بمعنى أن حجم ما يدفعه البلد المدين من أقساط وفوائد سنوية أصبح يزيد على حجم ما يفد إليه من قروض جديدة.

ومع ارتفاع عبئ الديون الخارجية، نشا تنافس شديد على مصادر النقد الأجنبي المحدودة أدى إلى حدوث تناقض، وهو صعوبة التوفيق بين الاستمرار في دفع أعباء الديون الخارجية في مواعيدها المستحقة، وبين المقدرة على تمويل تدفق الواردات الضرورية للبلد، ولمواجهة هذا التناقض والتخفيف من حدته لجات البلدان النامية إلى ضغط الواردات والسحب من الاحتياطيات الدولية

لدفع أعباء الدين وتزايد الاعتماد على القروض الخارجية مما زاد تعقيد الوضـــع. ووجدت كثير من البلدان النامية نفسها منزلقة نحو طريق انكماشي خطير أهم معالمه تدهور مستوى معيشة وارتفاع معدلات التضـــخم والبطالة وتوقف برامج الاســتثمار وبالتالي تدهور معدلات النمو الاقتصـــادي، وتعرض البلد نتيجة لذلك لتوترات اجتماعية واضطرابات سياسية.

خلاصة لما تقدم، يتضح أن تفاقم عجز الموازنة، وتحوله إلى عجز هيكلي مستمر ستكون له كلفة عالية لا يمكن تجنبها، سواء مول هذا العجز من خلال مصادر التمويل التضخمية أو مصادر التمويل غير التضخمية. وهذه الكلفة ستؤثر بشكل سلبي في حالة الاستقرار لنقدي والمالي للبلد، وفي إمكانات نموه مستقبلا، وفي الأوضـــاع الاجتماعية والســياســية، وفي أوضـــاع العدالة بين الأجيال.

خلاصة الفصل الأول

تم التمهيد النظري والفكري للبحث من خلال هذا الفصل وذلك بالبحث بداية في مفهوم السياسة المالية وتطورها وأهميتها وأدواتها، ثم انتقل البحث للتعريف بالموازنة العامة للدولة وتطورها من قداسة توازن الموازنة العامة ومبدأ حياد الدولة في فكر الاقتصاد الكلاسيكي، إلى ضرورة تدخل الدولة وعدم ضرورة توازن الموازنة، بل وإمكانية إحداث عجز الموازنة المقصود في سبيل تحقيق التوزان العام للاقتصاد الوطني. ثم انتقل الفصل إلى عجز الموازنة العامة وأنواعه وأسباب حدوث ذلك العجز متمثلة بشكل رئيس بانخفاض الإيرادات العامة للدولة وزيادة الإنفاق العام، وكيفية تطور عجز الموازنة، فقد اعتبرته المدرسة التقليدية نتيجة ضعف حساب الضرائب، بينما كان مرغوبا في الفكر الكينزي من أجل إعادة التوزان الاقتصادي، أما في المدرسة النقدية فكان خللاً يجب معالجته من خلال إتباع سياسة انكماشية، كما استعرض عدة مناهج بحثت في عجز الموازنة العامة، انتقل الفصل فيما بعد إلى استعراض مصادر تمويل عجز الموازنة العامة.

انتقل الفصل في مبحثه الثالث إلى استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة في الأدبيات الاقتصادية وأن هذه الآثار لا تنطبق بين بلد وآخر، حيث أن الآثار السلبية تكون أكثر وقعاً في حالة البلدان النامية لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي في الغالب لهذه البلدان، وللمنعكسات الكبيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن خطورة عجز الموازنة لا تتوقف على طرق تمويل هذا العجز فحسب، وإنما على طبيعة الهيكلة الاقتصادية للدولة، والسياسات المتبعة من قبل الحكومات، وأيضا طبيعة الظروف الاقتصادية والسياسة التي تمر بها.

الفصل الثاني: عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017)

المبحث الأول: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سـورية خلال الفترة (2001-2017)

المبحث الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017)

المبحث الثالث: مصــادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في ســورية خلال الفترة (2001-2017)

تمهيد

تزايد تدخل الدولة بآليات السياسات الماليّة والنقدية لتوجيه المسار الاقتصادي نحو الانتعاش، ومعالجة ما يتعرض له من هزات ناتجة عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتسارعة وهذا التطور الذي لحق بالسياسة الماليّة يعود لأفكار جون مينرد كينز في مؤلفه الشهير النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود، والذي أكدّ من خلاله على فشل آليات السوق بمفردها في علاج المشاكل الاقتصاديّة، فلا بدّ إذاً من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بسياستها الماليّة التي يفترض أن تتناسب مع البناء الهيكلي الذي يقوم عليه الاقتصاد، وهذا أيضاً ما تؤكده الاختبارات والأزمات التي شهدتها العديد من دول العالم المتقدم والاقتصاد العالمي على مر السنين، تلك الاختبارات التي كانت عالية التكلفة اقتصادياً واجتماعياً، والتي كان آخرها الأزمة الماليّة العالميّة التي شهدها العالم في عام 2008، وما أسفر عن هذه الأزمة من نتائج اقتصاديّة واجتماعيّة سلبية، وبفضل تدخل الدول بشكل علمي ومدروس ومتناسب مع واقع وخصوصيّة المرحلة التي يمر بها كل اقتصاد، استطاع العالم أن ينجو من آثارها التدميرية المتوقعة.

وفي سورية كانت الدولة ولا زالت تتدخّل في النشاط الاقتصادي. فقد اتسم الوضع المالي في سورية خلال الفترة ما بين عام 2001 حيث بدأت عملية الإصلاح الاقتصادي، وحتى عام 2017، بعجوز مستمرة في الموازنة العامة للدولة، مما دفع الحكومة لتغطيتها بأنواع متخلفة من التمويل لا تخلو من الآثار المختلفة والمتضاربة اجتماعياً واقتصادياً، وبخاصة في الوقت الحالي، وما تشهده سورية اليوم من حرب عليها فاقمت من عجز الموازنة العامة، وما يرافق هذا العجز من نتائج اقتصاديّة خطيرة، أدت إلى تعميق الاختلالات الهيكليّة التي يعاني منها الاقتصاد السوري، الأمر الذي يثير الاهتمام حول تطور هذا العجز وأسبابه وطرق التمويل المتبعة لتغطيته. لذا سيناقش هذا الفصل واقع تطور عجز الموازنة العامة في سورية خلال الفترة 2001–2017 في المبحث الأول، ثم ينتقل المبحث الثاني إلى تحديد الأسباب المؤدية له من خلال دراسة الإيرادات العامة، والنفقات العامة وتحديد فيما إذا كان عجز الموازنة قد حصل بسبب انخفاض الإيرادات، أم بسبب زيادة النفقات العامة، أو كلا الأمرين، أما المبحث الثالث سيتم البحث في مصادر تمويل هذا العجز.

المبحث الأول: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سـورية خلال الفترة (2001-2017)

ظهر العجز المالي لأول مرة عام 1955 حيث أخذت الدولة على عاتقها مسـؤولية التدخل في الحياة الاقتصـادية بعد الاسـتقلال، وبعد عام 1963 ازدادت المشـاريع والاسـتثمارات الحكومية مما أدى إلى زيادة مستويات العجز بشكل ملحوظ حتى بات سمة من سمات الموازنة العامة في سورية منذ ذلك الحين. كما ارتبط عجز الموازنة العامة المستمر في سورية مع بدء عملية التنمية الشـاملة في منتصـف الثمانينات حيث تطلبت موارد ضـخمة للقيام بتمويلها حيث شـهدت في أواخر التسـعينات حالة من الركود الاقتصـادي وانخفاض معدل النمو إلى ما يقارب الصـفر في عام 2000[60]. وانطلاقا من التحديات التي أفرزتها المرحلة السـابقة، تبنت الحكومة من خلال الخطة الخمسـية التاسـعة (2001-2005) والخطة الخمسـية العاشـرة (2006-2010) سـياسـة مالية توسعية. ولما كانت الموازنة العامة للدولة هي الأداة المالية السنوية الأساسية لتنفيذ خطة التنميـة الاقتصـادية والاجتماعية، لذلك فقد انعكست مجمل التطورات والوقائع الاقتصـادية المستجدة في الجمهورية العربية السورية على الموازنة العامة للدولة انفاقاً وإيراداً.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام في سورية خلال الفترة (2001-2017)

أولاً: تطور الإنفاق العام في سورية خلال الفترة (2001-2010)

توجهت الخطتان الخمسية التاسعة والعاشرة نحو سياسة مالية توسعية من خلال العمل على تحقيق زيادة مستمرة في النفقات العامة مع المحافظة على مستوى مقبول من عجز الموازنة على أن تكون هذه الزيادة زيادة حقيقية تسـتهدف رفع معلات النمو الاقتصـادي. وبين الجدول ملحق رقم (1) أن اعتمادات الموازنة العامة ازدادت من 322 مليار ليرة سـورية عام 2001 إلى 754 مليار عام 2010 بمعدل نمو وسـطي 10.7% سـنويا، بالمقابل ازداد الإنفاق المنفذ من 274.8 مليار عام 2001 إلى 695.4 مليار عام 2010 بمعدل نمو وسـطي 11% سـنويا. وهذا يعني أن الموازنة

[60] السيوفي، قحطان، أدوات السياسة المالية في سورية وبعض تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون، 2009، ص 144

المنفذة حققت الغاية المخططة ولكن بلغت نسب التنفيذ بالمتوسط 90.9% بحد أدنى 84.2% عام 2003 وحد أعلى وصل ل 99.7% عام 2006، فقد بلغت الفجوة بين المخطط والمنفذ 66 مليار عام 2003، انخفضت في عام 2006 إلى 1.3 مليار، ثم 67 مليار عام 2007، و58.6 مليار عام 2010.

حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو وسطي 12.8% سنويا من 974 مليار عام 2001 إلى 2،834 مليار عام 2010، وكانت نسبة الموازنة من الناتج عام 2001 تشكل 33%، حتى وصلت 39% عام 2003، و35.5% عام 2004، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي لتصل إلى 24.5% عام 2010، وقد بلغت نسبة الموازنة المنفذة من الناتج ما يعادل 28% بالمتوسط خلال الفترة 2001-2010.

بلغت نسبة الإنفاق الجاري من الموازنة العامة للدولة في عام 2001 ما يعادل 50%، وظلت ثابتة نسبيا لغاية عام 2004، ثم بدأت بالارتفاع لتصل إلى 70% عام 2008، و60% عام 2009 ويرجع ذلك لتبني الحكومة منذ عام 2005 منهج اقتصاد السوق الاجتماعي بفتح المجال بشكل أوسع أمام القطاع الخاص لزيادة دوره الاقتصادي والاستثماري، وتراجع حجم الدولة الاستثماري في تلك الفترة، وبالمقابل وكنتيجة لذلك نجد أن الإنفاق الاستثماري تراجع تدريجيا إلى حدود 30% عام 2008، و40% عام 2009.

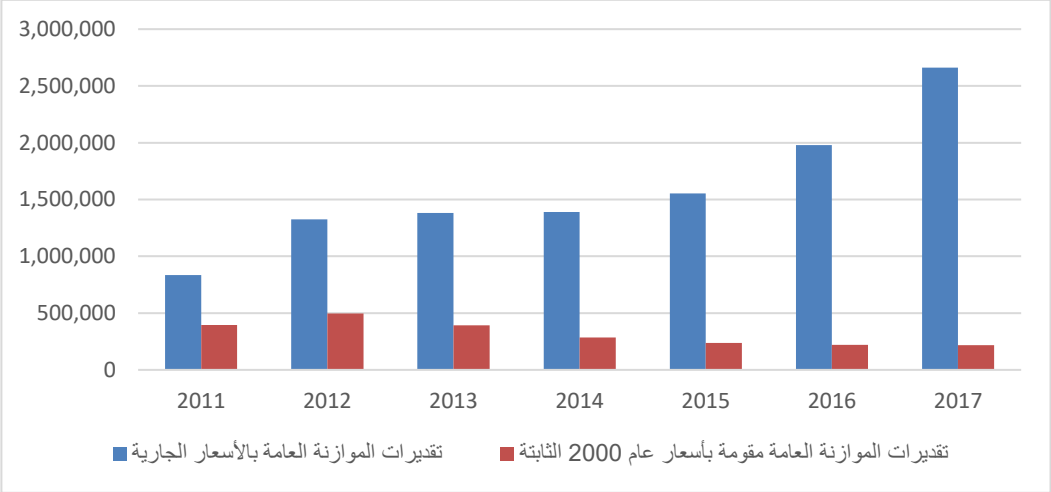
ثانياً: تطور الإنفاق العام خلال الفترة (2011-2017)

أثرت الأزمة التي تمر بها سورية بشكل كبير في الموازنة العامة وقد تجلى ذلك من خلال بيانات الموازنات التقديرية للفترة 2012-2017. قدرت موازنة عام 2012 بمبلغ 1،326 مليار بزيادة قدرها 59% عن موازنة عام 2011، ولكن موازنة كل من عامي 2013 و2014 كانت بزيادة قدرها 4.3% و0.5% عن العام الذي يسبقها، وبذلك يكون عام 2014 بموازنة تقديرية بلغت أدنى

معدل نمو لها خلال كامل فترة الدراســـة 2001-2017 بنســـبة 0.5% عن عام 2013، ثم بدا بالزيادة تدريجيا حتى عام 2017 لتبلغ 2،660 مليار بمعدل نمو 34% عن عام 2016.[61]

من جهة أخرى وبقراءة الموازنة العامة التقديرية مقومة بأسـعار عام 2000 الثابتة، نجد أن الموازنة عانت من صدمات انكماشية كبيرة، وسجلت تراجعاً مستمراً وتدريجياً بالإنفاق من 1،537[62] مليار عام 2011 إلى 679 مليار عام 2017، أي بمعدلات نمو سالبة فيها باستثناء موازنة عام 2012 التي سجلت نمواً قدره 25.8% عن عام 2011 بالأسعار الثابتة كما يوضح المخطط رقم 2-1.

المخطط رقم (1): تقديرات الموازنة العامة للدولة بالأسعار الجارية والثابتة لعام 2000 خلال الفترة 2011-2017 (مليون ليرة)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 1

أما بالنسبة إلى بيان قطع الحسابات الختامية، فحتى الآن لم يصدر بيان قطع الحسابات الختامية إلا للأعوام 2011 و2012 وفيما يتعلق بعام 2013، ففي شـهر أيار من عام 2019، اسـتعرض وزير المالية في مجلس الشـعب بيان الحكومة المالي للحسـاب الختامي للموازنة العامة لعام 2013 التي بلغت اعتماداتها النهائية 1383 مليار ليرة سـورية بإنفاق فعلي بلغ 855 مليارا ونسـبة تنفيذ 62 بالمئة، وقد أشـار وزير المالية إلى أن قطع حسـاب عام 2014 سـيتم تقديمه خلال نفس العام

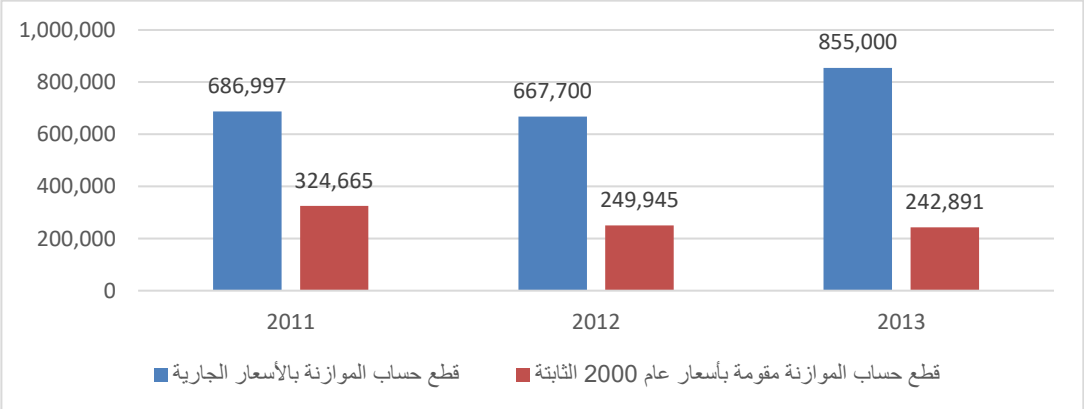
[61] حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 1
[62] بيانات الجدول ملحق رقم 2

ليتم فيما بعد إنجاز قطع حسابات السنوات المالية اللاحقة[63]. ولكن حتى الآن لم يصدر أي بيان حول ذلك.

نجد من خلال الجدول ملحق رقم (2) أن نسب التنفيذ بلغت أعلى معدل لها عام 2011 بمعدل 82% في حين بلغت عام 2012 نسبة 50% وفي عام 2013 بلغت 61.8%، اذ لم تبين بيانات قطع الحسابات للأعوام المذكورة الأسباب التي أدت إلى تدني نسب التنفيذ والجهات والمؤسسات المتعثرة أو الخاسرة أو المتوقفة عن العمل.

حققت معدلات النمو الحاصلة في الميزانية (الموازنة الفعلية) معدلات سالبة، فقد بلغت -1.2%، و-2.8% عن الأعوام 2011،2012 بالتتالي أما قطع حسابات عام 2013 فقد حقق نموا بمعدل 28% عن قطع حسابات عام 2012، ولكن هذه النسب تعبر عن قيم بالأسعار الجارية، وفي حال أخذنا تلك الأرقام مقومة بأسعار عام 2000 الثابتة لكي يتم البحث فيما إذا كانت هذه الأرقام تتماشى معدلات التضخم الحاصلة في نفس الفترة وهل تعبر عن الواقع، نجد أن قطع الحسابات كان في الأعوام الثلاثة تلك قد حققت معدلات نمو سالبة كما يوضح المخطط 2-2 ذلك.

المخطط رقم (2): قطع حسابات الموازنة العامة بالأسعار الجارية ومقومة بأسعار عام 2000 الثابتة للفترة (2011-2013) (مليون ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 2

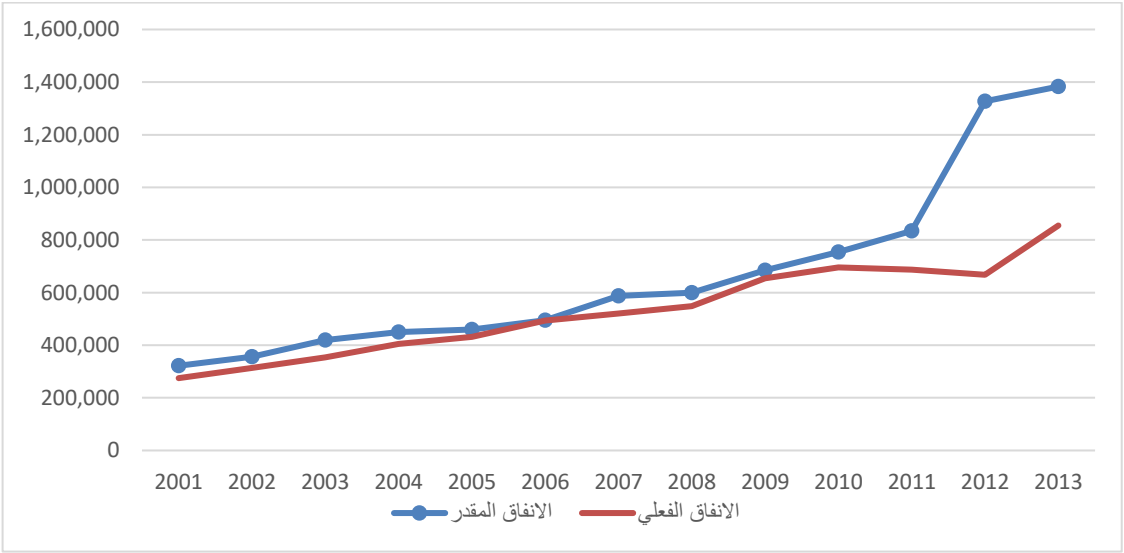
[63] الوكالة العربية للأنباء، سانا، مجلس الشعب يحيل مشروع قانون الحسابات الختامية للموازنة المالية 2013 إلى لجنة الموازنة، 26-5-2019، https://www.sana.sy/?p=952139

بلغت الموازنة العامة التقديرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2011-2017 معدل 36% وسطي سنوياً، وهي أعلى مقارنة مع الفترة 2001-2010 والتي كانت تساوي إلى 30.7%، حيث نلاحظ أن الموازنة العامة التقديرية منسوبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من عامي 2012 و2013 وصلت إلى نسبة 43% و47% في حين كانت خلال الفترة السابقة 2001-2010 تقارب ربع إجمالي الناتج المحلي.[64]

مما سبق نجد أن الإنفاق العام المقدر حقق زيادة متواصلة خلال كامل الفترة 2001-2017، في حين حقق الإنفاق الفعلي زيادة في كامل الفترة عدا عامي 2011 و2012 مع بدء اتساع الفجوة بين كل منهما عام 2011. وحافظ الإنفاق الفعلي على مستوى أقل من الإنفاق المقدر خلال كامل الفترة فيما عدا عام 2006 الذي كان فيه الإنفاق الفعلي مساوي تقريبا للإنفاق المقدر كما يوضح المخطط التالي.

المخطط رقم (3): الإنفاق المقدر والفعلي في سورية خلال الفترة (2001-2013)

(مليون ليرة سورية)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 2

[64] النسب من حسابات الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 1

المطلب الثاني: تطور الإيراد العام في سورية خلال الفترة (2001-2017)

أولاً: تطور الإيراد العام في سورية خلال الفترة (2001-2010)

حدثت جملة من الإصلاحات والتطورات مع بداية عام 2001 أدت إلى ضرورة التوسع في الإنفاق العام خلال الفترة 2001-2004، ولكن هذه الإجراءات لم ترتق إلى المستوى المطلوب بالنسبة إلى معدلات النمو المطلوبة، وأيضا بالنسبة لإحداث تغير على مستوى الإيرادات العامة للدولة، فقد ازدادت الإيرادات العامة المقدرة كما يبين الجدول ملحق رقم 3 من 283.7 مليار عام إلى 577.6 مليار عام 2010. وتفاوتت معدلات نمو الإيرادات العامة حيث بلغت 7% عام 2002، ثم تتحول إلى نمو سالب في عام 2003 بنسبة -3%، ومعدل نمو موجب 4% عام 2004، وهي معدلات نمو متواضعة بالمقارنة مع السنوات التالية التي حققت معدلات نمو جيدة نسبيا لتصل إلى ما يقارب 26% عام 2010، باستثناء عام 2008 الذي كانت فيه الإيرادات المقدرة أقل من عام 2007 بما يقارب 19%. بلغ معدل نمو الإيرادات خلال الفترة 2001-2010 ما يقارب 9% بالمتوسط سنويا، في حين بلغ معدل نمو الإنفاق العام المقدر خلال تلك الفترة حوالي 10.7%، بما يعني أن معدل نمو الإنفاق العام المقدر تجاوز معدل نمو الإيراد المقدر ب 1.7% سنويا. وهذا مؤشر على خلل في السياسة الاقتصادية يدل على تزايد الفجوة (العجز المقدر) بشكل سنوي بمعدل 1.7%.

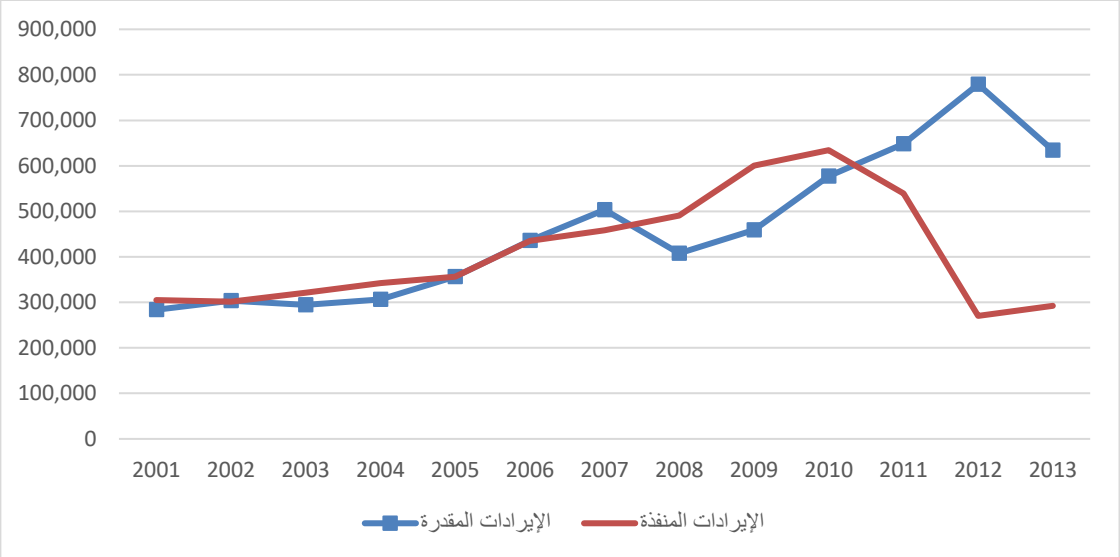
حققت الإيرادات العامة المنفذة زيادة طيلة الفترة 2001-2010 باستثناء عام 2002[65] فقد تراجعت من 305.3 مليار في عام 2001 إلى 301.9 مليار. كما بلغت نسب تنفيذ الإيرادات العامة بالمتوسط 108% سنويا، تراوحت بين حد أدنى 91% عام 2007 وحد أعلى 131% عام 2009. وبلغ معدل النمو في الإيرادات المنفذة ما يعادل 8.7% سنويا.

[65] بيانات الجدول ملحق رقم 4

ثانياً: تطور الإيراد العام في سورية خلال الفترة (2011-2017)

يبين الجدول ملحق رقم 3 أن الإيرادات العامة المقدرة خلال فترة الأزمة حافظت على تسجيل معدلات زيادة حتى بلغت 1,905.7 مليار عام 2017 بمعدلات نمو متفاوتة وصلت إلى 42.4% عام 2017 و12% عام 2011، باستثناء عام 2013 فقد سجل تراجعا في الإيراد المخطط من 779 مليار عام 2012 إلى 634 مليار بتراجع قدره -18.6%. في حين انخفضت وبشكل كبير الإيرادات المنفذة خلال الفترة 2011-2013، فقد بلغت 539.3 مليار عام 2011 بعد أن كانت 634.4 مليار عام 2010، كما بلغت 270.3 مليار و292 مليار عامي 2012 و2013 على الترتيب. وبالمقارنة مع عام 2010، بلغت الإيرادات المنفذة في الأعوام 2011، 2012 و2013 النسب 85% و42.6% و46% من الإيرادات المنفذة عام 2010 وهذا ما يوضح اتساع الفجوة بين الإيراد المقدر والمنفذ خلال الفترة 2011-2013 ما يوضح المخطط التالي، وبالتالي اتساع فجوة العجز الفعلي خلال تلك الفترة.

المخطط رقم (4): الإيراد العام المقدر والفعلي في سورية خلال الفترة (2001-2013) مليون ليرة سورية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 3 و4

خلافا لما تبين سابقا أن الإنفاق الفعلي لم يتجاوز المقدر في سنوات الدراسة وانه بقي متزايدا بعد عام 2010، نجد من خلال المخطط أن الإيراد الفعلي تجاوز الإيراد المقدر في معظم سنوات الدراسة حتى عام 2010، وازدادت الفجوة بين كل منهما بعد عام 2010، مع ملاحظة تناقص الإيراد الفعلي بعد عام 2010.

نستنتج مما سبق أن الفجوة بين الإيراد والإنفاق المقدر (العجز المقدر)، والفجوة بين الإيراد والإنفاق الفعلي (العجز الفعلي) كانت نتيجة زيادة الإنفاق بمعدلات تتجاوز زيادة الإيراد العام، باستثناء سنوات الأزمة التي سجلت انخفاضا في الإيرادات الفعلية مقابل زيادة في الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سورية (خلال الفترة 2001-2017)

أولاً: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010)

ساهم نمو الإنفاق العام المقدر بمعدلات تتجاوز الإيراد العام إلى نمو أرقام العجز في الموازنة التقديرية، فقد نما العجز المقدر خلال الفترة 2001 – 2010[66] من حد ادنى 38.2 مليار ليرة وكنسبة 11.1% من الموازنة العامة عام 2001، ليبلغ أعلى قيمة 226.1 مليار ونسبة 33% من الموازنة عام 2009، و176 مليار عام 2010، وكانت نسبة العجز المقدر من الناتج مرتفعة عام 2003 و 2004 بما يقارب 11.6% من الناتج المحلي الإجمالي ثم تنخفض في السنوات التالية لتصبح 6.9% عام 2005 و3.4% عام 2006 و 4.2% عام 2007 حيث يعود ذلك الانخفاض لتوجه الحكومة من خلال الخطة الخمسية العاشرة بخفض الإنفاق الحكومي الاستثماري. بلغ معدل النمو الوسطي لعجز الموازنة التقديري خلال الفترة 2001-2010 نسبة 31.8%.

سجلت الموازنة العامة الفعلية خلال فترة الدراسة فائضا بلغ 17 مليار عام 2001، نتيجة الزيادة الكبيرة التي حدثت في الموارد النفطية، إلا أن السنوات التالية شهدت ارتفاعات كبيرة في عجز الموازنة، فبلغ العجز في ميزانية عام 2002 قيمة 12.4 مليار وازداد تدريجيا ليصل إلى أعلى

[66] الأرقام والنسب الواردة بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 6.

قيمة له عام 2005 بمبلغ 75 مليار، وانخفض في السنوات التالية وصولا إلى 53.7 مليار عام 2009، و61 مليار عام 2010.

كانت نسبة العجز الفعلي للميزانية ضمن النسب المقبولة، ففي عام 2002 بلغت 3.9% من الميزانية ثم تزايدت تدريجا لتصل إلى 17.4% وتعود لتنخفض لتصل إلى 8.2% عام 2009 و8،8 % عام 2010. ازدادت نسبة العجز الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة من 1.2% عام 2002 إلى 5% عام 2005 ثم بدا بالانخفاض الملحوظ حتى عام 2010 بدأً من 3.4 عام 2006 إلى 2.2 عام 2010، يعود هذا الانخفاض لسبب ارتفاع الأسعار العالمية للنفط حيث وصل سعر البرميل في نهاية عام 2007 إلى حوالي 90 دولار للبرميل. كما أن إعادة تسعير برميل النفط في الموازنة العامة ساهم في تخفيض العجز خلال السنوات المذكورة،[67] بالإضافة لخفض الإنفاق الاستثماري.

بمقارنة أرقام كل من العجز المقدر والعجز الفعلي نجد أن العجز الفعلي دائما ما يكون أقل من المقدر وذلك لعدة أسباب أهمها:

- الإيرادات الضريبية المنفذة والتي غالبا ما تأتي أكبر من المقدرة.
- عدم تنفيذ كامل الموازنة بشقيها الجاري والاستثماري.
- حجم الإيرادات النفطية حيث أن ارتفاع أسعار النفط العالمية يؤدي إلى انخفاض العجز الفعلي عن المقدر.
- عدم إظهار كامل العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث يتم تمويل العجوز التموينية الناشئة عن تمويل مواسم الحبوب والأقطان والدعم المقدم للمحروقات عن طريق المصرف المركزي عام دون إظهارها بالكامل في الموازنة العامة[68]، وأيضاً أقساط وفوائد الدين العام وأعباء

---

[67] التعديل الأول على سعر برميل النفط (الثقيل والخفيف) في الموازنة العامة تم في عام 2006 حيث أعيد تسعير برميل النفط في الموازنة من 21 دولار إلى 28 دولار للبرميل من النفط الثقيل، ومن 25 دولار إلى 35 دولار للبرميل من النفط الخفيف. أما التعديل الثاني فقد تم عام 2007 حيث أعيد تسعير برميل النفط في الموازنة العامة من 28 دولار إلى 42 دولار للنفط الثقيل، ومن 35 دولار إلى 51 دولار للبرميل من النفط الخفيف:

- وزارة المالية، البيان المالي للحكومة حول مشروع الموازنة العامة لعام 2006، ص 11
- وزارة المالية، البيان المالي للحكومة حول مشروع الموازنة العامة لعام 2007، ص 8
- وزارة المالية، البيان المالي للحكومة حول مشروع الموازنة العامة لعام 2008، ص 31

[68] عباس، هناء، أثر تحولات السياسة الاقتصادية على تطور عجز الموازنة العامة، مرجع سابق، ص 87

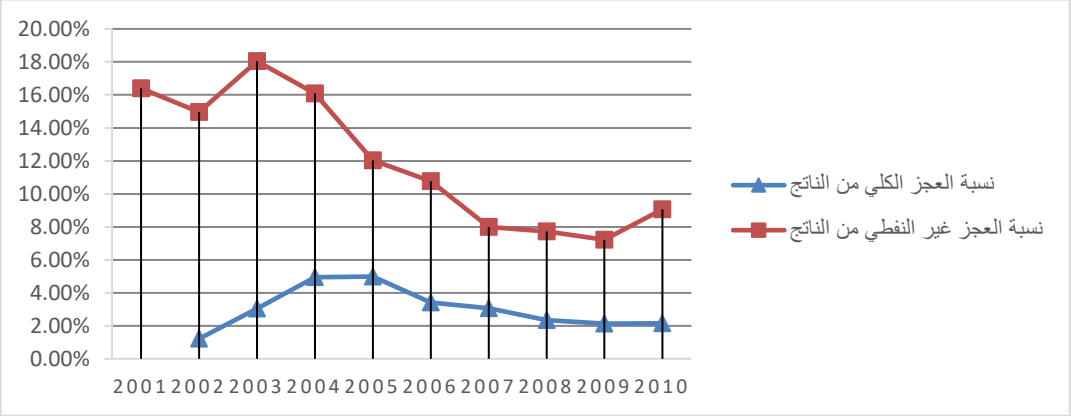
شـــهادات الاســـتثمار، وبإضـــافة مجموع هذه الأعباء يرتفع الرقم الفعلي لعجز الموازنة العامة ليصـــل إلى نســـبة 95% من الميزانية و24% من الناتج المحلي لعام 2007، في حين كانت 11.9% من الميزانية و7% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام، حيث بلغت قيمة أقســاط الديون والخسـائر 433 مليار يضـاف إلى العجز الفعلي المصـرح عنه 62 مليار لتصـبح قيمة العجز الكلي 495 مليار[69].

على الرغم من أهمية المؤشـــرات الســـابقة في تحليل الموازنة العامة والتطورات التي طرأت عليها والتي أظهرت أن عجز الموازنة الفعلي خلال الفترة المدروسـة (2001–2010) لم يتجاوز وسـطيا نســـبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي بالأســـعار الجارية، إلا أن هذه النتائج لا تعبر عن حقيقة واقع عجز الموازنة في سورية، وذلك لأن النسبة السابقة تشمل الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من إيرادات الدولة على الرغم من خطورة الاعتماد عليها بســـبب عدم الاســـتقرار بالأســـعار وتراجع المخزون العالمي. لذلك فان المتابعة الدقيقة لعجز الموازنة العامة يجب أن يكون بمعزل عن الإيرادات النفطية، ويكون ذلك باسـتخدام مؤشـر نسـبة العجز غير النفطي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[70] كما يوضح المخطط التالي.

[69] البيان المالي للحكومة (من منطلق اعتماد مبدأ الشفافية في إعداد مشروع الموازنة العامة للدولة، وبهدف تلبية متطلبات الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ولاستيعاب العجوز بشكل تدريجي، تم لحظ الاعتمادات اللازمة لتسديد العجز التمويني المقدر، وزيادة الاعتمادات المخصصة لتسديد الدين العام (أقساط وفوائد)، وقد أدى ذلك إلى تحديد حجم اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام 2007 بمبلغ (588) مليار ل.س، وإظهار عجز مقدر في مشروع الموازنة بمبلغ (84،314) مليار ل.س، يضاف إليها العجوز والالتزامات التي لم تدرج ضمن اعتمادات الموازنة العامة للدولة، وعلى وجه الخصوص الاعتمادات المترتبة لقاء سداد الدين العام (أقساط وفوائد) وأعباء شهادات الاستثمار وودائع التوفير والخسائر التجارية والبالغ مجموعها حوالي (432،6) مليار ل.س، فيصبح إجمالي العجوز حوالي (517) مليار ل.س)

[70] العجز غير النفطي هو عبارة عن العجز الفعلي المسجل في الموازنة الفعلية مضافا إليه الإيرادات النفطية.

المخطط رقم (5): نسبة العجز الكلي والعجز غير النفطي من الناتج في سورية الفترة 2001-2010

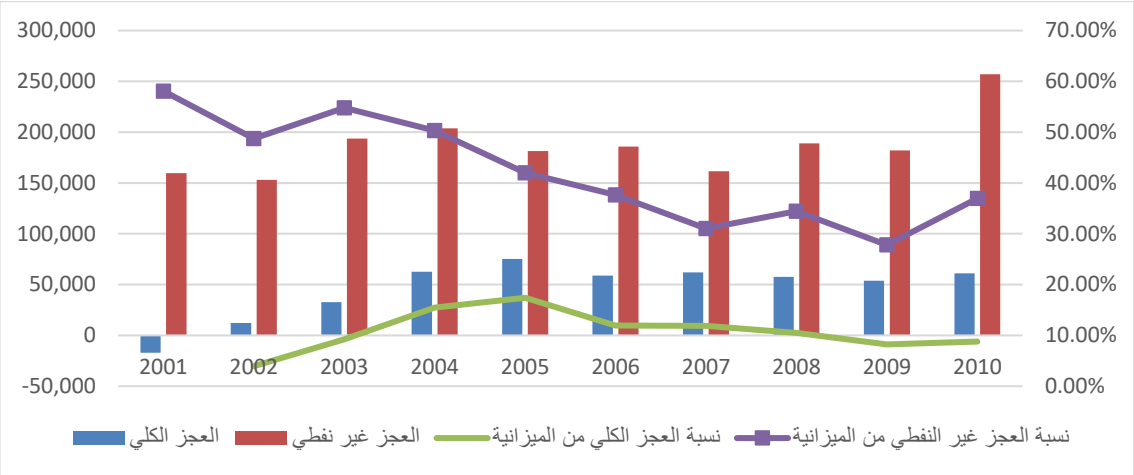


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 7

وقد تنبهت الخطة الخمسية العاشرة للتحديات القادمة في تلك الفترة وأكدت التزام الحكومة بإيجاد السياسات الأفضل لمواجهتها حيث " يعتبر عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001 – 2005 منخفضا إذا ما أضيفت الإيرادات النفطية لإجمالي الإيرادات، حيث لم يتجاوز الوسطي 3% في السنوات الأخيرة، ولكن قيمة العجز غير النفطي تفوق ذلك بكثير، وهذا يعني أن تراجع العجز التقليدي يخفي تزايد العجز غير النفطي وهو امر هام وخطير في ظل النضوب المتوقع للنفط، إذا استمر الوضع على ما هو عليه فسيؤدي حتما إلى تفاقم متزايد في مستوى العجز"[71]، ففي عام 2001، كانت بيانات العجز الكلي تشير لوجود فائض في الموازنة العامة للدولة، بينما بتجريد الإيرادات النفطية يتبين لنا وجود عجز بأعلى مستوياته خلال فترة الدراسة وذلك بنسبة 16.5% من الناتج[72]، مما يدل على الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، وهذا ما وجب التنبه له في ظل الانخفاض المتوقع للإيرادات النفطية في تلك الفترة. كما أن تجريد الموازنة الفعلية من الإيرادات النفطية يوضح خطورة العجز الذي شكل ما يقارب 58% من الموازنة العامة المنفذة كحد اقصى في عام 2001، و28% من الموازنة العامة عام 2009 كحد أدنى كما يوضح المخطط التالي.

[71] هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010) ص 73
[72] الجدول ملحق رقم 7.

المخطط رقم (6): العجز الكلي والعجز غير النفطي ونسبتهم من الميزانية خلال الفترة (2001-2010)



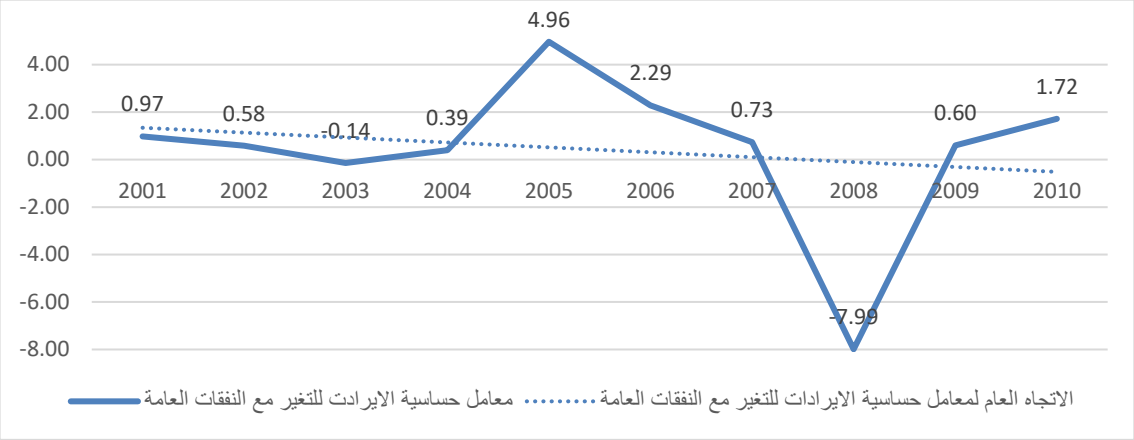
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 7

بدأ العجز غير النفطي بالتفاقم مع بدء تراجع إنتاج النفط في عام 2002، الذي كانت إيراداته تشكل الركيزة الأكبر للسيطرة على عجز الموازنة الكلي في حدود 5% من إجمالي الناتج المحلي. كما هدفت الخطة الخمسية العاشرة إلى تحقيق تحسن مستمر في رصيد الموازنة غير النفطية، حيث وصل عجز الموازنة في عام 2003 إلى أعلى نسبة له من الناتج المحلي الإجمالي بما يقارب 18% حيث انخفض بعد ذلك إلى 16.1% في عام 2004، و 12.3% في عام 2005، ويعود التراجع النسبي لأثر الإيرادات النفطية على عجز الموازنة إلى تراجع أهمية الإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات العامة من 57.9% في عام 2001 إلى 29.8% عام 2005 و 21.3% عام 2009[73]، في الوقت الذي ارتفعت فيه نسبة الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وقد عكس التحسن الذي طرا على الموازنة غير النفطية بعد العام 2005 هذا التوجه، حيث تراجع العجز غير النفطي بسبب تحسن الإيرادات غير النفطية ليصل إلى ادنى مستوى له خلال تلك الفترة في عام 2007 و 2008 بنسبة 7.7% و 7.2% على التتالي.[74]

[73] الجدول ملحق رقم 5
[74] الجدول ملحق رقم 7

أظهر الاتجاه العام لمعامل حســـاســـية الإيرادات العامة[75] للتغير مع النفقات العامة خلال الفترة 2001-2010 اتجاها متناقصاً وكانت معظم قيمه أصغر من الواحد، بما يدل على اتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات عبر الزمن ووقوع الدولة في مشـــكلة عجز هيكلية ولفترة طويلة كما يبين المخطط التالي.

المخطط رقم (7): معامل حساسية الإيرادات العامة للتغير مع النفقات العامة للفترة (2001-2010)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 8

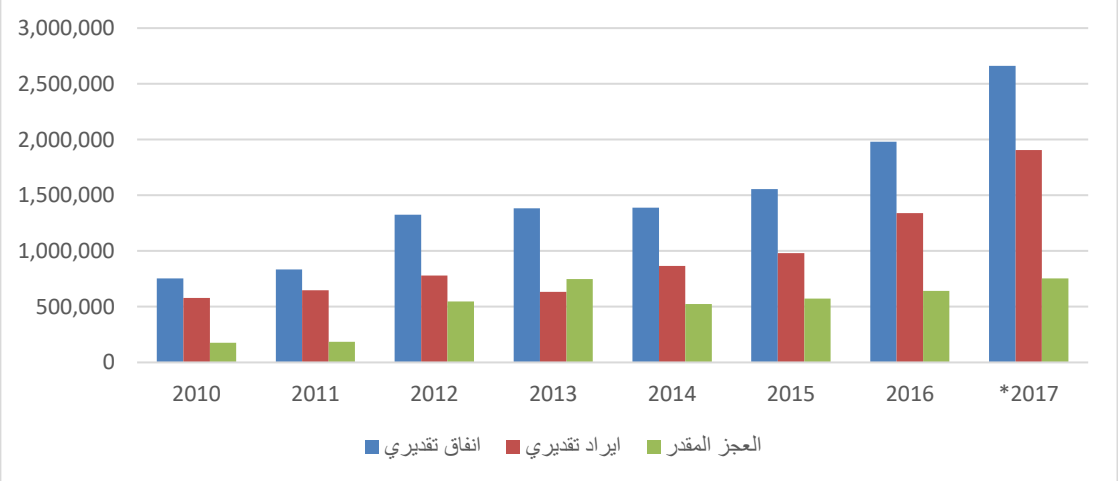
ثانياً: تطور عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2011-2017)

أثرت الأزمة التي تمر بها الدولة بشـــكل كبير في الموازنة العامة، وحدث تراجع كبير في الإيرادات العامة، وزيادة في الإنفاق العام رغم محاولات ضـبطه عند مسـتويات معينه، بالإضـافة إلى تعديل مســارات إنفاقه (زيادة الإنفاق الجاري على حســاب الإنفاق الاســتثماري)، مما أدى لتدهور بنية وهيكلة الاقتصـاد السوري، وصـعوبة تأمين الموارد للازمة للخزينة العامة، ففي عام 2012، ازدادت فجوة العجز المقدر بشـكل كبير ليصـل إلى 547.5 مليار بمعدل نمو 194% عن عام 2011، وذلك نتيجة نمو الإنفاق بمعدل 59% في حين بلغت نسـبة تغطية الإيرادات للإنفاق 59%، بينما كانت تلك النسبة بحوالي 78% عام 2011.

[75] راجع الفصل الأول، ص 58.

لم تكن موازنة عام 2013 بأفضل حال عن موازنة العام السابق، فمحاولة ضغط الإنفاق رغم أرقام التضخم في ذلك العام لبقائها عند مستويات مقاربة لعام 2012، وبمعدل نمو لا يتجاوز 4.3%، وذلك لان الإيرادات المقدرة لم تستجب للمحافظة على ثباتها كحد ادنى مساوية لإيرادات عام 2012، فعلى العكس، انخفضت تقديرات الإيرادات بنسبة 18.6%، مما أدى لزيادة العجز المقدر 36.8% عن العجز عام 2012 وبمبلغ وصل إلى 749 مليار ليرة سورية، وكان عام 2013 نقطة تحول في فترة الدراسة 2011-2017 من جهة الإيرادات، فمنذ عام 2014 وحتى عام 2017، حققت الإيرادات المقدرة معدلات زيادة في كل سنة من السنوات، كما تجاوزت معدلات نمو الإيرادات في كل عام من هذه السنوات، معدلات نمو الإنفاق العام. ففي عام 2014 انخفض العجز المقدر إلى ما يقارب 524 مليار وبنسبة 30% عن العجز في عام 2013، ويعزى ذلك إلى انكماش الإنفاق الذي حقق زيادة عن العام السابق بمعدل 0.5%، بينما حققت الإيرادات المقدرة زيادة بنسبة 36.6%. ثم حقق العجز زيادات متتالية في الأعوام التالية حتى وصل إلى 753 مليار عام 2017 بمعدل نمو 17.4% عن العجز المقدر عام 2016 كما يوضح المخطط التالي.

المخطط رقم (8): تطور العجز المقدر في سورية خلال الفترة 2011-2017 (ألف ل.س)



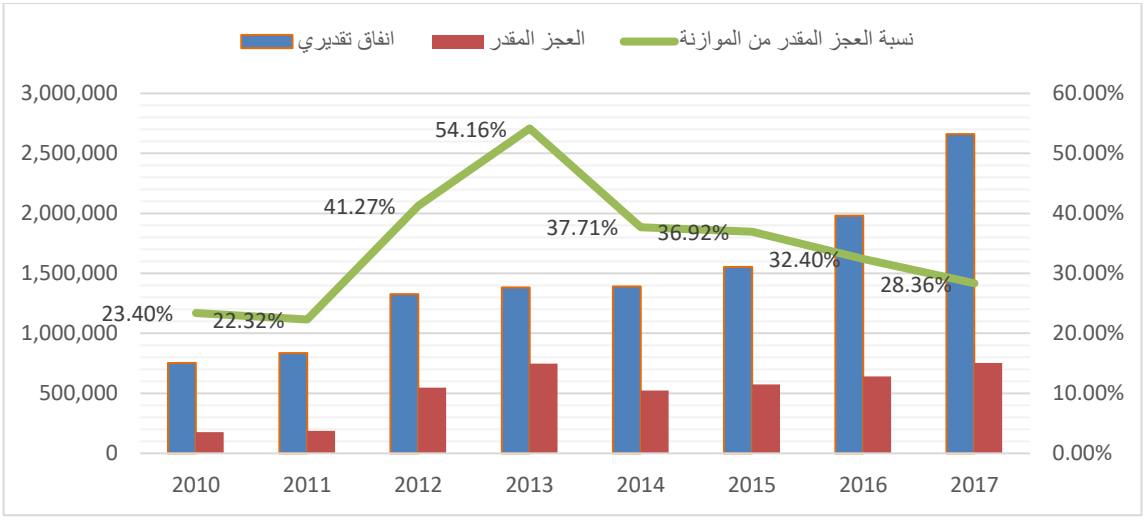
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 1

وكما نلاحظ من المخطط الســـابق أن قيمة العجز المقدر في عام 2013 تجاوزت قيمة الإيرادات المقدرة والتي كانت نســـبة تغطيتها للإنفاق العام المقدر 45.8%، وهذا يدل على عجز الحكومة الكبير في ظل الأزمة على تحقيق إيرادات لموازنة تجاوز إنفاقها ضعف إيرادها.

شكل منحنى نسبة العجز من الموازنة مرحلتين:

- المرحلة الأولى: 2011-2013: في هذه المرحلة شكلت نسبة العجز المقدر من الموازنة زيادة من 22.3% عام 2011 إلى 41.3% و54.2% عامي 2012 و2013.
- المرحلة الثانية: 2014-2017: تميزت هذه المرحلة بانخفاض نسبة العجز المقدر من الموازنة، فقد بلغت 37.7 عام 2014 و36.9% عام 2015، إلى 32.4% و28.3% لكل من عامي 2016 و2017.

المخطط رقم (9): نسبة العجز المقدر من الموازنة العامة في سورية خلال الفترة 2011-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 6

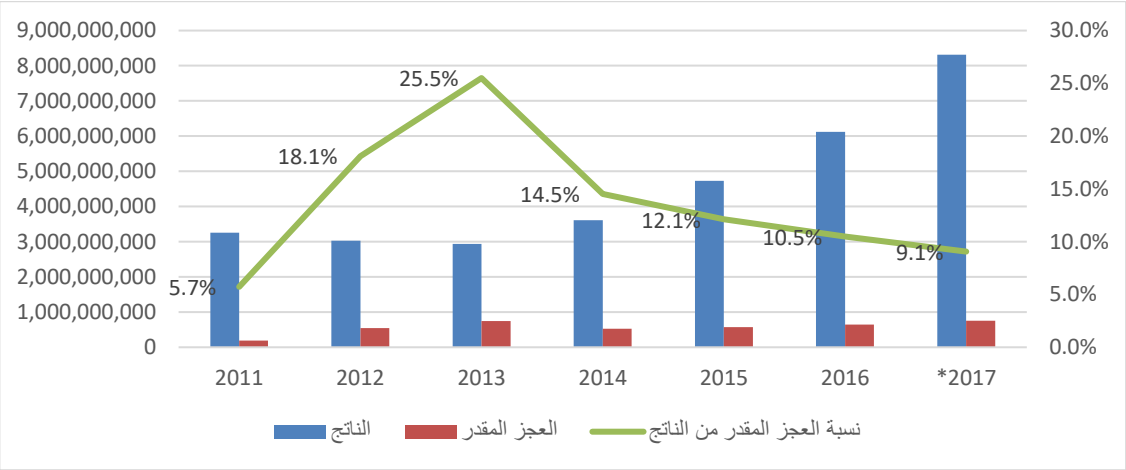
وفي البحث في معامل حساسية الإيرادات للتغير مع النفقات العامة خلال الفترة 2011–2017 نجد انه اخذ القيم التالية:

العام	معامل حساسية الإيرادات للتغير مع النفقات العامة
2011	0.9
2012	0.3
2013	−2.6
2014	33.1
2015	0.7
2016	0.8
2017	0.8

نلاحظ أن معامل الحساسية كان متناقصاً خلال الفترة 2011–2013، وفي عام 2014 بلغت قيمة معامل الحساسية 33.1 لسبب أن تغير الإنفاق العام بلغ 7 مليارات، في حين بلغ التغير في الإيراد العام 232 مليار، فقد ازدادت قيم الانفاق المقدر من 1,383 مليار عام 2013 إلى 1,390 مليار لعام 2014، في حين ازدادت قيم الايراد المقدر من 634 مليار عام 2013 إلى 866 مليار ليرة عام 2014. أما الأعوام التالية فكانت قيمة معامل الحساسية أقل من الواحد، بما يفسر وقوع الدولة في مشكلة عجز الموازنة لفترات طويلة للوصول إلى ذات النتيجة عن الفترة السابقة 2001–2010.

كذلك الأمر، فقد شكلت نسبة العجز المقدر من الناتج المحلي الإجمالي، منحنياً مشابهاً لمنحنى نسبة العجز من الموازنة، فقد ازدادت من 5.7% عام 2011 إلى 18% و 25.5% للأعوام 2012 و 2013 على التوالي، علماً أن زيادة تلك النسبة لا تعني بالمطلق زيادة العجز المقدر، ففي عام 2013، كان الأثر مزدوجاً، بحيث ازداد العجز، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي مما جعل قيمة البسط أكبر وقيمة المقام أصغر في حساب النسبة، أيضا في المرحلة التالية 2014–2017 تناقصت نسبة العجز من الناتج بشكل تدريجي من 25.5% عام 2013 إلى 9.1% عام 2017، ليس لانخفاض العجز، فقد كان متزايداً في الأعوام 2015، 2016 و 2017، وإنما لسبب تزايد الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أكبر من تزايد العجز في كل عام من تلك الأعوام، كما يوضح ذلك المخطط التالي.

المخطط رقم (10): تطور الناتج المحلي الإجمالي والعجز المقدر في سورية لفترة 2011-2017 (ألف ل.س)

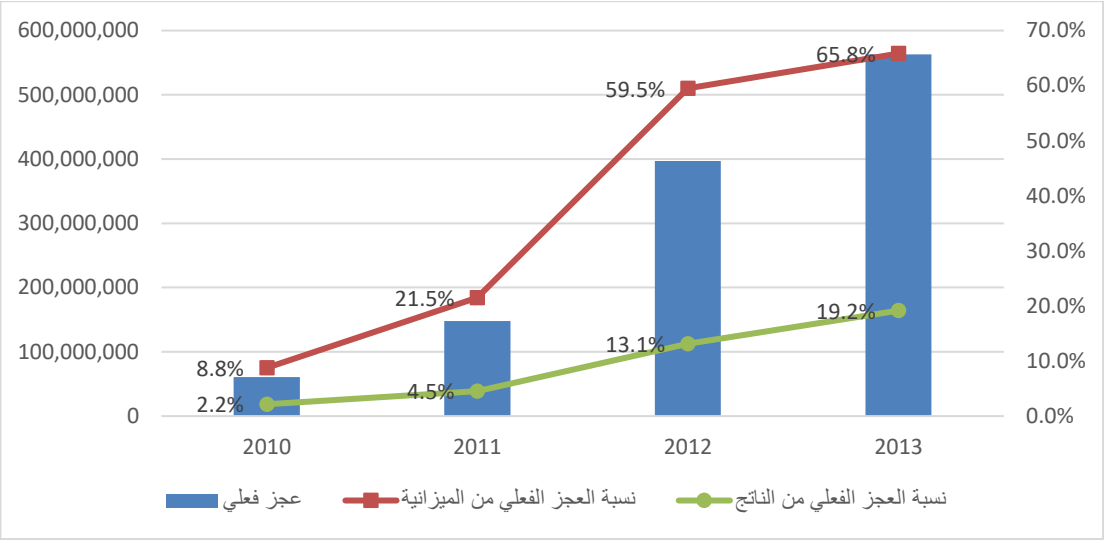


المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 6

أما بالنسبة للعجوزات الفعلية المحققة[76]، فكانت آخر الأرقام المعلنة التي تتعلق بالإنفاق والإيراد الفعلي والعجز هي عن سنوات 2011، 2012، 2013، فقد ازداد العجز في عام 2011 بنسبة 142% عن العجز الفعلي المحقق عام 2010 من 61 مليار إلى 147.7 مليار ليرة سورية، وكانت نسبة زيادة العجز في الأعوام 2012 و2013 هي 169% و42% عن العام السابق وبمبلغ 397 مليار و562.7 مليار ليرة على التوالي، وقد بلغت نسبة العجز من الميزانية 59.5% و65.8% في الأعوام 2012 و2013. وهذا ما يوضحه المخطط التالي.

[76] الأرقام الواردة بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 6

المخطط رقم (11): نسبة العجز الفعلي من الميزانية والناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2011-2013



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 6

وكما نلاحظ أن نسبة العجز الفعلي من الناتج المحلي الإجمالي كانت متزايدة بدأً من 2.2% عام 2010 إلى 19.2% عام 2013.

العجوز التموينية

ظهرت العجوز التموينية إلى جانب العجز السنوي في الموازنة العامة للدولة الناجم عن عجز إيرادات الدولة من الضرائب والإيرادات النفطية عن تغطية النفقات العامة ، وتعود بداياتها لعام 1961، وبدأت بالتزايد بشكل خاص بعد عام 1974 عندما اتخذت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية قرارها رقم (24) تاريخ 1974/11/24 الذي حدد العمل بالبطاقة التموينية لبعض السلع الأساسية للمواطنين من خلال تثبيت أسعار بيعها، ونظراً لضخامة العجوز التموينية لمْ يتم تحميل أعبائها كاملة على الموازنة العامة، لذلك لم يتم إدراجها ضمن بنود الموازنة العامة للدولة طوال الفترة السابقة، إلى أن تم الرجوع عن هذا المبدأ في معاملة العجوز التموينية في موازنةِ العام 2012 ، ففي السابق كان الصندوق المعدل للأسعار يغطي قسماً من هذه العجوز التموينية (احدث هذا الصندوق بموجب المرسوم التشريعي رقم 10 لعام1980)، وفي كل عام كان

يظهر عجز في الموازنة العامة للدولة يضـــاف إليه عجز تمويني، ويصـــدر قانونان لتســـديد هذه العجوز السنوية (قانون تسديد عجز الموازنة، وقانون تسديد العجز التمويني) إما بشكل سنوي، وإما بشــكل تراكمي يشــمل عدداً من الســنوات وذلك لغايةِ العام 1987. في عام 1988 لم يظهر في الموازنة عجز، وإنما استمر فقط ظهور العجز التمويني الذي تزايد بشكل ملحوظ، ولأسباب عديدة، منها ارتفاع أســعار المواد التموينية المســتوردة المدعومة، وتعديل ســعر صــرف القطع الأجنبي، بالإضـافة للتزايد المستمر في عدد السكان المستفيدين من الدعم التمويني، بالإضـافة إلى التسـعير الإداري لبعض المنتجات الزراعية[77]. وهكذا جرت العادة في سـورية، ومنذ ثمانينات القرن الماضـي أن يتم إصــدار ســندات لتغطية العجوز التموينية الناشــئة عن تثبيت الأســعار، والعجوز التراكمية للموازنة العامة، وبمقابل هذه السـندات يتم زيادة حسـابات وزارة المالية (صـندوق الدين العام) لدى المصــرف المركزي، ويتم إصــدار هذه الســندات بموجب صــكوك تشــريعية خاصــة، وفي موعد اســتحقاق هذه الســندات يتم تأجيلها مع الفوائد بموجب قوانين جديدة، كان آخرها القانون رقم (38) تاريخ 2010/12/20، الذي أقرت به الموازنة العامة للدولة لعام 2011.

من الجدير بالذكر أن وزارة المالية لا تقوم بلحظ أي اعتمادات لتســديد قيمة الأســناد وفوائدها في موازنة الدولة، حيث لجأت كما أشرنا إلى الاستمرار في استصدار قوانين التأجيل كل عام، رغم أن الموازنة (الميزانية) العامة للدولة حققت فائضــاً في بعض الســنوات الأخيرة، وعلى ســبيل المثال نصـت المادة (32) من القانون رقم (38 / 2010) على: "يؤجل سـداد أسـناد الخزينة الموضـوعة في التغطية النقدية لقاء العجوز التراكمية الناشــئة عن تثبيت الأســعار وفوائدها والعجوز التراكمية السابقة للموازنة العامة للدولة وفوائدها المستحقة وغير المسددة لغاية عام 2011 وتقسط على عشرة أقساط سنوية متساوية يبدأ تسديد القسط الأول منه في 2026/10/1. كما تجدر الإشارة إلى أن آخر مرسومين قد صـدرا بهذا الخصـوص، هما المرسـوم التشـريعي رقم (74) والمرسـوم(75) لعام 2011، والذي تم بموجبهما إطفاء العجوز التموينية لمادتي الدقيق والأقطان بمبلغ 233 مليار ليرة سورية عن السنوات الماضية، ولغاية العام 2011.

[77] محمد عباس، هناء، أثر التحولات السياسة الاقتصادية على تطور عجز الموازنة العامة في سورية 2000-2012، مرجع سبق ذكره، ص83

المبحث الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2017)

لم تواكب معدلات نمو إيرادات الدولة النمو الحاصـــل في النفقات العامة، بل اتجهت نحو الانخفاض، مما فاقم حالة العجز، فقد كان متوسط معدل نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية للفترة 2001-2010 يعادل 12.26% سنوياً بينما متوسط معدل نمو الإيرادات العامة بالأسعار الجارية لنفس الفترة يعادل 10.28%، أي أن النفقات كانت تتجاوز بالمتوسط الإيرادات العامة بفارق 2%.

السؤال المطروح في هذا المبحث هو ما أسباب زيادة الإنفاق العام بمعدل يتجاوز الزيادة الحاصلة في الإيرادات العامة.

المطلب الأول: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010)

أولاً: على مستوى الإنفاق العام

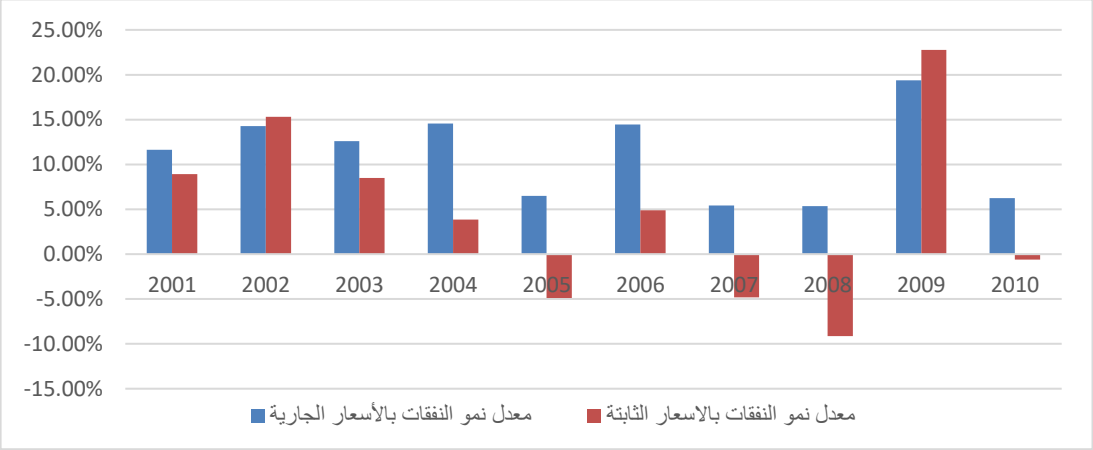
أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي للدولة إلى زيادة الإنفاق العام، وقد تعددت أسباب هذه الزيادة، وتم تصنيفها بالأسباب الظاهرية والأسباب الحقيقية.

❖ الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام: إن الزيادة الظاهرية تتعلق بمسائل متعددة

- ازدياد عدد السكان: إن الأرقام والمسوحات السكانية الموجودة في المكتب المركزي للإحصاء تعطي صورة ثابتة عن معدل النمو السكاني في سورية خلال الفترة 2001-2010 وهو 2.45% سنويا.
- التضخم وانخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية: قد يكون جزء كبير من زيادة الإنفاق العام هو عبارة عن زيادة الأسعار فعند زيادة الرواتب والأجور أو الدعم الاجتماعي، فإن ذلك لا يعني بالضرورة زيادة حقيقية في وقد يخفي التضخم انخفاضاً حقيقياً في الزيادة الظاهرية، وبالتالي فيما يتعلق بهذا الجزء من الزيادة فانه لن يتولد عنها زيادة في المنفعة (الزيادة الحقيقية في الإنفاق العام يجب أن يتولد عنها زيادة في المنفعة)

بمقارنة معدلات نمو الإنفاق العام الفعلي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة (أسعار عام 2000) يبين الجدول ملحق رقم 9 أن أرقام الإنفاق الفعلي بالأسعار الجارية مشوهة ولا تعكس الواقع الفعلي، ففي الوقت الذي تظهر فيه البيانات زيادة في الإنفاق العام بالأسعار الجارية نجد أنها بنفس الوقت تعكس نمواً سالباً (انخفاض) في الإنفاق بالأسعار الثابتة وبفوارق كبيرة ففي الأعوام 2005 ، 2008 ، 2010 حققت النفقات نمواً بالأسعار الجارية بمعدل 6.5%، 5.3%، 6.2% على الترتيب بينما كانت بالأسعار الثابتة تحقق تراجعاً بمعدل -5%، -9%، -0.6% على الترتيب كما يوضح المخطط التالي.

المخطط رقم (12): مقارنة معدلات نمو النفقات العامة بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 2001-2010



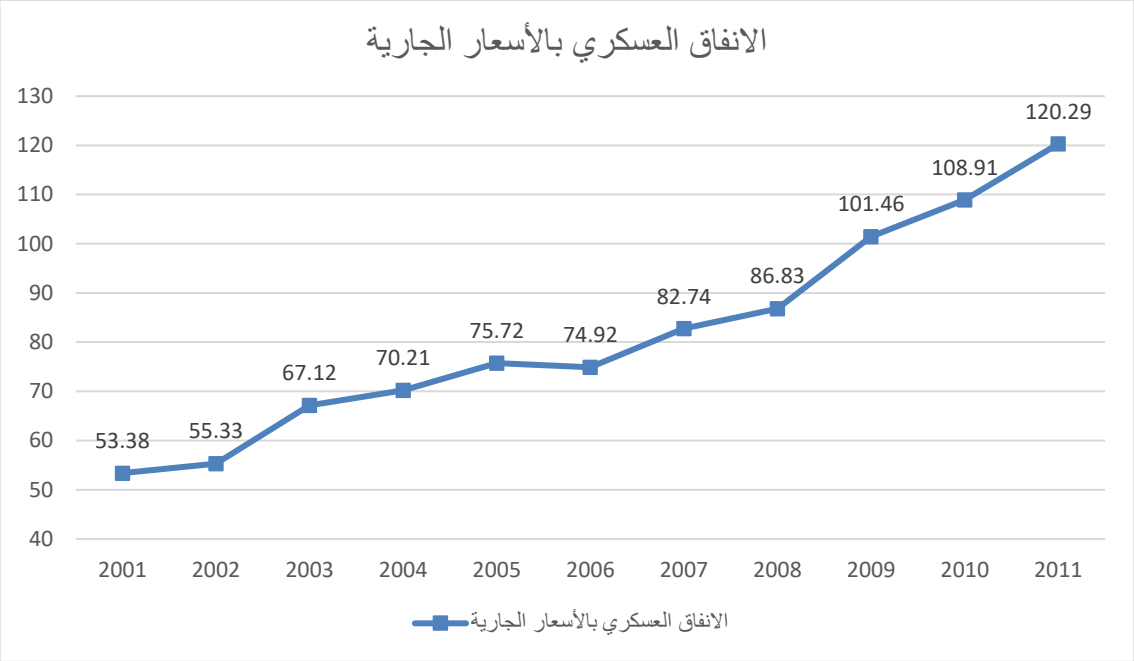
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 9

❖ الأسباب الحقيقية لزيادة الإنفاق العام: (سياسية – اقتصادية – اجتماعية)

- الأسباب السياسية العسكرية (نفقات الدفاع والتسليح): لا يخفى كيف لعب الإنفاق العسكري دوراً لا يستهان به في دفع النفقات العامة نحو التزايد بمعدلات كبيرة في كثير من الدول النامية وبخاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كثيرة. ولا يقتصر الإنفاق العسكري هنا على مخصصات الأجور والرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية الجارية التي تلزم القوات المسلحة فحسب، بل وأيضا النفقات المخصصة لاستيراد السلاح والذخيرة وكلفة الصيانة للمعدات

العسكرية[78]. نجد من المخطط التالي نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق الكلي في سورية خلال الفترة 2001-2010، حيث بلغت بأعلى معدل لها عام 2001 بنسبة 19%، وتناقصت تدريجيا لتبلغ 13.6% عام 2010.

المخطط رقم (13): نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق الكلي في سورية خلال الفترة 2001-2010 (مليار ليرة)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصندوق الدولي[79]

- الأسباب الاقتصادية

- زيادة أعباء الدين العام: يبرز كمفسر للنمو الذي حدث في النفقات العامة حيث ارتفعت كتلة الديون والالتزامات واجبة الأداء من 22.4 مليار ليرة سورية عام 2001 إلى 85.2 مليار عام (2010)[80] بمعدل نمو وسطي 17.4% سنوياً بمتوسط 3.4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة، وهذا الارتفاع يعود إلى جدية الحكومة في تخفيف الأعباء الناجمة عن التأخر في سداد الديون الخارجية خاصة حيث قامت حتى نهاية الفترة 2010

[78] زكي، رمزي، انفجار العجز، مرجع سبق ذكره، ص93
[79] البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/indicator/MS.MIL.XPND.CN?end=2011&locations=SY&start=2001&view=chart
[80] الجدول ملحق رقم 11.

بسداد نسبة كبيرة من الديون الخارجية لتصل نسبة الدين الخارجي إلى 6% من الصادرات، أما فوائد الدين العام تشكل 3% من إيرادات الموازنة العامة.

- زيادة النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية: ازدادت النفقات الاستثمارية من 110 مليار عام 2001 إلى 243 مليار عام 2010، ولكن من ناحية أخرى انخفضت نسبة الإنفاق الاستثماري كنسبة من إجمالي الإنفاق من 40% عام 2001 و43.2% عامي 2002 و2003 إلى 34.9% عام 2010 وهذا ما يعني زيادة الإنفاق الجاري كنسبة من الإنفاق الكلي على حساب الإنفاق الاستثماري وهذا توجه غير محبذ نظرا للدور الذي يلعبه الإنفاق الاستثماري في تحفيز معدلات النمو الاقتصادي في سورية[81].

- الأسباب الاجتماعية:

- الإنفاق الاجتماعي: ازداد الإنفاق الاجتماعي (التعليم العالي، التربية، الصحة) من 30.9 مليار عام 2001 إلى 91 مليار عام 2010، كانت نسبة الإنفاق الاجتماعي بالمتوسط خلال الفترة تشكل 13.5% من الإنفاق العام
- زيادة كتلة الرواتب والأجور: استمر الارتفاع خلال الفترة 2001-2010 بسبب الزيادات المتتالية التي منحت للعاملين حيث ارتفعت من 90.5 مليار عام 2001 بنسبة 33% من الإنفاق العام إلى 298.4 مليار عام 2010 بنسبة 43% من الإنفاق العام، وهذه نسب تشكل ضغطاً كبيراً على الإنفاق العام
- الدعم الحكومي: إن معظم هذا الدعم هو دعم ضمني لا يظهر ضمن حسابات الموازنة العامة وهذا ما يجعل من الصعوبة تحديد ودراسة بنود الدعم وتحليلها حيث يتم وضع مبلغ دعم جزئي في الموازنة تحت بند صندوق تثبيت الأسعار أما بقية الدعم فيتم تصفيته في بند الموازنة الخاص به كان يتم إدراج صافي الإيرادات النفطية بعد استبعاد مبلغ دعم أسعار المشتقات النفطية.

[81] الجدول ملحق رقم 13.

ثانياً: على مستوى الإيرادات العامة

تبنت الخطتان الخمسية التاسعة والعاشرة برنامجاً لإصلاح السياسة المالية استهدف زيادة الإيرادات الجارية والاستثمارية وتنوع مصادرها والتركيز على الإيرادات الضريبية، فقد بين الجدول ملحق رقم 3 أن الإيرادات التقديرية في سورية تطورت من 283.8 مليار عام 2001 إلى 577.4 مليار عام 2010 بمعدل نمو وسطي 10% سنويا. إلا أنها وعلى الرغم من ذلك لم تتجاوز 88% من الموازنة العامة، فقد انخفض حجم الإيرادات من الموازنة العامة من 88% عام 2001 إلى ما يقارب 67% عام 2009، و76.6% عام 2010، كما انخفضت نسبة الإيرادات المقدرة من الناتج المحلي الإجمالي من 29% عام 2001، إلى 23% عام 2005، و16% عام 2008، ثم ازدادت إلى 20.4% عام 2010.

1- الإيرادات الجارية المخططة:[82]

- الإيرادات الضريبية: برزت حاجة ملحة لتطوير النظام الضريبي في سورية لمواكبة التطورات والتغيرات الكبيرة على المشهد الاقتصادي ولكن ومن خلال النتائج يتبين بان معظم تلك المحاولات والتشريعات لم تستطع أن تقوم بالتحول الجذري للنظام الضريبي بل كانت تعديلات جزئية. فعلى الرغم من الزيادة السنوية للإيرادات الضريبية المقدرة، إلا أنها لم تتجاوز في المتوسط 10.3% كمعدل نمو سنوي، بالإضافة إلى ذلك فان معدلات نمو الإيرادات الضريبية من عام 2001 حتى عام 2007 حققت نموا سنويا ولكن بمعدلات متناقصة بدءً بـ 17.2% حتى 5.9% في عام 2007 ليصبح منحنى النمو بدأً من عام 2008 متزايداً بمعدل متزايد ليحقق نسبة نمو 15.7% في عام 2010 وهي أقل من النسبة المتحققة في عام 2002.
- الإيرادات غير الضريبية: وتشمل بدلات الخدمات العامة وإيرادات أملاك الدولة كرسوم التعليم الجامعي، وبدلات الأملاك العامة، والإيرادات من أملاك الدولة الزراعية والتجارية والصناعية والمالية، حيث لم تعد تشكل هذه الإيرادات إلا جزءاً صغيراً كنسبة من الإيرادات العامة

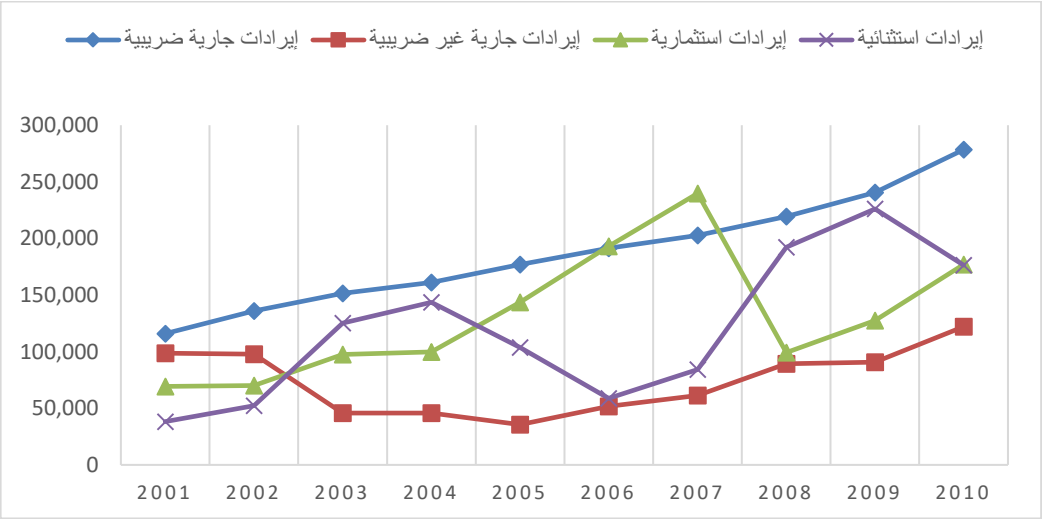
[82] الأرقام من الجدول ملحق رقم 10

30.6% عام 2002 لتصبح 7.7% عام 2006، وكان أعلى نسبة لها خلال الفترة 2003-2010 هي 13.2% عام 2010.

2- **الإيرادات الاستثمارية:** وهي بشكل رئيسي فوائض القطاع العام الاقتصادي، إذ ترتبط المؤسسات العامة الاقتصادية بالميزانية العامة على مبدأ الصوافي فيكون للمؤسسة العامة ميزانية مستقلة في جانبي الإيرادات والنفقات، ويشكل التفاضل بينهما فائض العمليات الجارية (فائض الموازنة) التي تؤول إلى الموازنة العامة بوصفها إيراداً نهائياً. وفي حال كانت النتيجة عجزاً تسدد من صندوق الدين العام عن طريق تخصيص إعانة من الموازنة العامة. أما فائض السيولة فيمثل قيمة إهتلاك الموجودات الثابتة والمؤونات غير المخصصة.[83]

3- **الإيرادات الاستثنائية:** تتكون من القروض العامة المحلية والخارجية ومسحوبات احتياطي العملات الأجنبية. كنتيجة لعجز الموارد الأخرى يتم اللجوء لهذا المصدر ويلاحظ خلال فترة الدراسة أن نسبة الإيرادات الاستثنائية تشكل جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة وخاصة في الأعوام 2003-2004-2009-2010 وهي على التوالي 29.8%-31.9%-32%-33% حيث أنها أصبحت في تلك الأعوام تشكل ثلث الإيرادات المخططة.

المخطط رقم (14): تطور الإيرادات العامة المخططة للدولة للفترة 2001-2010



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 3

[83] المهايني، محمد خالد: دور البيانات المحاسبية في عملية التخطيط المالي. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، أطروحة دكتوراه، 1992. ص 23

من المخطط رقم نلاحظ التذبذب الشديد لكل من الإيرادات الاستثنائية لعدم التقدير الصحيح للإيرادات والنفقات العامة، والإيرادات الاستثمارية لضعف تبني سياسة استثمار ثابتة خلال الفترة.

الإيرادات العامة المنفذة[84]

تراوحت نسب تحصيل الإيرادات مقارنة بالمخططة بين 130% عام 2009 وحد أدني 99.4% عام 2002 ولكن اللافت للنظر هي نسبة الإيرادات الضريبية الفعلية من المخططة حيث كانت في حدها الأدنى بنسبة 136.3% عام 2005 وحد اقصى 193.4% عام 2001 وبذلك دلالة على ضعف كفاءة وزارة المالية في تقدير الضريبة، كما شكلت الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة 2001-2010 بالمتوسط 68.5% من إجمالي الإيرادات المنفذة. أما الإيرادات الضريبية غير النفطية فقد ازدادت خلال الفترة بشكل متتابع كنسبة من الإيرادات وكحصة من الناتج المحلي الإجمالي ففي عام 2001 كانت 30.2% من الإيرادات حتى وصل عام 2009 إلى 48.3% من الإيرادات أما بالنسبة إلى الناتج فقد كانت تتراوح بمعدل 10.75% من الناتج المحلي الإجمالي.

شكلت الإيرادات النفطية الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات حيث بلغت 57.9% من إجمالي الإيرادات عام 2001 و18.2% من الناتج وكحد أدني عام 2009 حيث شكلت 21.3% من إجمالي الإيرادات و5.1% من الناتج ويعزى ذلك الانخفاض لتراجع الإيرادات النفطية والإنتاج النفطي.

أما حصيلة الإيرادات غير الضريبية غير النفطية فقد ازدادت خلال فترة الدراسة 2001-2010 بدأت بعام 2001 ب 12% حتى وصلت ل 27.9% عام 2010 من إجمالي الإيرادات وأيضاً زيادة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3.75% عام 2001 ل 6.2% عام 2010 بمعدل وسطي منخفض خلال الفترة 5.3% من الناتج.

كما نمت الضرائب والرسوم خلال الفترة من 2001 إلى 2010 بنسبة 79% فقط، بينما بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال ذات الفترة بنسبة 191% وهذا يدل على

[84] الأرقام من الجدول ملحق رقم 4

عدم مواكبة نمو الاقتطاع الضـــريبي مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بشـــكل ملحوظ وذلك نتيجة استمرار التهرب الضريبي وضعف أداء الإدارة الضريبية، وسياسة الإعفاء الضريبي، التي تبنتها وزارة المالية على مدار العقود الماضية، والتي أسهمت في تعطيل دور الضريبة في توجيه الإنفاق الاستثماري، واستمرار ظاهرة الفساد.

العبء الضريبي:

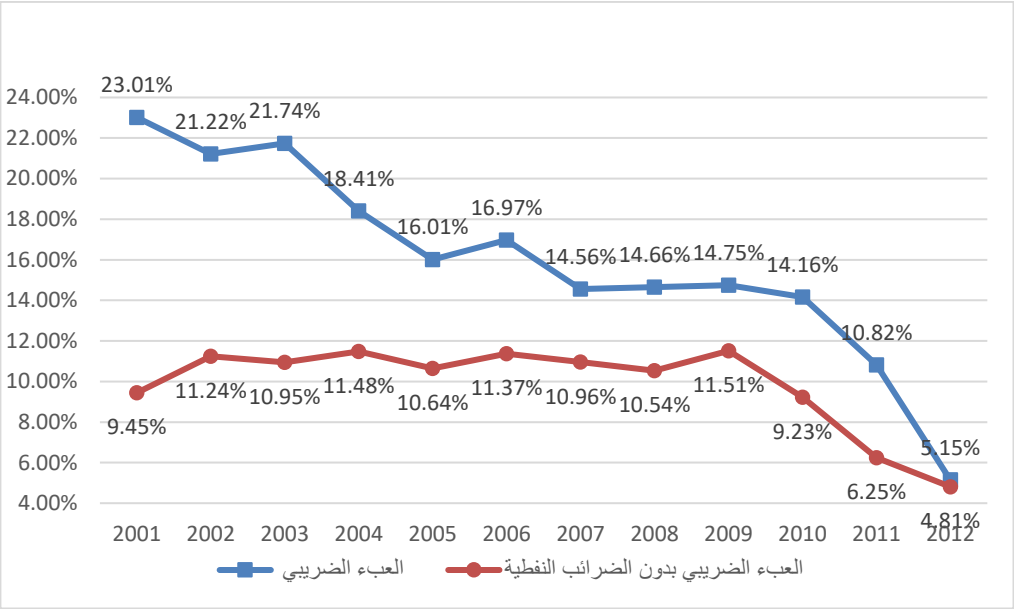
يمثل العبء الضريبي نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد تراوح حول نسبة وسطية 17% خلال الفترة 2001–2010، وهي دون المعدلات المقارنة في بعض الدول المماثلة والمقدرة بنحو 25% في الأردن[85]، وهذا يعني أن التهرب الضريبي يشكل من الناتج بشكل وسطي بنسبة 8%. كما يعود تراجع العبء الضريبي أو عدم تطوره في سورية يعود إلى عدة أسباب منها ضعف الوعي الضريبي وكثرة الإعفاءات الضريبية الممنوحة والتهرب الضريبي وانتشار الفساد.

انخفض العبء الضـــريبي تدريجيا من 23% عام 2001 إلى 14.2 عام 2010[86]، وقد شـــكلت الســنوات من2001–2012 متوســط عبء ضــريبي قدره 22%، في حين شـكلت الســنوات من 2004–2006 متوسط 17.1%، أما المرحلة 2007–2010، فكان فيها متوسط العبء الضريبي 14.5%، وبهذا يمكن القول أن السياسات المالية المتعلقة بجانب الإيراد العام في سورية مع تطبيق مفاهيم اقتصـاد السوق الاجتماعي قلص حجم الإيرادات الضـريبة بشكل ملموس، مع ملاحظة أن العبء الظاهري لا يمثل واقعيا العبء الضـــريبي الحقيقي في ســـورية لأنه لم يخفض من الناتج المحلي حجم القطاعات الهامة المعفاة أصـــلا من التكليف الضـــريبي كدخل الاســـتثمارات الزراعية والدخول السياحية وسائر المداخيل العامة الأخرى المعفاة من التكليف بنصوص خاصة مما يؤدي إلى خروج ما لا يقل عن نســـبة تتراوح بين 50%–60% من الناتج المحلي الإجمالي عن دائرة التكليف الضريبي. ساهمت الإيرادات الضريبية النفطية بشكل كبير في العبء الضريبي، في حال

[85] المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني، التهرب الضريبي في الأردن، أسبابه، وطرقه، وحجمه، عمان، 2014، ص 3.
[86] الجدول ملحق رقم 4.

تم عزل الإيرادات الضـريبية النفطية، فان متوسـط العبء الضـريبي للفترة 2001–2010 ينخفض إلى 10.7% كما يوضح المخطط التالي.

المخطط رقم (15): تطور العبء الضريبي في سورية خلال الفترة 2001–2012



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 4 و5

يعود تراجع حجم الإيرادات العامة في سورية بشكل رئيسي للعوامل التالية:

1. تراجع حجم الإيرادات النفطية

يعتبر قطاع النفط من أهم القطاعات الاقتصـادية الإنتاجية التي تحقق إيراداً أسـاسـياً لرفد الإيرادات العامة مما يسهم في تمويل عملية التنمية الاقتصـادية والاجتماعية في سورية، حيث تشكل عائدات النفط مصـدراً رئيسـياً من مصـادر الإيرادات الحكومية فقد شـكلت 58% [87]من إيرادات الدولة عام 2001 بقيمة 176.7 مليار ليرة سورية وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة وتراجعت خلال السنوات التالية لتصـل ل 29% من الإيرادات عام 2005 و21.3% عام 2009. وتوضـح النسـب تراجع

[87] بيانات الجدول ملحق رقم 5

نســـبة الإيرادات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي من 18.2% عام 2001 إلى 5.1% عام 2009، وتتوزع الإيرادات النفطية في سورية إلى:

أ- ضريبة الأرباح على الشركة السورية للنفط: وهي ضريبة على أرباح الشركة السورية للنفط بالإضـــافة إلى شـــركات عقود الخدمة حيث تظهر في الموازنة ضـــمن بند ضـــريبة دخل الأرباح التجارية والصـــناعية وغير التجارية "أو ضـــرائب دخل المهن والحرف". إن نســبة مســاهمة ضـرائب دخل الشـركات النفطية في مجمل ضـرائب دخل المهن فقد وصـلت إلى نسبة 87.5 % من الضرائب على الدخل والأرباح في عام 2007.

لقد بدأ إخضـاع أرباح الشـركات النفطية لضـريبة الدخل* اعتباراً من عام 1986 مما أدّى إلى تحويل 60% من أرباحها إلى ضـــــريبة دخل الأرباح بعد أن كانت تحول بكاملها إلى صندوق الدين العام، وهذا ما أدى إلى زيادة حصيلة هذه الضريبة بشكل كبير وأعطى فكرة مضللة حول طبيعة تطور هذه الضريبة.

ب-فائض الشـــركة الســـورية للنفط: يقصـــد بالفائض المتاح كل من فائض الموازنة وفائض الســـيولة المتأتية من الشـــركة الســـورية للنفط وشـــركات عقود الخدمة. ومنه يمثل فائض الموازنة الأرباح الحقيقية والاحتياطيات المحققة خلال الســـنة المالية. أما فائض الســـيولة فيشمل المؤونات المحتجزة والاهتلاكات لمواجهة الظروف الطارئة وإعادة تجديد رأس المال. وكون الشـــركات النفطية تعتبر شـــركات عقود خدمة ترتبط بالشـــركة الســـورية للنفط فإن فوائضها تدخل ضمن فوائض الشركة السورية للنفط.

ت-الإتاوات من الشـــركات الأجنبية العاملة: أو حق الدولة من حقول النفط لأن الشـــركات النفطية توقع عقوداً مع الشركة السورية للنفط للاستثمار في مجال استخراج النفط، وتحصل الدولة بالمقابل على حصـــتها والتي تختلف بحســـب العقد المبرم. وتندرج إتاوة الحكومة من حقول النفط المشتركة ضمن بند إيرادات الدولة من أملاكها وتشكل هذه الإتاوة نسبة تفوق 90% بالمتوسط من مجمل هذه الإيرادات وبالتالي فهي تسيطر على هذه الإيرادات.

* وهي موجودة ضمن الضرائب على الشركة السورية للنفط كونها هي التي تقوم بتوريد هذه الضريبة إلى الخزينة ثم تقوم بإخطار الشركات النفطية

ث-الضرائب الإضافية على المنتجات النفطية: لقد أسهمت عوائد مرور النفط منذ زمن طويل في الإيرادات العامة حيث كانت تشكل نسبة مهمة من مجمل الإيرادات، أما الآن فهي تساوي الصفر، أي أننا خسرنا مصدرا هاما يمكن أن يعوض عن النقص الناجم عن تراجع حجم الإنتاج.

إن موقع سورية المتميز على البحر المتوسط وبين مجموعة المنتجين الكبار يؤهلها لكي تكون طريقا لعبور نفط دول الجوار، لكن المؤثرات السياسية ووجود عدم الثقة وخاصة بعد قطع الإمدادات في عام 1973 قد جعل من الصعب عودة هذه الإيرادات إذ أنه لا بوادر في الأفق لحل أزمة الثقة وخاصة ضمن التوترات الذي تعيشه المنطقة وحساسية سلعة النفط كمصدر للطاقة والتي يعتمد عليها الاقتصاد العالمي.

2. تدني حجم الإيرادات الضريبية

عانى الوضع المالي في سورية من ضالة الموارد العامة بشكل عام وضعف شديد في الموارد الضريبية وشبه الضريبية بشكل خاص، فقد شكلت الإيرادات الضريبية غير النفطية نسبة 10.74% من الناتج خلال الفترة قيد الدراسة (العبء الضريبي غير النفطي) مع العلم أن الطاقة الضريبية في البلدان النامية تتراوح بين 15-20 % وتتجاوز 30% في البلدان المتقدمة[88]، حيث يعكس تدني الطاقة الضريبية في سورية الضعف الشديد في تحصيل الإيرادات السيادية وارتفاع نسبة التهرب الضريبي. ومن أهم أسباب ضعف الإيرادات الضريبية:

أ- كثرة الإعفاءات الضّريبيّة:

تتبع السياسة المالية منذ التسعينات أسلوب منح الإعفاءات الضريبية بشكل مفرط، بحجّة تشجيع المستثمرين وتحفيز الاستثمار في سورية، وذلك على الرغم من العجز المتزايد في الموازنة العامة، علماً أن تشجيع الاستثمار لا يكون من خلال الإعفاء من الضريبية، وإنما يكمن في توفير الشروط الملائمة والتي تتعلق بتوفير المناخ الاستثماري الأمثل والبنى التحتيّة المتطوّرة وتوفّر سوق مالي كفؤ لتداول الأوراق الماليّة وغيرها من الشروط الأخرى. وقد تنوّعت هذه الإعفاءات بين مؤقتة

[88] بركات، عبد الكريم صادق، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، 1993،

ودائمة وبين جزئيّة وكليّة وأنوع أخرى من الإعفاءات العشوائيّة، والتي أفقدت الخزينة العامة سنوياً كما لا بأس به من الإيرادات جراء تلك الإعفاءات، مع العلم أن سياسة الإعفاءات الضريبيّة أصبحت من السياسات المنسيّة تماماً في العديد من الدول المتقدمة، كما أثبتت التجربة في العديد من الدول التي سارت على نهج الإعفاءات الضريبيّة السخية لرؤوس الأموال المحليّة والخارجيّة، أنّ حجم انسياب أو تدفق رؤوس الأموال هذه إلى تلك الدول لا يزال ضعيفاً على الرغم من الحجم الكبير لهذه الإعفاءات، والتي أحدثت خسارة هائلة في حجم الموارد الضريبية للدولة تصل إلى 50% من الناتج المحلّي الإجمالي، مقارنةً مع ضخامة الدخول التي حققتها الاستثمارات المعفيّة من الضّرائب بهذا المخطط، وهذا ما يشكل تجاوزاً لمبدأ المساواة بين المواطنين في أداء الضّريبة والتي أُلقيت النسبة الأكبر منها على كاهل المواطنين والنشاطات التي لا تستفيد من هذا الإعفاءات. دلت التجربة العمليّة في سورية أن الإعفاء الضريبي قد مُنح في كثير من الحالات للمشاريع ذات الريعية والربحية العالية، وكان ذلك بمثابة عنصر استرضاء للقيام بها تعويضاً عن فقدان الشروط اللازمة والضرورية للاستثمار والتي يجب أن تتم مواجهتها وإيجاد الحلول العلمية لها بدلا من اللجوء إلى الإعفاء الضريبي، أضف إلى ذلك أن سياسة الإعفاءات الضريبية في سورية لم تكن إلا نادرا لتشجيع الاستثمار، وإنما كانت في معظمها تلبية لرغبات أصحاب الدخول والثروات الكبيرة، للتهرب من تحمل تكاليف الضرائب[89]، وهناك أمثلة كثيرة على ذلك منها إعفاءات شركات تأجير السيارات من الضرائب والرسوم الجمركية وغير الجمركية لإقامة هذه الشركات وذلك على الرغم من الأرباح الكبيرة التي تحققها.

ب-التهرّب الضّريبي:

تواجه جميع البلدان متقدّمة كانت أم متخلّفة مشكلة التهرّب الضّريبي، وفي سورية أصبحت من المسائل التي تتطلّب حلولاً جذريةً، كونها تؤثر سلباً وبقوة على موارد الدولة وعلى الأداء الاقتصادي وعلى البنية الأخلاقية للمجتمع. ويعني التهرّب الضّريبي تخلّص المكلّف قانونياً من عبئ الضريبة بشكل كلي أو جزئي، من خلال استخدام وسائل مشروعة أو غير مشروعة للتخلص من دفع

[89] نجمة، الياس، السياسة المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية,2003/9/23، ص 9.

الضـريبة[90]، وبحسـب مبادئ فرض الضّـريبة فإنّ كل دخل يتحقق من أي نشـاط كان ومهما كان حجمه يجب أن يخضـع للضـريبة، وكل دخل أو جزء لا يخضـع للضـريبة يعتبر تهرّب. وفي سورية لا توجد أية إحصاءات أو دراسات علميّة أو ميدانيّة منشورة عن التهرّب الضّريبي، وذلك للصّعوبات الكبيرة التي تعتري عمليّة إحصـاءها، وهذا ما اعترفت به وزارة الماليّة في إحدى الصّـحف السوريّة: "أنّ مسألة تقدير حجم التهرّب الضّريبي بالأرقام مهمة صعبة إذا لم تكن مستحيلة، إذ ما من جهاز متخصّـص أو باحث يستطيع تقدير حجم هذا التهرّب بالأرقام"[91]، هذا وإنّ معظم التهرّب الضّـريبي يتم في القطّاع الخاص تحديداً، فقد بلغت إيرادات الضّـرائب والرسوم المتحصّـلة من القطّاع الخاص في الأعوام 2003، 2004، 2005، مـا نسـبتـه 11.7%، 13.9%، 23.1% من إجمـالي الإيرادات الضّريبية[92]، علماً أنّ نسبة مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي تتجاوز 50 – 60%. يوجد تقديرات لحجم التهرّب الضّـريبي في الوقت الراهن بأكثر من ثلاثة أمثال إيراداته الفعليّة المتحصّـلة من ضـرائب الدخل على القطّاع الخاص، كما يوجد بعض التقديرات الأخرى بلغت 2,000 مليار عام 2020.

3. تراجع حجم فوائض القطاع العام

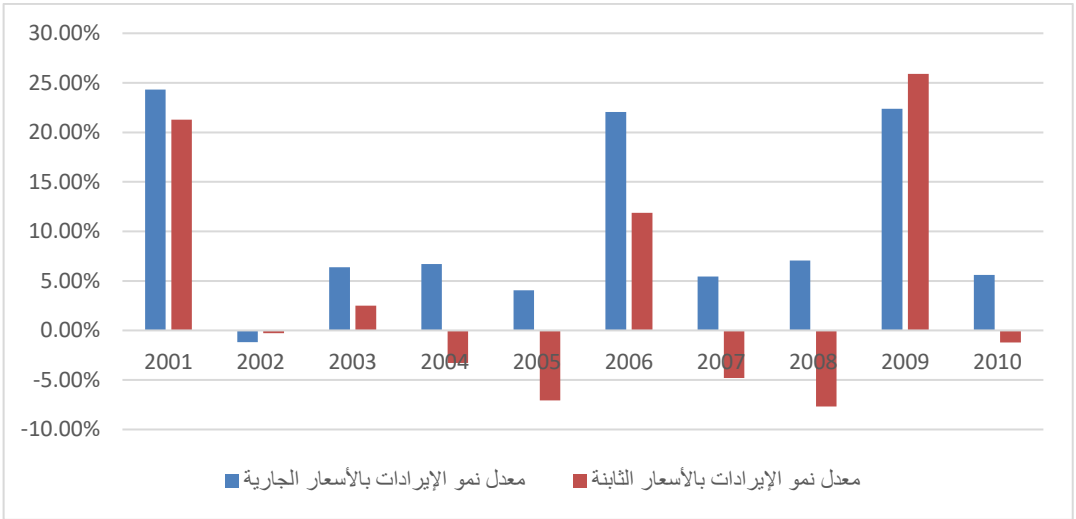
عانى القطاع العام في سـورية من نزيف مسـتمر في موارده، من جراء سـحب الحكومة لجميع الفوائض التي يحققها، والتي تتضـمن فوائض الموازنة وهي الأرباح الحقيقية التي تحققها شـركات القطاع العام، بالإضـافة إلى فوائض السـيولة التي تقتطع غالباً من أجل التطوير والتجديد، وبالتالي لم يبقى ما يكفي للارتقاء بهذا القطاع وتحسـين إنتاجيته وتطويره وتحسـينه، هذا بالإضـافة إلى مسـاهمته الكبيرة في الضـرائب على الأرباح. وقد بلغت مسـاهمة القطاع العام من إجمالي إيرادات الضرائب والرسوم عام 2003 حوالي 54%، ومساهمته في ضريبة الدخل 90%[93]، مما يدل على الضـغط المالي الكبير الذي يتعرض له هذا القطاع. بالإضـافة إلى ذلك يتحمل القطاع العام العبء

[90] دويدار، محمد، نظرية الضريبة والنظام الضريبي مع قراءة خاصة للقانون الضريبي اللبناني، الدار الجامعية، بيروت، 1999، ص 69
[91] سعيفان، سمير، التهرب والتهريب، مقاربة صريحة، رؤية في الإصلاح الضريبي والجمركي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة عشر، 2001، ص 4
[92] حسين، محمد، جريدة تشرين، دمشق، العدد المنشور بتاريخ 2005/7/11.
[93] مشاريع قوانين قطع حسابات الموازنة العامة لعام 2003.

الاجتماعي الأكبر، حيث يقوم بتشغيل عدد كبير من القوة العاملة بالإضافة إلى تحمله لعدد إضافي من العمال لا يوجد حاجة لهم، هذا بالإضافة إلى التزام شركات القطاع العام الاقتصادي بالأسعار الإدارية بهدف توفير السلع بأسعار منخفضة للمواطنين.

قدرت خسائر شركات القطّاع العام في عام 2001 قرابة 80 مليار ل.س[94]، كما تحققت خسائر كبيرة في شركات وقطاعات يجب أن تكون حيوية، مثل القطاع العام الصناعي، حيث بلغت تقديرات خسائر القطّاع الصّناعي والإنشائي بحوالي 62.5 مليار ل.س خلال عام 2005، ومن بين خسائر القطّاع العام الصّناعي قدّرت خسائر المؤسسة العامة للصّناعات النسيجية لعام 2003 حوالي 2.5 مليار ل.س، وعام 2004 بـــ 1.5 مليار ل.س، أما إجمالي الخسائر المتراكمة لهذه المؤسسة خلال 10 سنوات تبلغ حوالي 13 مليار ل.س، كما بلغت خسائر مؤسسة الحبوب نحو12 مليار ل.س في عام 2003.[95]

المخطط رقم (16): تطور معدلات نمو الإيرادات العامة بالأسعار الجارية والثابتة خلال الفترة 2001-2010



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 9

[94] محمود، يوسف، دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، 2005.
[95] سلمان، حيان، واقع وآفاق صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام في سورية، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي في أبو رمانة، دمشق 2006/1/29.

إن هذه الأسباب أدت وما زالت تؤدي إلى زيادة حجم العجز المالي في الموازنة العامة للدولة، وقد نتج من العجز المالي العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي أثرت في كفاءة استخدام عوامل الإنتاج.

المطلب الثاني: أسباب عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2011-2017)

أولاً: على مستوى الإنفاق العام

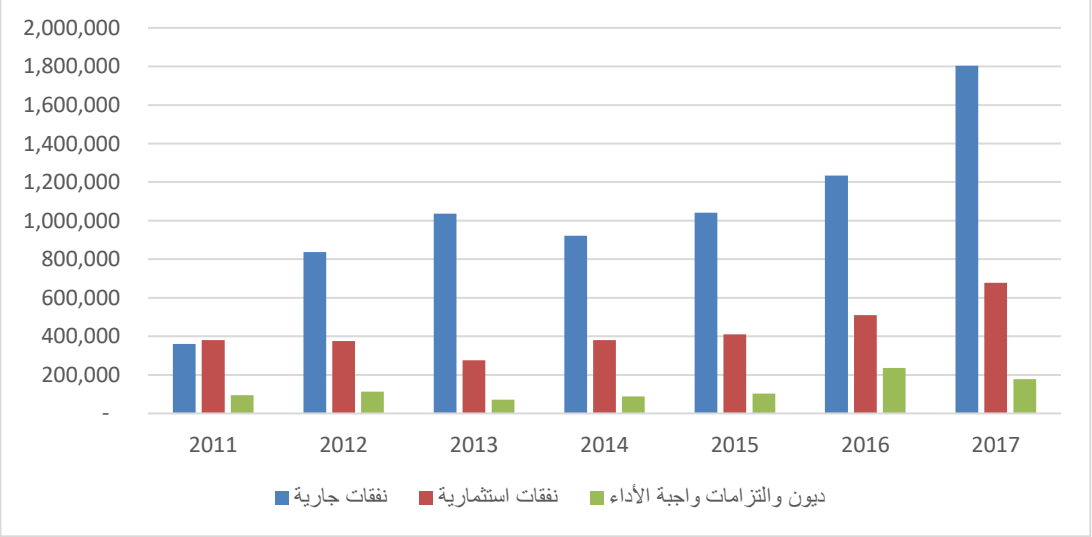
يضم بند الإنفاق العام في الموازنة العامة ثلاثة بنود رئيسة

- نفقات جارية: تضم الرواتب والأجور، نفقات إدارية، نفقات تحويلية، نفقات أخرى
- نفقات استثمارية (موارد محلية وخارجية)
- ديون والتزامات واجبة الأداء

لم تقتصر الضغوط على المالية العامة نتيجة الأزمة، على الإيرادات العامة فقط، بل طالت النفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري.

المخطط رقم (17): الإنفاق العام في الموازنة التقديرية للدولة للفترة 2011-2017

(مليون ليرة)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 11

أ- الإنفاق العام الجاري

تبنت الحكومة السورية سياسة مالية توسعية خلال الأزمة فارتفع الإنفاق الجاري بشكل كبير نتيجة تزايد دور الدولة ومسـؤوليتها خلال الأزمة متجاوزاً 1,803 مليار عام 2017 مقابل الانخفاض الاستثماري وانخفاض مخصصات الديون والالتزامات واجبة الأداء، حيث بلغ الإنفاق الجاري ذروته كنسبة من الموازنة في الموازنة العامة التقديرية عام 2013 بمبلغ 1,108 مليار وشكل من نسبته 80% من أجمالي الموازنة حينها.

ازدادت كتلة الرواتب والأجور حتى بلغت 601 مليار عام 2017 بمعدل زيادة 286.6% عن سنة 2011 حيث كانت قيمتها 155 مليار، بمعدل نمو وسطي 32.6% سنويا. كذلك الأمر بالنسبة للنفقات الإدارية والنفقات التحويلية المقدمة كدعم مباشر أو غير مباشر، كان معدل نمو النفقات الإدارية 22% وسطي سنويا، أما النفقات التحويلية فكان لها معدل النمو الأكبر بنسبة 97% وسطي في كل عام خلال فترة الدراسة (2011-2017).

ضاعف المرسوم التشريعي رقم 12 لعام 2011، تعويض المازوت الشهري للموظفين الرسميين، ونصت المراسيم رقم 40،41 و42 لعام 2011 على رفع الأجور والرواتب التقاعدية ورفع الحد الأدنى للأجور المعفى من الضريبة، كما أصبح آلاف من الموظفين المؤقتين في القطاع العام موظفين دائمين بموجب المرسوم رقم 62 لعام 2011. وقد دفعت الأزمة، الحكومة على زيادة أعداد الموظفين في قطاع الأمن والدفاع.[96]

أما فيما لو تم قراءة الإنفاق التقديري الجاري بالقيمة الحقيقية، نجد أن الإنفاق الجاري حقق معدلات نمو سالبة في جميع سنوات الدراسة باستثناء عام 2012 بمعدل نمو 84% وعام 2017 بمعدل نمو 6.8%، مما يعني أنه لو استثنينا عام 2012 بإنفاقها الجاري لكان متوسط معدل النمو السنوي للأعوام 2011-2017 للإنفاق الجاري مقوما بأسعار عام 2000، سالبا بنسبة -11.6%

[96] المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية: الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، 2013، ص61

سـنويا، وعند إضـافة سـنة 2012، تحولت النسـبة إلى معدل نمو موجب 2.1%، مما يعني تشـوه النسبة وانحراف البيانات عن التوزيع الطبيعي.[97]

- نسب التنفيذ:

كان الإنفاق الفعلي الجاري لعام 2011 بقيمة 479 مليار متجاوزا المقدر والبالغ 360 مليار بنسبة 33% وذلك بسبب تداعيات الأزمة التي لم تكن قد بدأت عند وضع تقديرات الموازنة، ولكن السنتين اللاحقتين سـجل تنفيذ الإنفاق الجاري معدل 67% و74% لكل من عامي 2013 و2014 على التتالي.

ب-الإنفاق العام الاستثماري:

يلاحظ انخفاض الإنفاق الاستثماري بالأسعار الجارية مقارنة مع الإنفاق الجاري.

سجل المنحنى البياني للإنفاق الاستثماري شكل حرف V، كما يوضح المخطط رقم (17)، ففي الجزء الأول منه تنازليا خلال السنوات من 2011 إلى 2013، والمرحلة الثانية بشكل تصاعدي خلال الفترة 2014-2017

وتفسير ذلك، أن الفترة الأولى هي مرحلة الصدمة وتوجيه جزء من الإنفاق الاستثماري نحو الإنفاق العام، والمرحلة الثانية بدأت عام 2014 بإيجاد الحلول، حيث أن الحكومة ركزت على رصد الاعتمادات الاستثمارية للمشاريع الهامة وذات الأولوية، والمشاريع ذات نسب التنفيذ المرتفعة والتي تخدم تطوير الإنتاج للسلع من المواد الأساسية، وتأمين الاحتياجات الأساسية للمواطنين.

- نسب التنفيذ:

لقد كانت الصورة أسوأ في نسب التنفيذ فقد سجلت نسبة 55% لعام 2011 و31.4% لعام 2012، أما عام 2013 فكانت 31% بقيمة 85 مليار وبنسبة 10% من الميزانية.

[97] النسب والأرقام من الجدول ملحق رقم 3-3

ج- الدعم الاجتماعي

ارتفعت قيمة الدعم الاجتماعي في موازنة عام 2015، لتشـــكل 63% من إجمالي الموازنة العامة بعد أن كانت ما يقارب 29% عام 2012، وهذا الارتفاع يعكس محاولة الحكومة تحسين الظروف المعيشـية للمواطنين، كدعم المشـتقات النفطية ودعم الطاقة الكهربائية ودعم الإنتاج الزراعي ودعم المواد الغذائية الأساسية من خلال عملية تثبيت الأسعار.

الجدول رقم (1): تطور الدعم الاجتماعي في سورية خلال الفترة 2011-2017 (مليار)

العام	الدعم الاجتماعي[98]	إجمالي الموازنة	نسبة الدعم من الموازنة	المكمش	الدعم بالأسعار الثابتة
2011	86	835	10.3%	211.6%	41
2012	386	1،327	29.1%	267.1%	144
2013	512	1،383	37.0%	352.0%	145
2014	615	1،390	44.2%	487.4%	126
2015	983	1،554	63.3%	653.1%	151
2016	973	1،980	49.1%	894.5%	109

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد بيانات الجدول ملحق رقم 2، النسب من حسابات الباحث

وقد بلغت قيمة الدعم في موازنة عام 2016 مبلغ 973 مليار، وما يعادل 49% من إجمالي الموازنة العامة. كما أن الدعم محســـوبا بأســـعار عام 2000، لم يكن بالدرجة الظاهرية وبالهالة للدعم بالأسعار الجارية، فقد بلغ المتوسط السنوي لنمو الدعم مقاسا بأسعار عام 2000 الثابتة، في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2012-2017 ما يعادل 3.9% بالقيمة السالبة سنويا بينما بلغ بالأسـعار الجارية ولنفس الفترة ما يعادل 28%، واذا ما اردنا أن نقارن نمو الدعم من خلال سـعر الصـرف سنجد انه حقق تراجعا بالقيمة مسحوبا على أساس سعر الصـرف، حيث انخفض بالقيمة من 6.9 مليار دولار عام 2012 إلى 4.3 مليار دولار عام 2014 وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في القيمة الشرائية لليرة السورية.[99]

[98] حايك، فاضل، شبكات الحماية الاجتماعية ودروها في معالجة ظاهرة الفقر في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 119.
[99] المرجع السابق. ص 119.

ثانياً: على مستوى الإيرادات العامة

أثرت الأزمة التي تمر بها الدولة بشـــكل كبير في الموازنة العامة للدولة من جانب الإيرادات، وأحدثت تشوهات هيكلية في بنية وتركيب الإيرادات في الموازنة العامة، ويعزى ذلك تراجع الإيرادات المتولدة من قطاع النفط، المصـدر الرئيس للحصـول على الجزء الأكبر من إيرادات الموازنة، والتي أســهمت بشــكل كبير في تغطية الاختلالات الهيكلية للاقتصــاد الســوري، ومع تراجع إنتاج النفط نتيجة لفقدان السيطرة على معظم حقول النفط خلال سنوات الحرب، بدأت تظهر تلك الاختلالات، من خلال العجز في الحصول على الموارد والتحول إلى موارد أخرى.

فقد تراجعت إيرادات الضرائب والرسوم المقدرة كنسبة من الموازنة العامة من 39% عام 2011 إلى 12% عام 2017[100]، وهو تراجع حاد أسهم فيه من جهة التهرب الضريبي بسبب ضعف الإدارة الضريبية ومن جهة أخرى التراجع الحاد في أرباح القطاع العام الاقتصادي والخسائر شبه المؤكدة فيه بسـبب الأضـرار الكبيرة التي تعرض لها، وتراجع النشـاط الاقتصـادي بسـبب الاضـطرابات، وتعطل عمليات النقل وإغلاق العديد من المشاريع والمهن الصغيرة والمتوسطة.

كما تراجعت الرسوم الجمركية بسبب صعوبات تمويل عمليات الاستيراد نتيجة العقوبات المفروضة على المصارف السورية، إضافة إلى تأثير الوضع على القطاع الزراعي.

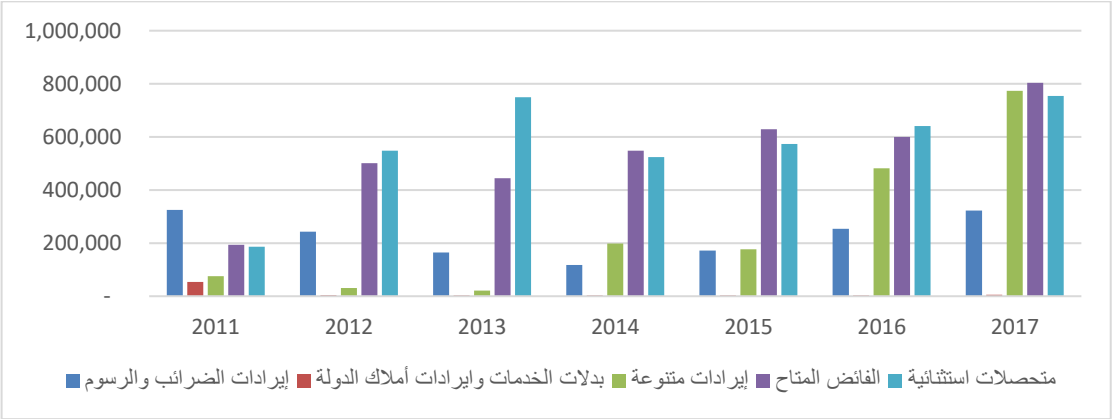
كما اتسم الاقتصاد السوري في تلك الفترة بارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي (اقتصاد الظل) وهو غير ملحوظ في الحســابات القومية، ولم تســتطع الإدارات المالية المتعاقبة على تنظيمه ومعالجة مشاكله وتكليفه ضريبيا، فأكثر ما ينتشر في ظل الأزمات والحروب هو اقتصاد الظل وعلى نطاق واسع حيث تشير التقديرات إلى نسبته في سورية قبل الحرب كان بحدود 19.2% من الناتج حسب تقرير البنك الدولي وبحدود 40% حسب تقديرات أخرى وهذه النسبة تضاعفت في ظل الحرب.[101]

[100] الجدول ملحق رقم 10.

[101] خضور، رسلان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، 2017، ص2

يستدل مما سبق على عجز السياسة الضريبية والجهاز الضريبي في سورية على أداء المهام في تلك الفترة للمحافظة على أحد الكيانات الرئيسة في الإيرادات العامة للدولة. فقد لجات الحكومة إلى الاعتماد على الفائض المتاح (فائض السيولة وفائض الموازنة) لتعويض القصور في الإيراد العام. كما أن إيرادات بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة تراجعت بشكل كبير من 54 مليار عام 2011 إلى 5 مليارات فقط عام 2017 وكنسبة من الموازنة من 6.5% عام 2011 إلى 0.2% عام 2017.

المخطط رقم (18): مكونات الإيرادات العامة التقديرية 2011-2017



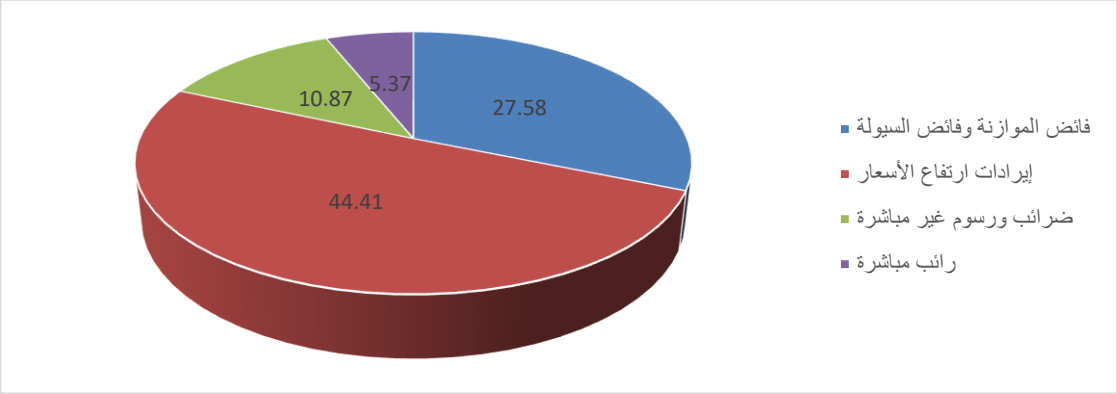
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 10

ومع تراجع إنتاج النفط في سورية بشكل ملموس بدأ الاعتماد بشكل كبير على فوائض السيولة لدى شركات ومؤسسات القطاع العام كإيرادات عامة للموازنة، في حين كان يتوجب إبقاء هذه السيولة تحت تصرف هذه القطاعات لتغطية حاجاتها وتطوير وتحديث أصولها، فقد زاد بند الفائض المتاح في إيرادات الموازنة العامة من 194 مليار وكنسبة من الموازنة 9% عام 2011 إلى 804 مليار ونسبة 35% من موازنة عام 2017، في حين بلغت النسبة حوالي 40% في كل من عامي 2014 و2015. وقد بلغت المتحصلات الاستثنائية في موازنة عام 2017 قيمة 754 مليار بنسبة منها مرتفعة من 186 مليار عام 2011 وشكلت نسبة من الموازنة بحد أعلى 54% عام 2013 وحد أدنى 22% عام 2011 وبلغت 36% عام 2017، وبالدخول في تفصيل الإيرادات العامة

والبحث عن أهم مصادر الإيرادات التي تم الاعتماد عليها خلال سنوات الحرب، سنجد أن ما يقارب 82.86% من إجمالي الموارد العامة للدولة عبارة عن:

- 27.58% فائض الموازنة وفائض السيولة.
- 44.41% إيرادات ارتفاع أسعار، التي تمثل ارتفاع أسعار مادة الإسمنت والمازوت والبزين والفيول للكميات التي تباع محليا المقرر توريدها إلى الخزينة العامة.
- 10.87% هي ضرائب ورسوم غير مباشرة.
- أما الضرائب المباشرة لا تتجاوز 5.37% من الوارد العامة في حين يبلغ حق الدولة من شركات النفط 4.74%.

المخطط رقم (19): نسب مكونات تمويل الموازنة العامة 2011-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 10

وبمعنى آخر، نجد أنه تم تمويل الموازنة من خلال:

- 55.29% من إجمالي الموازنة العامة يتم تمويلها من خلال القطاع العام، وهي عبارة عن ضرائب القطاع العام بدلات الخدمات وأملاك الدولة وإيرادات مختلفة والفائض المتاح.
- يليها 42.15% من الأفراد والتي تتكون من ضرائب ورسوم غير مباشرة وإيرادات ارتفاع الأسعار على اعتبارها يتم وتحويلها من قطاع الأعمال إلى الأفراد، وضرائب على الرواتب، في

الوقت الذي يتم المطالبة فيه بإعادة هيكلة القطع العام وإصـــلاحه بســـبب تحقيقه خســـارات متتالية.[102]

نجد أن كل ما ذكر سـابقا يوضـح حالة غير طبيعية في مكونات الإيرادات العامة للدولة (الاعتماد على ثلاث مكونات رئيسـة، وهي السـحب من الاحتياطي، وفوائض الموازنة، وإيرادات أخرى) وتعلل بانها إيرادات طارئة وضـعت ضـمن خطة آنية نتيجة أزمة نضـوب الإيرادات في تلك الفترة، وبمعنى آخر أن ملامح مكونات الإيرادات العامة للدولة هي لاقتصـــاد حرب[103] وليس اقتصـــاد منتج، ومن جهة أخرى نجد أن الموازنة العامة للدولة باعتبارها أداة مالية، لا تراعي أســـس العدالة الاجتماعية نتيجة الاســـتمرار في عدم العدالة في توزيع الأعباء الضـــريبية والتي لم تضـــمن تحقيق هدفها في تخفيف العبء على محدودي الدخل وعدم المساس بالطبقات الأكثر فقرا.

[102] سيروب، رشا، ورقة عمل بعنوان تحليل الحالة الراهنة للمالية العامة في سورية، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، 2019، ص 8.

[103] اقتصاد الحرب: مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة لضمان استمراريتها في حالة الحرب، للمزيد عن مفهوم اقتصاد الحرب في ورقة عمل منشورة من قبل مركز دمشق، مداد، بعنوان، ملامح اقتصاد الحرب في سورية.

المبحث الثالث: مصـادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سـورية خلال الفترة (2001-2017)

سمة العجز التي لازمت الموازنة العامة في سورية في تلك الفترة دفعت الحكومة لتمويل هذا العجز وقد تركزت أسـاليب تمويل هذا العجز على القروض بشـقيها الخارجي والداخلي والسـحب من الاحتياطي.

المطلب الأول: مصـادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سـورية خلال الفترة (2001-2010)

أولاً: التمويل الداخلي

يقصد به الاقتراض من المصرف المركزي والبنوك والقطاع الخاص خارج نطاق البنوك والجمهور. وقد اعتمدت الحكومة السـورية على هذا النوع لتمويل جزء من عجز الموازنة العامة من خلال المصـرف المركزي والمصـارف إضـافة إلى الفوائض المالية لكل من مؤسـسـة التامين والمعاشـات ومؤسسة التأمينات الاجتماعية مقابل قيام وزارة المالية بدفع تعويضـات المتقاعدين[104]، وتعتبر تلك المصـادر مصـادر إجبارية للقروض الداخلية أما المصـادر الاختيارية تقتصـر على شـهادات الاسـتثمار التي تطرحها الدولة على الاكتتاب العام، وبذلك نجد أن اعتماد الحكومة اقتصـر على المصادر الإجبارية، بمعنى أن السياسة المالية اقتصرت على الحصول على احتياجاتها من التمويل المحلي من النظام المصرفي دون التوجه نحو تطوير أدوات الدين العام واستخداماته.

حدد التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السورية السمات الأساسية التي تتصف بها أوضاع الدين الداخلي في سورية بما يلي.[105]

1. لا يتم إصدار أو تداول أية سندات أو أذونات خزينة في سورية

104 اليوسف، احمد، أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب، 2005، ص 109

105 هيئة تخطيط الدولة: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري، ص66

2. وجود دين عام داخلي كبير نسبياً لصالح الجهاز المصرفي تراكم على الحكومة عبر عدة عقود، قدر في عام 2007 بحوالي 454.5 مليار ليرة سورية، وهذا الدين مسند بسندات غير قابلة للتداول وبمعدل فائدة منخفض قدره 1%.
3. الافتقار إلى وجود جهات مستثمرة مؤسساتية محلية كبرى ونشطة ذات خبرة بالتعامل بالسندات مع غياب تام للوسطاء والسماسرة.
4. غياب البنية التحتية والفنية اللازمة للتعامل مع أدوات الدين الداخلي من (أنظمة تسجيل السندات، وآليات الإصدار والاكتتاب والتسوية والتسديد، والتجهيزات الإلكترونية والكادر البشري المؤهل والقادر على الإلمام بقضايا إدارة الدين العام).

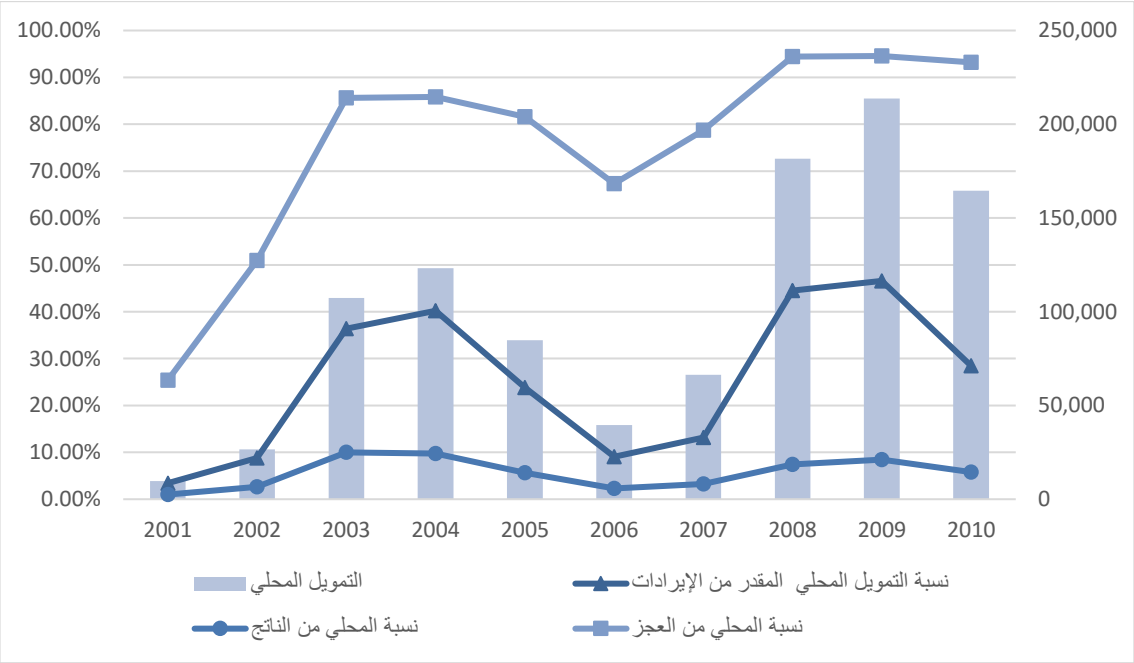
توقفت الحكومة بعد العام 2002 عن استخدام القروض الداخلية من خلال الاقتراض من المصرف المركزي لتمويل العجز في الموازنة العامة من اجل عدم زيادة الدين العام الداخلي، واستعاضت عنها بالسحب من الاحتياطيات الحكومية الموجودة لدى المصرف المركزي حتى يتم تنظيم وتفعيل أدوات الدين الداخلي. كما أكدت الخطة الخمسية العاشرة (2006–2010) على ضرورة التوجه نحو معالجة أوضاع الدين العام الداخلي من خلال تحديد العلاقة بين مصرف سورية المركزي ووزارة المالية، وإيجاد أفضل السبل لتسوية هذا الدين، وانطلاقا من إدراك الحكومة لضرورة البدء باتخاذ الخطوات والإجراءات التي تمكن من البدء بإصدار الأوراق المالية تدريجيا وتداولها، صدر المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 الخاص بإحداث سندات الدين العام والذي سيؤدي تطبيقه إلى تحقيق مجموعة أهداف أهمها:

1. تحديد العلاقة بين مصرف سورية المركزي ووزارة المالية (المادة 5).
2. خلق أداة أساسية للتداول في أسواق المال إضافة إلى التأثير على السياسة النقدية من خلال السماح للحكومة بالاقتراض الداخلي من خلال الأوراق المالية الحكومية لأغراض إدارة السيولة قصيرة الأجل (المادة 8).
3. الاقتصار على تامين التمويل اللازم للحكومة من الموارد غير التضخمية وعدم اللجوء إلى الاقتراض من المصرف المركزي كما كان سابقا (المادة 18).

تطور التمويل المحلي في الموازنات التقديرية بشكل كبير، فقد بلغ معدل نمو التمويل المحلي خلال الفترة 2001-2010، معدل نمو 71.4% بالمتوسط سنويا. وازداد التمويل المحلي من 28.5 مليار عام 2001 إلى 213.8 مليار عام 2009 و164.5 مليار عام 2010، وبلغت معدلات النمو 174%، 302% لكل من الأعوام 2002 و2003، في حين بلغ 14.8% عام 2004. أما موازنة عام 2005 و2006، فقد حققت تراجعا في مصادر التمويل المحلية وبلغت معدلات نمو سالبة -31% و-53% بقيم بلغت 84.7 مليار عام 2005 و39.7 مليار عام 2006.

أظهر الاتجاه العام لنسبة التمويل المحلي المقدر من الإيرادات والناتج المحلي الإجمالي والعجز الكلي منحاً تصاعدياً خلال الفترة 2001-2010 كما يوضح المخطط التالي:[106]

المخطط رقم (20): تطور التمويل المحلي المقدر ونسبته من الإيرادات والناتج والعجز الكلي 2001-2010



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 14

[106] بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 14.

من خلال قراءة بيانات الجدول ملحق رقم 14 يتبين ما يلي:

- بلغ التمويل المحلي المقدر كنسبة من الإيرادات المقدرة 25.4% بالمتوسط سنوياً، فازداد من 3.4% عام 2001 إلى 40.2% عام 2004، لينخفض إلى 23.8% و9.1% في عامي 2005 و2006. أما عام 2008 و2009 فقد كانت النسبة تقارب 45%.
- بلغت نسبة التمويل المحلي المقدرة من الناتج المحلي الإجمالي 5.6% سنوياً بالمتوسط، فكانت دون 3% في السنوات (2001، 2002، 2006)، أما بقية السنوات فقد شهدت زيادة النسبة لتصل إلى ما يقارب 10%.
- كانت نسبة التمويل المحلي المقدر من العجز الكلي المقدر 75.8% بالمتوسط خلال الفترة، فكانت 25.4% في عام 2001، أما الأعوام التالية فكانت أكبر من 50% لتصل إلى ما يقارب 95% في عامي 2008 و2009.

تعبر المؤشرات السابقة عن خلل كبير في السياسة الاقتصادية وعجزها عن إيجاد مصادر تمويل حقيقية لتمويل الإنفاق، والإسهاب في الاعتماد على مصادر التمويل الداخلية المتمثلة بالقروض أو السحب من الاحتياطي لتمويل عجز الموازنة العامة.

أما بالنسبة للتمويل المحلي المنفذ فقد شكلت نسب تنفيذ التمويل المحلي المنفذ من المقدر مرحلتين، بدأت الأولى بتزايد النسبة من 4% عام 2002 إلى 112.7% عام 2006، أما المرحلة الثانية فشكلت تناقص النسبة وصولا إلى 20% عام 2009 و30.6% عام 2010، مما يعكس عدم التقديرات الصحيحة للإيرادات المقدرة.

بلغت نسبة التمويل المحلي المنفذ من الإيرادات المنفذة نسبا مقبولة بالنسبة لبلد نام، فقد شكلت 9.3% وسطيا خلال الفترة 2001–2010 بحد أدنى 0.35% عام 2002 وحد اقصى 17% عام 2005، كما بلغ منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.3% وسطي الفترة، كما شكل وسطي الفترة ما يقارب 70% من العجز الكلي.

ثانياً: التمويل الخارجي

إن عدم كفاية الموارد الداخلية لتمويل عجز الموازنة العامة ولتمويل الإنفاق العام دفع الحكومة للاعتماد على القروض الخارجية ولفترة طويلة قبل فترة الدراسة، وقد تركزت هذه القروض في تلك الفترة على المصادر التالية:[107]

- الاتحاد السوفييتي (سابقاً) ودول الكتلة الشرقية
- مؤسسات التمويل والصناديق العربية والدولية
- الحكومات العربية والأجنبية ودول السوق الأوروبية

إضافة إلى ذلك فإن بعض المشاريع التي تعتمد على الآلات والتكنولوجيا المستوردة، يدفع الدول للحصول عليها عبر قروض أجنبية. وتشتمل القروض التي تحصل عليها سورية:

1. القروض الخارجية النقدية التي تقدمها الجهات الأجنبية للدولة أو الجهات المستفيدة مباشرة.
2. التسهيلات الائتمانية، وتشمل تسهيلات الدفع الممنوحة من الموردين الأجانب أو المصارف الأجنبية لقاء شراء خدمات عامة لتنفيذ مشروعات استثمارية في سورية.
3. القروض العينية، وتشمل تسهيلات الدفع الممنوحة من الجهات الأجنبية الموردة للبضائع والسلع والتجهيزات للشركات والمؤسسات العامة في سورية.
4. القروض من المؤسسات المالية الإقليمية والعربية، وقد أصبحت سورية تعتمد على هذه المؤسسات منذ عام 1990 بسبب شروطها الميسرة، وتتم عملية التنسيق بين الجهات الملتزمة بمسك دفاتر وسجلات مراقبة الدين وتسهيل عمليات التسديد لحصر قيمة الدين والأقساط وطريقة الدفع.

بدأت الحكومة بعد عام 2000 بتقليل الاعتماد على القروض الخارجية حيث انخفضت القروض الخارجية المقدرة من 28.5 مليار ليرة سورية عام 2001 [108]إلى 11.9 مليار ليرة سورية عام 2010.

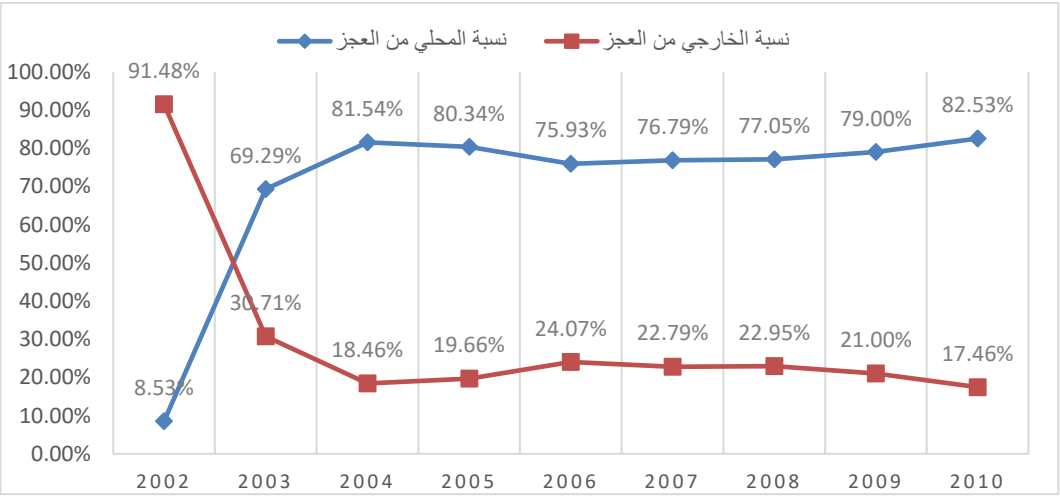
[107] مهرة، علي عبد الغني، الديون الخارجية للدول النامية مع إيلاء أهمية خاصة للديون الخارجية على سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 1996، ص47

[108] بيانات الجدول ملحق رقم 14.

انخفضت نسبة القروض الخارجية المقدرة من إجمالي الإيرادات العامة من 10% عام 2001 إلى 2.1% عام 2010 وبلغ متوسط هذه النسبة 5.2% مما يدل على اعتماد الحكومة على المصادر الداخلية لتامين 95% من اعتماداتها في الموازنة التقديرية، كما لم تتجاوز كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي 3% خلال كامل السنوات 2001-2010، وكانت أقل من 1% من سنة 2007 إلى 2010، وبلغ متوسط هذه النسبة 1.3% سنويا، أما نسبة التمويل الخارجي المقدر من التمويل الكلي المقدر فبلغ 24.2% وسطي الفترة.

بقيت القروض الخارجية المنفذة مستقرة نسبيا خلال فترة الدراسة(2001-2010) ولم تتجاوز بالمتوسط 12 مليار ليرة سورية وهي أقل من النسب المقدرة لنفس الفترة حيث بلغ متوسط القروض الخارجية المقدرة في الموازنة العامة 18.3 مليار ليرة سورية خلال ذات الفترة، حيث أن نسبة تنفيذ القروض المقدرة لم تتجاوز بالمتوسط 58%، مما يدل على السياسة المنضبطة تجاه القروض الخارجية، فكما يتضح من المخطط التالي انه بدأً من عام 2001 تم تبني سياسة واضحة لإحلال مصادر التمويل المحلية مكان مصادر التمويل الخارجي في تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في الفترة 2001-2010.

المخطط رقم (21): تطور التمويل الخارجي والداخلي منسوبا إلى العجز الكلي 2001-2010



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 14

تراجعت نسبة الدين العام الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي من 8.85% عام 2001 إلى 1.58% عام 2010، مما يؤكد التوجه الحكومي لتخفيض نسبة القروض الخارجية وتوجيهه لحالات المشاريع ذات الطبيعة الخاصة وبشروط ميسرة مثل طول فترتي السداد والسماح ومعدل الفائدة وشروط الاستخدام[109]. ترافق هذا التوجه الحكومي مع عقد العديد من الاتفاقيات مع الدول الدائنة لتسوية أوضاع الديون الخارجية المتراكمة على سورية، وكان أبرزها الاتفاقية التي أبرمت مع الجانب الروسي في أواخر عام 2005، حيث اتفقت على حسم 73% من كتلة الديون البالغة 13.4 مليار دولار، والمترتبة على سورية منذ ثلاثين عاما، على أن تسدد سورية 1.5 مليار دولار على أقساط سنوية لمدة 10 سنوات وتسدد 2.1 مليار لتمويل استثمارات روسية في سورية وتمويل صادرات سورية لروسيا الاتحادية. وكان آخرها تسوية الدين مع بلغاريا عام 2010 حيث تمت التسوية بدفع 17 مليون دولار من أصل 71 مليون دولار وقال وزير المالية في تلك الفترة انه بهذا الاتفاق أغلقت سورية ملف الديون الخارجية، وقد نجحت سورية في تسوية جميع الديون المتراكمة وإغلاق ملف الديون الخارجية بشكل كامل.

المطلب الثاني: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2011-2017)

أولاً: مصادر التمويل المحلية

أصبحت مشكلة التمويل في سورية من أكثر الموضوعات خطورة، لاستمرار إلزام المصرف المركزي بتمويل الإنفاق الحكومي، مع كبر حجم الضغط لزيادة الإنفاق، وقصور الإيرادات العامة عن التغطية لنضوب الموارد، بل وأضحى المصرف المركزي بائعا للقطع الأجنبي في سوق التدخل للمحافظة على سعر الصرف، الأمر الذي يودي إلى استنزاف احتياطيات القطع الأجنبي، دون البحث عن بدائل أخرى للتمويل.

[109] وزارة المالية، البيان المالي حول مشروع الموازنات العامة للسنوات 2005-2010

صـــرح وزير المالية في بداية الحرب على ســـورية أن هنالك ثلاثة طرق محتملة لتمويل العجز تتلخص ابتداء بالخيار الأســـهل والأكثر ضـــررًا على الاقتصـــاد والمجتمع ويتمثل بطباعة العملة الورقية، أما الخيار الثاني يتمثل في الاقتراض الداخلي من خلال إصـدار سـندات الخزينة، وهذا قد لا يلقى إقبـالاً من المواطنين في الظروف التي تمر بهـا البلاد، أمـا الخيـار الثـالـث والأخير فهو اللجوء إلى الاقتراض من الخـارج، وقـد تقوم الحكومـة بـالاعتمـاد على طريقـة واحـدة فقط من هـذه الطرق لتمويل العجز أو أنها ســـتلجأ إلى مزيج من الطرق الثلاث بنســـب متفاوتة تتعلق بمقدرة الحكومة في الحصول على التمويل.[110]

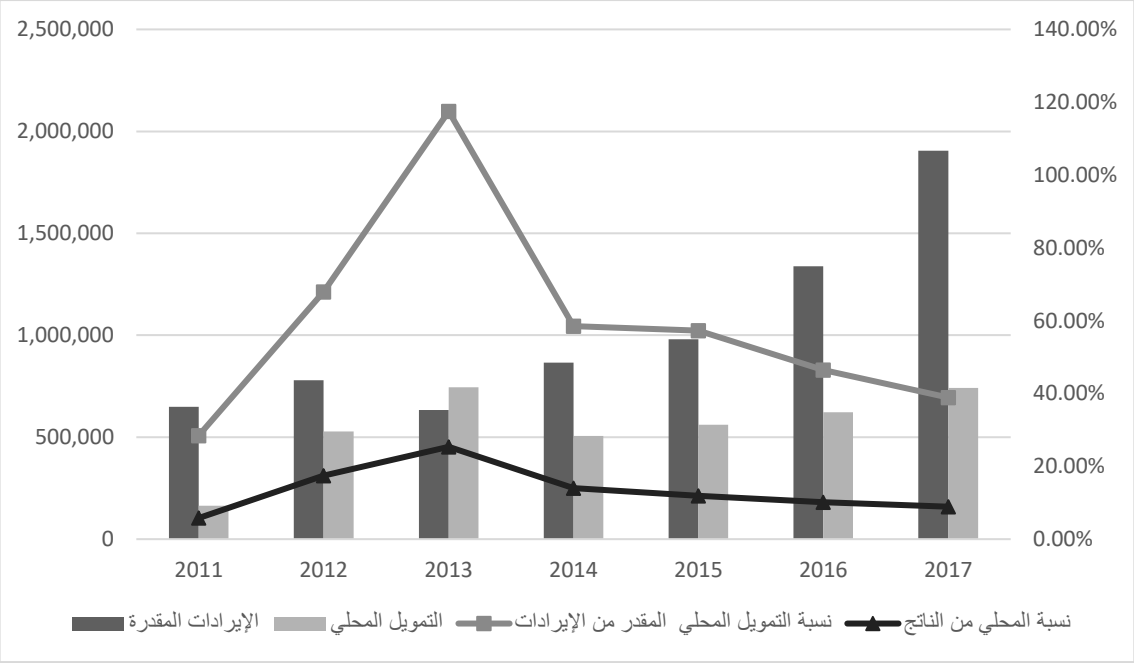
يبدو أن الخيار الأول كان فعلا الخيار الأســـهل والأســـرع، فقد كان تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، تمويلاً تضـخمياً بامتياز، شكل فيه السحب من احتياطيات المصـرف المركزي عبر سندات الدين العام الغير قابلة للتداول نســـبة 96.5% وســـطي ســـنوي من إجمالي العجز المقدر للفترة 2011–2017، والتي بـدورهـا أدت لتراكم الـدين الـداخلي على الحكومـة، ونمو العرض النقـدي، وزيادة حادة في مستويات السيولة.

بلغت المبالغ المقدرة المســـحوبة من احتياطي المصـــرف المركزي 167.5 مليار حســـب الموازنة التقديرية لعام 2011 بزيادة طفيفة قدرها 1.8% من قيمتها التقديرية لعام 2010، وتجدر الملاحظة هنـا أن الموازنـة التقديريـة لعـام 2011 يجب اعتبـارهـا من موازنـات فترة مـا قبـل الأزمـة. وفي عـام 2012 ونتيجـة العجز الحـاد المقدر، ارتفع المـأخوذ من الاحتيـاطي إلى 529 مليـار بزيـادة قـدرهـا 215.8% عن تقديرات العام الســابق، ووصــل إلى أعلى رقم في فترة الدارســة بمبلغ 744.8 مليار عـام 2013، لينخفض بعـدهـا عـام 2014 وللمرة الوحيـدة في خلال الفترة إلى 506.6 مليـار، ثم سـجلت الموازنات التقديرية للأعوام التالية تزايدا تدريجيا ليصـل إلى 741.6 مليار ليرة سـورية عام 2017.[111]

[110] جليلاتي، محمد، عجز الموازنة والأزمة السورية، مجلة الاقتصادي، العدد 145، 2011، ص 34.
[111] الأرقام والنسب من الجدول ملحق رقم 14

ازدادت نسبة التمويل المحلي المقدر من الإيرادات المقدرة من 25.8% عام 2011 إلى 68% عام 2012، وقد بلغ التمويل المحلي حينها 167.5 مليار، أما عام 2012 فازداد التمويل المقدر بشكل كبير ليصل إلى 547.5 مليار ونسبة 68% من الإيرادات المقدرة، في حين بلغ عام 2013 أعلى قيمة له ب 749 مليار، متجاوزا رقم الإيراد المقدر البالغ 634 مليار، لتكون نسبته من الإيراد المقدر 117.5%. سجل التمويل المحلي المقدر في عام 2014 تراجعا ليصل إلى 506 مليار، ونسبة 58% من الإيراد المقدر، ثم تنخفض هذه النسبة تباعا في السنوات التالية لتصل إلى 39% عام 2017، مع ملاحظة استمرار الزيادة في التمويل المحلي المقدر، ولكن تأثرت النسبة بزيادة الإيرادات المقدرة التي تجاوزت التمويل المقدر للسنوات المذكورة، كما يوضح المخطط التالي.

المخطط رقم (22): تطور الإيراد والتمويل المحلي المقدر 2011-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 14

وصلت نسبة التمويل المحلي المقدر من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما يقارب 25.4% عام 2013، في حين بلغت 17.5% عام 2012. ثم انخفضت النسبة تباعا لتصل إلى 8.9% عام 2017. كما لم يطرا أي تغيير جوهري في نسب التمويل المحلي المقدر من التمويل الكلي، حيث حافظت على 96.5 وسطي الفترة 2011-2017.

أظهرت البيانات الرسمية التي نشرت والمتعلقة بسنوات الأزمة أن التمويل المحلي المنفذ بلغ (136.2، 392.3، 561.9)[112] مليار للأعوام (2011، 2012، 2013)، وقد بلغت نسب تنفيذ التمويل المحلي المقدر (81.3%، 74.2%، 75.4%)، ويرجع ذلك إلى الانخفاض في نسب تنفيذ الإنفاق المقدر والذي بلغ للسنوات السابقة (82.3%، 50.3%، 61.8%) على الترتيب. كما بلغت نسبة التمويل المحلي المنفذ من الناتج المحلي الإجمالي 4.2% عام 2011، لتزداد إلى 13% عام 2012، و19.1% عام 2013.

على الرغم من عدم نشـــر البيانات المتعلقة بودائع الحكومة المركزية وودائع القطاع العام والديون المترتبة عليهم خلال فترة الدارســـة 2011–2017، فقد اختلطت التقديرات وتباينت الأرقام المقدرة حســـب الجهة، فقد بلغ 1،209 مليار عام 2012 ما نســـبته 40% من الناتج المحلي الإجمالي بحسب دراسة للمركز السوري لبحوث السياسات[113]، ووصل حجمه في عام 2015 إلى حوالي 3،400 حسب دراسة نشرها مركز دمشق للأبحاث والدراسات[114]، وقدر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من عام 2014 ب 60%، و65% في الربع الثاني، و 70% في الربع الثالث، و 76% في الربع الرابع من لعام نفســـه في دراســـة أخرى للمركز الســـوري لبحوث السياسات[115].

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية

حافظت الحكومة المركزية على سياستها تجاه القروض والديون الخارجية قبل الأزمة لتشكل ما لا يتجاوز 4% سنويا بالمتوسط من الموازنة العامة وبمبالغ تقديرية وصل أقصاها إلى 19.6 مليار عام 2016. وحد أدنى 4 مليار عام 2013، في حين بلغ التمويل الخارجي المنفذ 11.5 مليار لعام 2011، و5.2 مليار لعام 2012، أما عام 2013 فقد بلغ حده الأدنى ب 0.9 مليار، ذلك ما عكسه أيضا العقوبات الخارجية المفروضة على الدولة.

[112] الجدول ملحق رقم 15.
[113] المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، 2013، ص 44.
[114] مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015، ص 43.
[115] المركز السوري لبحوث السياسات، سورية الاغتراب والعنف، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014، 2015، ص 30.

خلاصة الفصل الثاني

خلص الفصل إلى أن عجز الموازنة العامة في سورية يعتبر من المعاناة الحاصلة في المالية العامة، حتى أصبح ملازماً للموازنة العامة وقطع الحسابات سنوياً وبمعدلات متزايدة، حيث أن النفقات العامة في سورية تتزايد بوتيرة أعلى من تزايد الإيرادات العامة، مما سجل عجزاً هيكلياً متزايداً في سنوات الدراسة إجمالاً، وبرزت المشكلة بشكل أكبر عند ملاحظة الإيرادات النفطية ومدى التفاوت بين أرقام العجز الكلي والعجز غير النفطي، وهذا يدل على مدى اعتماد السياسة الاقتصادية على الإيرادات النفطية بشكل كبير لتمويل الإنفاق العام.

كما برزت مشكلة الاعتماد على التمويل التضخمي في تمويل عجز الموازنة العامة خلال كامل الفترة 2001–2017، وهي المشكلة ذات الخطر الأكبر في عجز الموازنة في سورية، ذلك أن الاعتماد على القروض الداخلية في بداية فترة الدراسة والتوجه إلى السحب من الاحتياطي أو من خلال إلزام مصرف سورية المركزي بتمويل عجز الموازنة كانت الحلول الوحيدة لتمويل عجز الموازنة، لما لها من تأثير كبير وتتمتع بالسهولة والسرعة في ظل غياب أدوات الرفع لتحقيق الإيرادات الحقيقية للموازنة العامة، ولكنها في ذات الوقت هي المسبب الرئيس في تعمق العجز في هيكل الموازنة العامة، فالطرق المتبعة تساهم في تحقيق الأهداف المالية والسياسية والاجتماعية للدولة ضمن شروط مناسبة لها وضوابط يجب الالتزام بها، ولكن من جهة أخرى تخلف آثاراً سلبية كبيرة، وخاصة في حال لم تكن تلك الوسائل تخدم الخطط الاستثمارية وتحفيز معدلات النمو الحقيقية، وإنما تمويل الإنفاق الجاري بشكل رئيس.

الفصل الثالث: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة والواقع الراهن في سورية (2001-2017)

المبحث الأول: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010)

المبحث الثاني: أثر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في ظل الأزمة الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع (2011-2017)

تمهيد

تناول الفصل السابق دراسة عجز الموازنة العامة في سورية خلال الفترة 2001–2017، وتبين اعتماد السياسة الاقتصادية على مصادر التمويل التضخمي في تمويل ذلك العجز. هذه المصادر تترك بلا شك آثارا على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. كما أن طرق التمويل المختلفة تحتاج إلى حزمة من القرارات الاقتصادية المالية والنقدية، مما يؤدي إلى تداخل وتضارب أهداف السياستين السابقتين، مما ينعكس ذلك على النتائج المرتقبة لكل منهما.

سيتم في هذا الفصل البحث في هذه الآثار من خلال مبحثين، يتضمن الأول تحليل أثر تمويل عجز الموازنة العامة في سورية خلال فترة ما قبل الأزمة والتي تمتد من عام 2001–2010، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والمؤشرات المتاحة، فيما سينتقل المبحث الثاني إلى دراسة أثر تمويل عجز الموازنة العامة في سورية خلال الفترة الممتدة من 2011–2017، في ظل الأزمة الراهنة والتطرق إلى تداعيات الأزمة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي من خلال التعرف على شكل ومضمون المتغيرات الاقتصادية والمؤشرات الكلية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الموازنة العامة للدولة والعجز، سعر صرف الليرة السورية. ومن ثم الانتقال إلى الجانب الاجتماعي من خلال الفقر والبطالة.

المبحث الأول: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية خلال الفترة (2001-2010)

نجم عن عجز الموازنة العامة آثاراً اقتصادية واجتماعية عديدة إيجابية وسلبية، فهو يؤثر في الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك الكلي والادخار الكلي والتكوين الرأسمالي الكلي والاستثمار والمستوى العام للأسعار، ومعدل البطالة والفقر، ولكي تحدث الآثار الإيجابية ينبغي أن يكون الجهاز الإنتاجي مرن بحيث يستطيع أن يلبى الحاجات المتزايدة من الطلب على الخدمات والسلع الاستهلاكية، وفي حالة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ستعمل الزيادة في الطلب الكلي نتيجة لزيادة النفقات العامة، إلى تغيرات سلبية على الاقتصاد والمجتمع.

المطلب الأول: تمويل عجز الموازنة العامة والتضخم

يحدث التضخم عادة أما بفعل عوامل العرض (ارتفاع تكاليف الإنتاج، انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، انخفاض إنتاجية عوامل الإنتاج)، أو بفعل عوامل الطلب (فائض الطلب)، حيث تكون هناك زيادة في الطلب على العرض. أو قد يحصل نتيجة عدم التناسب بين الكتلة النقدية والكتلة السلعية، حيث يزداد الإصدار النقدي بنسب تزيد على حاجة الاقتصاد الوطني للتداول. وهذا يعني بالنتيجة إيجاد كتلة نقدية لا يوازيها توفير سلع وخدمات، وبالتالي يحصل فائض في الطلب، أو أن يكون التضخم مستوردا ناجما عن ارتفاع أسعار السلع الغذائية ومدخلات الإنتاج المستوردة.

بينت النظريات الاقتصادية انه عند حدوث العجز في الموازنة العامة للدولة ولجوء الأخيرة إلى تمويل هذا العجز من خلال زيادة كمية النقود زيادة أكبر من نمو الناتج المحلي الجمالي فان ذلك التمويل سيؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار وحدوث التضخم، بما يعني أن انتقال أثر تمويل عجز الموازنة العامة إلى التضخم يتم من خلال قناة العرض النقدي.

3-1-1-1تمويل عجز الموازنة العامة والعرض النقدي:

إن غياب البنية التحتية والفنية اللازمة للتعامل مع أدوات الدين العام (سندات خزينة – أذونات) وعدم وجود الأسواق المالية في سورية دفع الحكومات المتعاقبة منذ ثمانينات القرن الماضي وحتى فترة الدراسة إلى اللجوء إلى المصرف المركزي للحصول على التمويل للازم لسد عجز الموازنة مقابل سندات غير قابلة للتداول وبمعدل فائدة مخفض قدره 1%. وقد أدى الاعتماد المتزايد على هذا المصدر التمويلي إلى زيادة العرض النقدي في سورية حيث ارتفعت الكتلة النقدية من 77.5 مليار ليرة عام 1985 إلى 418.5 مليار ليرة عام 1997 وتراوحت نسبة الاقتراض من المصرف المركزي إلى إجمالي الكتلة النقدية (نسبة التمويل بالعجز) بين 7-9%[116] سنوياً كمعدل وسطي للفترة السابقة لفترة الدراسة مما يدل على أن تمويل عجز الموازنة ساهم بجزء من الزيادة الحاصلة في العرض النقدي

استمرت الدولة في اتباع السياسة السابقة حتى عام 2002 حيث تحولت من الاقتراض من المصرف المركزي إلى السحب من احتياطيات الحكومة لدى المصرف المركزي وهذه الطريقة في تمويل العجز تساهم أيضا في زيادة العرض النقدي ولكنها لا تؤدي إلى زيادة الدين العام الداخلي تجاه المصرف المركزي وهذا التوجه ينسجم مع ما نصت عليه المادة 18 من المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 المتعلق بإحداث أسواق سندات الدين العام حيث نصت المادة على ما يلي:

((خلاف لأي نص نافذ:

أ- لا يجوز للوزارة تسديد أي عجوزات جديدة مهما كان نوعها أو سببها لاحقة لتاريخ سريان هذا المرسوم التشريعي بقروض جديدة من المصرف المركزي.

ب- لا يجوز أن تتجاوز مديونية الحكومة تجاه المصرف المركزي بعد سريان أحكام هذا المرسوم التشريعي الرصيد القائم لهذه المديونية بتاريخ سريانه.))

[116] كنعان علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية، مرجع سبق ذكره، ص 174

ارتفع العرض النقدي من 586 مليار عام 2001 إلى 2،041 مليار عام 2010[117]، كما ارتفع العجز في الموازنة العامة من فائض بقيمة 17.1 مليار عام 2001 إلى عجز بقيمة 61 مليار عام 2010.

3-1-1-2العرض النقدي والتضخم:

إن العلاقة بين العرض النقدي والتضخم بحسب النظريات الاقتصادية والدراسات التطبيقية يمكن إجمالها بالنتيجة التالية:

إن نمو العرض النقدي بمعدل أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سيؤدي حتما إلى ارتفاع الطلب الكلي على السلع والخدمات وبحال كان الإنتاج غير مرن، بالتالي سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار.

للتعرف على طبيعة العلاقة بين العرض النقدي والتضخم في سورية سيتم تحليل البيانات في الجدول رقم (2) باستخدام عدد من المؤشرات:

3-1-1-3مقارنة معدل نمو العرض النقدي مع معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية

ربط أنصار النظرية النقدية بين معدل نمو العرض النقدي والاستقرار النقدي حيث توصلوا إلى أن عرض النقود يجب أن يتصف بنمو ثابت وهنا يقترح النقديون أن معدل نمو العرض النقدي يجب ألا يتجاوز نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وفي حال تجاوز ذلك فان الزيادة في العرض النقدي سوف تفقد آثارها الإيجابية في زيادة الناتج وتتحول إلى قوة ضغط تضخمية.[118]

يظهر الجدول رقم (2) أن معدل نمو العرض النقدي بلغ وسطيا 13.4% خلال فترة الدراسة، بينما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ بالمتوسط خلال الفترة 12.3% سنويا، أي أن معدل نمو العرض النقدي لم يكن نصف معدل نمو الناتج، بل كان أعلى من معدل نمو الناتج

[117] جدول رقم 2 ص 122
[118] كنعان علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا للنشر، دمشق، 2000، ص 198

بالمتوسط خلال تلك الفترة وتجاوز الضعف وثلاثة اضعاف ذلك في عدد من السنوات، بمعنى أن الدولة بالغت جدا في زيادة المعروض النقدي.

3-1-1-4معيار معامل الاستقرار النقدي (الضغط التضخمي):

تتلخص في أن زيادة معدل نمو العرض النقدي عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي) تظهر في شكل اختلال حقيقي بين تيار العرض النقدي وتيار العرض الحقيقي للسلع والخدمات، ويترجم ذلك الاختلال بارتفاع المستوى العام للأسعار، وتجدر الإشارة أن معامل الاستقرار النقدي يستند في جوهره إلى نظرية كمية النقود المعاصرة التي تربط بين الإفراط في عرض النقد والتضخم،[119] ويأخذ هذا المعيار الصيغة التالية:

$$B = \frac{\Delta M}{\mathrm{M}} - \frac{\Delta Y}{\mathrm{Y}}$$

B: معامل الاستقرار النقدي

$\frac{\Delta M}{\mathrm{M}}$: معدل النمو في عرض النقود

$\frac{\Delta Y}{Y}$: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

$B > 0$: معدل النمو في كمية النقود أكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى وجود ضغوط تضخمية تدفع الأسعار نحو الارتفاع.

$B = 0$: معدل النمو في كمية النقود تساوي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى استقرار المستوى العام للأسعار.

$B < 0$: معدل النمو في كمية النقود أصغر من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى اتجاه المستوى العام للأسعار نحو الانخفاض.

[119] الحاوري محمد احمد، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء، 2000، ص 210

يبين الجدول التالي العرض النقدي ومعدل نموه في سورية خلال الفترة 2001-2010، كما يبين معامل الاستقرار النقدي ونصيب وحدة الناتج المحلي من النقود من خلال تطبيق المعادلات السابقة.

الجدول رقم (2): تطور العرض النقدي في سورية وبعض المؤشرات النقدية 2001-2010

العام	العرض النقدي	معدل نمو العرض النقدي	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (الحقيقي)	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	معامل الاستقرار النقدي	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نصيب وحدة الناتج من النقود
2001	730,478	24.60%	950,245	5.00%	19.60%	974,008	7.70%	75.00%
2002	865,363	18.50%	1,006,431	5.90%	12.60%	1,022,303	5.00%	84.60%
2003	935,726	8.10%	1,018,708	1.20%	6.90%	1,074,163	5.10%	87.10%
2004	1,059,314	13.20%	1,089,027	6.90%	6.30%	1,266,890	17.90%	83.60%
2005	1,185,375	11.90%	1,156,714	6.20%	5.70%	1,506,438	18.90%	78.70%
2006	1,310,694	10.60%	1,215,082	5.00%	5.50%	1,726,404	14.60%	75.90%
2007	1,472,608	12.40%	1,284,035	5.70%	6.70%	2,020,838	17.10%	72.90%
2008	1,656,100	12.50%	1,341,516	4.50%	8.00%	2,448,060	21.10%	67.60%
2009	1,810,734	9.30%	1,420,827	5.90%	3.40%	2,520,705	3.00%	71.80%
2010	2,041,040	12.70%	1,494,595	5.20%	7.50%	2,834,517	12.40%	72.00%
AV		13.40%		5.20%	8.20%		12.30%	76.90%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

وبتطبيق العلاقة السابقة نلاحظ أن معامل الاستقرار النقدي قد أخذ قيمة موجبة كامل فترة الدراسة، مما يعني أن العرض النقدي نما بمعدلات لا تتناسب مع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من السلع والخدمات، وعليه فقد شهد الاقتصاد السوري ضغوط تضخمية خلال كامل الفترة حيث بلغ معامل الاستقرار النقدي وسطيا قيمة 8.2%، وتجد الإشارة إلى أن قيمة معامل الاستقرار النقدي قد أخذت اتجاها متناقصا خلال فترة الدراسة، وبمعنى آخر أن قيمة معامل الاستقرار النقدي كانت تنمو معدلات متناقصة خلال الفترة، والسبب في ذلك ارتفاع معدلات النمو من جهة

وانخفاض العرض النقدي نتيجة التوجه الحكومي نحو التسـديد التدريجي للقروض الداخلية المترتبة على الحكومة تجاه المصرف المركزي من جهة أخرى.

3-1-1-5نصيب وحدة الناتج من النقود:

ميزت الأدبيات الاقتصادية بين وجهتي نظر فيما يتعلق بالعلاقة بين العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:[120]

- وجهة النظر التقليدية: ترى أن حجم النقد إلى الناتج يجب ألا يتجاوز نسبة 25%، أي أن كل وحدة من وحدات الناتج يقابلها 0.25 وحدة نقد.
- وجهة النظر الكينزية: ترى أن نسبة حجم النقد إلى الناتج يمكن أن يصل إلى 30%.

وبالعودة إلى الجدول رقم نلاحظ أن نصـيب وحدة الناتج من النقود بلغت وسـطيا 77 %، أي أن كل وحدة من وحدات الناتج يقابلها 0.77 وحدة من النقود. وهنا تجدر ملاحظة حجم الإفراط النقدي في سورية بمقارنة النسبة السابقة مع ما ورد في النظريات الاقتصادية، فهي أعلى بكثير من النسبة التقليدية والكينزية.

ونتيجة لما تقدم يمكن القول أن التوسـع في العرض النقدي الناتج عن تمويل عجز الموازنة العامة في سورية قد سبب ضغوطا تضخمية في سورية خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: تمويل عجز الموازنة والناتج المحلي الإجمالي

حسم الاقتصاد السوري بشكل نهائي ومنذ العام 2000 توجهه الفكري والعملي نحو اقتصاد السوق، وبدأ الاقتصاد يشهد تحولات واضحة على المستويين الكلي والجزئي بما يتوافق مع النهج الليبرالي، والحرية الاقتصـادية، وسـياسـات اقتصـاد العرض، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي زيادة متتابعة خلال كامل الفترة 2001-2010 بمعدلات نمو متباينة، فارتفع معدل النمو الناتج بالأسعار الجارية من 5% عام 2002 ليصل إلى 18.9% عام 2005، ليتراجع مع بدء تطبيق نهج اقتصاد السوق

[120] كنعان علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات إصلاحه، مرجع سبق ذكره، ص 245.

الاجتماعي عام 2006 و2007، وبعد ذلك عاد للارتفاع بفعل استثمارات القطاع الخاص وبعض الاستثمارات الأجنبية ليصل إلى 21% عام 2008، وأيضا عاد للتراجع إلى 3% عام 2009 ثم 12.5% عام 2010.

شكلت الصناعة خلال النصف الأول من فترة الدراسة ما نسبته (27.5%)[121] من الناتج المحلي الإجمالي لكن ما لبثت هذه النسبة أن انخفضت إلى 23.5% في النصف الثاني، ويعود سبب الانخفاض إلى تزايد الوزن النسبي لقطاعات الخدمات في الاقتصاد كخدمات المال والتأمين والبناء والتشييد والتجارة، بالإضافة إلى انخفاض إنتاج النفط الخام، وتأثر الاقتصاد السوري بنتائج الأزمة المالية العالمية من ناحية الحركة التجارية والتصدير. كما انخفضت مساهمة قطاع الزراعة أيضاً في الناتج من 25% في النصف الأول إلى حوالي 20% في النصف الثاني منه، ويعزى السبب الرئيسي للانخفاض إلى الأزمة التي مر بها قطاع الزراعة خلال النصف الثاني من موجات الجفاف المتتابعة والهجرة الريفية الواسعة للأراضي والاستغناء عن العمل الزراعي وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار حوامل الطاقة التي بدأت الدولة بتحرير أسعارها منذ منتصف عام 2008.

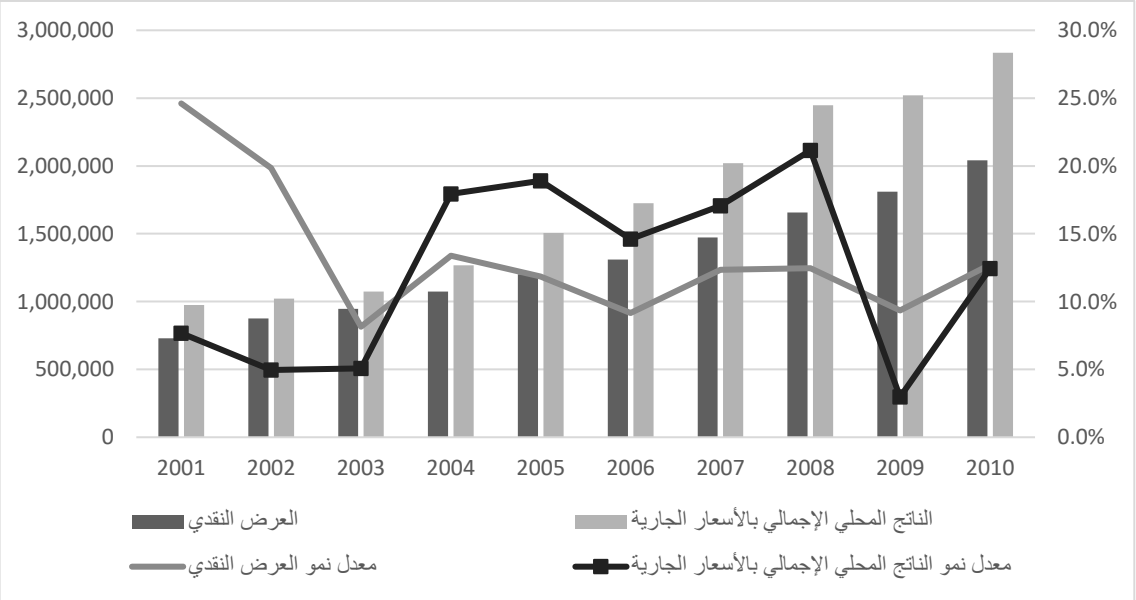
بمقابل ذلك شهد قطاع التجارة نمواً في مساهمته في الناتج من 16% في النصف الأول إلى 20% في نصفه الثاني، كما شهدت قطاعات الخدمات كافة تزايداً ملحوظاً في مساهمتها بالناتج أيضاً إذ تطورت تلك المساهمة من 32% في النصف الأول إلى 32% في نصفه الثاني متأثرة بنمو قطاعات السياحة والمال والتأمين والبناء والتشييد، وبالتالي فإن الفترة 2001-2010 هي فترة خدمية وتجارية بامتياز والنمو الاقتصادي فيها يعتمد بشكل رئيسي على تلك القطاعات، كما حقق قطاع الخدمات الحكومية زيادة ملحوظة في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لتصل تلك النسبة إلى 14% عام 2010 بعد أن كانت 8% في عام 2001، حيث بلغت بالمتوسط خلال الفترة 2001-2010 ما يقارب 11%. وشكل قطاع الصناعة والتعدين الحصة الأكبر في الناتج بمتوسط سنوي بلغ 25%، يليه قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية بمتوسط سنوي 22%، ثم تجارة

[121] النسب الواردة من حسابات الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 16.

الجملة والتجزئة والإصلاح بمتوسط 19%، وقطاع خدمات النقل والتخزين والاتصالات ب متوسط 12%، أما قطاع البناء والتشـــييد وقطاع المال والتامين والعقارات فكانت نســـبة كل منهما 4% بالمتوسط سنويا، ليكون آخراً قطاع خدمات المجتمع والخدمات الشخصية بواقع نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي وسطي الفترة.

يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بالتغيرات الحاصلة في عرض النقود، فعندما يتم تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالأسلوب التضخمي، فإنها تقوم بزيادة عرض النقود، وهذه الزيادة ستؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وفي نهاية المطاف ستؤدي إلى زيادة في الطلب الكلي، أي أنها تؤدي إلى زيادة في أحد أو بعض أو كل مكونات الناتج المحلي الإجمالي (الاستهلاك، الاستثمار) كما يوضح المخطط التالي.

المخطط رقم (23): تطور العرض النقدي والناتج المحلي الإجمالي 2001-2010



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 2، ص122

ساهم تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في جزء من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من 974 مليار عام 2001، إلى 2,834 مليار عام 2010 بمعدل نمو وسطي 12.3% سنويا، وبشكل أكثر دقة ولمعرفة نسبة المساهمة الأدق لتمويل عجز الموازنة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي من خلال

الجدول التالي وذلك بحساب مقدار الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم نسبة تمويل عجز الموازنة من مقدار الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي.

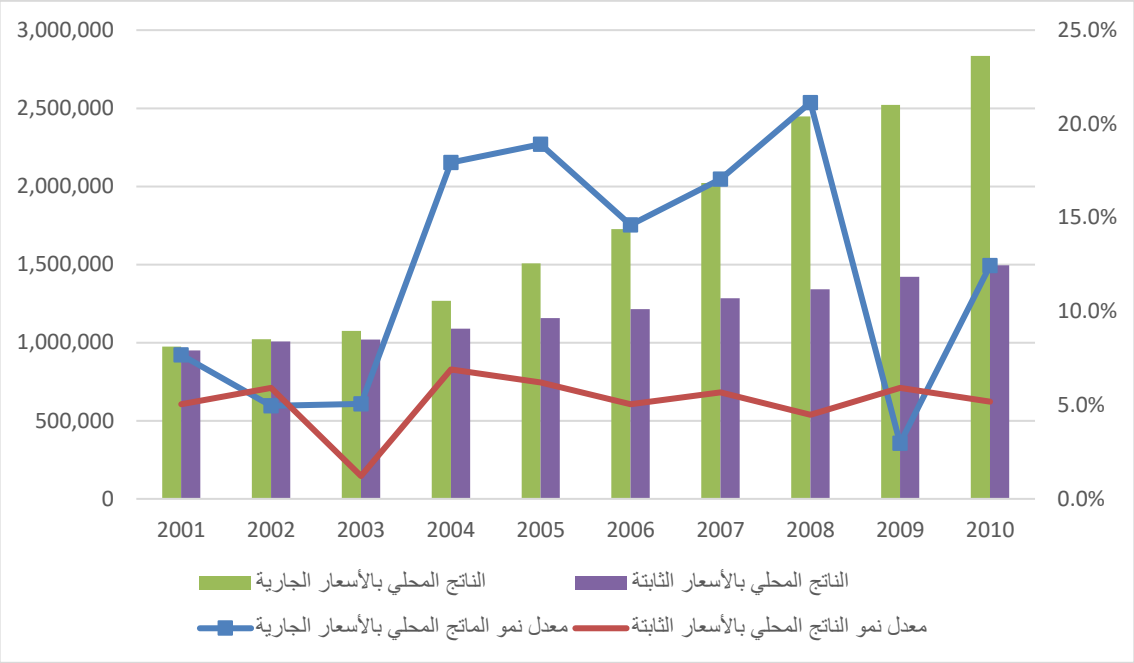
الجدول رقم (3): نسبة مساهمة تمويل عجز الموازنة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي 2002-2010

العام	التغير في الناتج (مليون ليرة)	نسبة تمويل عجز الموازنة من التغير في الناتج
2002	48,295	25.66%
2003	51,860	63.08%
2004	192,727	32.52%
2005	239,548	31.36%
2006	219,966	26.75%
2007	294,434	20.96%
2008	427,222	13.46%
2009	72,645	73.98%
2010	313,812	19.42%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 15

يلاحظ من الجدول من خلال قراءة نسبة تمويل عجز الموازنة من التغير الحاصل في الناتج، نجد أن تمويل عجز الموازنة ساهم في جزء من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي عام 2002 بنسبة 26%، وساهم في جزء من الزيادة الحاصلة في عام 2003 بنسبة 63%، ووصلت النسبة إلى ما يقارب 74% في عام 2009. إلا أن الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لا تعبر بالضرورة عن زيادة حقيقية، لان الأثر التضخمي لتمويل عجز الموازنة العامة من خلال زيادة العرض النقدي موجود في الناتج.

المخطط رقم (24): تطور الناتج المحلي الإجمالي في سورية للفترة 2001-2010



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم (2)

المطلب الثالث: تمويل عجز الموازنة وسعر الصرف

عندما يُلزَم المصرف المركزي بتمويل عجز الموازنة العامة للدولة عن طريق الإصدار النقدي، فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض النقدي من خلال العلاقة بينهما والتي تؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وبالتالي توليد دخول تدفع بالطلب، ومع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ترتفع الأسعار زيادة ينجم عنها عجز جديد في الموازنة العامة من خلال ارتفاع القيمة الاسمية لنفقات الحكومة مما يؤدي إلى الحاجة إلى تمويل إضافي. هذا النمو الكبير في العرض النقدي يزيد من الفجوة التضخمية وينعكس سلباً على سعر الصرف، أما في حال تمويل عجز الموازنة من خلال القروض الداخلية عن طريق أذونات الخزانة يترتب عليه دفع فوائد الدين العام مما يسهم في عجز الموازنة من جديد في حال كانت المبالغ كبيرة، لكنها لا تؤدي إلى التضخم وإنما سحب القوة الشرائية، وفي هذه الحال تدخل الحكومة كمنافس للقطاع الخاص في سوق رأس المال ويؤثر سلباً على الاستثمار والتشغيل، ففي حال تفعيله ينعكس إيجاباً على سعر صرف الليرة السورية.

تمول سورية العجز المالي عن طريق الإصدار النقدي والقروض الداخلية وأحياناً الخارجية سابقا، الأمر الذي يؤثر في سعر صرف الليرة السورية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار، ولكن ومن جانب آخر كان الهدف الحكومي استهداف ثبات سعر الصرف لتحقيق استقرار في الأسعار (مركزية قرار تحديد سعر الصرف)، وقد أسهمت التدفقات بالقطع الأجنبي للاستثمار العقاري والسياحي والمصرفي في توفير القطع الأجنبي، والذي مكن من تحقيق استقرار سعر الصرف إلى حد ما لكن الإصدار النقدي أسهم ومازال يسهم في زيادة المستوى العام للأسعار.

المطلب الرابع: تمويل عجز الموازنة والبطالة

شهدت سورية خلال فترة الدراسة 2001–2010 معدلات بطالة تراوحت ما بين 12.3% عام 2004، و8.1% عام 2005 و2009، وقد بلغت البطالة معدل وسطي 9.7% من قوة العمل سنويا، ويقدر متوسط أعداد المعطَّلين خلال نفس الفترة بـ 541 ألف متعطل[122]، كما تختلف الأرقام المعطاة عن أعداد المعطَّلين عن العمل، تبعاً للمعيار المعتمد في تعريف النشاط الاقتصادي وكذلك تبعاً لصدقية مصدر الأرقام، فبحسب مشروع برنامج الإصلاح الاقتصادي قدرت نسبة العاطلين عن العمل في عام 2002 بنسبة 9.5% من مجموع قوة العمل، وبحسب المجموعة الإحصائية السورية قدر عدد المعطَّلين عن العمل لذات العام بـــ 637,805 شخص، أي ما يعادل 11.6% من قوة العمل، وتشير أرقام هيئة مكافحة البطالة إلى أن عدد العاطلين عن العمل بلغ 800 ألف شخص أي بنسبة 15%. في حين أورد التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1998 نسبة البطالة في سورية بـــ (20%)[123]، ويقصد بنسب البطالة هذه، البطالة الظاهرة فقط والتي لا تشمل أعدادها سوى المعطَّلين كلياً عن العمل، إما بصورة دائمة أو مؤقتة، في وقت التعداد وغالباً ما يحسب على أساس متوسط عدد المعطَّلين في السنة المعنية.

تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، حيث يمكن للسياسة النقدية المساعدة في تحقيق هذا الهدف من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض

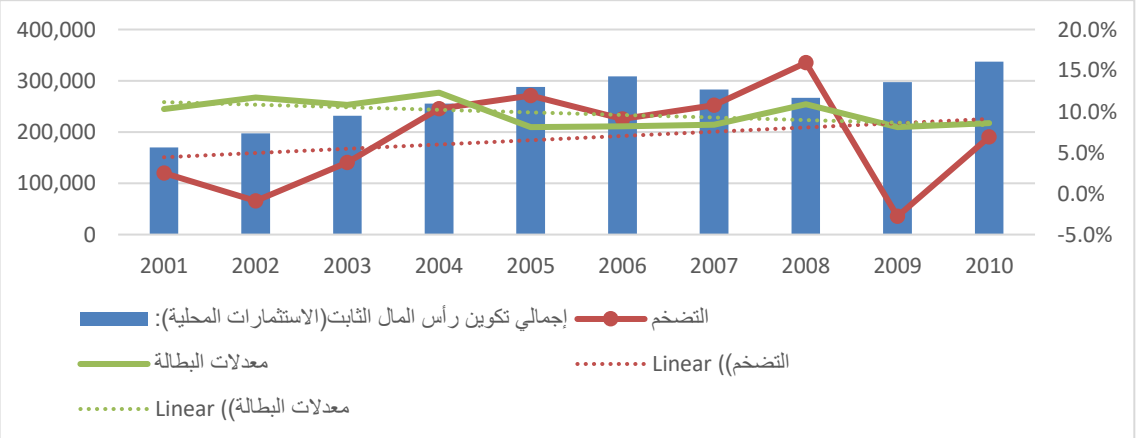
[122] المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

[123] حبيب، مطانيوس، مداخلة في مسالة البطالة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السابعة عشر، 2004

النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار وبالتالي زيادة في الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي إلى خفض معدلات البطالة. ومن جهة أخرى فان منحنى فيليبس أكد على العلاقة التبادلية بين البطالة ومعدلات التضخم وأن زيادة معدلات التضخم تترافق مع انخفاض معدلات البطالة وذلك في الأجل القصير. كما أكد كينز على أن الحل الأمثل للتخلص مع زيادة معدلات البطالة، هو بالمحافظة على زيادة معدلات الاستثمار.

ساهم تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في جزء من زيادة الانفاق الاستثماري من 110 مليار عام 2001 إلى 243 مليار عام 2010، كما ساهم في زيادة معدلات التضخم، من خلال زيادة العرض النقدي. فقد ازداد الانفاق الاستثماري بالأسعار الثابتة من 107 مليار ليرة عام 2001 إلى 144 مليار عام 2003 كحد أقصى خلال الفترة وانخفض بعد ذلك تدريجيا حتى وصل إلى 95 مليار ليرة عام 2008، ليعاود الارتفاع حتى 128 مليار عام 2010. كل العوامل السابقة أدت إلى انخفاض طفيف في معدلات البطالة من 10.3% عام 2001 و11.7% عام 2002 إلى 8.6% عام 2010، ومن خلال المخطط التالي يمكن متابعة الانخفاض في الاتجاه العام لمعدلات البطالة مقرونة مع زيادة الاستثمارات وزيادة معدلات التضخم.

المخطط رقم (25): تطور معدلات البطالة والتضخم والانفاق الاستثماري في سورية (2001-2010)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 2 و19، بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة

المطلب الخامس: تمويل عجز الموازنة والفقر

شهد التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي توجهاً نحو المزيد من الحريات الاقتصادية، ومشاركة أكبر للقطاع الخاص، وبالدرجة الأكبر تراجع دور الدولة الإنتاجي والخدمي. وكان من نتائج ذلك التحول، تزايد مظاهر الفقر، الأمر الذي دفع إلى ضرورة الوقوف عند تلك الظاهرة ومحاولة قراءة واقعها وتطوراتها وسط عدم توفر معطيات رقمية وإحصائية واضحة عن الظاهرة، وتقصير من جانب المؤسسات الإحصائية الرسمية، وغياب شبه كلي لمؤسسات البحث الاقتصادي الاجتماعي المعنية بهذا الموضوع. فقد بلغت نسبة الفقر 30% في سورية خلال الفترة الممتدة من عام 1996 إلى عام 2004 حسب دراسة لبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السورية[124]، كما أن زيادة معدلات البطالة تعد أحد أهم العوامل الأساسية في زيادة معدلات الفقر، وأيضا تراجع مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي.

إن تمويل عجز الموازنة العامة في سورية بشكل سنوي متزايد أفضى إلى تزايد معدلات التضخم على مدار سنوات الدراسة، والذي من شأنه تخفيض المداخيل الحقيقية على الرغم من زيادة الرواتب والأجور إلا أنها لم تواكب التزايد الحاصل في معدلات التضخم والمستوى العام للأسعار على اعتبار أن الأجر الحقيقي يساوي إلى الأجر الإسمي مقسوماً على المستوى العام للأسعار، كذلك الأمر بالنسبة للإنفاق على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية. نلاحظ غياب للسياسات الاقتصادية المستقرة التي تهدف إلى تحقيق أهداف تنموية عبر خطط متوسطة وبعيدة المدى، يتجلى ذلك في ارتفاع المؤشرات المتعلقة بعجز الموازنة وعجز الميزان التجاري من خلال انخفاض الإنفاق الاستثماري الحقيقي (توجه الاستثمارات نحو العقارات في المجمل دون المشاريع الإنتاجية، بالإضافة إلى اتباع سياسات التحرير الاقتصادي دون تمكين كافي يمنع الآثار السلبية لتلك السياسات عن الفئات محدودة الدخل (أي دون اتباع سياسات إحلال الواردات، أو سياسات الحماية الاجتماعية، أو سياسة إعادة توزيع الدخول)، وقد اتخذت الإجراءات الموجهة لمعالجة الفقر منهج إطفائي يعالج جزئيا الآثار السلبية للانفتاح الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن عجز الموازنة

[124] الليثي، هبة، الفقر في سورية 1996-2004، برنامج الأمم المتحدة 2005، ص 35

المستمر والمتزايد، سيعطي القائمين على السياسة الاقتصادية بالبحث عن بدائل سريعة لتحقيق زيادة في الإيرادات وعامة ما تتجلى في زيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة وخفض الدعم عن بعض السلع، كما أن الاستثمار في راس المال البشري لن يكون في البدان النامية وحالة الإيرادات العامة في الموازين الحكومية عاجزة عن تغطية النفقات العامة.

على المستوى القومي، لم يكن النمو مواليا للفقراء، فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي أكثر نسبياً من الفقراء، كما ارتفعت اللا مساواة في سورية بين الأعوام 1997 إلى 2004 (ارتفع مؤشر جيني من 0.33 إلى 0.37)، وفي عام 2003-2004 استهلك الـ 20% الأدنى من السكان 7% فقط من كافة الإنفاق في سورية، واستهلك الـ 20% الأكثر ثراء (45%)[125]. لم تكن السياسة المالية المتبعة في سورية لها توجه اجتماعي حقيقي وذلك من خلال قراءة الأرقام والبيانات الرسمية، فقد ازدادت الضرائب الغير مباشرة، وازداد مؤشر أسعار المستهلكين، وزيادة معدلات التضخم، مما أدى إلى انخفاض في الدخل الحقيقي للفقراء، وترافق ذلك مع رفع الدعم الاجتماعي بتحرير أسعار بعض المواد.

خلاصة ما سبق انه مع استمرار تزايد عجز الموازنة العامة في سورية وطرق لتمويل المتبعة حالياً، فإن مؤشرات الفقر ستحافظ على المنحى التصاعدي لها، والشعارات التي نادت بها الحكومة في تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي، لا سيما فيما يتعلق بالفقر ومعدلات البطالة لن ترى النور، وذلك لغياب التوجه التنموي الحقيقي في الجانب الاجتماعي، ولعدم كون ذلك أولوية في ظل العجز عن تغطية النفقات العامة.

[125] الليثي، هبة، الفقر في سورية 1996-2004، مرجع سبق ذكره، ص 35

المبحث الثاني: أثر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في ســـورية في ظل الأزمة الراهنة وتداعياتها على الاقتصاد والمجتمع (2011-2017)

تمهيد

تشهد سورية منذ بداية الربع الثاني من عام 2011 واحداً من أخطر التحديات في تاريخها الحديث، الأمر الذي انعكس سلباً على الأوضاع الاقتصادية في البلاد وهوى بها إلى مستويات قياسية من التردي. انعكست الأزمة على الموازنة العامة للدولة بشقيها الإنفاق العام والإيرادات العامة، وتجلى ذلك بالارتفاع الكبير الحاصل في عجز الموازنة العامة والذي بلغ 239% وسطي الفترة 2012-2017 عن عام 2011، مما أحدث تشوهات كبيرة وهيكلية على مستوى الموازنة العامة، وبالتالي الحسابات الختامية للموازنة العامة. كما أن طريقة التمويل المتبعة في تمويل ذلك العجز أدت إلى ازدواجية الأثر السلبي مما أدى إلى إحداث أثر كبير في مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على الأسعار (التضخم)

إن الحالة المعقدة التي تمر بها الدولة، والعوامل المتشابكة المتداخلة التي يصعب الفصل بينها (التمويل التضخمي للموازنة العامة، الأزمة) لم تنتج تضخما صافيا عاديا، بل أدت إلى ركود تخضمي وهو عبارة عن أحد الأمراض الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد بالتزامن مع الحروب والأزمات. وتترافق هذه الحالة مع ارتفاع في أسعار السلع والمنتجات ويقابله طلب ضعيف.

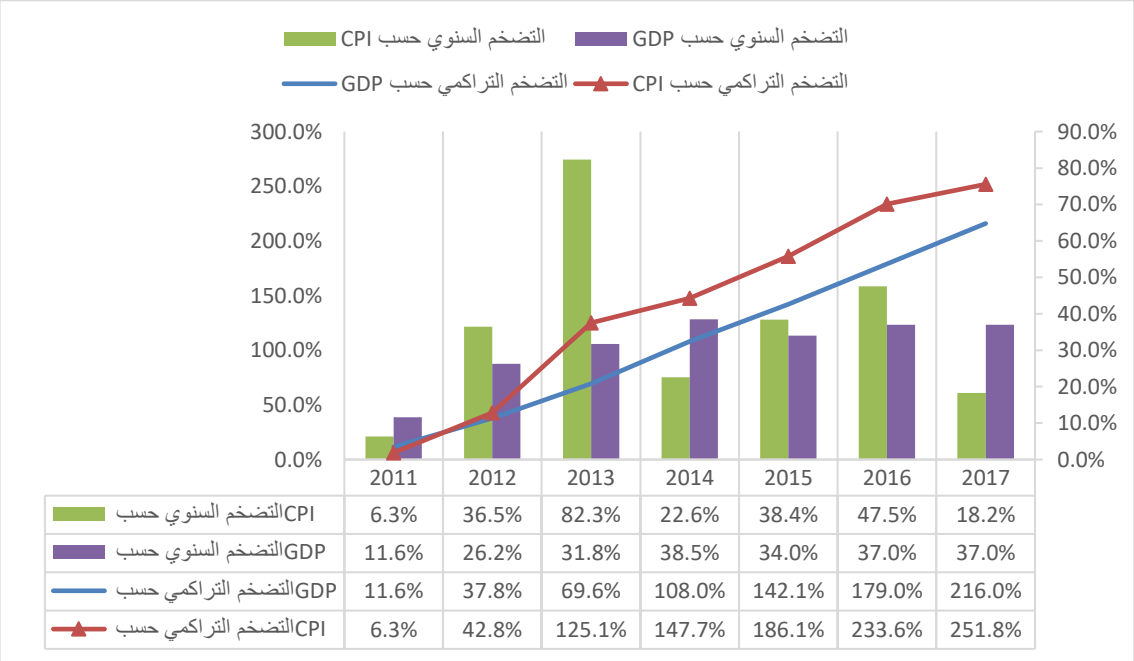
قد يبدو للبعض أن رقم التضخم الناتج من مخفض الناتج المحلي الإجمالي[126*]، والتضخم من مؤشر أسعار المستهلكين هما وجهان لعملة واحدة، إلا انه هناك فروق جوهرية بين المقياسين، وهي أن مخفض الناتج المحلي الإجمالي يشمل فقط السلع محلية المنشأ وليس السلع المستوردة (أو

[126] *مخفض الناتج المحلي الإجمالي: يعبر عن تغيرات الأسعار الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال تحديد سنة أساس، ومقارنة الأسعار الحالية بالأسعار في سنة الأساس ويحسب كما في العلاقة التالية:
مخفض (مكمش) الناتج المحلي الإجمالي = (الناتج المحلي الإجمالي الاسمي في سنة معينة / الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) * 100

يدخل في إنتاجها مواد مستوردة)، بينما مؤشر أسعار المستهلكين يتضمن ما يشتريه المستهلك بغض النظر إذا كان محلي الصنع أو مستورد، من جهة أخرى إن مخفض الناتج المحلي هو مقياس لجميع السلع والخدمات المستوفية للشرط السابق، بينما مؤشر أسعار المستهلكين هو مقياس لسلة من السلع الأساسية لها وزن وتصنيف دولي وتتغير بتغير أنماط الاستهلاك وليس كامل السلع.

انطلاقا من التوضيح السابق نجد أننا أمام مقياسيين للتضخم كما يوضح المخطط التالي على فرض أن عام 2010 هو سنة الأساس:

المخطط رقم (26): تطور معدلات التضخم 2011-2017



	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم السنوي حسب CPI	6.3%	36.5%	82.3%	22.6%	38.4%	47.5%	18.2%
التضخم السنوي حسب GDP	11.6%	26.2%	31.8%	38.5%	34.0%	37.0%	37.0%
التضخم التراكمي حسب GDP	11.6%	37.8%	69.6%	108.0%	142.1%	179.0%	216.0%
التضخم التراكمي حسب CPI	6.3%	42.8%	125.1%	147.7%	186.1%	233.6%	251.8%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 2 و21

يبدو من سياق التحليل، تجاوز التضخم على أساس مؤشر أسعار المستهلكين، للتضخم الناتج من المكمش أو مخفض الناتج المحلي الإجمالي (GDP DEFLATOR)، فقد بلغ معدل التضخم من مخفض الناتج منذ عام 2010 وحتى عام 2017 نسبة 216%، بينما بلغ على أساس مؤشر أسعار المستهلكين لنفس الفترة 251.8%، و يعود السبب في ذلك الطلب على السلع المستوردة التي لا تدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي، وبمعنى آخر زيادة الطلب الكلي المحلي عن

العرض الكلي[127]، أو بالمعنى الدقيق لحالة الدراسة، انخفاض الطلب الكلي المحلي بمعدل أقل من انخفاض العرض الكلي، ففي عام 2011 بلغ الطلب الكلي المحلي 1,734[128] مليار في حين كان العرض الكلي (الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة) 1,537 مليار، مشكلاً فائضاً في الطلب بقيمة 196.5 مليار بنسبة 12.8% من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كان فائض الطلب عام 2010 عند 84.6 مليار وبنسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وصولا إلى عام 2017 حيث بلغ الطلب الكلي المحلي 822 مليار مقابل 679 مليار للعرض الكلي، مشكلا فائضا في الطلب بقيمة 143.8 مليار ونسبة 21% من الناتج المحلي الإجمالي، وقد حققت فترة الدراسة 2011–2017 فائضا في الطلب بمعدل نمو وسطي 15.7% سنويا، مع ملاحظة أن ارتفاع حجم الطلب المحلي لا يعني تحسن مستوى المعيشة، أو زيادة الرواتب، بل يحمل في طياته معدل تضخم تجاوز 1200%[129]، وهذا ما يعكسه مخفض الناتج المحلي الإجمالي كمعدل تضخم تراكمي من عام 2000 كما يبين الجدول محلق رقم 2.

سجل معدل التضخم على أساس مؤشر أسعار المستهلك مستويات قياسية[130]، فبلغ منذ العام 2011 وحتى عام 2017 نسبة 683% على أساس تراكمي على كامل الفترة، فقد سجل زيادة مستمرة وعالية على أساس سنوي، فارتفع من 6.3% عام 2011 إلى 36.5% عام 2012، أما في عام 2013 فقد كانت الصدمة التضخمية الأعلى على أساس سنوي بمعدل 82.3%، نتيجة التراجع الحاد في قيمة الليرة السورية التي وصلت إلى 300 ليرة سورية مقابل الدولار، بفعل ارتفاع وتيرة الأعمال العسكرية، ورفع أسعار المشتقات النفطية، وخلال عامي 2014 و 2015 استمر ارتفاع الأسعار بوتيرة اخف، حيث بلغ معدل التضخم فيها 22.6% و 38.4% على التوالي وعلى أساس سنوي، وحدثت تلك الارتفاعات مدفوعة باستمرار السياسات الحكومية الرامية لتحرير أسعار

[127] الطلب الكلي (الإنفاق على الناتج): يتكون من الاستهلاك والاستثمار وصافي التعامل مع العالم الخارجي
العرض الكلي: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بطريقة القيمة المضافة
الطلب المحلي: يتكون من الاستهلاك الملحي والاستثمار المحلي على جميع السلع والخدمات (المحلية والمستوردة)
الطلب المحلي على الناتج: يتكون من الاستهلاك المحلي والاستثمار المحلي على السلع والخدمات المحلية فقط
سيتم الاعتماد على الطلب المحلي لحساب فائض الطلب، كونه المعبر عن القدرة الشرائية وقوة الطلب المحلي.
[128] الجدول ملحق رقم 17، النسب من حسابات الباحث
[129] كنعان، علي، https://7al.net/?p=122686
[130] الجدول ملحق رقم 20.

السلع والخدمات الأساسية، بعدها عاودت الأسعار ارتفاعها بوتيرة سريعة في عام 2016 بمعدل تضخم بلغ 47.5%، ويرجع ذلك إلى التراجعات الحادة في قيمة الليرة التي قاربت 630 ليرة للدولار، وبالتالي ارتفاع أسعار المستوردات، وشهد النصف الثاني من ذلك العام حزمة جديدة من زيادة أسعار المشتقات النفطية، وأسعار الاتصالات الخليوية، ورسوم التعليم الخاص، وفي عام 2017 أقرت الحكومة بحزمة جديدة من زيادة أسعار بعض السلع مثل المازوت والفيول والكهرباء للاستخدامات الصناعية، وأسعار الإنترنت ورفع أسعار الأدوية لأكثر من 1400 صنف دوائي، أدى بالمجمل إلى معدل تضخم 18.2% على أساس سنوي[131]. نجد من بيانات الجدول ملحق رقم 21 أن معظم مكونات السلة حققت معدلات تضخم سنوية تجاوزت 25%، وأكثر من النصف تجاوز عتبة 40% سنويا، كما يعود ارتفاع مساهمة هذه المكونات في معدل التضخم إلى ارتفاع الوزن النسبي لمكونات سلة المستهلك، حيث قام المكتب المركزي للإحصاء عند تعديله لسنة الأساس من 2005 إلى 2010، بتعديل الأوزان النسبية لمكونات سلة المستهلك، حيث أعطى بعض المكونات أهمية أكبر من السابق (خاصة المتعلقة بالخدمات مثل النقل، الاتصالات، المطاعم والفنادق).[132]

لا تتوافر بيانات عن العرض النقدي خلال فترة الحرب ولكن من المقدر أن تزداد بمعدل زيادة عجوزات الموازنة بالحد الأدنى، وبالتالي فان معامل الاستقرار النقدي له قيمة موجبة **لا تساوي الصفر** كما في المعادلة[133] وذلك لزيادة معدل نمو الكتلة النقدية وانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني وجود ضغوط تضخمية تدفع بالأسعار نحو الارتفاع.

أيضا النظرية الكمية للنقود تعزز الواقع من خلال المعادلة:

$$M.V = P.Y$$

M: العرض النقدي

V: سرعة تداول النقد

[131] جزائرلي، ليلى، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017، ص 11

[132] مركز دمشق للدراسات والأبحاث، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري 2011-2015، مرجع سبق ذكره، ص 27

[133] راجع ص 118.

P: المستوى العام للأسعار

Y: الناتج المحلي الإجمالي

حيث تفترض النظرية أن كمية النقود في الاقتصاد لها تأثير كبير على مستوى نشاطها الاقتصادي، لذا فان التغير في عرض النقود يؤدي أما إلى تغيير مستويات الأسعار، أو تغيير في عرض السلع والخدمات، أو كليهما معا، بالإضـــافة إلى ذلك تفترض النظرية أن التغيرات في المعروض النقدي هي السـبب الرئيس للتغيرات في الإنفاق[134]. بالإسـقاط على الواقع الاقتصـادي في سـورية في فترة الحرب مما ســبق فان ارتفاع العرض النقدي الناتج عن التمويل التضـــخمي لعجز الموازنة العامة، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، يؤدي بالنتيجة إلى زيادة الأسعار.

تداخلت العوامل السابقة بالإضـافة إلى عوامل أخرى لتشكل نوعا من التعقيد في الاقتصـاد السـوري في فترة الحرب، ولتشكل حالة الركود التضـخمي، وإهمال الحكومة له من شانه أن يزيد من صـعوبة معالجته.

[134] https://www.investopedia.com/insights/what-is-the-quantity-theory-of-money/

المطلب الثاني: منعكســـات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في ســـورية على الناتج المحلي الإجمالي

أولاً: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

حققت سورية خلال الفترة السابقة (2001–2010) معدلات نمو اقتصادية جيدة بمتوسط 5.16% سنويا، وصنفت ضمن الدول التي حققت أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقية، وذلك نظرا لما تمتعت به البلاد من استقرار سياسي واقتصادي وخطط اقتصادية طموحة، بالإضافة إلى وجود إمكانيات اقتصادية كامنة وكبيرة في شتى المجالات.[135]

مع بداية الأزمة وتحديدا من عام 2012 انهارت معدلات النمو هذه وتحولت إلى تراجع كبير بوتائر مرتفعة بلغت في عام 2012 ما يعادل –26%[136]، وكذلك الأمر بالنسبة لعام 2013، كما بلغت بالمتوسط خلال فترة الدارسة ما يقارب –10% سنويا. بينما انخفضت نسبة التراجع في النمو إلى –11% لعام 2014، حتى وصـــلت إلى –0.7% عام 2017، حيث بدأت منذ عام 2018 وحســـب البيانات المعلنة للناتج بتحقيق معدل بلغ 1.6%، بقيمة قدرها 689.392 مليار،[137] وان كانت بيانات أولية.

وهكذا، يمكن القول أن الاقتصاد السوري مر بثلاث مراحل خلال الأزمة وهي:[138]

المرحلة الأولى: بدأت منذ منتصـــف العام 2011 وحتى نهاية العام 2012، وعرفت هذه المرحلة بمرحلة الصدمة للاقتصاد السوري. وتميزت بحدوث شبه انهيار وشلل اقتصاديين، خاصة في المناطق الساخنة، وبدأت هجرة الكفاءات ورؤوس الأموال للخارج، وتم تدمير وسرقة معظم المنشآت العامة والخاصة، وقطع طرق النقل الدولية.

---

[135] مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، 2016، ص 10

[136] الجدول ملحق رقم 2

[137] المكتب المركزي للإحصاء، الحسابات القومية للعام ذاته

[138] مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 10

المرحلة الثانية: خلال العام 2013، تميزت هذه المرحلة بمحاولة الاقتصاد امتصاص الصدمة، والسعي إلى النهوض الجزئي رغم تفجر الأوضاع السياسية والأمنية. حيث بدا الاقتصاد بمحاولة التكيف مع الأزمة والتحول إلى اقتصاد الحرب، فتم إيجاد طرق بديلة للنقل والسعي لكسر الحصار والعقوبات الدولية الجائرة، كما قام القطاع الخاص بإعادة تشغيل جزء من المنشآت الاقتصادية المتوقفة بعد نقلها لمناطق آمنة، أو من خلال تامين مصادر بديلة للطاقة واليد العاملة، كما أعطت الدولة الأولوية لتامين المواد الأساسية كالوقود والغذاء والدواء بعدما أدركت أن انتهاء الأزمة سيستغرق وقتا طويلا، وتميزت هذه المرحلة ببدء عودة بعض الأنشطة الاقتصادية للدوران تدريجيا، وسط تراجع في نشاط العديد من القطاعات الإنتاجية.

المرحلة الثالثة: امتدت من بداية العام 2014 وحتى عام 2017، كان هناك نوع من محاولات إنعاش الاقتصاد، والنهوض الواضح على جميع المستويات، بما فيها التصدير، لكن بنسبة لم تتجاوز باي حال من الأحوال 35% من الوضع القائم قبل الأزمة (وهذا طبعا ينطبق على المناطق الآمنة فقط).

وهكذا، فقد الاقتصاد السورية أكثر من 45% من حجمه من عام 2011 وحتى عام 2017، ومن جهة أخرى يمكن قياس جسامة الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في تلك الفترة من خلال قياس الفروقات بين قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الفترة 2011-2017، من جهة، وبين القيم التي كانت متوقعة بحسب الخطة الخمسية الحادية عشرة للتنمية لولا الأزمة من جهة أخرى.

الجدول رقم (4): معدلات النمو الحقيقية المقدرة بناء على الخطة الخمسية الحادية عشرة

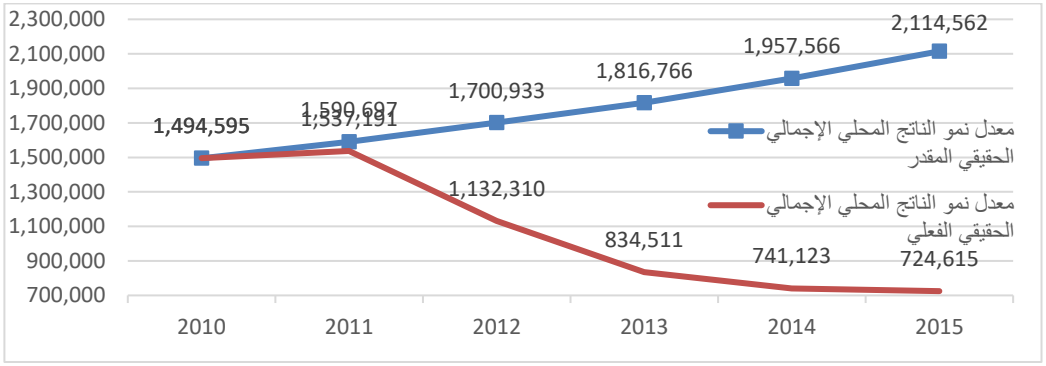
العام	2011	2012	2013	2014	2015	AV
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	6.4%	6.9%	6.8%	7.8%	8.0%	7.2%

المصدر: الرداوي، تيسير، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون، 2010

يبين الجدول السابق معدلات النمو الحقيقية المقدرة حسب الخطة الخمسية الحادية عشرة وذلك في حال سير الدورة الاقتصادية بشكل طبيعي وفق الإضاءات في عام 2010، أي لولا اندلاع الأزمة وتغير المعطيات بشكل جذري لكان حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموا 7.2% بالمتوسط سنويا، ولكن الواقع تبدل واخذ النمو الاقتصادي منحى مغاير تماما مشكلا بذلك فجوة يمكن القول بانها الخسارة الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كما يبين المخطط التالي.

وعليه يمكننا القول إن الخسارة الحقيقية في الناتج هي حاصل الفرق بين الناتج الحقيقي المقدر لولا الأزمة وبين الناتج الحقيقي الفعلي، وبذلك تكون تلك الخسارة في عام 2017 قد بلغت 1،380 مليار، وهي خسارة تشكل ما نسبته 93% من الناتج الحقيقي عام 2010.

المخطط رقم (27): نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي 2010-2015



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 2 والجدول رقم 4

ثانياً: قطاعات الناتج المحلي الإجمالي وتأثرها بالأزمة

تعرض الناتج المحلي الإجمالي لتحولات جذرية على المستوى القطاعي حيث تدهورت معدلات نمو معظم القطاعات المكونة للناتج كما حدثت تغييرات على الوزن النسبي لكل قطاع (كما يبين الجدول ملحق رقم 16).

- **قطاع الزراعة والغابات والثروة الحيوانية:** من القطاعات الرئيسة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بوزن نسبي قدره 16% من الناتج عام 2010 وقد حافظ على وزنه النسبي إلى حد ما فكان عام 2017 بوزن 17% من الناتج، بمعنى انه انخفض بمعدل انخفاض الناتج، فقد

انخفض النـاتج المحلي لهـذا القطـاع من 240 مليـار عـام 2010 إلى 114 مليـار عـام 2017[139]. تعرض قطاع الزراعة لتدمير كبير، كما تعرضـــت البنية التحتية له خلال الأزمة للاسـتهداف، فقد دمرت الطرق والجسـور وأقنية الري والآبار وخربت خطوط نقل الطاقة وبرزت ظاهرة هجرة الأيدي العاملة في الزراعة[140]. وصـــرح وزير الزراعة "القطاع الزراعي من أهم القطاعات المتضـررة من الأزمة، حيث بلغت قيمة الأضـرار في الفترة 2011 – 2016 قرابة 16 مليار دولار[141] دون حسـاب الأضـرار التي لحقت بمشـاريع الري الحكومية وقنوات الإنتاج في قطاعات التجارة الخارجية والتصنيع الزراعي التي تضررت نتيجة تضرر القطاع الزراعي." وأرجع الوزير الأسـباب التي أدت إلى هذه الأضـرار بشـكل رئيسـي إلى العقوبات الاقتصـادية المفروضـــة على ســورية والتي أدت إلى تراجع حجم الصـــادرات، كما أكد أن العقوبات أثرت بشكل سلبي على استيراد مستلزمات الإنتاج الزراعي ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في أسعاره.

- **قطاع الصـناعة والتعدين:** من أهم القطاعات الاقتصـادية في سـورية بناتج محلي قدره 355 مليار ليرة عام 2010، ويشـكل أكبر حصـــة في الناتج المحلي الإجمالي بنســبة 24%[142]، تعرض هذا القطاع للقسـم الأكبر من عمليات التخريب والتدمير والنهب، فقد تراجعت حصـته من الناتج إلى 76.5 مليار ليرة عام 2017 مشكلا نسبة 11% من الناتج المحلي الإجمالي.
- **قطاع البناء والتشـييد:** شـهد قطاع البناء تدهورا شـديدا خلال الأزمة فقد تراجع حجم الناتج له من 52 مليار عام 2010 إلى 27 مليار عام 2017.
- **قطاع تجارة الجملة والتجزئة:** ثاني أكبر القطاعات مسـاهمة في الناتج المحلي الإجمالي بناتج قدره 299 مليار عام 2010 ونسـبة 20% من الناتج، وزادت حصـته عام 2011 في الناتج

[139] بالاعتماد على الجدول محلق رقم 16، بضرب الوزن النسبي بالناتج المحلي الإجمالي.
[140] مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 14
[141] موقع روسيا اليوم، خسائر القطاع الزراعي، https://arabic.rt.com/business/1027952-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AF%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA/
[142] بالاعتماد على الجدول محلق رقم 16

ليبلغ 347 مليار بحجم قدره 23% من الناتج، ولكنه وصـــل في عام 2017 إلى 15% من الناتج بحجم قدره 104 مليار ليرة سورية.

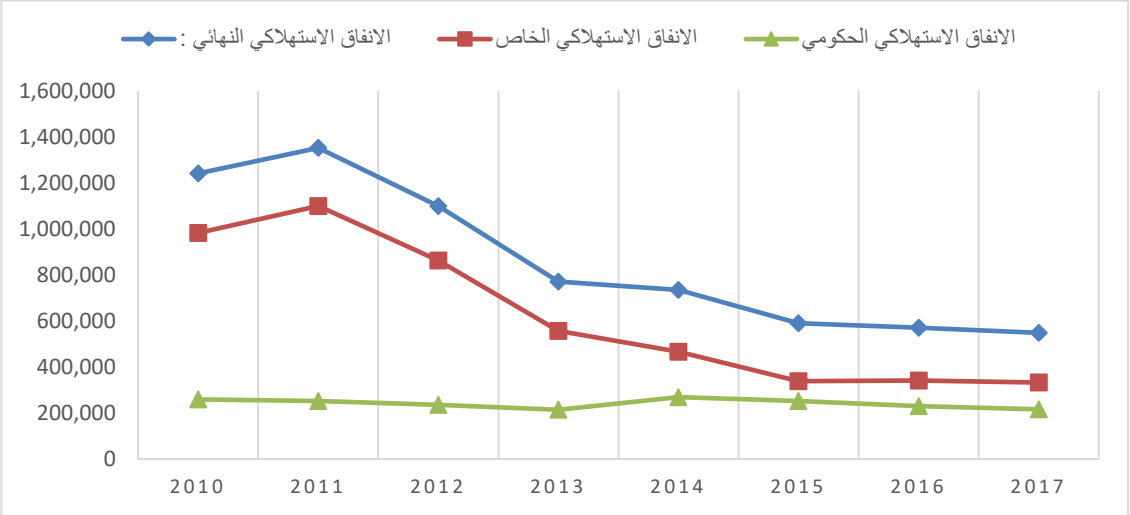
- **قطاع الخدمات الحكومية:** القطاع الوحيد الذي زادت حصـــة الناتج منه ليصـــبح عام 2017 يمثل الحصـــة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي ب 27% وقيمة 183 مليار، بعد أن كان يمثل نسبة 14% عام 2010 وحجم 215 مليار، مما يعني أن الناتج المحلي لقطاع الخدمات الحكومية كان الأقل تراجعا (أقل معدل نمو ســـالب) بين جميع القطاعات المكونة للناتج فكان معدل نموه خلال فترة الدراســة 2011-2017، بالمتوســط -1.9 % ســنويا بالمقارنة مع -19% لقطاع المال، -11.5% لقطاع الصـــناعة والتعدين، و -9.6 % لقطاع تجارة الجملة والتجزئة.[143]

ثالثاً: تأثر العوامل المكونة للطلب:[144]

- **الإنفاق على الاستهلاك:** تراجع الإنفاق الاستهلاكي بالمتوسط 10.2% سنويا، حيث انكمش الإنفاق الاســتهلاكي من عام 2011 إلى عام 2017 بنســبة تجاوزت 55% من حجم الإنفاق عام 2010، ليصــل إلى 548 مليار مقارنة ب 1،242 مليار لعام 2010 بالأســعار الثابتة، وقد كان الأثر الأكبر للإنفاق الخاص، فقد تراجع الإنفاق الاســتهلاكي الحكومي بمعدل ســالب قدره 2-% كمتوســط ســنوي من 259 مليار عام 2010 إلى 216 مليار عام 2017، ولكن الإنفاق الخاص تراجع بالمتوسط 12.9-% سنويا من 983 مليار، أي ما نسبته 65.7% من النـاتج الحقيقي، إلى 333 مليـار عـام 2017، بنســـبـة 49% من النـاتج، أي أن الإنفـاق الاســـتهلاكي الخاص انكمش عام 2017 عن عام 2010 بنســـبة 66%، بينما الإنفاق الاستهلاكي الحكومي انكمش بنسبة 17%.

[143] حسابات الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 16
[144] الأرقام والنسب من الجدول ملحق رقم 17 وحسابات الباحث بالاعتماد على الجداول السابقة

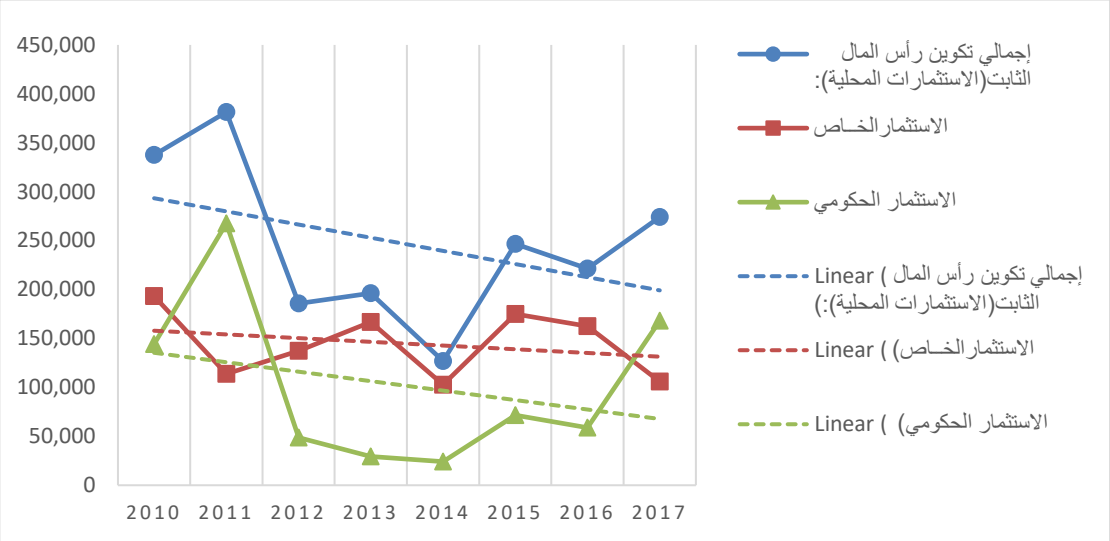
المخطط رقم (28): تطور الإنفاق الاستهلاكي النهائي 2010-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 17

أما الاستثمارات الخاصة، فقد تراجعت نتيجة الأزمة التي ضربت البنية التحتية، ومخزون راس المال، وهروب رؤوس الأموال واستثماراتهم إلى الخارج وتوقف العديد من المشاريع الاستثمارية، وكان هذا التراجع بالأسعار الثابتة من 193 مليار عام 2010 إلى 114 مليار عام 2011، وحققت زيادة في كل من عامي 2012 و2013 ليتراجع عام 2014 إلى 102 مليار، بعدها حققت نموا ليصل إلى 162 مليار عام 2016، وانخفضت عام 2017 إلى 106 مليار ليشكل -1.3% تراجعا سنويا بالمتوسط. أما الاستثمار الحكومي فقد تراوح بين 71 مليار عام 2015 كحد أعلى، و24 مليار عام 2014 كحد أدنى خلال الفترة 2013-2015، أما عام 2011 حقق نمو بـ 85.6% عن عام 2010 بقيمة 268 مليار، وعام 2017 بـ 168 مليار، حيث يبدو من المخطط رقم 3-7 أن الاتجاه العام للاستثمار المحلي الخاص والعام والكلي كان بالانخفاض، وهذا ما يؤكد على التغير الواضح في سياسة الإنفاق والتوجه نحو الإنفاق الجاري على حساب الاستثمار.

المخطط رقم (29): تطور إجمالي تكون راس المال الثابت (الاستثمارات المحلية) بالأسعار الثابتة



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 19

أما الميزان التجاري للسلع والخدمات[145]، فقد اتسم بعجز مطرد خلال فترة الحرب وتقلبات كبيرة في خصائصه ومكوناته، نتيجة الحرب والعقوبات الخارجية التي كانت الأثر الأكبر لها في الميزان التجاري حيث ارتفع العجز من 389 مليار عام 2011 إلى 2،735 مليار عام 2017 بنسبة 33% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية[146]، فقد انخفض إسهام التجارة السورية في التجارة العربية نحو 69% عما كان عليه في الفترة 2001-2010، كما انخفض إسهامها في التجارة العالمية نحو 59%، وانحصر عدد الشركات التجاريين، حيث أن اكثر من 60% من الصادرات تذهب لخمس دول فقط أي أن خسارة العلاقة مع أية دولة من هذه الدول يعني خسارة كبيرة إضافية إلى الميزان التجاري[147]. وبينت الدراسات أن القطاع الصناعي حاز على نسبة المستوردات الأكبر (نصف المستوردات)، توزعت على سلع وسيطة بنسب ما بين 37.8% و80%، وسلع مصنعة ما بين 37.8% و57%، ما يشير إلى تدني مستوى التصنيع وعدم قدرته

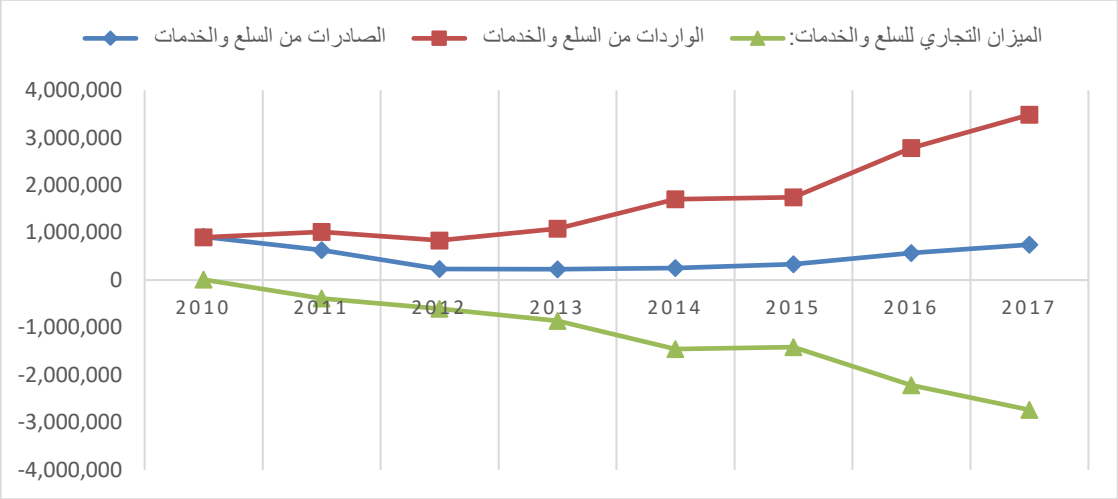
[145] أصدر مركز دمشق للأبحاث والدراسات دراسة بعنوان: الميزان التجاري السوري في ربع قرن، دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2016، 2018

[146] الأرقام من الجدول ملحق رقم 19، والنسب من حسابات الباحث بالاعتماد على الجدول نفسه

[147] مركز دمشق للأبحاث والدراسات دراسة بعنوان: الميزان التجاري السوري في ربع قرن، دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2016، ص18

على تلبية الاحتياجات المحلية.[148] كما بلغت نسبة تمويل الصادرات للواردات خلال الفترة 2011-2017 نسبة 26.7%، ما يظهر حجم العجز. شكلت نسبة الصادرات من الناتج بالأسعار الجارية 9.6% بالمتوسط سنويا، بينما بلغ وسطي نسبة الواردات من الناتج 38% سنويا.[149]

المخطط رقم (30): تطور الصادرات والواردات في سورية للفترة 2010-2017 بالأسعار الجارية



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول ملحق رقم 19

من جهة أخرى أدى التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بمعدلات مرتفعة وصلت إلى 31% عام 2015، و36% عام 2017

المطلب الثالث: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على سعر الصرف

منذ بداية الأزمة عام 2011، اتخذ سعر صرف الدولار مقابل الليرة منحاً تصادياً بشكل يمكن أن يقال عنه بانه انهيار في سعر الصرف، وتنوعت وتعددت الأسباب المؤدية لذلك، عسكرية، خارجية، اقتصادية، نقدية، ولكن معظم تلك الأسباب تصب في خانة الأزمة والحرب على سورية، والأثر الذي أحدثته على مستوى تمويل عجز الموازنة الناتج عن انخفاض الموارد من خلال خلق قاعدة نقدية جديدة، الأمر الذي يؤثر في المستوى العام للأسعار، وعلى سعر صرف الليرة السورية.

[148] المرجع السابق، ص 24
[149] حسابات الباحث من الجدول ملحق رقم 19

أي تغير يحدث على مستوى العرض النقدي يؤدي بالضرورة إلى تغير في سعر الصرف باعتبار عرض النقود متغير تابع، وسعر الصرف متغير مستقل. وبما انه لا توجد بيانات رسمية معلنة عن العرض النقدي في سورية خلال الفترة 2011-2017، إلا انه يمكن التنبؤ بقيمه من خلال تقدير قيمته بناء على نسبته من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2010، وتطبيقها على فترة الأزمة فقد بلغت نسبة العرض النقدي من الناتج المحلي 77.3%[150] بالمتوسط خلال الفترة 2001-2010، وعليه يكون العرض النقدي المقدر كما يوضح الجدول التالي.

الجدول رقم (5): تقدير العرض النقدي في سورية خلال الفترة 2011-2017

العام	الناتج المحلي الإجمالي	العرض النقدي المقدر
2011	3,252,720	2,515,932
2012	3,024,842	2,339,672
2013	2,937,561	2,272,161
2014	3,612,015	2,793,841
2015	4,732,656	3,660,641
2016	6,117,033	4,731,437
2017	8,317,173	6,433,213

المصدر: إعداد وحسابات الباحث بالاعتماد على الجدول رقم 2، ص 122

وبناء على ذلك يكون العرض النقدي تطور من 2,041 مليار عام 2010 إلى 6,433 مليار عام 2017، بتزايد نسبته 315.2%، وهي نسبه كفيلة لتؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم بمعدلات غير مسبوقة وانخفاض قيمه العملة الوطنية.

في عام 2011، وكغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي، لم تنجح السياسة النقدية في سورية بان تكون أكثر فاعلية في التدخل لمواجهة الآثار السلبية للأزمة بالرغم من الاحتياطيات الكبيرة بالعملات الصعبة المتوفرة لدى المركزي. فقد دفعت الأزمة المصرف المركزي في سورية إلى تخفيض قيمة العملة بحوالي 67% حتى كانون الثاني عام 2012[151] بهدف الحد من المضاربة

[150] بالاعتماد على الجدول رقم 2، ص 122.
[151] المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، 2013، مرجع سبق ذكره، ص 47

على العملة الوطنية، إضافة إلى تشجيع الصادرات غير النفطية، إلا أن هذا التخفيض لم ينجح في تفادي نشوء سوق صرف غير رسمي تجاوزت فيه قيمة الدولار مقابل الليرة السورية حوالي 100. كما أن قرار السماح لشركات الصرافة بتمويل المستوردات زاد المضاربة على العملة الوطنية في السوق غير الرسمية وساهم بتغذيتها بالقطع الأجنبي وثبت تلاعبها بسعر الصرف[152].

أما في عام 2013، فقد تعمقت خسائر الليرة وتراجعت بنسبة 83% في السوق الرسمي و60% في السوق غير الرسمي[153] وشهدت الليرة انخفاضا حادا وصل مستوى 300 ليرة للدولار في شهر تموز متأثرة بازدهار عمليات المضاربة وتنامي ظاهرة الدولرة وظهور شبكات غير رسمية لتسليم الحوالات الواردة إلى جانب التهديدات الأميركية بتوجيه ضربة عسكرية لسورية، واستمرار المركزي بالتدخل المباشر في سوق الصرف حيث نفذ 14 جلسة تدخل ذلك العام أسهمت بتحسن في قيمة الليرة وبإعادة الاستقرار للسوق خلال الربع الأخير من ذلك العام. وقد واصل سعر الصرف انهياره مع استمرار الأزمة خلال العامين 2014 و2015 والعوامل المرافقة لها، كتردي الأوضاع الأمنية واستمرار العمليات العسكرية، وتمديد العقوبات الاقتصادية الغربية على سورية، إلى جانب الاعتماد على لمستوردات لتلبية احتياجات القطر، وفي ظل تعطل عجلة الإنتاج، والمضاربة على سعر الصرف، وتراجع موارد الدولة النفطية وغير النفطية، وغيرها من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية، حيث وصل في نهاية كل من عامي 2014 و2015 إلى سعر 210 و391 على التتالي.[154]

في أيار عام 2016 وفي ظل جميع المعطيات سابقا سجلت الليرة مستوى منخفض جديد وصل إلى 630 ليرة للدولار، وفي عام 2017 عززت الليرة من مكاسبها وحافظت على استقرارها النسبي طيلة الأرباع الثلاثة الأولى عند مستوى 517 ليرة للدولار[155]، أما الربع الأخير قامت السلطات

---

[152] سليمان، عدنان، موقع الاقتصادي، https://aliqtisadi.com/557035-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%b1%d8%a7%d9%81%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/

[153] جزائرلي، ليلى، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017، ص 4

[154] مركز دمشق للبحاث والدراسات، مداد، تأثيرات الأزمة على الاقتصاد السوري، مرجع سبق ذكره، ص 34

[155] جزائرلي، ليلى، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017، ص 6

النقدية الجديدة بدعم حالة الاستقرار بجملة من القرارات حولت مسار الاتجاه العام لسعر الصرف إلى التحسن ليصل إلى 436 للدولار الواحد في نهاية العام.

موجز التحليل الاقتصادي لسعر الصرف:[156]

- عوامل العرض (الموارد):

- تدهور حصيلة القطع الأجنبي من الصادرات.
- شبه انعدام حصيلة القطع الأجنبي من قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي والصادرات الخدمية.
- تحول واردات الحوالات من الخارج إلى القنوات غير الرسمية.
- الانخفاض الكبير في الاحتياطيات لدى البنك المركزي.
- الهبات والمنح والمساعدات من الخارجي والتي تمثلت بالنسبة الأكبر بالخط الائتماني الإيراني بقيمة إجمالية بلغت 5.8 مليار دولار.

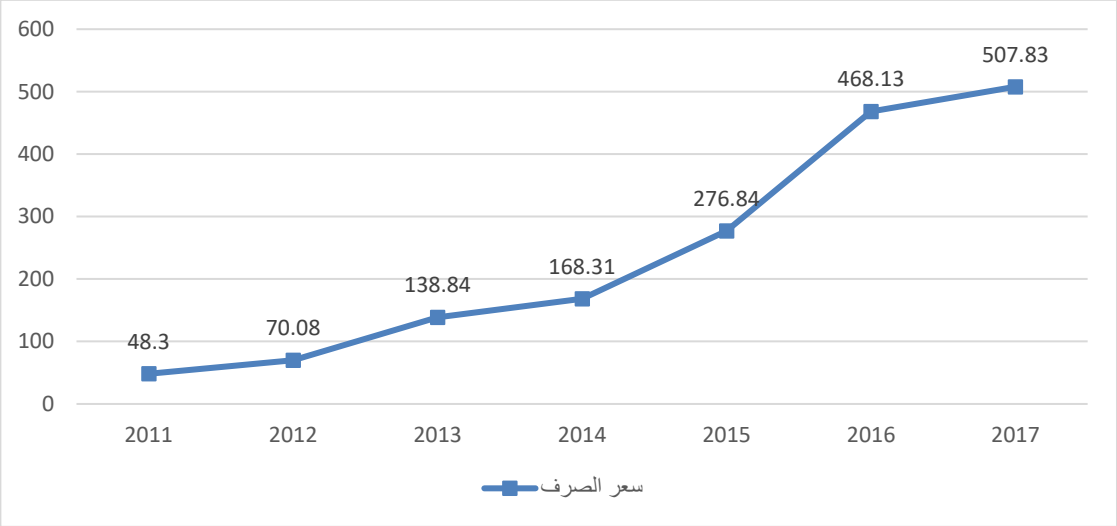
- عوامل الطلب (الاستخدامات):

- التزايد الكبير لتمويل المستوردات عبر المصرف المركزي.
- تزايد تمويل السلع الغير ممولة من المصرف المركزي عبر الأقنية غير الرسمية مثل التهريب والموبايلات والتبغ.
- تزايد طلب الأفراد للتحوط والادخار.
- تنفيذ بعض العمليات التجارية بطريقة الدولرة.
- تهريب الأموال للخارج.
- تزايد الطلب بدافع المضاربة.

[156] للتفصيل مراجعة:
1 مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري
2 جزائرلي، ليلى، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017،

شكلت العوامل السابقة بالإضافة إلى السياسات المتعلقة بسعر الصرف ضغطا سلبيا على قيمة الليرة السورية، فرغم التصريحات الحكومية بان سعر الصرف في السوق السوداء وهمي، لكن سعر الصرف الرسمي للدولار مقابل الليرة بقي محافظاً على خطه البياني الصاعد حتى الوقت الحالي.

المخطط رقم (31): تطور سعر الصرف في سورية خلال الفترة 2011-2017



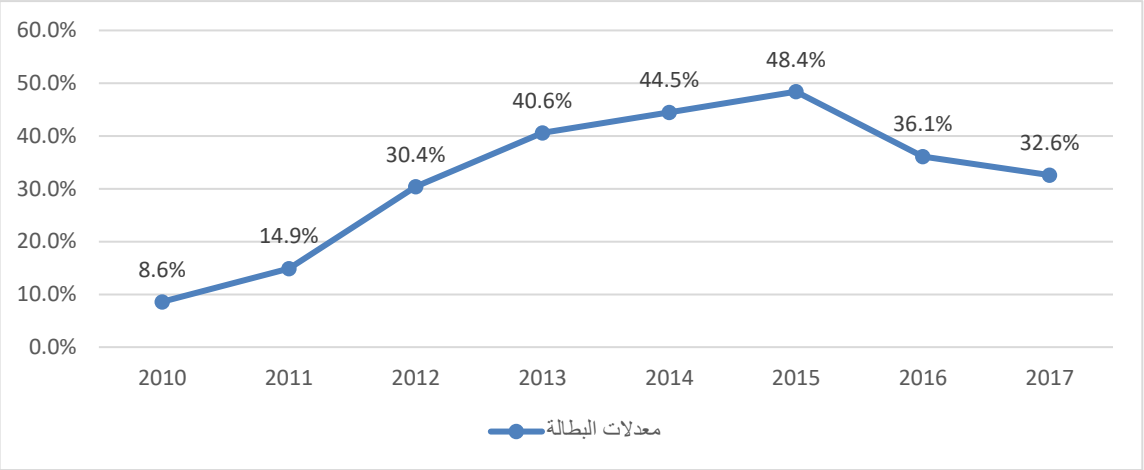
المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نشرات مصرف سورية المركزي

المطلب الرابع: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على التوظيف (البطالة)

أظهرت البيانات الرسمية معدلات بطالة غير مسبوقة وصلت إلى ما يقارب 48% عام 2015 ويرجع ذلك إلى خروج جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية نتيجة الإغلاق أو التدمير، أما فيما يتعلق بالسياسة المالية، فقد غابت الاستثمارات الحقيقية في فترة الأزمة وكان تمويل عجز الموازنة العامة لتغطية الإنفاق الجاري، واقتصرت الاستثمارات في معظمها على إعادة تأهيل ما تم تدميره في خلال الحرب وقد لوحظ ذلك في العامين الأخيرين من الدراسة، حيث انعكس ذلك من خلال انخفاض معدلات البطالة إلى 32.6% عام 2017. فقد ازداد معدل البطالة من 8.6% عام 2010 إلى 14.9% عام 2011، وفي عام 2012 و2013 ومع اشتداد وقع الأزمة، وصل معدل البطالة إلى 30.4% و40.6% على التوالي، لتسجل تلك الفترة الصدمة الأعلى في معدلات نمو معدلات البطالة، ففي السنتين اللاحقتين، نمت معدلات البطالة بمعدل يقارب 9%، لتصل في

نهاية عام 2015 إلى 48.4%، ومع بدء عودة الاقتصاد بشكل جزئي للعمل عام 2016 و2017 انخفضت معدلات البطالة بشكل ملحوظ إلى 36% عام 2016 و32.6% عام 2017. (المخطط 32)

المخطط رقم (32): تطور معدلات البطالة في سورية خلال الفترة 2011-2017



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، القوة البشرية والقوة العاملة للأعوام المذكورة عدا عام 2013[157]

المطلب الخامس: منعكسات تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية على الحالة الاجتماعية والفقر

أحدثت التغيرات على صعيد الموازنة العامة أثراً كبيراً على واقع الفقر في سورية من خلال تراجع الإيرادات العامة للدولة مقابل زيادة النفقات، محدثة خللا حاولت السياسة المالية تعويضه من خلال فرض رسوم إضافية وزيادة الضرائب غير المباشرة، الأمر الذي كان له أثراً سلبيا على دافعي الضرائب من أصحاب الدخل المحدود، وعلى الجانب آخر، كان لتمويل عجز الموازنة أثراً في زيادة معدلات الفقر من خلال التمويل التضخمي عبر زيادة العرض النقدي وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار بشكل كبير ترافق مع انخفاض قيمة العملة وانخفاض الدخول الحقيقية، حيث بلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك 783% عام 2017 على أساس تراكمي من عام

[157] حوراني، أكرم، ورقة عمل حول: تحليل الموازنة العامة للدولة في ضوء السياسات المالية الحالية، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث، 2019

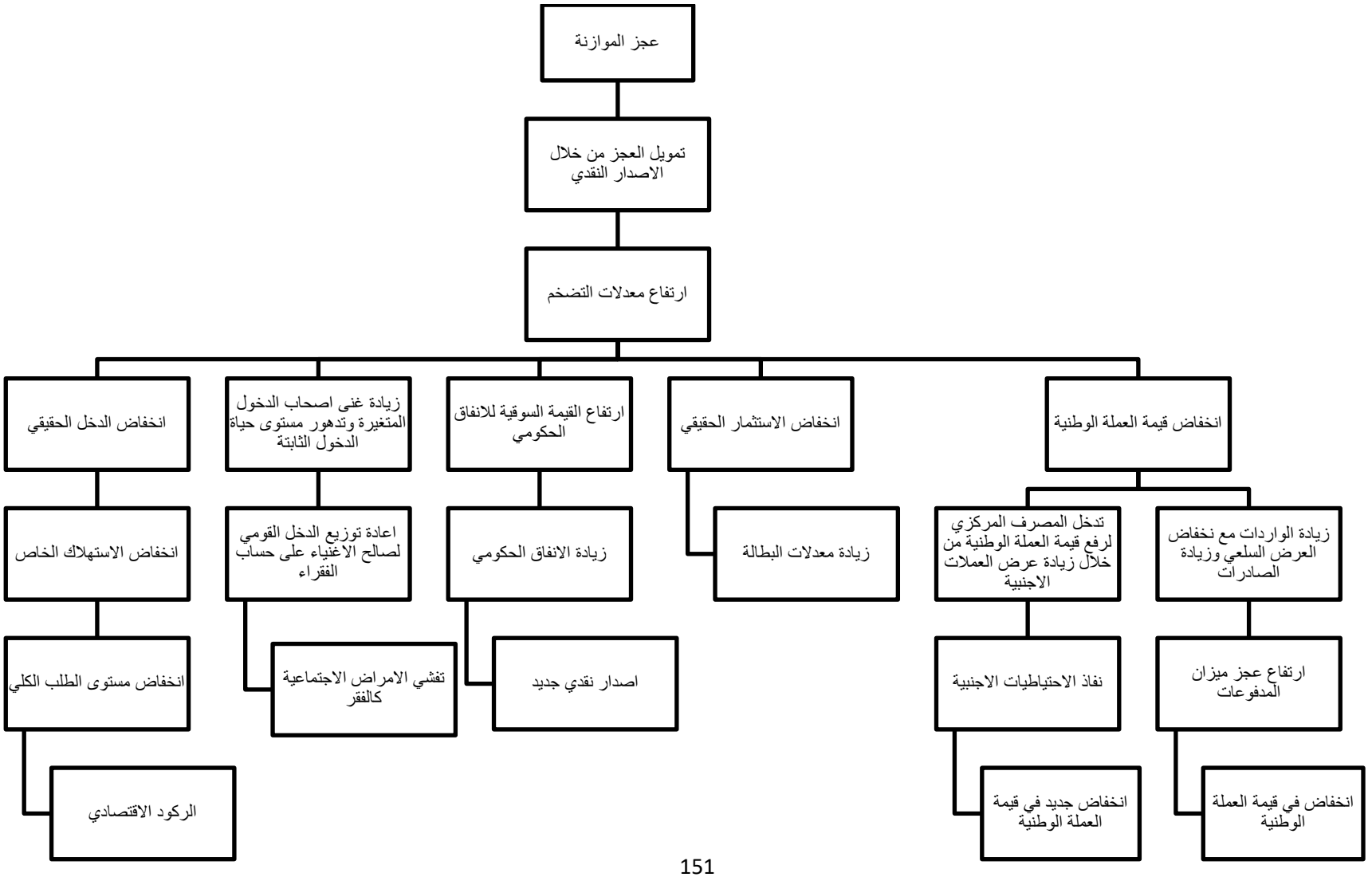
2010. فقد انتشـــر الفقر في جميع أنحاء البلاد كنتيجة لمجموع العوامل التي تأثرت بالأزمة، من ارتفاع الأســعار، وانخفاض معدلات النمو الاقتصــادي، وانخفاض قيمة العملة الوطنية، والارتفاع الحاد في معدلات البطالة، والهجرة الداخلية (النزوح) بسبب العمليات العسكرية أو غياب الأمن في بعض المناطق، وفقدان المنازل نتيجة ذلك، كما اختلفت مؤشــرات ونســب الفقر من محافظة إلى أخرى تبعا للعمليات العسكرية والحصار على بعض المناطق.

إضــافة إلى ما ســبق، شــهدت ســورية زيادة هائلة في الفقر متعدد الأبعاد، والذي يشــمل التعليم، والصحة، ومستويات المعيشة، ففي عام 2012، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الأدنى، 52.6% من إجمالي الســكان في ســورية بمعدل نمو 30.9% عن عام 2011 الذي وصلت النسبة فيه إلى 40.2%. كما استمرت معدلات الفقر بتسجيل أرقام قياسية لتسجل عام 2013 نسـبة 59.1%، وفي العام 2014 زادت معدلات الفقر الشـديد لتبلغ 66.5%بمعدل نمو قدره 12.5% عن عام 2013،[158] وذلك نتيجة ارتفاع أســعار الســلع والخدمات، وفقدان الوظائف والارتفاع الحاد في معدلات البطالة، إضــافة إلى الانكماش الاقتصــادي الذي أصــاب الاقتصاد السوري، ونتيجة اتباع بعض لسياسات المالية التي من شانها توفير الموارد للخزينة العامة للدولة من أجل تمويل إنفاقها، كتمويل عجز الموازنة، من خلال تحرير أسعار بعض السلع كالوقود، وخفض الدعم عن بعض المنتجات، وأيضــا نتيجة التصــعيد في الأعمال العســكرية في معظم المناطق. كما شـهد عام 2015 تحولا في السـياسـات الاقتصـادية نحو المزيد من النيوليبرالية من خلال الزيادة في أســعار الخبز، والمواد الغذائية الأســاســية، والمشــتقات النفطية، وزيادة الرســوم والضـرائب غير المباشـرة، أدت بالإضـافة إلى عوامل أخرى إلى زيادة معدلات الفقر مقاسـا بالخط الوطني عند الحد الأدنى إلى 69.3%، بمعدل نمو بلغ 4.2% عن عام 2014. [159] اســتمرت معدلات الفقر بالازدياد حتى بلغت في كل من عامي 2016 و2017، نسبة 77.2% و79%على التوالي[160].

[158] المركز السوري لبحوث السياسات، سورية مواجهة التشظي، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2015، ص 44.
[159] المرجع السابق، ص 44
[160] المركز السوري لبحوث السياسات، سورية، العدالة لتجاوز النزاع، 2020، ص 94

اللافت للنظر في قراءة الأرقام السابقة، أنه رغم الزيادة المتسارعة لنسب الفقر في سورية لم يلحظ على أرض الواقع مواكبة فعلية للمراكز، والهيئات الحكومية المعنية بالإحصاءات وإجراء المسح (الاقتصادي، الإنفاقي، الغذائي، الثقافي ....)، ولم يتم نشر أرقام رسمية تجسد حجوم المشاكل التي يعاني منها المجتمع السوري بعد مرور أشد سنوات الأزمة، وبدء حالة من الهدوء النسبي (إن صح التعبير) خاصة مع تزايد الحديث عن إعادة الإعمار وبناء ما دمرته الحرب على الأصعدة كافة، فالعلاج يتطلب تشخيص المشاكل أولاً، وقراءة للأرقام والمؤشرات، ليتم بناء عليه توجيه الموارد اللازمة أو توزيعها وفقاً للضرورات.

يمكن في ختام هذا الفصل تلخيص الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال المخطط التالي.


عجز الموازنة
تمويل العجز من خلال الاصدار النقدي
ارتفاع معدلات التضخم
انخفاض الدخل الحقيقي
زيادة غنى اصحاب الدخول المتغيرة وتدهور مستوى حياة الدخول الثابتة
ارتفاع القيمة السوقية للانفاق الحكومي
انخفاض الاستثمار الحقيقي
انخفاض قيمة العملة الوطنية
انخفاض الاستهلاك الخاص
اعادة توزيع الدخل القومي لصالح الاغنياء على حساب الفقراء
زيادة الانفاق الحكومي
زيادة معدلات البطالة
تدخل المصرف المركزي لرفع قيمة العملة الوطنية من خلال زيادة عرض العملات الاجنبية
زيادة الواردات مع نخفاض العرض السلعي وزيادة الصادرات
انخفاض مستوى الطلب الكلي
تفشي الامراض الاجتماعية كالفقر
اصدار نقدي جديد
نفاذ الاحتياطيات الاجنبية
ارتفاع عجز ميزان المدفوعات
الركود الاقتصادي
انخفاض جديد في قيمة العملة الوطنية
انخفاض في قيمة العملة الوطنية

خلاصة الفصل الثالث

تناول الفصـــل النتائج والآثار المترتبة على تمويل عجز الموازنة العامة في ســـورية خلال الفترة 2001–2017. وتوصـــل الفصـــل من خلال المبحث الأول إلى أن تمويل عجز الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة من 2001–2010، أدى إلى مزيج من الآثار الإيجابية والســـلبية على كافة الأصـــعدة. فعلي مســـتوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد حقق تمويل عجز الموازنة تحقيق إضـــافة حقيقية في الناتج وتحفيز معدلات النمو في ســـورية، كما ســـاهم في انخفاض طفيف في معدلات البطالة. في حين ســاهم تمويل عجز الموازنة في تحفيز معدلات التضــخم من خلال زيادة العرض النقدي بمعدلات تجاوزت الحدود المســموحة، كما أســهم في زيادة معدلات الفقر من خلال زيادة مؤشر أسعار المستهلكين ومحاولة السياسات الاقتصادية تعويض عجز الإيرادات من خلال فرض رسوم إضافية وضرائب غير مباشرة وتحرير بعض أنواع السلع.

خلص المبحث الثاني إلى أن الزيادة الكبيرة في اعتماد التمويل التضـــخمي أدت إلى خلل كبير في الاقتصاد والمجتمع، فكانت الآثار سلبية على كافة الأصعدة. فانهارت معدلات النمو وتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي تراجعا كبيراً، كما أن خلق القاعدة النقدية الجديدة التي أســـفر عنها التمويل التضــخمي أدت إلى معدلات تضــخم كبيرة وذلك يعود أيضــا لشــبه انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي في إنتاج عرض يكافئ الطلب الناشئ، كما ارتفعت أسعار السلع وقد وصل مؤشر أسعار المستهلكين لبعض السلع إلى معدلات تضخم تجاوزت معدلات المؤشر بشكل عام، مما أدى إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية رغم محاولات الضــبط والســياســات التدخلية التي تم اتباعها من قبل الســـلطة النقدية. أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي فكانت الغايات التمويلية لعجز الموازنة العامة هي لتغطيه جوانب الإنفاق الجاري وابتعادها عن الشــق الاجتماعي بشــكل كبير من حيث التوجه التنموي الاجتماعي أو حتى الحفاظ على ما وصـــلت إليه قبل الأزمة على أقل تقدير، كما أدى التمويل التضـــخمي إلى إعادة توزيع الدخل القومي، فعانت النســـبة الغالبة في المجتمع من الفقر نتيجة ارتفاع معدلات التضــخم وزيادة معدلات البطالة لما وصــل إليه الاقتصــاد من حالة الركود التضخمي وانخفاض الدخول الحقيقية وانخفاض قيمة العملة الوطنية.

الفصل الرابع: التحليل القياسي للأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة على أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في سورية

المبحث الأول: مفردات النموذج القياسي

المبحث الثاني: دراســـة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في معدلات التضخم

المبحث الثالث: دراســـة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في الناتج المحلي الإجمالي

المبحث الرابع: دراســـة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في سعر الصرف

المبحث الخامس: دراســـة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في معدلات البطالة

تمهيد

يمثل القسم العملي المساهمة الأساسية بالنسبة لهذه الدراسة، حيث يتم فيه تقدير الأثر طويل الأجل الناتج عن تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأكثر أهمية في الاقتصاد السوري، وبيان فيما إذا كان تمويل عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2001-2017 أثر إيجاباً في دفع عملية النمو والتنمية في سورية.

تتلخص أهم هذه الصعوبات في عدم وجود البيانات الرسمية لبعض البيانات أحياناً، وخاصة المتعلقة بفترة الأزمة، وعدم شفافية تلك البيانات ودقتها في بعض المواضع في حال وجدت. فقد اعتمد الباحث على اجتهادات مراكز الدراسات والبحوث والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن جهات غير رسمية من أجل إتمام هذا العمل. ترتب على ذلك اختلاف مصدر البيانات الخاصة بالمتغير الواحد خلال فترة الدراسة نظراً لاستحالة استكمالها من مصدر واحد.

يعرض هذا الفصل بداية التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات المعتمدة في الدراسة، ثم ينتقل إلى استعراض نتائج الدراسة الإحصائية الوصفية للمتغيرات، يلي ذلك تطبيق منهجية الاختبارات القياسية والإحصائية المناسبة، وأخيرا يتم عرض نتائج هذه الاختبارات.

المبحث الأول: مفردات النموذج القياسي

المطلب الأول: متغيرات الدراسة ومصادر البيانات*

تضمن الجانب العملي في هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات التفسيرية هي**:

1- عجز الموازنة العامة في سورية (DIF): وهو المتغير المستقل في الدراسة (سيتم دراسة أثره في المتغيرات التابعة) مقدرا بملايين الليرات، وهو حاصل طرح الإيرادات العامة من النفقات

* تمت الدراسة الإحصائية عن الفترة 1987-2017 لصعوبة إجراء التحليل القياسي للفترة 2001-2017 نظراً لقصرها.

** من أجل إتمام هذا العمل، وبسبب غياب البيانات الرسمية المتعلقة بعجز الموازنة العامة للدولة للفترة 2014-2017، ولعدم وجود التقديرات المنطقية لمراكز الأبحاث والدراسات الاقتصادية الصادرة خلال تلك الفترة والتي تتعلق بعجز الموازنة الفعلي، اعتمد الباحث على تثبيت نسب تنفيذ الموازنة العامة التقديرية للعام 2013 فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات من اجل الوصل إلى قيمة مقدرة للعجز الفعلي للموازنة العامة للفترة 2014-2017.

العامة وبذلك يكون بقيمته الموجبة في حال وجود عجز، وبقيمته السالبة في حال وجود فائض. وقد تم الحصول على بيانات الإيرادات والنفقات الفعلية من المصادر التالية:

1987-1989: جودت يعقوب آغا، ريم، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الانفاق العام في الجمهورية العربية السورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 1992.

1990-1997: العمليات المنفذة في الموازنة العامة في سورية، المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة.

1998-2010: النشرات الربعية الصادرة عن وزارة المالية للسنوات المذكورة.

2011-2012: موقع مصرف سورية المركزي، الإحصاءات النقدية والمصرفية، بيانات الموازنة العامة، الميزانية الفعلية للحكومة،

http://cb.gov.sy/ar/stats/category?id=54358d6926

2013: مجلس الشعب يحيل مشروع قانون الحسابات الختامية للموازنة المالية 2013 إلى لجنة الموازنة، الوكالة العربية للأنباء، سانا، http://www.sana.sy/?p=952139

2014-2017: تقديرات الباحث، من خلال تثبيت نسبة تنفيذ موازنة عام 2013، على موازنة السنوات التالية المدروسة.

2-التضخم (INF) (متغير تابع): كنسبة مئوية، يعبر عن معدل النمو الحاصل في مكمش الناتج المحلي الإجمالي (DEFLATOR). وقد تم الحصول على قيمة المكمش من خلال قسمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مقوماً بأسعار عام 2000).

3-الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RY) (متغير تابع): بالأسعار الثابتة لعام 2000 مقدراً بملايين الليرات السورية. وقد تم الحصول على بيانات كل من الناتج المحلي بالأسعار الجارية والناتج المحلي بالأسعار الثابتة كما يلي:

1987-1989: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 1996.

1990-1993: مصرف سورية المركزي، بيانات الناتج المحلي الإجمالي.

1994-2017: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة.

4-سعر الصرف (S): وهو سعر الصرف غير المباشر (سعر صرف الدولار الامريكي مقابل الليرة السورية)، مأخوذا بقيمته في نهاية كل عام من نشرات أسعار الصرف الصادرة عن مصرف سورية المركزي.

5-البطالة (W) (متغير تابع): كنسبة مئوية تعبر عن نسبة عدد السكان العاطلين عن العمل من حجم قوة العمل. أما مصادر البيانات فكانت على المخطط التالي:

1987-1994: أديب علي صقر، البطالة في سورية (الواقع والافاق)، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، 2006، ص 238.

1995-2017: حسابات الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للسنوات المذكورة.

وقد تم إدراج جميع بيانات متغيرات الدراسة في الجدول التالي:

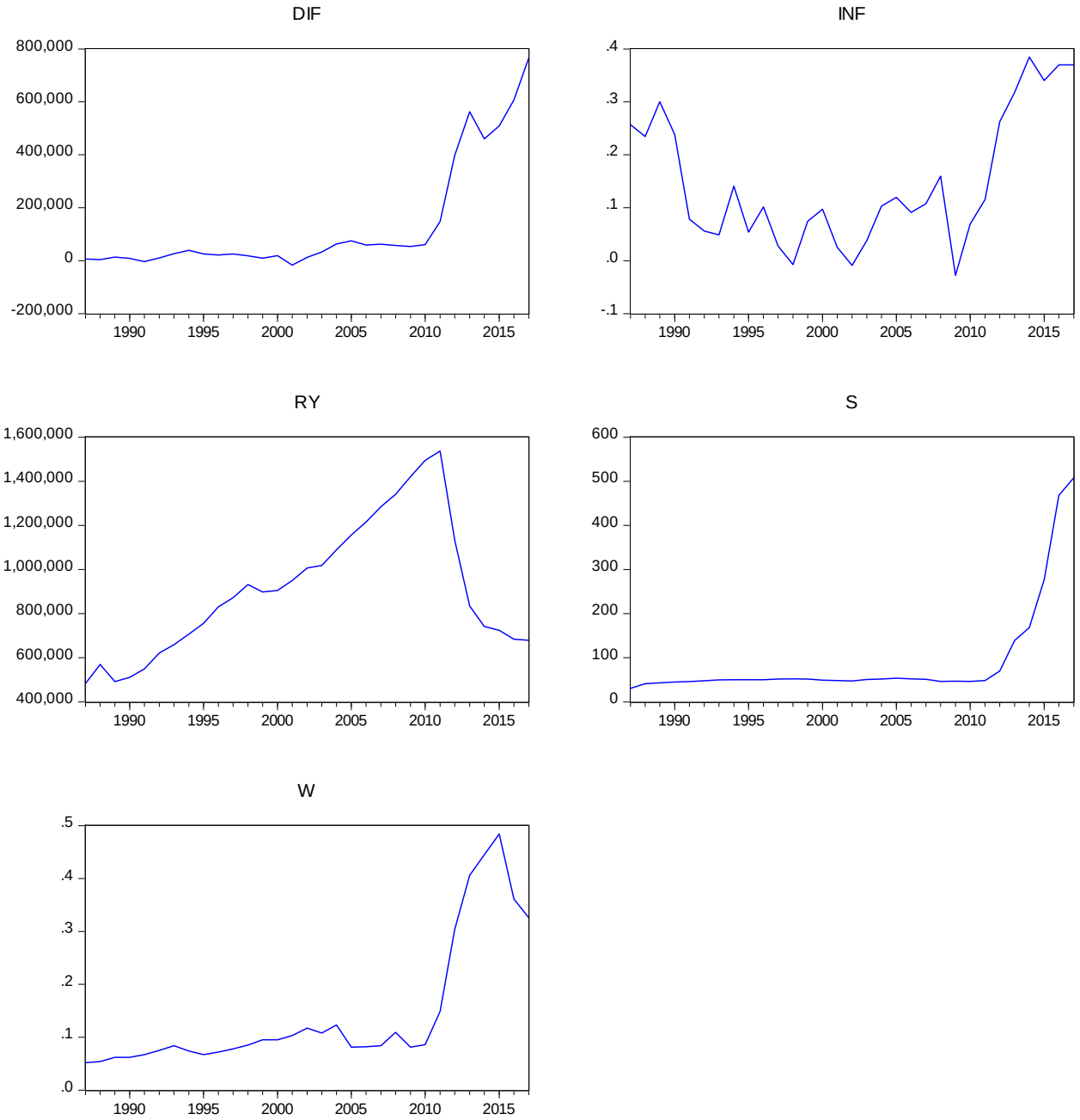
الجدول رقم (6): متغيرات الدراسة القياسية 1987-2017

W	S	INF	RY (مليون ل.س)	DIF(مليون ل.س)	العام
5.2%	30.4	25.7%	482,934	6,403	1987
5.4%	41.24	23.4%	569,927	3,837	1988
6.2%	43.16	30.0%	492,147	13,728	1989
6.2%	44.69	23.8%	510,547	8,234	1990
6.7%	45.86	7.8%	549,675	-3,600	1991
7.5%	47.86	5.6%	621,098	10,127	1992
8.4%	49.63	4.9%	659,174	25,913	1993
7.4%	49.96	14.1%	706,746	39,212	1994
6.7%	50.07	5.4%	756,409	25,572	1995
7.2%	50.05	10.2%	830,726	21,287	1996
7.8%	51.42	2.8%	872,460	25,677	1997
8.5%	51.97	-0.7%	931,655	17,935	1998
9.5%	51.66	7.4%	898,551	9,218	1999
9.5%	49.37	9.7%	904,622	19,211	2000
10.3%	48.04	2.5%	950,245	-17,094	2001
11.7%	47.12	-0.9%	1,006,431	12,392	2002
10.8%	50.54	3.8%	1,018,708	32,712	2003
12.3%	51.68	10.3%	1,089,027	62,680	2004
8.1%	53.37	12.0%	1,156,714	75,112	2005
8.2%	52	9.1%	1,215,082	58,835	2006
8.4%	51.4	10.8%	1,284,035	61,960	2007
10.9%	46.5	16.0%	1,341,516	57,490	2008
8.1%	46.7	-2.8%	1,420,827	53,742	2009
8.6%	46.5	6.9%	1,494,595	60,959	2010
14.9%	48.3	11.6%	1,537,191	147,731	2011
30.4%	70.08	26.2%	1,132,310	397,427	2012
40.6%	138.84	31.8%	834,511	562,792	2013
44.5%	168.31	38.5%	741,123	460,216	2014
48.4%	276.84	34.0%	724,615	508,853	2015
36.1%	468.13	37.0%	683,816	607,098	2016
32.6%	507.83	37.0%	678,842	766,096	2017

المطلب الثالث: الإحصاء الوصفي للمتغيرات

سيتم بداية استعراض الأشكال البيانية لمتغيرات الدراسة، والتي تعكس التطورات التي طرأت على هذه المتغيرات خلال الفترة الزمنية المدروسة.

مخطط لتطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1987-2017



المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

من المخطط السابق نلاحظ ما يلي:

- شهد عجز الموازنة العامة للدولة فترات استقرار نسبي تقريباً من عام 1987 ولغاية عام 2010، حيث لم يطرأ تغير جوهري على المستوى العام لعجز الموازنة بل بقي في إطار مقبول نسبياً حوالي 100 مليار ليرة سورية، ثم بدأ بالتزايد بشكل كبير خلال فترة الأزمة ليصل إلى ما يقارب 800 مليار عام 2017. تجدر الإشارة إلى أن العجز المقاس هنا هو العجز الحقيقي وليس المقدر وبالتالي نستطيع من خلال هذا المتغير قياس الأثر الاقتصادي لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.
- انخفاض الناتج الحقيقي خلال فترة الأزمة (2011-2017) مما يؤكد تزايد معدلات التضخم بشكل كبير قياسا بالفترة التي سبقتها (1987-2010) والتي شهدت استقراراً نسبياً في معدلات الناتج الحقيقي والتضخم
- ارتفاع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار خلال فترة الحرب وبقاءه شبه ثابت للفترة التي قبلها.
- شهدت فترة الدراسة حدوث تقلبات عديدة ذات تباينات مختلفة في معدلات التضخم محسوبة على أساس سنوي سواء قبل حدوث الأزمة أو بعدها.
- ارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ خلال فترة الحرب بعد تراجعها بين عامي 2005-2010 نتيجة تبني سياسة اقتصاد السوق الاجتماعي.

- سيتم الانتقال إلى تحليل بعض الخصائص الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة كاستعراض مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت والتوزيع كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (7): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة القياسية

المقياس	DIF	INF	RY	S	W
الوسط الحسابي	133,282.4	0.146367	906,331.0	91.27484	0.144226
الوسيط	32,712.00	0.103265	872,459.5	50.05000	0.085000
الحد الأعلى	766,096.3	0.384537	1,537,191.	507.8300	0.484000
الحد الأدنى	-17,094.00	-0.027802	482,934.4	30.40000	0.052000
الانحراف المعياري	216,448.1	0.124123	301,922.7	116.3352	0.126195
معامل الالتواء	1.715308	0.611830	0.512495	2.811570	1.647788
معامل التفرطح	4.469275	2.094517	2.304661	9.703303	4.165482
إحصائية Jarque- Bera	17.99020	2.993104	1.981546	98.88223	15.78310
القيمة الاحتمالية لـ Jarque-Bera	0.000124	0.223901	0.371290	0.000000	0.000374

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS 10

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ متوسط عجز الموازنة خلال الفترة من 1987 حتى عام 2017 حوالي 133 مليار ل.س بانحراف معياري قدره 216 مليار ل.س، نظرا لتشميل فترة الحرب على سورية والتي شهدت تزايد كبير في عجز الموازنة العامة للدولة بلغ أقصى قيمة له حوالي 766 مليار ل.س. بلغت قيمة معامل الالتواء (Skewness) 1.715308 وهي أكبر من الصفر حيث تدل إلى التواء توزيع البيانات نحو اليمين وهو متوقع حيث تتركز القيم الكبرى للعجز خلال فترة الحرب على سورية. أما قيمة معامل التفرطح (Kurtosis) فقد بلغت 4.469275 وهي أكبر من قيمتها في التوزيع الطبيعي الاعتدالي والبالغة 3 مما يدل على تحدب شكل توزيع بيانات هذا المتغير بما يفوق مستواه في التوزيع الطبيعي. كما قدرت إحصائية اختبار (Jarque–Bera) 17.99020 وبقيمة احتمالية بلغت 0.000124 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، مما ينفي خضوع بيانات عجز الموازنة للتوزيع الطبيعي.
- بلغ معدل التضخم بالمتوسط خلال الفترة من 1987 حتى عام 2017 حوالي 14.7% بانحراف معياري قدرة 12% والذي يدلل على تقلب مستويات التضخم وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي الداخلي خلال فترة الدراسة. قيمة Skewness هي 0.611 والتي هي أكبر من الصفر حيث تدل إلى التواء توزيع البيانات إلى اليمين بشكل طفيف. قيمة Kurtosis هي

2.1 والتي هي أصغر من 3 وتدل على تحدب أقل بشكل طفيف من التوزيع الطبيعي. بلغ احتمال التوزع الطبيعي لمعدلات التضخم 0.22، وبما أنه أكبر من مستوى المعنوية 5% فهذا يشير إلى خضوع بيانات معدلات التضخم إلى التوزيع الطبيعي.

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالمتوسط خلال الفترة من 1987 حتى عام 2017 حوالي 906 مليار ليرة سورية، حيث بلغ أعلى قيمة له 1,537 مليار ليرة وأدنى قيمة 483 مليار ليرة، بانحراف معياري قدره 302 مليار والذي يدلل على عدم استقرار مستويات الناتج الحقيقي وبالتالي التشغيل والاستثمار خلال فترة الدراسة. قيمة Skewness هي 0.51 والتي هي أكبر من الصفر حيث تدل إلى التواء توزيع البيانات إلى اليمين بشكل طفيف. قيمة Kurtosis هي 2.3 والتي هي أقل من 3 وتدل على تحدب أقل من التوزيع الطبيعي بشكل طفيف. بلغ احتمال التوزع الطبيعي لبيانات الناتج المحلي الإجمالي 0.37، أكبر من 5%، وبالتالي يعتبر توزع بيانات الناتج المحلي الإجمالي توزيعاً طبيعياً
- بلغ متوسط سعر الصرف خلال الفترة من 1987 حتى عام 2017 حوالي 92 ليرة سورية بانحراف معياري قدره 116. ليرة سورية والذي يدلل على تقلب كبير في أسعار الصرف وبالتالي يدل على عدم وجود الاستقرار في سعر الصرف، قيمة Skewness هي 2.7 والتي هي أكبر من الصفر حيث تدل إلى التواء توزيع البيانات إلى اليمين. قيمة Kurtosis هي 8.86 والتي هي أكبر من 3 وتدل على تحدب أعلى من التوزيع الطبيعي. بلغ احتمال التوزع الطبيعي لأسعار الصرف أقرب إلى الصفر، وبالتالي يعد توزع بيانات سعر الصرف توزيعاً غير طبيعي.
- بلغ معدل البطالة بالمتوسط خلال الفترة من 1987 حتى عام 2017 حوالي 14.4% بانحراف معياري قدره 12.6% والذي يدلل على تقلب كبير في مستويات البطالة وبالتالي التشغيل والاستثمار خلال فترة الدراسة. قيمة Skewness هي 1.65 والتي هي أكبر من الصفر حيث تدل إلى التواء واضح في توزيع البيانات إلى اليمين. قيمة Kurtosis هي 4.16 والتي هي أكبر من 3 وتدل على تحدب أكبر من التوزيع الطبيعي. احتمال التوزيع

الطبيعي للبيانات هو 0.0004% وهو أصغر من 5% مما ينفي خضوعها إلى التوزيع الطبيعي.

المطلب الرابع: بناء النماذج القياسية

بعد تحديد متغيرات الدراسة والإحصاءات الوصفية يتم الانتقال إلى المرحلة الثانية من التحليل والتي تبدأ باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة.

4-1-1.1. اختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة:

يهدف هذا الاختبار إلى فحص استقرارية المتغيرات مع مرور الزمن. توجد عدة طرق لإجراء هذه الاختبارات، حيث كانت الأعمال الأولى الخاصة باختبارات جذر الوحدة تتمثل في أعمال Fuller(1976) وأعمال Dicky–Fuller (1979–1981) التي طورت فيما بعد من قبل الاقتصاديين القياسيين لتصبح أكثر دقة مثل اختبار فيليبس بيرون Perron–Phillips(PP)، واختبار ديكي فولر الموسع augmented Dicky Fuller (ADF)، الذي سيتم استخدامه في الدراسة الحالية، وكما تنص فرضياته على ما يلي:

H0: السلسلة المدروسة لها جذر وحدة (غير مستقرة).

H1: السلسلة المدروسة ليس لها جذر وحدة (مستقرة).

أظهرت نتائج تطبيق اختبار جذر الوحدة على سلسلة عجز الموازنة قبول فرضية العدم التي تشير إلى وجود جذر وحدة وبالتالي فان سلسلة عجز الموازنة غير مستقرة في المستوى نظرا لكون القيمة الاحتمالية لإحصائية T المستخدمة في الاختبار أكبر من مستوى المعنوية 5%:

الجدول رقم (8): اختبار جذر الوحدة لسلسلة العجز عند المستوى

Null Hypothesis: DIF has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.629165	0.9992
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

بناء على النتائج السابقة؛ تم اختبار الاستقرار عند الفرق الأول فكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (9): اختبار جذر الوحدة لسلسلة العجز عند الفرق الأول

Null Hypothesis: D(DIF) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)			
		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.730789	0.0039
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.			

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

استقرت سلسلة عجز الموازنة العامة عند الفرق الأول لكون Prob=0.0039 < 0.05 وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر للوحدة في سلسلة عجز الموازنة عند الفرق الأول.

بينت نتائج تطبيق اختبار ديكي فولر الموسع augmented Dicke Fuller (ADF)، المدرجة في الجدول رقم (10)، أن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة تحوي على جذر وحدة في مستوياتها، إلا أنها جميعها أصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأول لها.

الجدول رقم (10): نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) لمتغيرات الدراسة

درجة التكامل	Prob OF ADF T STATISTIC		INCLUDE IN TEST EQUATION	VAR
	1st difference	Level		
I(1)	0.0039	*0.9992	TREND AND INTERCEPT	DIF
	-	**1	INTERCEPT	
	-	0.998	NONE	
I(1)	*0.1264	*0.8129	TREND AND INTERCEPT	RY
	*0.0505	**0.3872	INTERCEPT	
	0.0038	0.4886	NONE	
I(1)	*0.0002	*0.6659	TREND AND INTERCEPT	INF
	**0.0001	**0.6167	INTERCEPT	
	0.0000	0.4405	NONE	
I(1)	*0.8839	*0.9908	TREND AND INTERCEPT	S
	**0.1796	**0.9943	INTERCEPT	
	0.0487	0.9521	NONE	
I(1)	*0.1465	0.0719	TREND AND INTERCEPT	W
	**0.0387	**0.4607	INTERCEPT	
	0.0033	0.4298	NONE	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

نستنتج مما سبق، أن نتائج اختبار جذر الوحدة تؤكد على استخدام منهجية التكامل المشترك في تقدير النماذج.

4-1-2.1. تقدير النموذج الأمثل للدراسة

في ضوء نتائج اختبارات جذر الوحدة السابقة، تكون المنهجية المثلى لتقدير أثر تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية المحددة سابقاً وفقاً لأدبيات القياس

الاقتصادي هي منهجية التكامل المشترك ممثلة بنماذج AUTO-REGRESSIVE DISTRIBUTED LAGS (ADRL) المستندة إلى اختبار الحدود BOUNDS TEST.

استخدمت هذه المنهجية لأول مرة من قبل (PESARAN AND SHIN, 1999)، ثم طورها (PESARAN ET AL.,2001). تعتمد هذه المنهجية أسلوب التحليل القائم على الانتقال من العام إلى الخاص (GENERAL TO SPECIFIC MODELING) المقدم من قبل (HENDRY,1984). ومقارنة بالمقاربات الأخرى للتكامل المشترك، تمتاز هذه المنهجية بمجموعة من الخصائص التي يمكن تلخيص أهمها بما يلي:[161]

1- إمكانية استخدامها في حال كانت السلاسل الزمنية للمتغيرات متكاملة من درجات مختلفة(1)I، (0)I.
2- يمكن استخدامها في حال كان حجم العينة صغيراً، كما تمكن من تقدير العلاقات في الأجلين القصير والطويل.

ستتم الدراسة بإضافة متغير وهمي كمتغير مستقل وهو يعبر عن الأزمة الحاصلة في سورية منذ عام 2001 وحتى عام 2017 (نهاية فترة الدراسة)، ويرمز له بالرمز CR.

يمثل المتغير CR متغير قطع يفصل بين فترتين زمنيتين، تعبر الفترة الأولى عن مرحلة ما قبل الأزمة، ويأخذ عندها القيمة (0)، بينما تعبر الفترة الثانية عن مرحلة الأزمة، ويأخذ عندها القيمة (1)، وبناء عليه يكون:

$$CR = 0 \text{ If year} < 2011$$

$$CR = 1 \text{ If year} > 2010$$

إن إدخال هذا المتغير في النماذج، لبيان مدى أثر الأزمة في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير التابع.

[161] بركة، الاء، استخدام منهجية ARDL في قياس إنتاجية العمل في قطاع الخدمات السوري ومحدداتها، مجلة جامعة دمشق، العدد الأول، 2020.

المبحث الثاني: دراســـــة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في معدلات التضخم

لاختبار مدى وجود أي أثر لعجز الموازنة في تحديد معدلات التضخم في ظل وجود جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الهامة الأخرى؛ تم تقدير النموذج التالي:

$$INF=f\ (DIF, RY, S, W, CR)$$

نظراً لعدم تكامل الدالة وعدم معنوية سلسلة البطالة، لم يتم إدراجها في النموذج ليصبح تقدير النموذج كالتالي:

$$INF=f\ (DIF, RY, S, CR)$$

- اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود (BOUNDS TEST):

كما ذكرنا سابقا، في ضوء نتائج اختبارات جذر الوحدة السابقة تكون المنهجية المثلى لتقدير أثر تمويل عجز الموازنة العامة في المتغيرات، هي منهجية ARDL. تعتمد هذه المنهجية في التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة على اختبار الحدود (BOUND TEST)، الذي يختبر فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين هذه المتغيرات، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات وتعبر علاقة التكامل هذه عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

ففي حال كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأعلى (I1) وعند مستوى معنوية 5%، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرين. أما في حال كانت القيمة المحسوبة لإحصائية F أصغر من القيمة الحرجة عند الحد الأدنى (I0) وعند مستوى معنوية 5%، نقبل هنا فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. أما في حال كانت تلك القيمة تقع بين القيم الحرجة للحدين الأعلى والأدنى (عند مستوى معنوية 5%)، فلا يمكن الحسم بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (11): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	44.07869	10%	2.525	3.56
k	4	5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبما أن القيمة المحسوبة لإحصائية F (44.08) أكبر من القيمة الحرجة عند حدها الأعلى (4.2) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

بالانتقال إلى تقدير نموذج أثر عجز الموازنة العامة في التضخم في الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL، تبين أن نموذج ARDL(4,4,4,4,4) هو النموذج الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة، كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (12): تقدير النموذج المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في التضخم

ARDL Long Run Form and Bounds Test Dependent Variable: D(INF) Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4) Sample: 1987 2017 Included observations: 27				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIF	4.74E-06	4.06E-07	11.67458	0.0073
RY	-2.76E-07	3.14E-08	-8.794157	0.0127
S	-0.000234	0.001138	-0.205436	0.8562
CR	-1.735950	0.149466	-11.61435	0.0073
C	0.287331	0.045852	6.266466	0.0245

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الرياضي المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في التضخم على النحو التالي:

$$INF = 0.00000474*DIF - 0.000000276*RY - 0.000234*S - 1.73950*CR + 0.287331$$

- تبين المعلمات المقدرة في المعادلة السابقة، تأثير المتغيرات المدروسة في معدلات التضخم في الأجل الطويل. وقد كانت إشارة معلمة عجز الموازنة موجبة، في حين كانت سالبة بالنسبة لكل من معلمة الناتج وسعر الصرف والأزمة.
- تبين من معادلة النموذج أنه وبفرض زيادة قيم عجز الموازنة العامة، أدت إلى زيادة معدلات التضخم في سورية خلال فترة الدراسة، وهذا ما يؤكد التمويل التضخمي لعجز الموازنة العامة في سورية. كما يتفق ذلك مع النظرية النقدية على أن تمويل عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في الكتلة السلعية، مما يضيف ضغوطاً على الطلب ولا يضيف طاقة استخدام جديدة، مما يدفع معدلات التضخم للارتفاع، وخاصة مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وجمود هيكل الإنتاج وقصور مستويات إنتاجية القطاعات الاقتصادية عن مواكبة معدل الزيادة في الإصدار النقدين، (وهذا ما اتفق أيضا مع دراسة عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية[162]). وبفرض زيادة عجز الموازنة بقيمة 100 مليار ليرة سورية يؤدي إلى معدل تضخم بنسبة 47.4%، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى.
- كما بين النموذج أنه بفرض زيادة الناتج الحقيقي، يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية النقدية، حيث يرى فريدمان أن زيادة حجم الناتج المحلي سوف يؤدي إلى الانخفاض في المستوى العام للأسعار وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى. وبفرض زيادة الناتج بقيمة 100 مليار ستؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم بنسبة 2.76%، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى.

[162] غسان شحرور، ايمان، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013.

- في حين أظهر سعر الصرف عدم معنوية في تفسير التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم في الأجل الطويل.
- أدت الأزمة كما يبين النموذج إلى انخفاض معدلات التضخم في الأجل الطويل، حيث أن القيم الحقيقية للسلع والخدمات خلال فترة الأزمة، أقل من قيمها قبل الأزمة، وبالتالي فإن الأزمة أدت إلى تراجع في قيمة العملة الوطنية وزيادة اسمية في الأسعار، ولكن انخفاض القيم الحقيقية لتلك السلع والخدمات،

بناء على الدراسات المقدمة من قبل (Narayan and Smyth,2008) وغيرهما، يتم الحصول على معلمات الأجل القصير من خلال تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ERROR CORRECTION MODDEL)، حيث يشير حد تصحيح الخطأ إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن تكون قيمة هذا المعامل سالبة لأنها تشير للرجوع إلى وضع التوازن.[163]

يشير الجدول التالي إلى معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية ويظهر أن قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة حيث بلغت (3.74−) وأيضاً معنوية باحتمال ثقة قدره 99%، بمعنى أن سرعة تصحيح خلل التوازن الحاصل في الأجل القصير وصلت إلى 374%.

[163] عيسى، هيثم، وبركة، آلاء، قياس فعالية أساليب الاقتصاد القياسي في دراسة محددات إنتاجية العمل في سورية: مقارنة بين طريقتي التكامل المشترك والمربعات الصغرى، مجلة جامعة دمشق، 2020 ص 6

الجدول رقم (13): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في التضخم

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(INF)
Selected Model: ARDL(4, 4, 4, 4, 4)
Sample: 1987 2017
Included observations: 27

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	0.987966	0.058255	16.95944	0.0035
D(INF(-2))	0.751401	0.053128	14.14326	0.0050
D(INF(-3))	0.691980	0.054560	12.68293	0.0062
D(DIF)	7.46E-06	2.58E-07	28.92355	0.0012
D(DIF(-1))	-5.85E-06	2.36E-07	-24.75987	0.0016
D(DIF(-2))	-6.16E-06	2.85E-07	-21.60187	0.0021
D(DIF(-3))	-4.94E-06	2.97E-07	-16.63630	0.0036
D(RY)	-1.31E-06	6.04E-08	-21.75627	0.0021
D(RY(-1))	-1.60E-06	8.47E-08	-18.88919	0.0028
D(RY(-2))	-2.79E-06	1.12E-07	-24.93968	0.0016
D(RY(-3))	-9.78E-07	6.45E-08	-15.16560	0.0043
D(S)	-0.005423	0.000280	-19.35595	0.0027
D(S(-1))	-0.023184	0.001252	-18.51347	0.0029
D(S(-2))	0.001816	0.000805	2.255686	0.1527
D(S(-3))	0.018181	0.001251	14.52742	0.0047
D(CR)	-0.360369	0.015199	-23.71053	0.0018
D(CR(-1))	3.670799	0.143245	25.62597	0.0015
D(CR(-2))	1.222434	0.090230	13.54802	0.0054
D(CR(-3))	1.175972	0.096199	12.22436	0.0066
CointEq(-1)*	-3.742031	0.122994	-30.42454	0.0011

R-squared	0.998654	Mean dependent var	0.004867
Adjusted R-squared	0.995000	S.D. dependent var	0.076705
S.E. of regression	0.005424	Akaike info criterion	-7.464461
Sum squared resid	0.000206	Schwarz criterion	-6.504582
Log likelihood	120.7702	Hannan-Quinn criter.	-7.179039
Durbin-Watson stat	2.378737		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

كما يظهر الجدول جودة توفيق النموذج المقدر لأثر تمويل عجز الموازنة في معدلات التضخم في الأجل الطويل، وقدرته الكبيرة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغيرات المدروسة من خلال ارتفاع

قيمة معامل التحديد المعدل والتي بلغت 99.5%، مما يعني أن النموذج قادر على تفسير 99.5% من التغيرات الحاصلة في معدلات التضخم.

تتمثل المرحلة الأخيرة في بناء النماذج القياسية بمرحلة تقييم هذه النماذج من خلال إجراء الاختبارات التشخيصية اللازمة للكشف عن المشاكل القياسية إن وجدت ومن أهم هذه الاختبارات:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

حتى يتوافق النموذج المقدر مع معايير المعنوية القياسية؛ يجب أن تكون الأخطاء العشوائية (البواقي) مستقلة عن بعضها وألا تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي، ويتم اختبار هذه الفرضية من خلال اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test، والذي تظهر نتيجته في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.071065	Prob. F(1,1)	0.8341
Obs*R-squared	1.791454	Prob. Chi-Square(1)	0.1807

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

حيث من خلال ملاحظة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع والبالغة 0.1807، يتبين أنها أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة باستقلال الأخطاء عن بعضها.

- اختبار تجانس (ثبات) تباين الأخطاء العشوائية:

يفترض نموذج ARDL بان تكون الأخطاء العشوائية (البواقي) متجانسة التباين، ويتم اختبار التجانس من خلال اختبار Breusch-Pagan-Godfrey (Heteroskedasticity Test) الذي تنص فرضية العدم فيه على ثبات تباين الأخطاء العشوائية. حيث يظهر الجدول التالي نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (15): اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.601116	Prob. F(24,2)	0.7894
Obs*R-squared	23.71268	Prob. Chi-Square(24)	0.4781
Scaled explained SS	0.129433	Prob. Chi-Square(24)	1.0000

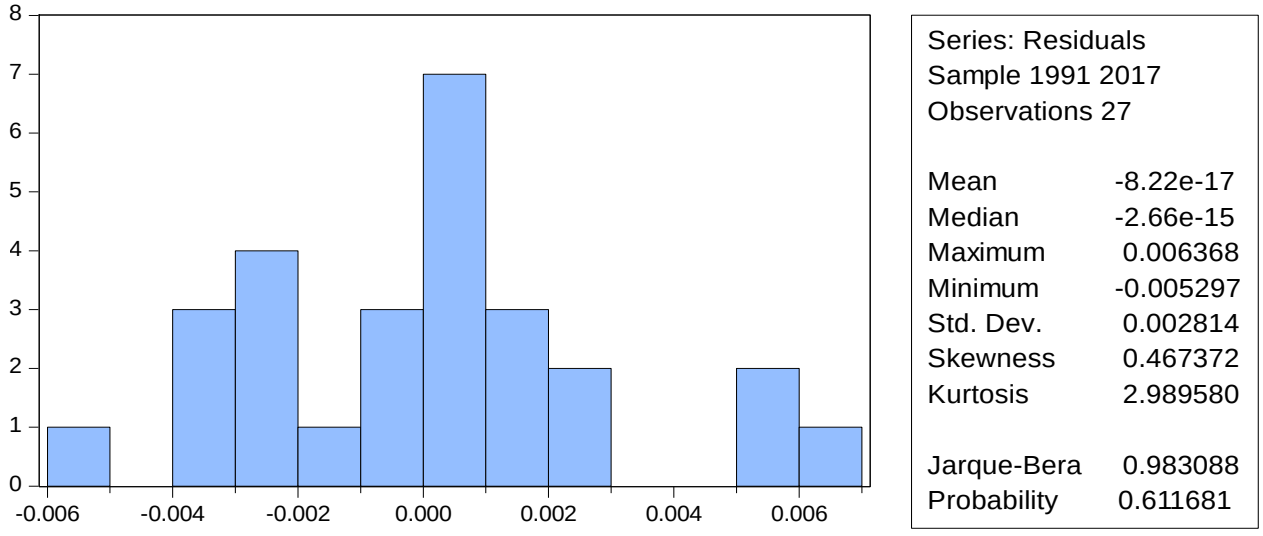
المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.4781 مع مستوى المعنوية 5%، نقبل فرضية العدم القائلة بثبات تباين الأخطاء العشوائية.

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يفترض نموذج ARDL أن الأخطاء العشوائية تتوزع توزعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوي الصفر وبتباين ثابت، ويتم اختبار التوزع الطبيعي للبواقي من خلال اختبار Jarque-Bera، الموضحة نتيجته في المخطط التالي:

مخطط اختبار التوزع الطبيعي للبواقي



المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

يظهر المخطط السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت 0.61 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزعا طبيعيا.

- اختبار سلامة توصيف النموذج:

يستخدم اختبار Ramsey reset test لبيان سلامة توصيف النموذج وصحته من حيث المخطط العام، حيث يوضح الجدول التالي نتيجة هذا الاختبار:

الجدول رقم (16): اختبار سلامة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	2.203911	1	0.2712
F-statistic	4.857223	(1, 1)	0.2712

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

يظهر الاختبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F تساوي 0.2712 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بسلامة توصيف النموذج المقدر.

المبحث الثالث: دراســـة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

لاختبار مدى وجود أي أثر لعجز الموازنة في تحديد قيم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ظل وجود جملة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ تم تقدير النموذج التالي:

$$RY=f\ (DIF, INF, S, W, CR)$$

- اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود (BOUNDS TEST):

يتضح من الجدول التالي بأن القيمة المحسوبة لإحصائية F (8.43) أكبر من القيمة الحرجة عند حدها الأعلى (4.2) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم (17): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		10%	2.407	3.517
F-statistic	8.435199	5%	2.91	4.193
K	5	1%	4.134	5.761

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

بالانتقال إلى تقدير نموذج أثر عجز الموازنة العامة في الناتج في الاجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL، تبين أن نموذج ARDL(2,3,3,1,0,3) هو النموذج الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة:

الجدول رقم (18): تقدير النموذج المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في الناتج

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(RY)
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 1, 0, 3)
Sample: 1987 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIF	15.23089	1.810077	8.414500	0.0000
INF	-1709615.	589814.0	-2.898566	0.0159
S	-7538.285	2317.163	-3.253239	0.0087
W	5136420.	1724536.	2.978436	0.0138
CR	-7505533.	1604307.	-4.678366	0.0009
C	823431.8	267774.0	3.075101	0.0117

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الرياضي المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في الناتج على النحو التالي:

$$RY = 15.23089*DIF - 1{,}709{,}615*INF - 7{,}538.285*S + 5{,}136{,}420*W - 7{,}505{,}533*CR + 823431.8$$

- تبين المعلمات المقدرة في المعادلة السابقة، تأثير المتغيرات المدروسة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل. وقد كانت إشارة معلمة عجز الموازنة والبطالة موجبة، في حين كانت سالبة بالنسبة لكل من معلمة معدلات التضخم وسعر الصرف والأزمة.
- يتضح من معادلة النموذج انه وبفرض زيادة قيم تمويل عجز الموازنة أثرت إيجابا وأدت إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا ما تبرره النظرية الكينزية بأن التمويل بالعجز ساهم في تشغيل جزء من الإمكانات المعطلة في الاقتصاد الوطني. حيث أن زيادة 100 مليار في قيم العجز، يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بقيمة 1.5 ترليون ليرة سورية بفرض ثبات العوامل الأخرى.
- ساهم ارتفاع زيادة معدلات التضخم في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية، بأن زيادة معدلات التضخم تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي

خروج جزء كبير منها مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الناتج الحقيقي. وبفرض زيادة معدلات التضخم بنسبة 10%، أدى ذلك إلى انخفاض الناتج الحقيقي بمقدار 170 مليار ليرة سورية.

- أيضا كان لسعر الصرف الأثر العكسي في الناتج، حيث يساهم ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية) في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا ما تؤكده النظريات الاقتصادية، (وأيضا يتفق مع نتائج دراسة دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية[164]). يؤدي زيادة سعر الصرف بمقدار 10 ل.س، إلى انخفاض الناتج بمقدار 75 مليار)، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى.
- أظهرت النتائج أن زيادة معدلات البطالة، أدت إلى زيادة الناتج الحقيقي، وهذا غير متوقع ومخالف عما جاءت به النظريات الاقتصادية، (إلا انه يتفق مع نتائج دراسة محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية[165]). وبفرض زيادة معدلات البطالة بمعدل 1%، أدى ذلك إلى زيادة الناتج الحقيقي ب 51 مليار ليرة.
- ساهمت الأزمة في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وهذا ما أثبتته نتائج جميع الأبحاث المطبقة على اقتصادات العالم أثناء فترات الأزمات والحروب.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير وفقاً لنموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM:

يشير الجدول التالي إلى معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية ويظهر أن قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة حيث بلغت (0.191-) وأيضا معنوية باحتمال ثقة قدره 99%، بمعنى أن سرعة تصحيح خلل التوازن الحاصل في الأجل القصير وصلت إلى 19%.

كما تظهر جودة توفيق النموذج المقدر لأثر تمويل عجز الموازنة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأجل الطويل، وقدرته الكبيرة على تفسير التغيرات الحاصلة في الناتج، من خلال ارتفاع قيمة معامل التحديد المعدل والبالغة 98.5%.

[164] بديع حبيب، راقي، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015.

[165] بركة، آلاء، محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية-دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.

الجدول رقم (19): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في الناتج

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(RY)
Selected Model: ARDL(2, 3, 3, 1, 0, 3)
Sample: 1987 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RY(-1))	-0.242183	0.112203	-2.158430	0.0563
D(DIF)	1.641110	0.178641	9.186630	0.0000
D(DIF(-1))	-0.683353	0.110256	-6.197846	0.0001
D(DIF(-2))	-0.809156	0.135547	-5.969579	0.0001
D(INF)	-360184.3	46810.91	-7.694451	0.0000
D(INF(-1))	-120291.9	45323.71	-2.654061	0.0241
D(INF(-2))	272443.0	54649.93	4.985239	0.0005
D(S)	-945.5967	123.6004	-7.650437	0.0000
D(CR)	-104739.4	21140.98	-4.954328	0.0006
D(CR(-1))	263326.2	80629.47	3.265880	0.0085
D(CR(-2))	-211788.8	30383.94	-6.970421	0.0000
CointEq(-1)*	-0.191126	0.019664	-9.719785	0.0000

R-squared	0.990945	Mean dependent var	6667.661
Adjusted R-squared	0.984719	S.D. dependent var	110055.5
S.E. of regression	13604.45	Akaike info criterion	22.17171
Sum squared resid	2.96E+09	Schwarz criterion	22.74265
Log likelihood	-298.4039	Hannan-Quinn criter.	22.34625
Durbin-Watson stat	2.241331		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبالانتقال إلى الاختبارات التشخيصية اللازمة للكشف عن المشاكل القياسية في النموذج نجد:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من خلال ملاحظة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.0869، يتبين أنها أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة باستقلال الأخطاء عن بعضها.

الجدول رقم (20): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.845358	Prob. F(2,8)	0.4644
Obs*R-squared	4.885092	Prob. Chi-Square(2)	0.0869

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية:

من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.3231 والتي أكبر من مستوى المعنوية 5%، نقبل بفرضية العدم بان تباين الأخطاء العشوائية ثابت.

الجدول رقم (21): اختبار ثبات التباين

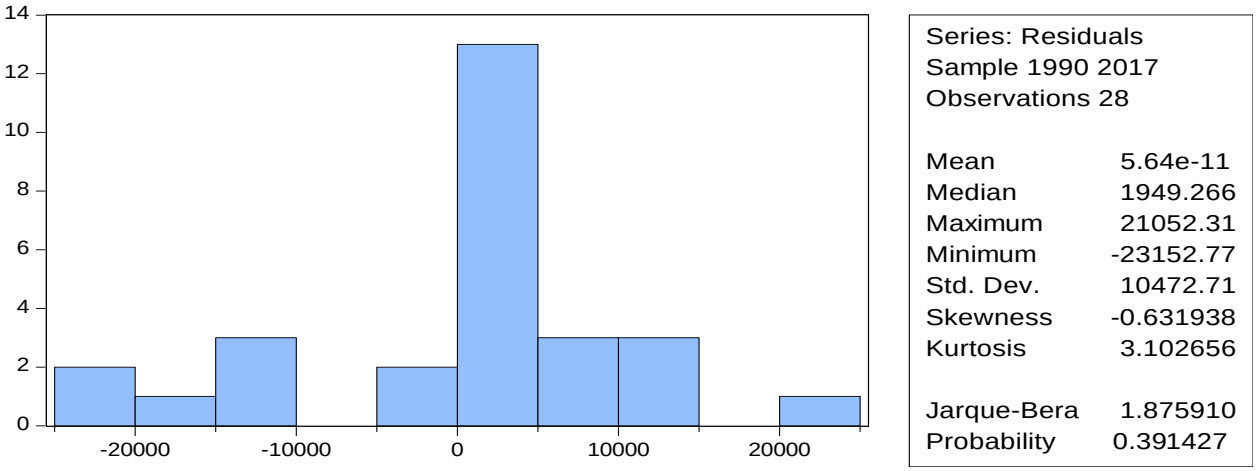
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.261452	Prob. F(17,10)	0.3629
Obs*R-squared	19.09547	Prob. Chi-Square(17)	0.3231
Scaled explained SS	2.560665	Prob. Chi-Square(17)	1.0000

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر المخطط التالي أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت 0.39 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزعا طبيعيا.

مخطط اختبار التوزع الطبيعي للبواقي



المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار سلامة توصيف النموذج:

يظهر الاختبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F تساوي 0.47 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم القائلة بسلامة توصيف النموذج المقدر.

الجدول رقم (22): اختبار سلامة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
t-statistic	0.754180	9	0.4700
F-statistic	0.568788	(1, 9)	0.4700

المصدر: أعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

المبحث الرابع: دراســـــة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في سعر الصرف

لاختبار مدى وجود أي أثر لعجز الموازنة في تحديد سعر الصرف في ظل وجود جملة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ تم تقدير النموذج التالي:

$$S=f\ (DIF, INF, RY, W, CR)$$

- اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود (BOUNDS TEST):

يتضح من الجدول التالي بان القيمة المحسوبة لإحصائية F (51.13) أكبر من القيمة الحرجة عند حدها الأعلى (4.2) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم (23): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	51.12550	10%	2.407	3.517
k	5	5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

بالانتقال إلى تقدير نموذج أثر عجز الموازنة العامة في سعر الصرف في الأجل الطويل وفقا لمنهجية ARDL، تبين أن نموذج ARDL (2,3,1,3,2,3) هو النموذج الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم (24): تقدير النموذج المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في سعر الصرف

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(S)
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 3, 2, 3)
Sample: 1987 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIF	0.000545	0.000162	3.372457	0.0098
INF	-39.09520	31.61929	-1.236435	0.2514
RY	-5.52E-05	9.62E-06	-5.742242	0.0004
W	631.5487	88.30484	7.151914	0.0001
CR	285.1849	91.77546	3.107420	0.0145
C	34.87934	9.957903	3.502680	0.0080

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الرياضي المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في سعر الصرف على النحو التالي:

$$S = 0.000545*DIF - 39.09520*INF - 0.0000552*RY + 631.5487*W + 285.1849*CR + 34.87934$$

- تبين المعلمات المقدرة في المعادلة السابقة، تأثير المتغيرات المدروسة في سعر الصرف في الأجل الطويل. وقد كانت إشارة معلمة عجز الموازنة والبطالة موجبة، في حين كانت سالبة بالنسبة لكل من معلمة معدلات التضخم والناتج الحقيقي والأزمة.
- نجد من خلال العلاقة السابقة أن زيادة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية أدت إلى ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. حيث أن زيادة عجز الموازنة بقيمة 100 مليار أدى إلى زيادة سعر الصرف بما يقارب 54.5 ليرة سورية، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى.
- أظهرت معدلات التضخم عدم معنوية في تفسير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

- أما بالنسبة لأثر الناتج الحقيقي في سعر الصرف، فقد أظهرت المعادلة السابقة أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أدى إلى انخفاض سعر الصرف (ارتفاع قيمة العملة الوطنية)، وهذا ما يتفق مع النظريات الاقتصادية.
- بالنسبة لأثر البطالة في سعر الصرف، فقد ساهمت زيادة معدلات البطالة في ارتفاع سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية. حيث يساهم ارتفاع معدلات البطالة بمقدار 1% إلى ارتفاع سعر الصرف بمقدار 6.3 ل.س، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى.
- أظهرت نتائج النموذج أن الأزمة ساهمت في ارتفاع سعر صرف الليرة (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، وهذا ما أثبتته جميع الأزمات في مختلف بلدان العالم.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM:

يشير الجدول التالي إلى معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية ويظهر أن قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة حيث بلغت (1.22-)، وبدرجة ثقة 99%. بمعنى أن سرعة تصحيح خلل التوازن الحاصل في الأجل القصير وصلت إلى 122%.

كما يظهر الجدول جودة توفيق النموذج المقدر لأثر تمويل عجز الموازنة في سعر الصرف في الأجل القصير، وقدرته الكبيرة على تفسير التغيرات الحاصلة في المتغيرات المدروسة من خلال ارتفاع معامل التحديد المعدل والذي بلغ 99.7%، بما يعني أن النموذج قادر على تفسير 99.7% من التغيرات الحاصلة في سعر الصرف.

الجدول رقم (25): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في سعر الصرف

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(S)
Selected Model: ARDL(2, 3, 1, 3, 2, 3)
Sample: 1987 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(S(-1))	1.870980	0.056864	32.90297	0.0000
D(DIF)	-3.35E-05	3.57E-05	-0.940976	0.3743
D(DIF(-1))	-0.000649	2.66E-05	-24.43264	0.0000
D(DIF(-2))	-0.000402	2.29E-05	-17.58140	0.0000
D(INF)	-29.59953	9.766633	-3.030679	0.0163
D(RY)	-2.84E-05	2.07E-05	-1.374068	0.2067
D(RY(-1))	-4.00E-06	1.58E-05	-0.252793	0.8068
D(RY(-2))	3.49E-05	1.45E-05	2.408237	0.0426
D(W)	72.87003	42.07519	1.731900	0.1215
D(W(-1))	-254.3665	41.08811	-6.190759	0.0003
D(CR)	16.40346	4.984271	3.291045	0.0110
D(CR(-1))	341.2483	17.01398	20.05693	0.0000
D(CR(-2))	233.6871	14.79750	15.79233	0.0000
CointEq(-1)*	-1.218899	0.048706	-25.02573	0.0000

R-squared	0.998194	Mean dependent var	16.59536
Adjusted R-squared	0.996518	S.D. dependent var	42.32706
S.E. of regression	2.497673	Akaike info criterion	4.975449
Sum squared resid	87.33717	Schwarz criterion	5.641551
Log likelihood	-55.65628	Hannan-Quinn criter.	5.179083
Durbin-Watson stat	2.686965		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

أظهرت الاختبارات التشخيصية للنموذج النتائج التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من خلال ملاحظة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.0025، يتبين أنها أصغر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نرفض فرضية العدم، ونقبل بالفرضية البديلة القائلة أن النموذج لم يخل من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية، ويعزى السبب انه يوجد متغيرات أخرى كان لها الأثر الأكبر في سعر الصرف لم يتم إدراجها في النموذج لعدم توفر بيانات عنها خلال فترة الدراسة أو صعوبة قياسها.

الجدول رقم (26): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.249862	Prob. F(2,6)	0.1866
Obs*R-squared	11.99958	Prob. Chi-Square(2)	0.0025

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية:

من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.2419 والتي أكبر من مستوى المعنوية 5%، نقبل بفرضية العدم بان تباين الأخطاء العشوائية ثابت.

الجدول رقم (27): اختبار ثبات التباين

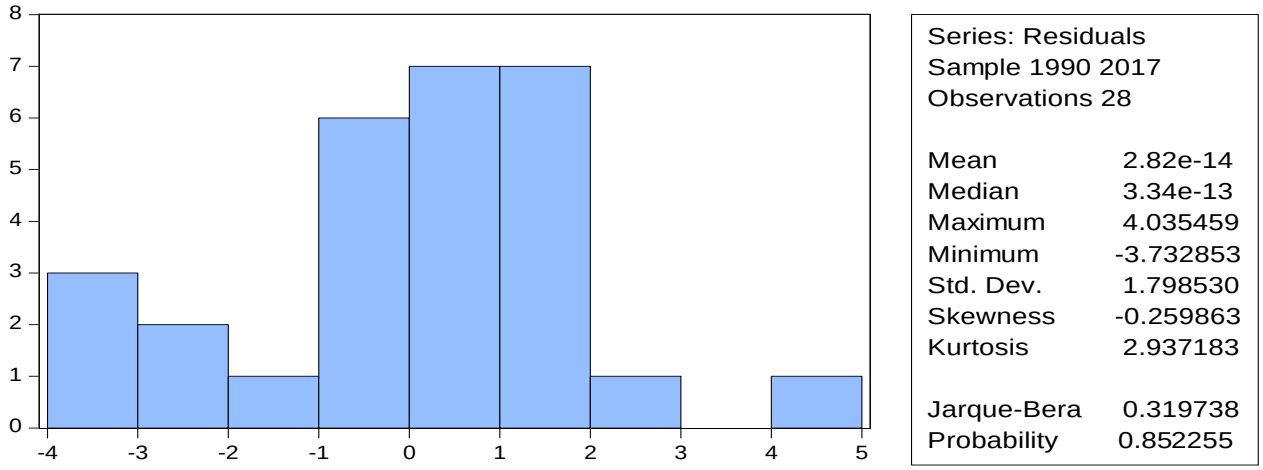
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.889009	Prob. F(19,8)	0.1800
Obs*R-squared	22.89647	Prob. Chi-Square(19)	0.2419
Scaled explained SS	1.810394	Prob. Chi-Square(19)	1.0000

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر المخطط السابق أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت 0.85 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني قبول فرضية العدم بان الأخطاء العشوائية تتوزع توزعا طبيعيا.

مخطط لاختبار التوزع الطبيعي للبواقي



المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار سلامة توصيف النموذج:

يظهر الاختبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F تساوي 0.0085 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم سلامة توصيف النموذج المقدر.

الجدول رقم (28): اختبار سلامة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test			
	Value	Df	Probability
t-statistic	3.622764	7	0.0085
F-statistic	13.12442	(1, 7)	0.0085

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وهذا ما يؤكد على أن المتغيرات الداخلة في النموذج لم تستطع أن تفسر التغيرات الحاصلة في سعر الصرف، وذلك لان سعر الصرف يتم تحديده بقرار إداري من مصرف سورية المركزي، وليس وفق المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الخامس: دراســـة الأثر طويل الأجل لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية في معدلات البطالة

لاختبار مدى وجود أي أثر لعجز الموازنة في تحديد معدلات البطالة في ظل وجود جملة من المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ تم تقدير النموذج التالي:

$$W=f\ (DIF, INF, RY, S, CR)$$

- اختبار وجود التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لاختبار الحدود (BOUNDS TEST):

يتضح من الجدول التالي بأن القيمة المحسوبة لإحصائية F (4.22) أكبر من القيمة الحرجة عند حدها الأعلى (4.19) عند مستوى معنوية 5%، مما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

الجدول رقم (29): اختبار وجود التكامل المشترك (اختبار الحدود)

F-Bounds Test			Null Hypothesis: No levels relationship	
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Finite Sample: n=30	
F-statistic	4.223443	10%	2.407	3.517
k	5	5%	2.91	4.193
		1%	4.134	5.761

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

بالانتقال إلى تقدير نموذج أثر عجز الموازنة العامة في معدلات البطالة في الأجل الطويل وفقاً لمنهجية ARDL، تبين أن نموذج ARDL (1,3,3,0,3,3) هو النموذج الأفضل في تمثيل العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

الجدول رقم (30): تقدير النموذج المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في البطالة

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(W)
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 0, 3, 3)
Sample: 1987 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DIF	-1.27E-06	2.10E-07	-6.049788	0.0002
INF	0.196738	0.075201	2.616158	0.0280
RY	9.19E-08	1.54E-08	5.984264	0.0002
S	0.002660	0.000812	3.275778	0.0096
CR	0.793893	0.067004	11.84837	0.0000
C	-0.113411	0.046273	-2.450923	0.0367

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبالتالي يمكن كتابة النموذج الرياضي المعبر عن الأثر طويل الأجل لعجز الموازنة في معدلات البطالة على النحو التالي:

$$W = -0.00000127*DIF + 0.196738*INF + 0.0000000919*RY + 0.002660*S + 0.793893*CR - 0.113411$$

- تبين المعلمات المقدرة في المعادلة السابقة، تأثير المتغيرات المدروسة في معدلات البطالة في الأجل الطويل. وقد كانت إشارة معلمة عجز الموازنة سالبة، في حين كانت موجبة بالنسبة لكل من معلمة معدلات التضخم والناتج الحقيقي وسعر الصرف والأزمة.
- بين النموذج من خلال المعادلة السابقة بان زيادة عجز الموازنة العامة أدت إلى انخفاض معدلات البطالة في سورية، وهذا يتفق مع النظرية الكينزية. وأنه بفرض زيادة عجز الموازنة بقيمة 100 مليار، أدت إلى انخفاض معدلات البطالة بنسبة 12.7%، وذلك في حال ثبات العوامل الأخرى.
- أظهرت النتائج أن زيادة معدلات التضخم أدت إلى زيادة معدلات البطالة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، حيث أن النظريات الاقتصادية أكدت وجود علاقة عكسية لمعدلات التضخم في الأجل القصير من خلال منحنى فيليبس، تتحول إلى علاقة طردية في الأجل الطويل، (وهذه

النتيجة تتفق أيضا مع دراسة العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية[166]). وبفرض زيادة معدلات التضخم بنسبة 10%، أدت إلى زيادة في معدلات البطالة بنسبة 1.97%.

- كما أظهرت النتائج انه بفرض زيادة الناتج الحقيقي، أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة، وهذا مخالف للتوقعات وللنظرية الاقتصادية، (ولكنه يتفق إلى حد ما مع دراسة النمو الاقتصادي في سورية ومنعكساته على التشغيل[167]، حيث دلت الدراسة إلى ضعف قدرة الاقتصاد على الاستجابة إلى متطلبات واقع التوظيف، حيث أظهرت بعض القطاعات المساهمة في الناتج مرونة سالبة مع التوظيف).
- كما بينت النتائج أن زيادة سعر الصرف (انخفاض قيمة العملة الوطنية)، أدت إلى زيادة في معدلات البطالة، وهذا ما يتفق مع النظريات الاقتصادية. بان زيادة سعر الصرف أدت إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما أدى إلى تسريح جزء كبير من العمالة لتخفيف ارتفاع تكاليف الإنتاج. (وما يتفق أيضا مع دراسة دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية[168]). وبفرض زيادة سعر الصرف بمقدار 10 ليرات سورية، أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة بنسبة 2.7%، وذلك بفرض ثبات العوامل الأخرى.
- ساهمت الأزمة في زيادة معدلات البطالة، وذلك لخروج وتعطل جزء كبير من النشاط الاقتصادي.

- تقدير العلاقة في الأجل القصير وفقا لنموذج تصحيح الخطأ ARDL-ECM:

يشير الجدول التالي إلى معاملات الأجل القصير للمتغيرات التفسيرية ويظهر أن قيمة معامل تصحيح الخطأ كانت سالبة حيث بلغت (1.56-)، ومعنوية قدرها 99%، أي أن سرعة تصحيح خلل التوازن الحاصل في الأجل القصير بلغت 156%.

كما يظهر الجدول جودة توفيق النموذج المقدر لأثر تمويل عجز الموازنة في معدلات البطالة في الأجل القصير، وقدرته الكبيرة على تفسير التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة من خلال ارتفاع

---

[166] المصبح، عماد الدين، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، محاضرة القيت في المؤتمر الدولي الذي أقامه المعهد العربي للتخطيط بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008.

[167] الرفاعي، عبد الهادي، وإسماعيل، عصام، وحبيب، غدير، النمو الاقتصادي في سورية ومنعكساته على التشغيل خلال الفترة 2002-2009 (باستخدام نموذج مرونة القوى العاملة)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، 2012.

[168] بديع حبيب، راقي، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، مرجع سبق ذكره.

معامل التحديد المعدل والذي بلغ 98%، بما يعني أن النموذج قادر على تفسير 98% من التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة.

الجدول رقم (31): تقدير نموذج تصحيح الخطأ لأثر عجز الموازنة في معدلات البطالة

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(W)
Selected Model: ARDL(1, 3, 3, 0, 3, 3)
Sample: 1987 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DIF)	-1.70E-07	1.01E-07	-1.688079	0.1257
D(DIF(-1))	1.44E-06	2.81E-07	5.107378	0.0006
D(DIF(-2))	9.58E-07	1.10E-07	8.716948	0.0000
D(INF)	0.181670	0.028308	6.417680	0.0001
D(INF(-1))	-0.070739	0.022598	-3.130376	0.0121
D(INF(-2))	-0.127913	0.027012	-4.735371	0.0011
D(S)	0.000725	0.000157	4.630116	0.0012
D(S(-1))	-0.007248	0.001095	-6.618021	0.0001
D(S(-2))	-0.002682	0.000488	-5.496355	0.0004
D(CR)	0.040637	0.011938	3.404010	0.0078
D(CR(-1))	-0.884761	0.173559	-5.097759	0.0006
D(CR(-2))	-0.482648	0.113986	-4.234276	0.0022
CointEq(-1)*	-1.563578	0.222748	-7.019508	0.0001

R-squared	0.989205	Mean dependent var	0.009429
Adjusted R-squared	0.980569	S.D. dependent var	0.046984
S.E. of regression	0.006549	Akaike info criterion	-6.914470
Sum squared resid	0.000643	Schwarz criterion	-6.295946
Log likelihood	109.8026	Hannan-Quinn criter.	-6.725381
Durbin-Watson stat	2.042462		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

وبالانتقال إلى الاختبارات التشخيصية، كانت النتائج كما يلي:

- اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.3558، يتبين أنها أكبر من مستوى المعنوية 5%، وبالتالي نقبل فرضية العدم القائلة أن النموذج خال من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء العشوائية.

الجدول رقم (32): اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.278964	Prob. F(2,7)	0.7646
Obs*R-squared	2.066963	Prob. Chi-Square(2)	0.3558

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار ثبات تباين الأخطاء العشوائية:

من خلال مقارنة القيمة الاحتمالية لتوزيع كاي مربع البالغة 0.8772 والتي أكبر من مستوى المعنوية 5%، نقبل بفرضية العدم بان تباين الأخطاء العشوائية (البواقي) ثابت.

الجدول رقم (33): اختبار ثبات التباين

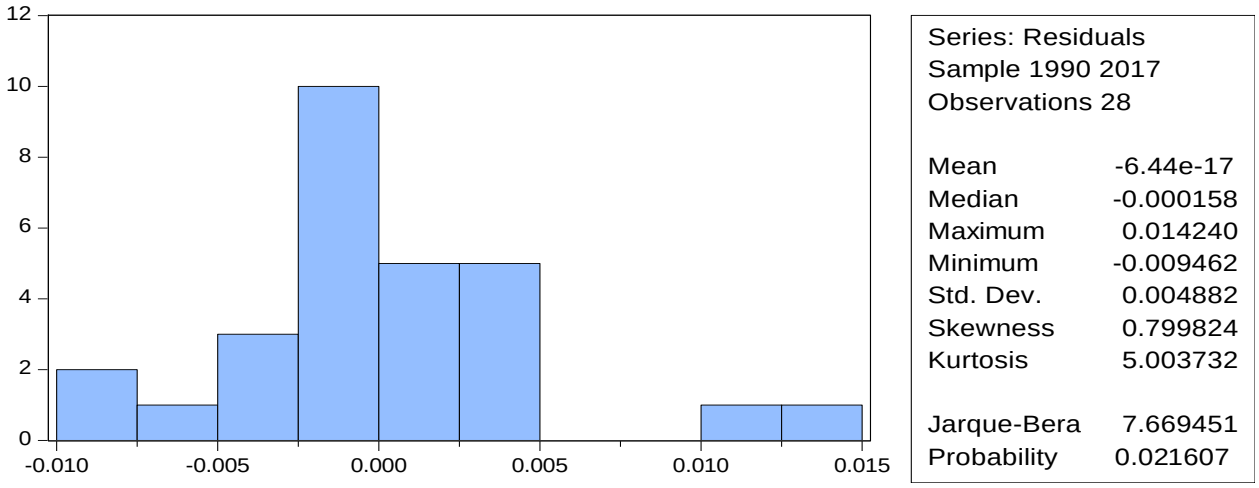
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.342768	Prob. F(18,9)	0.9746
Obs*R-squared	11.38808	Prob. Chi-Square(18)	0.8772
Scaled explained SS	2.355345	Prob. Chi-Square(18)	1.0000

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

يظهر المخطط التالي أن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera بلغت 0.02، وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة القائلة بان الأخطاء العشوائية لا تتوزع توزعا طبيعيا.

مخطط لاختبار التوزع الطبيعي للبواقي



المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

- اختبار سلامة توصيف النموذج:

يظهر الاختبار أن القيمة الاحتمالية المقابلة لاختبار F تساوي 0.0376 وهي أصغر من مستوى المعنوية 5%، مما يعني رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة القائلة بعدم سلامة توصيف النموذج.

الجدول رقم (34): اختبار سلامة توصيف النموذج

Ramsey RESET Test

	Value	df	Probability
t-statistic	2.489450	8	0.0376
F-statistic	6.197359	(1, 8)	0.0376

المصدر: اعد من قبل الباحث باستخدام برنامج EVIEWS-10

يبين ذلك أن المتغيرات الداخلة في النموذج لم تصلح لتفسير التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن هناك متغيرات أخرى ذات أثر حقيقي على معدلات البطالة، لم تدخل في النموذج، أو أن بيانات معدلات البطالة مشوهة ولا تعبر عن الواقع الفعلي لها.

خلاصة الفصل الرابع

تناول هذا الفصل الدراسة التطبيقية المتعلقة بأثر تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في معدلات التضخم والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وسعر الصرف، بالإضافة إلى معدلات البطالة. وقد خلصت الدراسة إلى أن تمويل عجز الموازنة العامة كان له أثر سلبي في معدلات التضخم، فقد ساهمت زيادة قيم تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في زيادة معدلات التضخم، أما بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، فقد كان لتمويل عجز الموازنة العامة أثر إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، حيث أدت زيادة قيم تمويل عجز الموازنة إلى زيادة الناتج الحقيقي. أما بالنسبة لسعر الصرف، فقد أعطت النتائج أن المتغيرات الداخلة في النموذج لم تصلح في تفسير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وأن النموذج غير سليم لتوصيف تغيرات سعر الصرف، وهذا ما أكد على تبرير ذلك، بأن سعر الصرف لا يتم تحدديه بناء على حالة الاقتصاد، وإنما بقرار إداري من مصرف سورية المركزي. كذلك الأمر فيما يتعلق بمعدلات البطالة، فقد أعطت النتائج أن المتغيرات الداخلة في النموذج لم تصلح في تفسير التغيرات الحاصلة في معدلات البطالة وأن النموذج غير سليم لتوصيف تغيرات معدلات البطالة، وتبرير ذلك يعود إلى وجود متغيرات أخرى لها دور رئيس في تفسير البطالة، لم يتم إدراجها في النموذج لعدم توفر بيانات عنها خلال فترة الدراسة أو صعوبة قياسها، أو أن بيانات البطالة مشوهة ولا تعبر عن الواقع الحقيقي لها.

وتجدر الملاحظة أن السياسات الاقتصادية خلال الأزمة هي سياسات قصيرة الأجل تعبر عن سياسات آنية وحلول سريعة من اجل تخفيف وطأة المنعكسات السلبية الكبيرة التي لحقت بالنشاط الاقتصادي للدولة، وانه لا يوجد خطط وسياسات طويلة الأجل لعلاج منعكسات الأزمة وأثرها السلبي على النشاط الاقتصادي، لذلك تم لحظ بعض النتائج التي لا تتوافق مع واقع الأزمة، في الدراسة القياسية عند تقدير النماذج في الأجل الطويل، بينما كانت منطقية وتعبر عن الواقع في الأجل القصير.

نتائج البحث

فيما يلي أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1. ساهمت زيادة قيم تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في زيادة معدلات التضخم في الأجلين الطويل والقصير، حيث أن تمويل عجز الموازنة يؤدي إلى زيادة الكتلة النقدية دون زيادة في الكتلة السلعية، مما يضيف ضغوطا على الطلب ولا يضيف طاقة استخدام جديدة، مما يدفع معدلات التضخم للارتفاع، وخاصة مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وجمود هيكل الإنتاج وقصور مستويات إنتاجية القطاعات الاقتصادية عن مواكبة معدل الزيادة في الإصدار النقدي.
2. أدت الزيادة في تمويل عجز الموازنة العامة في سورية إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن تمويل عجز الموازنة شكل أحد مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق ذلك الناتج.
3. لم يعبر سعر الصرف المستهدف من قبل مصرف سورية المركزي عن الواقع الاقتصادي في سورية، بمعنى أن سعر الصرف المستهدف ابتعد عن سعر الصرف الحقيقي المعبر عن انعكاس قيم المتغيرات الاقتصادية الداخلة في الدراسة.
4. لم يحقق تمويل عجز الموازنة، الأهداف المرجوة منه على الصعيد الاجتماعي من خلال رفع معدلات الاستخدام والتشغيل، ذلك أن عدم التوجه بسياسة تنموية حقيقية في مجال التنمية الاجتماعية في تمويل الموازنة العامة للدولة؛ وعدم خلق استثمارات حقيقية جديدة أدى إلى زيادة معدلات البطالة.
5. اتبعت السياسات الاقتصادية أسلوب التمويل التضخمي بدرجة كبيرة خلال فترة الدراسة والتي لا تتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري باعتباره اقتصاد شبه ريعي (لا يوجد تعريف محدد لهوية أو نموذج للاقتصاد السوري) يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات قطاع النفط في الموازنة العامة للدولة، مما جعل للأزمة أثراً كبيراً على عجز الموازنة العامة

للدولة وذلك من خلال الانخفاض في الإيرادات الناتج عن خروج جزء كبير من الإيرادات النفطية من حسابات قطع الموازنة.

6. تطبيق سياسة التمويل التضخمي أفقد المصرف المركزي استقلاليته بإلزامه بتمويل الموازنة العامة للدولة.
7. أوضحت الدراسة ضعف ومحدودية الإيرادات العامة، مما أثر سلباً على الإنفاق العام، وأدى إلى عدم مقدرة الإنفاق على تحفيز النمو والتطور الاقتصادي.
8. تم اتباع سياسة التمويل التضخمي دون دراسة معمقة للاقتصاد السوري وتحديد فيما إذا كانت النتائج المرجوة من خلال اتباع ذلك التمويل يغطي على الآثار الجانبية التي يحدثها في الاقتصاد السوري، إذ لم يتم الأخذ بعين الاعتبار العواقب المتوقعة في الأجل المتوسط والطويل.
9. ساهم أسلوب التمويل التضخمي المتبع في سورية وخصوصا في سنوات الأزمة في حدوث آثار اجتماعية سلبية تجلت من خلال تحميل عبء كبير على المواطنين عبر رفع أسعار المشتقات النفطية وغيرها من السلع ذات الطابع الحكومي وتحصيل جزء كبير من فروقات الأسعار من أجل تغطية عجز الموازنة، وبذلك يكون جزأً من تمويل عجز الموازنة قد تم من خلال المواطنين.
10. بلغت الإيرادات الضريبية في سورية في الفترة 2001-2010، كنسبة من الموازنة 37% بالمتوسط سنويا، بينما بلغت في الفترة 2011-2017، نسبة 16% بالمتوسط سنويا وفي حال استثناء عام 2011 تكون النسبة 13%، وهو انخفاض كبير بالمقارنة مع الفترة التي سبقت الأزمة ويعزى ذلك إلى خروج معظم المنشآت عن العمل خلال فترة الحرب ولكن أيضا من الأسباب المهمة لذلك هو استغلال المنشآت قيد العمل، للأزمة، وذلك من خلال التلاعب والتهرب الضريبي الكبير. كما بلغت الطاقة الضريبية خلال الفترة الأولى ما يقارب 11% سنوياً بالمتوسط، بينما بلغت في الفترة الثانية 5.5%. ويمثل ذلك أحد أهم الاختلالات الهيكلية المالية المهمة في سورية، ونقطة ضعف أساسية في ماليتها، وأن وزارة المالية لم تستطع أن توفر الأموال اللازمة لعملية الإنفاق الحكومي، الأمر الذي

يحملها مسـؤولية عدم إيجاد مصـادر كافية لتعويض هذا الفاقد، كما شـكلت وزارة المالية لجنة فنية وأكاديمية منذ عدة سنوات لإصـلاح النظام الضـريبي، لكن حتى الآن لم يصـدر أي بيان أو تعديل من قبل هذه اللجنة.

11. أدى تمويل عجز الموازنة إلى اسـتنزاف القطاع العام من خلال تحويل فوائض موازنة القطاع العام وفوائض السـيولة إلى الموازنة العامة، وكما بينت الدراسـة زيادة حجم هذه الفوائض خلال فترة الأزمة، بمعنى أن هذه الفوائض تحمل في طياتها فروقات أسـعار تم تحصـيلها أيضـا من المواطنين نتيجة رفع الأسـعار، كما لم تخدم تلك الفوائض القطاع العام لجهة تحسينه وتطويره، وبالتالي تراجع قدرته على توليد زيادة حقيقة في الناتج المحلي الإجمالي.

اختبار الفرضيات

الفرضية 1: لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية، إلى تحقيق زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.
النتيجة: رفض الفرضية التفسير: ساهم تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في تمويل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي أن تمويل عجز الموازنة شكل أحد مصادر تمويل الاستثمارات اللازمة لتحقيق زيادة في الناتج.

الفرضية 2: لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية، إلى المحافظة على معدلات التضخم عند مستويات متدنية.
النتيجة: قبول الفرضية. السبب: اتباع سياسة تمويل تضخمية أدت إلى زيادة معدلات العرض النقدي التي تجاوزت الحدود المقبولة، ووجود جهاز إنتاجي غير مرن أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل متسارع

الفرضية 3: لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية، إلى ضبط سعر صرف الليرة السورية عند مستويات مقبولة.
النتيجة: قبول الفرضية السبب: إن سعر الصرف يتم تحديده بقرار إداري من قبل مصرف سورية المركزي، ولا يعبر عن واقع الاقتصاد الوطني.

الفرضية 4: لم تؤد سياسة تمويل عجز الموازنة العامة في سورية، إلى رفع معدلات الاستخدام والتشغيل.
النتيجة: قبول الفرضية السبب: إن عدم التوجه بسياسة تنموية حقيقية في مجال التنمية الاجتماعية في تمويل الموازنة العامة للدولة؛ وعدم خلق استثمارات حقيقية جديدة أدى إلى زيادة معدلات البطالة.

مقترحات البحث (بدائل استراتيجية وخيارات مستقبلية)

تهدف السياسة المالية في الظروف العادية إلى تأمين الموارد المالية اللازمة لتلبية متطلبات الإنفاق العام المتزايد، وتبرز أهم التحديات التي تواجهها السياسة المالية عندما تتدهور الإيرادات العامة، وخصوصا في ظل غياب السوق المالية وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي كما في معظم الدول النامية.

برزت في سورية كحال معظم البلدان، المتقدمة فيها والنامية، مشكلة عجز الموازنة التي أضحت سمة من سمات الاقتصاد المعاصر، وقد بينت الدراسة خلال الفترة الممتدة ما بين 2010–2017، بأن هناك مشكلة كبيرة في هذا العجز وخاصة بعد العام 2011، من حيث حجمه، ونتائجه، وخطورة استمراره. وكانت المشكلة الكبرى والأهم، بأنه وعلى الرغم من أن الأزمة تجاوزت السبع سنوات، إلا أن الحكومات المتعاقبة كانت تتعامل مع هذا الموضوع بمنهج السياسة الآنية، بما يعني أن الخطط المالية لا تتجاوز الموازنة العامة بالتعريف (خطة مالية لسنة)، ولم يكن هناك نهج أو رؤية مستقبلية طويلة المدى لمعالجة العجز المالي، ولم تكن بحجم الواقع الاقتصادي والاجتماعي في سورية، وحتى أن بعض السياسات عمقت الأزمة وزادت من آثارها السلبية. كان المصرف المركزي الممول للإنفاق الحكومي وللعجز المالي لكامل الفترة تقريبا، وأهمها فترة الحرب على سورية، في ظل الضغوطات الكبيرة لزيادة الإنفاق العام، وقصور الإيرادات بشكل حاد عن تغطية تلك النفقات.

فيما يلي بعض المقترحات لتخفيف العبء عن الموازنة العامة وبشكل رئيس عن المصرف المركزي، وبدائل تمويل عجز الموازنة العامة في سورية في ظل الأزمة التي تعيشها.

أولاً: بدائل وخيارات على مستوى سياسات الإنفاق العام

أ- ترشيد الإنفاق الحكومي

سيلعب هذا المحور دوراً مهماً للغاية، وليس المقصود بالترشيد معنى التخفيض بالضرورة كما في المنهج الانكماشـــي، بل زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام في المجالات التي يذهب إليها، حيث يجب أن يلحظ الترشيد بداية، إصلاح وترميم المنشآت المتعطلة جزئياً، ضمن خطة عامة تلحظ كافة المشـــروعات الحكومية القائمة، وفق أولوية احتياجات عملية البناء والتنمية مع التركيز على المشروعات التنموية التي تحمل فائدة اقتصادية تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي الوطني، وإحداث فرص العمل. كما يجب أن تكون الغاية والهدف من ترشـــيد الإنفاق الحكومي التأقلم مع نتائج الأزمة (الحرب على سورية).

ويمكن إجمال ذلك بإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام في ظل الأزمة الراهنة، من خلال رؤية اجتماعية وســـياســـية، مختلفة عن تلك الرؤية التي حكمت توزيع أولويات الإنفاق في الفترة قبل الأزمة. رؤية تنحاز للعقلانية الاقتصـــادية، ولمبادئ الترشـــيد، والتنمية، والعدالة الاجتماعية، وهي قضية أهملت عند صياغة تمويل العجز في الموازنة العامة. وبصفة عامة، فان ترشيد النفقة العامة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام ســـيتطلب الضـــغط على بنود الاســـتهلاك الحكومي غير الضرورية، التي بتخفيض النفقة العامة فيها لا تنتج أية آثار سلبية على مستوى الخدمة، أو كفاءة الإنجاز في الإدارات الحكومية، وفي حال نجاح هذا الضـــغط، فانه ســـيؤدي إلى حدوث وفرة في الموارد المالية، ومن ثم خفض عجز الموازنة العامة بمقدار هذه الموارد.

ب- توجيه الإنفاق التنموي

يتطلب التركيز على الإنفاق التنموي الذي من شانه خلق إضافة في النمو الاقتصـادي من خلال البحث في القطاعات الإنتاجية التي يمكن أن تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتخلق زيادة حقيقية في معدلات النمو انطلاقا من واقع الأزمة الراهنة. ويمكن إجمال أهمها من خلال البنود التالية:

1) ضـــرورة تبني الحكومة لهوية أو نموذج للاقتصـــاد الســـوري ومتابعة الخطط والقرارات وتوجيهها لخدمة هذه الهوية. وانطلاقا من تحديد هوية الاقتصـــاد الســـوري، فإنه من حيث الأولويات التي يفترض أن تراعيها وتأخذ بها الخطط الحكومية، يجب أن يكون اقتصـــاد زراعي بالدرجة الأولى. لكن وعند النظر إلى الخطط الاقتصادية والقرارات الاقتصادية عبر السنوات الماضية ومنذ بداية فترة الدراسة تقريبا، نقول أن الاقتصاد السوري أبعد ما يكون عن الاقتصـــاد الزراعي. بمعنى آخر، إن الاقتصـــاد الســـوري لا ينطلق من الأولويات التي يجب أن ينطلق منها، مما أدى ذلك إلى حدوث خلل في قطاع الزراعة، وقطاع الصـــناعة والصناعة التحويلية كون القطاع الزراعي يخدم هذين القطاعين بشكل كبير.
2) انطلاقا مما سبق، تطوير القطاع الزراعي بالدرجة الأولى والاستثمار فيه، نظرا لأهميته في الاقتصاد السوري ولإمكانية مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر مما هو عليه في الوضـــع الراهن، ولطبيعة المناخ المســـاعدة في تحقيق معدلات نمو عالية في ذلك القطاع، ولسرعة تحقيق نتائج ملموسة (من 9 أشهر إلى سنة تقريبا).
3) ضبط وإعادة توجيه الدعم الاجتماعي، وهي أولوية قصوى، لكون مشكلة الدعم الاجتماعي ليست بعدم كفايته ووجوب زيادة أرقام الدعم، وإنما تكمن المشكلة الرئيسة في عدم وصول الدعم إلى مســتحقيه، والمشــكلة الأكبر تتمثل في بعض الأوقات بتحويل مبالغ الدعم إلى دول الجوار من خلال عمليات تهريب المشـــتقات النفطية في وقت كانت فيه قيمتها في سورية أقل من قيمتها في دول الجوار، بالإضافة إلى عمليات تهريب المواشي في المنطقة الشمالية الشرقية.

تســتطيع الحكومة من خلال هذا المجال أن ترفع الدعم بشــكل كامل عن مادة البنزين مع وضـع هامش ربح بسيط يمكن أن يعاد توزيعه بإحدى طرق الدعم، مع المحافظة دعم مادة المازوت والتي تعتبر سلعة استراتيجية يدخل تسعيرها في أسعار إنتاج معظم الصناعات، وبالدرجة الأولى تأثيرها السلبي الكبير على قطاع الزراعة. كما يمكن توجيه الدعم بالتعاون مع المصـــارف الحكومية من خلال توزيعه كمبلغ عيني لكل بطاقة عائلية وفق دراســة من

قبل الجهات المختصة، أو توزيع سلة شهرية من السلع الأساسية، وبذلك يمكن ضمان وصول الدعم إلى مستحقيه بالحد الأدنى.

4) تخصيص بعض الخدمات التي تحتكرها الحكومة: والتي بدأت تدريجيا بها مثل (عنفات توليد الكهرباء الريحية، ومشاريع تعبئة المياه المعدنية، ومشاريع إنتاج التبغ والسجائر، ومنح موفقات لبناء محطات توليد كهربائية)

5) تخصيص اقصى ما يمكن من الاعتمادات المالية لقطاع البنية التحتية والخدمات والاتصالات والنقل ومياه الشرب والكهرباء، والبحث عن كافة صيغ التمويل لهذه القطاعات لأهميتها في الوقت الحالي.

6) وضع خطة إنفاق واستثمار حكومية، مستندة إلى دراسات جدوى اقتصادية حقيقية، في المحافظات كافة، حسب المزايا المتوفرة في كل محافظة (التخطيط الإقليمي)، سواء من حيث الموارد الطبيعية، أو البشرية، وان تترافق تلك الخطة مع خطة مواكبة لمصادر التمويل، سواء بالعملة المحلية، أو الأجنبية، لأنه لا يمكن القيام بأي استثمار، دون أن يتطلب نسبة من التمويل بالقطع الأجنبي ولذلك يمكن البحث عن بدائل لتمويل المشروعات، في حال عدم توفر التمويل الكافي مثل طرح المشروعات على شكل نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) أو بشكل أعم PPP، ويقصد بنظام البناء والتشغيل والتحويل تولي القطاع الخاص المحلي تصميم المشروع وتمويله وتشييده وتشغيله خلال مدة الامتياز المتفق عليها مع الحكومة، وتحول أصول المشروع للحكومة عند انتهاء مدة الامتياز. ومن أهم الميزات التي يتمتع بها هذا البديل عدم تحميل الموازنة العامة للدولة أعباء مالية مباشرة تضطرها إلى اللجوء إلى الاقتراض المحلي والخارجي، بالإضافة إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري وبالتالي القيام بالمشروعات التي من شأنها رفع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القائمة، وترميم المشاريع المتضررة، والمشاريع المشغلة للعمالة. يجب التنويه إلى ضرورة دراسة عقود البناء والتشغيل والتمويل بعناية كبيرة قبل إبرامها وأن تكون الإجراءات واضحة وشفافة ويجب الاستفادة من التجارب السابقة غير الناجحة لبعض

العقود التي أبرمت. وهذا يتطلب إصـــدار قانون جديد يصـــاغ بعناية فائقة وبمشـــاركة كل القوى الفاعلة في المجتمع.

ثانياً: بدائل وخيارات على مستوى سياسات الإيرادات العامة

رغم الأهمية التي يشـــغلها ترشـــيد الإنفاق العام في الوقت الراهن، إلا أنها لا تكفي لتخفيض عجز الموازنـة العامـة وبـالتـالي خفض تمويـل ذلـك العجز، بـل قـد تؤدي في بعض الأحيـان إلى زيـادة انخفاض معدلات النمو وبأثر اجتماعي سـلبي، لذا لا بد من البحث في تنمية الموارد العامة للدولة في ضوء الإمكانات المتاحة والوضع الراهن.

أ- **<u>على مستوى الإيراد الضريبي</u>**

أصـبح إصـلاح التشـريع الضـريبي الحالي أكثر من ضـرورة، وخاصـة بالانطلاق من الواقع الحالي للأزمة وإسـقاطاته على الموازنة العامة وعجزها. لذا فان الجهد الأسـاسـي يجب أن يركز على جعل الموارد الضـريبية، قدر الإمكان وخلال فترة زمنية متدرجة، المورد الأسـاسـي لتغطية نفقات الموازنة العامة للدولة كونها الوحيدة التي تتمتع بصـفة الاسـتمرار وكذلك بالاسـتقرار النسـبي لجهة عوائدها أكثر من كافة المصـــادر الأخرى، كما أنها ذات مرونة ومقومات تتيح اســـتخدامها كأداة لتحقيق أهداف اقتصـــادية واجتماعية مباشـــرة. ويمكن إجمال أهم الاعتبارات التي من شـــأنها زيادة الإيراد الضريبي بما يلي:

1) إحداث ضـــريبة على المبيعات (ضـــريبة القيمة المضـــافة) بمعدلات متدرجة، تحدد وفقاً لمعايير اقتصـادية واجتماعية موضـوعية تحل محل كافة ومختلف الرسـوم والضـرائب التي تتناول الاستهلاك بما فيها الرسوم الجمركية وذلك بشكل تدريجي وذلك تبعاً لطبيعة السلعة أو الخدمة والفئات التي تســـتهلكها أو تتعامل معها أو طريقة دخولها للقطر، ويمكن البدء بفرض ضـــريبية مرتفعة نسـبياً على المشـــروبات الكحولية والمياه الغازية والعصـــائر التي تحوي المواد الحافظة والسـكر، بالإضـــافة إلى فرض ضـــريبة على اسـتهلاك التبغ بكافة أنواعه

2) اعتماد الأجر أو الدخل الحقيقي والقيمة الحقيقية لكافة مداخيل المكلف في تحديد كافة المطارح الخاضعة للضريبة، وذلك عند تطبيق كافة الضرائب التي تشمل الدخل أو الاستهلاك أو رأس المال أو الثروة، والانتهاء من كافة الأساليب القائمة على التقدير الافتراضي والتخمين المستمر والوهمي في تحديد قيم المطارح الضريبية.
3) الانتقال إلى نظام ضريبي حديث يتصف بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمام موجباته كافة المواطنين وفقا لمقدرتهم التكليفية. مع الأخذ دائما بعين الاعتبار بأن الضريبة لا يمكن أن تدفع إلا من الفائض الاقتصادي، وتطوير الإدارة الضريبية مع إحداث محاكم ضريبية وقانون تنظيم العمل الضريبي وتعميم التعامل الالكتروني.
4) معالجة ظاهرة التهرب الضريبي القانوني وغير القانوني وذلك من خلال تفعيل النص الجزائي في ملاحقة ومعاقبة المخالفين من خلال وضع تشريعات ومعايير متدرجة في البنود الجزائية وفقاً لمستويات التهرب الضريبي وطبيعته.
5) لحظ اقتصاد الظل وتكليفه ضريبيا نظرا لحجمه المتنامي الذي بلغ ما يعادل 40% من الناتج قبل الأزمة، وتم تقديره في ظل الأزمة بما يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
6) التنسيق مع البنك المركزي لتحصل الضريبة من المستوردين الطالبين للقطع الأجنبي، بناءً على إجراءات الاستيراد والبيانات الجمركية، حيث من السهل حساب الأرباح الحقيقية لديهم وبالتالي تكليفهم ضريبياً واقتطاع الضريبة عند المنشأ بما يتناسب مع الأرباح والثروات الحقيقية التي حققوها.

هذه الإجراءات يمكن توليفها بسرعة وتحقيق تغطية ما يزيد عن 70% من عجز الموازنة، وبالتالي تخفيف الاعتماد على الإصدار النقدي كوسيلة أساسية لتمويل عجز الموازنة إلى حدود 30% من إجمالي عجز الموازنة. مع التأكيد أن هذه الإجراءات لا تستهدف أصحاب الدخول الثابتة بل تستهدف أصحاب الدخول المتغيرة الذين استفادوا بشكل أو بأخر من تبعات الأزمة، وذلك من مبدأ مشاركة الجميع في تحمل أعباء الأزمة.

في سياق ذلك ينبغي معالجة قضية تنمية الإيرادات العامة الأخرى، مثل إيرادات رسوم الخدمات العامة، وكثير من أسعار هذه الخدمات مضى عليها عشرات السنين دون تغيير. كما انه في

حالات كثيرة تتسم هذه الرسوم بالانخفاض الشديد، وهو الأمر الذي يغري على الإفراط في استهلاك هذه الخدمات وزيادة الاستثمار العام فيها، المحصلة منها. وقد حان الوقت لزيادة رسوم بعض هذه الخدمات، وبالذات تلك التي تقدم بصـــورة شـــبه مجانية، وان تتم هذه الزيادة تدريجيا، وان تراعي ظروف ذوي الدخل المحدود، ومراعاة أثر هذه الزيادة في تكاليف الإنتاج المحلية للقطاعات المنتجة.

ب- <u>على مستوى الإيراد غير الضريبي</u>

من المقترحات الإضافية التي تتعلق بالموارد غير الضريبية والتي يمكن أن تحقق إيراداً سريعاً:

1) التوقف عن أخذ أو اعتبار فائض السيولة لدى شركات ومؤسسات القطاع العام كموارد عامة (لفترة معينة) وإبقائها تحت تصـــرف هذا القطاع لتغطية حاجاته في مجال التحديث، الأمر الذي يؤدي إلى دعمه وتطوير فوائضـــه، مقابل إلزامه بالتطوير وفق ما يتناسب مع التطورات التكنولوجية وضبط ذلك من خلال لجنة إشراف ومحاسبة على مستوى رئاسة الحكومة، وربط المؤسسات ببعضها وإلزام تعميم الدفع الالكتروني لكافة مؤسسات الدولة.
2) تطوير مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومؤسسة التأمين والمعاش وإبقاء ما يحول حاليا من مبالغ إلى الموازنة العامة للدولة لدى هذه المؤسسات، لان هذه المبالغ ليست إيراداً للدولة، بل اقتطاعات لها اســتخداماتها المحددة بالقانون ويجب تشــغيلها في مؤســســات إنتاجية لتنميتها وتحقيق فوائض يمكن ضـــمها لاحقا، وللحفاظ على حقوق العاملين والموظفين المتقاعدين، كما يمكن تفعيل برنامج تقاعدي للمغتربين من خلال الاشـــتراك ببرنامج التأمينات الاجتماعية لتحويل رسوم شهرية بالقطع الأجنبي تشكل دخلاً منتظما إلى خزينة الدولة.
3) استحداث مدن (أحياء ومجمعات سكنية) بأراضـــي حكومية قريبة من المدن وتخصـيص بيعها للأفراد المغتربين بطريقة الأقســـاط أو بأي طريقة مناســـبة، بحيث يتم دفع قيمتها بالقطع الأجنبي من خلال سفارات الجمهورية العربية السورية في دول الإقامة.

4) نظراً للوضع الراهن بالنسبة لقرار منع استيراد السيارات، يمكن دراسة قرار بتخفيض الرسم الجمركي للسيارات كونه يتم تداوله بين المواطنين عند البيع والشراء (عدم استفادة الدولة منه) مقابل رفع رسوم البيع ونقل الملكية (الفراغ). كما يمكن إعادة تفعيل القرار القاضي بالسماح لكل مواطن عاد من دولة الاغتراب بإدخال سيارة خاصة وإعطائه لوحات سورية بعد دفع رسوم معينة بالقطع الأجنبي يتم تحويله من دولة الاغتراب.
5) دراسة قرار يتم فيه مشاركة كوادر الاستعلام الضريبي بنسبة مدروسة (تقدر بما يعادل 5% أو 10%) من قيمة ضبط التهرب الضريبي للمكلف وبذلك يتم تحفيز تلك الكوادر بشكل كبير للعمل الجاد في مجال الكشف الضريبي وصعوبة رشوة تلك الكوادر نظراً للدخل المتوقع، كما يمكن تعميم ذلك بالنسبة إلى لجان الكشف التابعة لوزارة الكهرباء نظراً للكم الهائل من الاستجرار المخالف للطاقة الكهربائية

ثالثاً: بدائل وخيارات على مستوى مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في سورية

يعتبر الاعتماد على الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة، من الحلول السهلة والسريعة، ولكنها الأخطر من بين بدائل التمويل المتاحة، وأن عدم البحث عن موارد بديلة هو عبارة عن خلل في الأداء وقصور في الرؤية وابتعاد عن المعالجة الصحيحة والحلول المبتكرة، ولذلك يلزم حصر الاعتماد على الإصدار النقدي لتمويل المشاريع الاستثمارية فقط، وربط الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية مقسوما على سرعة دوران النقود.

وانطلاقاً من هذه الحالة يمكن مناقشة عدة بدائل لتمويل عجز الموازنة بحيث يمكن الحد من الآثار السلبية.

أ- إصدار سندات وأذون الخزينة

أذونات الخزينة هي سندات تصدرها الحكومة كأداة تمويلية لأجل قصير، وتطرحها للاكتتاب العام وعادة ما تكن مدة استحقاقها أقل من سنة، على خلاف سندات الخزينة التي تكون مدة الاستحقاق فيها أكثر من سنة، حيث تعد وسيلة تمويل طويلة الأجل.

ترى النظرية الكينزية في القروض العامة أداة للسياسة الاقتصادية، لتحقيق التوازن الاقتصادي من خلال طريقتين متعاكستين:

- محاربة التضخم النقدي: إن إصدار سندات الخزينة يؤدي إلى سحب كمية النقد الزائدة عن حاجات الاقتصاد القومي، مما يؤدي إلى تخفيض الطلب الفعلي.
- محاربة الكساد الاقتصادي: إن سداد الدولة لسندات الخزينة يؤدي إلى زيادة كمية النقد المعروض، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي

سمح المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007 بإصدار أذونات وسندات الخزانة، وبين أن أذونات الخزانة هي أوراق دين حكومية قصيرة الأجل تاريخ استحقاقها لا يتجاوز السنة، في حين سندات الخزينة هي أوراق دين حكومية متوسطة وطويلة الأجل، مدة استحقاقها أطول من سنة ولا تتجاوز 30 سنة، وجاء في المادة 19 من القرار رقم 1329 الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء المتضمن التعليمات التنفيذية، انه يمكن تداول أذونات وسندات الخزينة في السوق الثانوية. (المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007، القرار رقم 1329 لعام 2008). وسمحت المادة رقم 10 من المرسوم التشريعي السابق، بإصدار أذونات وسندات الخزينة من اجل:[169]

- تمويل عجز الموازنة
- تمويل المشروعات ذات الأولوية الوطنية المدرجة في الخطط العامة للدولة.
- توفير التمويل اللازم لمواجهة الكوارث وحالات الطوارئ.

[169] المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007، قانون الأوراق المالية الحكومية، موقع مجلس الشعب، &http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=4880&ref=tree

- تسـديد ديون مسـتحقة على الحكومة، بما فيها اسـتبدال الدين العام القائم بأوراق مالية حكومية قابلة للتداول، وذلك بشكل تدريجي.
- إدارة السيولة الحكومية قصيرة الأجل.

وهذا يعني أننا لسـنا بحاجة لإصـدار تشـريعات جديدة بل فقط تفعيل التشـريعات القائمة، وإصـدار السـندات الحكومية وطرحها للاكتتاب العام (مؤسـسـات مالية، شـركات، أفراد)، كما تتمتع السـندات الحكومية بالعديد من الميزات لعل أهمها:

- يمكن للحكومة اللجوء إلى إصدار أذون الخزينة من أجل تمويل المشروعات التنموية، ومشاركة الجهات العامة والخاصـــة في التمويل، وتتيح هذه الأذون الحصـــول على فائدة ثابتة بغض النظر عن مجالات استخدامها والعائد الذي تدره للحكومة من استثماراتها.
- إمكانية إشراك القطاع الخاص في تمويل الخطط التنموية.
- إمكانية توظيف السـيولة الفائضـة التي تعاني منها المصـارف الخاصـة في سـورية فضـلا عن السـيولة الناجمة عن تطبيق متطلبات زيادة رؤوس المال لدى هذه المصـارف (المقدرة حاليا 3 تريليون ليرة).
- وجود أموال فائضـة لدى الأفراد والمؤسـسـات المالية وغير المالية بحاجة لاسـتثمار، مع انعدام فرص الاســتثمار تقريباً، وبالتالي ســتكون كلفة الأموال منخفضــة قياســاً لأوقات توفر فرص الاستثمار البديلة.
- هذه الوسيلة تحمل ضمان الحكومة، وبالتالي فإن نجاح الحكومة في إصدار السندات الحكومية وتســـويقها، يعزز من مصـــداقية الحكومة ويرفع من مســـتوى الثقة لدى الأفراد بالإجراءات الحكومية.
- تعزز هذه الوسيلة من مبدأ مشاركة الجمهور في تحمل الأعباء الاقتصادية للأزمة.
- تعزز هذه الوسيلة من التداول في سوق الأوراق المالية، وتشجع على تفعيل صناديق الاستثمار المحدثة مسـبقاً، حيث تحمل هذه السـندات الحكومية خاصـية إمكانية التداول في سـوق الأوراق المالية وتنويع المحافظ الاستثمارية.

- تعزز هذه الوسيلة من قدرة البنك المركزي على إدارة سياسة نقدية نشطة لمواجهة التقلبات في الكتلة النقدية ومعالجة مشاكل التضخم.

أي أن تواجه الحكومة من خلال هذه الطريقة، الحاجة من الموارد المالية من خلال امتصاص السيولة الفائضة وغير المستخدمة لدى الأفراد والمؤسسات، وخاصة المؤسسات المالية التي تواجه حالياً نقص في أوجه الاستخدام للأموال الخاصة، وبالتالي تسمح السندات الحكومية لهذه المؤسسات باستثمار الأموال الفائضة لديها بعائد مقبول ومضمون لدى الحكومة، ويسمح للحكومة بتمويل الزيادة في إنفاقها دون الحاجة لإصدار سيولة جديدة. لكن من جهة أخرى، إن التوسع في هذا الخيار لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، يؤدي إلى تصاعد حجم الدين العام الداخلي وتصاعد أعباء خدمة هذا الدين، مما يشكل الضغط على الموازنة العامة وخاصة في ظل المتغيرات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي طرأت على البلاد خلال سنوات الأزمة،

ب-<u>إصدار الصكوك الإسلامية</u>

لاقت الصكوك الإسلامية انتشاراً واسعاً في كثير من دول العالم وذلك لما حققته من نتائج إيجابية في مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية، كما أنها تتميز بتعدد أنواعها كصكوك المشاركة والمضاربة والسلم وغيرها مما فتح أبواباً كثيرة للاستثمار، فأدى ذلك إلى زيادة قوة الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات التمويل الإسلامي، ويمكن إرجاع ذلك إلى توسع رقعة الحلول والمنتجات الإسلامية لتي تتماشى مع قطاعات واسعة من المستثمرين سواء الحكومات أو الشركات أو المؤسسات المالية.

سعت كثير من دول العالم العربية منها والغربية إلى إصدار الصكوك الإسلامية لما لها من أهمية على مستوى الاقتصاد الكلي سواء في تمويل عجز الموازنة العامة أو تنشيط الأسواق المالية أو تمويل المشروعات التنموية ومشروعات البنية التحتية.

يمكن تمويل عجز الموازنة بواسطة إصدار الصكوك الإسلامية بعوائد مجزية، لتميكن المصارف الإسلامية من توظيف الأموال الفائضة لديها. وقد سمح المرسوم التشريعي رقم 60 لعام 2007

بإصـــدار الأوراق المالية الإســـلامية، وعرفها القرار المذكور بأنها "أدوات مالية تتفق مع أحكام الشـريعة الإسـلامية تصـدر باسـم المالك بقصـد التمويل، وتكون قابلة للتداول". وتختلف الصـكوك الإسـلامية عن السـندات التقليدية بانها لا تعطي الممول الحق في الحصـول على عائد ثابت بغض النظر عن النتـاج المالية للمشـــروعات الممولة وتعتمد على قاعدة الغنم بالغرم، أي أن الممول يحصـــل على الربح (ويتحمل الخســـارة) حســـب حصـــته في رأس المال. وتنبع أهمية الصـــكوك الإسلامية من الدور الكبير في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة وإعطاء الفرصة لكل الأفراد في المجتمع لسـد الاحتياجات التمويلية للازمة لدعم الموازنة العامة، ويمكن إجمال أهمية الصـكوك الإسلامية في النقاط التالية من خلال الانطلاق من واقع الأزمة ومتطلبات المرحلة الراهنة والقادمة:

- المسـاعدة في النهوض في الاقتصـاد وتحقيق التنمية الاقتصـادية، لقدرتها على حشـد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى مثل البنية التحتية والغاز والموانئ.
- تخفيض معدلات التضـخم من خلال سـحب كتلة نقدية من السوق، واعتبارها بديلا عن التمويل التضخمي، كما تساهم في معالجة الكساد.
- تحقيق التوزيع العادل للثروة، من خلال مبدأ المشاركة وأيضاً من خلال الزكاة.
- تعتبر من الأدوات التمويلية الهامة من حيث توفير السـيولة اللازمة للحكومات التي تحتاج إلى مصادر تمويل متوسطة وطويلة الأجل.
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشـــاريع البنية التحتية والتنموية كبديل عن ســـندات الخزينة والدين العام.
- عدم تأثيرها على الدين العام الداخلي.
- من خلال التجارب الدولية، توجه العديد من الدول الإسـلامية وغير الإسـلامية لاعتمادها كأداة لتمويل المشاريع العامة للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة في أوقات الأزمات.
- القضـاء على مشكلة البطالة، لمسـاهمتها في زيادة مسـتوى التشـغيل، على اعتبار أنها تسـتخدم للإنفاق الاستثماري فقط.
- مساهمتها في تشغيل الأموال المعطلة.

إن التجارب العملية لإصدارات الصكوك الإسلامية في عدد من البلدان الإسلامية وغير الإسلامية، تؤكد قدرتها على تمويل المشـــروعات التنموية الكبرى مثل مشـــروعات الطاقة والبترول والغاز الطبيعي ومشـروعات التشـييد والإعمار العقاري الكبرى، مثلاً :لجأت دولة قطر ودولة الكويت إلى الصـكوك الإسـلامية لتمويل مشـروعات الطاقة، بالإضـافة لعدة دول قامت بطرح صـكوك إسـلامية لتمويل مشروعات متنوعة (السعودية، الإمارات، قطر، البحرين، السودان، تركيا، إندونيسيا، ماليزيا، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، اليابان، ايران، باكستان)

ومن المقدر ضمن الظروف الحالية أن تؤمن هذه الوسيلة (السندات والصكوك) ما بين 20–30% من الإيرادات اللازمة لســـد عجز الموازنة، تبعاً لتجارب الدول الأخرى مثل المكســـيك والأرجنتين والبرازيل، وبعض الدول العربية مثل مصـر وغيرها. كما يمكن للحكومة العمل على إصـدار سـندات اسـتثمار طويلة الأجل بفائدة متحركة ومتناسـبة مع معدل التضـخم ومجزية للمكتتبين، وتخصـص لمشاريع إعادة الإعمار الكبيرة، ذات التكلفة العالية، مثل (سندات الإسكان –سندات التنمية) وتتمتع بمزايا خاصة كالإعفاء من الضرائب والرسوم.

وأخيراً فإن علاج العجز ينبغي أن ينطلق من عدة مبادئ أساسية وخطط استراتيجية لسياسات مالية ونقدية متكاملة، وهو لا يعني القدرة على القضـاء عليه كليا وبسرعة، بل الوصـول به إلى مستويات مقبولة اقتصـاديا ومجتمعياً، وأيضـاً أن علاج العجز يجب أن يتم على مدى زمني متوسـط وطويل وليس على المدى القصير، وذلك من خلال تكامل السياستين المالية والنقدية، وكما يجب أن يرتبط بطبيعة هذا العجز ومدى كونه عجـــز هيكلي يتطلب تمويلا غير تضخمي. مع التنبيه على خطر علاج العجـــــز بطرق تتضـمن الانكماش لأن ذلك سـوف يعطل التنمية، وإعادة البناء، ويزيد من مشكلة البطالة، ويؤثر بشدة على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود.

كما يجب تنفيذ خطة استراتيجية شاملة للاستفادة من الموارد المتوفرة في هذه المرحلة الحرجة وذلك من خلال:

- تحديد دور الدولة الاقتصادي، ودور القطاع الخاص.

- اتفاقات وشراكات اقتصادية متعددة عربية وإقليمية تؤمن سوق واسعة.
- أنظمة وتشريعات اقتصادية، ومالية ضريبية محفزة.
- وضع خارطة استثمارية جريئة ومدروسة وتشاركية محلية ودولية.
- حصر الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية في سورية، حيث يمتلك الاقتصاد السوري مجموعة كبيرة من الموارد الاقتصادية والطبيعية والبشرية ومن نقاط ومن موقع في قلب العالم واستعادة لدورها التاريخي كنقطة وصل تجاري بين القارات الثلاث (آسيا، أوروبا، أفريقيا)، يلزم العمل على أن تكون ممراً استراتيجيا لحركة التجارة العالمية ومرتكزا لإقامة استثمارات مشتركة مع دول الجوار في مجالات عديدة كالطاقة والصناعة والتعدين والزراعة والمعلوماتية والاتصالات بما يمكنها من لعب دورها الإقليمي كقطب للنمو وجسر لمرور الطاقة والبضائع والخدمات بين دول المنطقة.

خاتمة البحث

تناول البحث الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتمويل عجز الموازنة العامة في سورية، حيث بدأ بالتمهيد من خلال التأطير النظري والفكري للسياسة المالية والموازنة العامة، ثم دراسة عجز الموازنة العامة وأسبابه وكيفية تطوره وبيان رأي الادبيات الاقتصادية في العجز. انتقل بعد ذلك الى مصادر تمويل عجز الموازنة العامة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على طرق التمويل المتّبعة، فقد تبين من خلال الدراسة النظرية بأن طرق تمويل عجز الموازنة لا تخلو من المنعكسات السلبية على الاقتصاد والمجتمع وخاصة في حال عدم الالتزام بالضوابط والشروط الخاصة بكل منها.

إن المفهوم النظري والفكري لطريقة تدخل الدولة في تمويل عجز الموازنة العامة، أخذ حيزا كبيراً من الجدل في الادبيات والمدارس الاقتصادية، وحتى الان لم تستطع أي مدرسة أو سياسة، الوصول إلى الوصفة الأمثل لتمويل عجز الموازنة بعيداً عن الآثار السلبية التي تنتجها طرق التمويل على مختلف الأصعدة. من هنا نستطيع القول بأن القائمين على السياسة المالية في سورية لم يحققوا النتائج المرجوة على مر السنوات السابقة، من خلال إهمال قضية تمويل العجز في الموازنة العامة، والاعتماد على التمويل التضخمي رغم المخاطر المهددة للاقتصاد والمجتمع، وعدم البحث عن مصادر تمويل ناجعة تخفف من حدة الآثار السلبية والاستفادة القصوى من إيجابياتها، وبمعنى آخر، لم تساهم السياسة الاقتصادية في دعم النتائج المرجوة من تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، حيث إن النتائج الإيجابية لتمويل العجز ليست كفيلة بالنهوض بالاقتصاد بشكل مستمر، وإنما تعبر حوامل أو روافع اقتصادية ينبغي دعمها بسياسات وقرارات تدعم تلك النتائج وتساهم في النهوض بالاقتصاد والمجتمع. فقد توصل البحث إلى أن الطريقة المتبعة في تمويل عجز الموازنة العامة في سورية خلال الفترة التي سبقت عام 2011، أدت الى إنتاج مزيج من الآثار الإيجابية والسلبية، ولكن السياسة الاقتصادية لم تستطع دعم تلك النتائج بسياسات اقتصادية داعمة على مستوى تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية وزيادة الإيرادات الضريبة عبر إصدار وتحديث قوانين وتشريعات كانت مطلوبة في ذلك الحين (ولم تظهر حتى الآن) وذلك في ظل توقعات القائمين على السياسة الاقتصادية لزيادة الانفاق

الجاري ممثلا ب الرواتب والأجور والدعم الاجتماعي، ومن خلال تحفيز الاستثمارات الحقيقية انطلاقاً من الهوية الافتراضية للاقتصاد السوري ومروراً بجميع القطاعات التي لم يتم استثمار دعمها للنمو. بالانتقال إلى المرحلة التالية الممتدة من عام 2011 الى عام 2017، انتجت الأزمة نتائج سلبية على كافة الأصعدة، ولكن تلك النتائج تفاقمت لعدة أسباب تعود إلى:

- قصور السياسات المتبعة في المرحلة السابقة عن تدارك أو تخفيض آثار الازمة فظهرت مشكلة الاعتماد على الموارد النفطية وقصور الإيرادات الضريبية وضعفها الشديد لتمويل الموازنة العامة في ظل الزيادة الاضطرارية في الانفاق العام.
- الاستمرار في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بنفس الطريقة المتبعة في المرحلة السابقة على الرغم من الزيادة الكبيرة في عجز الموازنة وبالتالي شبه التأكد من وقوع النتائج الحالية.
- عدم التفعيل الحقيقي للسياسة النقدية، وتفاعلها مع السياسة المالية من أجل التحكم بدرجة معينة بالحالة الاقتصادية، وبدلاً من ذلك تدخل المصرف المركزي في عدة محاولات غير مجدية كبائع للقطع الأجنبي.
- عدم ظهور سياسات أو خطط قصيرة الأجل (مالية او نقدية) فاعلة نبعت من عمق الازمة، بل كانت استمرارية للسياسة السابقة والعجز عن إيجاد صيغة تخفف من حدة تلك الآثار.

وبالتالي ومما سبق يمكن القول أن السياسات الاقتصادية كانت شبه عاجزة خلال فترة الأزمة، ولم تعتمد على نهج ورؤية مستقبلية للتخفيف من حدة الآثار المتولدة، وكأن الحكومات المتعاقبة اتبعت نهج النأي بالنفس وسياسة (إن لم أعمل فلن أُخطئ).

توصل الباحث إلى ضرورة الحد من سياسة تمويل عجز الموازنة المتبعة واقترح عدة بدائل تمثلت بسندات الحكومة لما لها من أدوات تحكم وضبط حجم التمويل المطلوب والعرض النقدي والتضخم مما يساعد على التحكم بدرجة معينة بالآثار والمنعكسات المتعلقة بالأزمة وسياسة التمويل السابقة المتبعة. بالإضافة لذلك اقترح الباحث الصكوك الإسلامية والتي يمكن أن تعمل مع سندات الحكومة التقليدية لتشمل شريحة أوسع من الجمهور ولما لها من ميزات تشبه السندات الحكومية. تلك الحلول

أو البدائل ينبغي العمل بها وفق ضوابط وشروط معينة لضمان نجاح السياسة الاقتصادية في بلوغ الغايات المرجوة منها وأولويات الاقتصاد السوري.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

1- الشمري، ناظم محمد نوري، . النقود والمصارف والنظرية النقدية ـ دار زهران للنشر والتوزيع ـ عمان ـ 1999

2- الحاوري، محمد احمد، عجز الموازنة العامة والإصلاح الاقتصادي في اليمن، مركز عبادي للدراسات والنشر، صنعاء, 2000.

3- العبادي، عبد الناصر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ـ المكتبة الأكاديمية ـ القاهرة ـ 1996.

4- الفارس، عبد الرزاق، الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة العامة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1971.

5- المهايني، محمد، الخطيب، خالد، المالية العامة والتشريع الضريبي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد, 2006.

6- المهايني، محمد خالد وأخرون " المحاسبة الحكومية" منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2005/ 2006.

7- المهر، خضير عباس، التقلبات الاقتصادية بين السياستين المالية والنقدية، عمارة شؤون المكتبات، جامعة الرياض,1981.

8- النقاش، غازي عبد الرزاق، المالية العامة، تحليل الأسس والاقتصاديات المالية، الأردن، دار وائل للنشر 1997.

9- بركات، عبد الكريم صادق، الاقتصاد الكلي، بين النظرية والتطبيق، مطبعة جامعة الاسكندرية، 1997.

10- حشيش، عادل احمد، اقتصاديات المالية العامة، دراسة تحليلية لأصول الفن المالي لمالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،1983.

11- زكي، رمزي، التضخم المستورد، دار المستقبل العربي، القاهرة, 1986، ص 102

12- زكي، رمزي، انفجار العجز، مؤسسة المدى,2000.

13- زكي، رمزي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة في العالم الثالث، سينا للنشر، 1992.

14- ساموبلسون، بول، هاوس، وليام ثورد، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الدار الاهلية، عمان، 2001.

15- عايب، وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية لكلية لسياسة الانفاق الحكومي، مكتبة حسن العصرية, 2010.

16- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، مجموعة النيل العربية، 2003.

17- عطية عبد الواحد السيد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية القاهرة, 1993.

18- فوزي، عبد المنعم، المالية العامة والسياسة العامة، دار النهضة العربية، بيروت, 1994.

19- كاظم، حيدر يونس، الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2016، صفحات عبر موقع المرجع الالكتروني للمعلوماتية.
https://almerja.com/reading.php?idm=117529

20- كنعان علي، النظام النقدي والمصرفي السوري، مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دار الرضا للنشر، دمشق, 2000.

21- كنعان، علي، اقتصاديات المال والسياستين المالية والنقدية ـ دار الحسنين – دمشق – 1997.

22- كنعان، علي، المالية العامة والإصلاح المالي في سورية ـ دار الرضا للنشر ـ دمشق 2003.

23- كنعان، علي، الاقتصاد المالي، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

24- مسعد، محمد، دور الدولة في ظل العولمة، مركز الإسكندرية للكتاب الطبعة الأولى 2006.

25- معروف، هوشيار، تحليل الاقتصاد الكلي، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

26- نيربي، محمود، الاقتصاد المالي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب, 1979.

ثانياً: الأطروحات الجامعية

1- احمد، وجدان مهدي، سياسة إحداث العجز في الموازنة العامة للدولة، رسالة دكتوراه، جامعة الخرطوم، 2009.

2- البرغوثي، عروبة، النفقات العامة في سورية ومصادر تمويلها وأثرها على المتغيرات الكلية في الاقتصاد السوري، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق –كلية الاقتصاد, 2008.

3- الحوري، غزل، دور السياسة المالية في معالجة حالة الركود في الاقتصاد السوري، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2008.

4- بديع حبيب، راقي، دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية، أطروحة ماجستير في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2015.

5- بركة، آلاء، محددات وطرق قياس إنتاجية العمل في سورية–دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، 2014.

6- جمعة، محمد، دور الإيرادات الضريبية في تمويل الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2010، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد. 2012.

7- حساني، عبد الرزاق، النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي في سورية، أطروحة دكتوراه. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2002.

8- رجب، محمود حسين، تحليل دور السياسة المالية وأثرها في عدالة توزيع الدخل القومي في الجمهورية العربية السورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد 2013.

9- زويش، سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة البويرة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية, 2015، ص 17

10- صندوق، عفيف، دور السياسة المالية العامة في تحقيق التوازن الاقتصادي في سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق 2000.

11- عباس، هناء، أثر تحولات السياسة الاقتصادية على تطور عجز الموازنة العامة في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد, 2013، ص 145

12- عنقة، ربيع، عجز الموازنة العامة في سورية وأثره في ارتفاع الأسعار وإعادة توزيع الدخول خلال الفترة 1998-2008، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،2010.

13- قدي، عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل المتغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 1995 ص

14- معط الله، امال، آثار السياسة المالية في النمو الاقتصادي، حالة الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر, 2015، ص 20

15- ميهوري، حسن، سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة (الجزائر – تونس) أطروحة دكتوراه، جامعة، محمد خضير، الجزائر (2014).

16- المهايني، محمد خالد: دور البيانات المحاسبية في عملية التخطيط المالي. جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، أطروحة دكتوراه, 1992. ص 23

17- اليوسف، احمد، أثر تطوير السياسة المالية في ترشيد قرارات الاستثمار في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة حلب, 2005، ص 109

18- مهرة، علي عبد الغني، الديون الخارجية للدول النامية مع إيلاء أهمية خاصة للديون الخارجية على سورية، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق1996، ص47

19- الحايك، فاضل، شبكات الحماية الاجتماعية ودورها في معالجة ظاهرة الفقر في سورية، أطروحة ماجستير، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد, 2017، ص 76.

20- عثمان، إبراهيم، تقييم دور الدولة التنموي في سورية (اليات وحجم التدخل الاقتصادي)، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، كليه الاقتصاد, 2016، ص 179.

ثالثاً: التقارير والدراسات

1- اسد، ايهم، اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السورية وسياسات تصحيحها 2001-2017، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد, 2019.

2- الليثي، هبة، الفقر في سورية 1996-2004، برنامج الأمم المتحدة 2005،

3- المركز السوري لبحوث السياسات، الأزمة السورية، الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية, 2013.

4- المركز السوري لبحوث السياسات، سورية الاغتراب والعنف، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2014, 2015.

5- المركز السوري لبحوث السياسات، سورية، العدالة لتجاوز النزاع، تقرير آثار النزاع السوري, 2020.

6- المركز السوري لبحوث السياسات، سورية، مواجهة التشظي، تقرير يرصد آثار الأزمة السورية خلال العام 2015, 2016.

7- علي، مدين، دراسة بعنوان نحو استراتيجية عمل للتعافي الاقتصادي في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد, 2018.

8- فيتو تانزي، هاول زي، البلدان النامية والسياسة الضريبية، سلسلة قضايا اقتصادية، صندوق النقد الدولي, 2001.

9- مجموعة البنك الدولي، خسائر الحرب، التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية, 2017.

10- مركز دمشق للأبحاث والدراسات دراسة بعنوان: الميزان التجاري السوري في ربع قرن، دراسة تحليلية لمؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة 1992-2016, 2018.

11- مركز دمشق للأبحاث والدارسات، مداد، تأثيرات الأزمة في الاقتصاد السوري, 2016.

12- ملامح اقتصاد الحرب في سورية، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد، دمشق, 2016.

13- هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010).

14- هيئة تخطيط الدولة: التقرير الوطني الأول لتنافسية الاقتصاد السوري.

15- وزارة المالية، البيان المالي حول مشروع الموازنات العامة للسنوات 2005-2010.

16- ياغي، كنان، دراسة بعنوان الآثار الاقتصادية لإصدار أذون وسندات الخزينة، مركز دمشق للأبحاث والدراسات، مداد,2017.

رابعاً: الأبحاث والدوريات المحكمة

1- اسماعيل، عصام، انعكاس الأزمة على أرقام العجز في الموازنة العامة في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 4, 2018، ص 73
2- بركة، الاء، استخدام منهجية ARDL في قياس إنتاجية العمل في قطاع الخدمات السوري ومحدداتها، بحث قيد النشر في مجلة جامعة دمشق
3- بركة، آلاء، وعيسى، هيثم، قياس فعالية أساليب الاقتصاد القياسي في دراسة محددات إنتاجية العمل في سورية: مقارنة بين طريقتي التكامل المشترك والمربعات الصغرى، بحث قيد النشر في مجلة جامعة دمشق، ص 6
4- جزائرلي، ليلى، تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على المستوى العام لأسعار المستهلك في سورية خلال الفترة 2011-2017، ص 4
5- زنبوعة، زياد، فرحات، منى، بدائل تمويل عملية التنمية في سورية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 28، العدد الثاني, 2012، ص 294.
6- الرفاعي، عبد الهادي، وإسماعيل، عصام، وحبيب، غدير، النمو الاقتصادي في سورية ومنعكساته على التشغيل خلال الفترة 2002-2009 (باستخدام نموذج مرونة القوى العاملة)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، 2012.
7- غسان شحرور، ايمان، عجز الموازنة العامة في سورية وآثاره الاقتصادية، بحوث اقتصادية عربية، العددان 63-64، 2013.

خامساً: أوراق عمل الندوات والمؤتمرات

1- الجليلاتي، محمد، النظام الضريبي السوري واتجاهات إصلاحه، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية,2000.
2- الرداوي، تيسير، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشرة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون, 2010.
3- السيوفي، قحطان: أدوات السياسة المالية في سورية وبعض تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة (قراءة في الموازنة العامة للدولة 2009)، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون, 2009.
4- المصبح، عماد الدين، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، محاضرة ألقيت في المؤتمر الدولي الذي أقامه المعهد العربي للتخطيط بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، 2008.

5- العدي، إبراهيم، واقع النظام الضريبي وآفاق تطويره، المرصد العمالي للدراسات والبحوث, 2019.
6- نجمة، إلياس، السياسات المالية في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية,2003/9/23.
7- حبيب، مطانيوس، مداخلة في مسالة البطالة، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي السابعة عشر, 2004.
8- حوراني، أكرم، مرتكزات الاقتصاد السوري وكفاءتها في مرحلة إعادة البناء والتنمية، ورقة عمل مقدمة في مؤتمر إعادة البناء والتنمية في سورية, 2014
9- حوراني، أكرم، ورقة عمل حول: تحليل الموازنة العامة للدولة في ضوء السياسات المالية الحالية، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث, 2019.
10- خضور، رسلان، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لاقتصاد الظل، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي, 2017.
11- سعيفان، سمير، التهرب والتهريب، مقاربة صريحة، رؤية في الإصلاح الضريبي والجمركي في سورية، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الرابعة عشر, 2001.
12- سلمان، حيان، واقع وآفاق صناعة الغزل والنسيج في القطاع العام في سورية، محاضرة ألقيت في المركز الثقافي في أبو رمانة، دمشق 2006/1/29.
13- سيروب، رشا، ورقة عمل بعنوان تحليل الحالة الراهنة للمالية العامة في سورية، الاتحاد العام لنقابات العمال، المرصد العمالي للدراسات والبحوث, 2019.
14- كنعان، علي، عجز الموازنة في سورية وسبل معالجته، جمعية العلوم الاقتصادية، 2006.
15- محمود، يوسف، دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، 2005.
16- منير سليم، سهام، تحليل ظاهرة عجز الموازنة العامة للدولة ومقترحات لمواجهتها خلال سنوات الخطة الخمسية المقبلة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر للاقتصاديين المصريين، القاهرة، 1986، ص 11-18 بتصرف.

سادساً: المقالات والمواقع الالكترونية

1- موقع الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، القانون المالي، الموازنة العامة، http://arab-ency.com.sy/law/detail/165425#%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81_%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9_%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9

2- موقع الموسوعة العربية، الموسوعة القانونية المتخصصة، القانون المالي، السياسة المالية والضريبية، http://arab-ency.com.sy/law/detail/164926

3- جليلاتي, محمد, عجز الموازنة والأزمة السورية, مجلة الاقتصادي, العدد145, 2011, ص 34.

4- https://www.investopedia.com/insights/what-is-the-quantity-theory-of-money/

5- سليمان, عدنان, موقع الاقتصادي, https://aliqtisadi.com/557035-%d8%b4%d8%b1%d9%83%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d8%b5%d8%b1%d8%a7%d9%81%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9/

6- موقع روسيا اليوم, خسائر القطاع الزراعي, https://arabic.rt.com/business/1027952-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AE%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%AF%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D8%B1%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D9%85%D8%AC%D9%85%D9%88%D8%B9%D8%A9-%D8%A5%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A7%D8%AA/

7- الوكالة العربية للانباء, سانا, 26-5-2019, https://www.sana.sy/?p=952139

8- الوكالة العربية للانباء, سانا, 20-5-2018, https://www.sana.sy/?p=757042
9- رزوقي، حنا، "المحاسبة الحكومية" مجلة الإدارة والاقتصاد، بغداد العدد الرابع والستون 2007، ص 135.
10- الرمسي، السيد المتولي، "التطوير المحاسبي للموازنة العامة، قطاع الخدمات باستخدام مفهوم تحليل النظم"، المجلة العربية للإدارة، عمان، 1987، ص35

ملاحق البحث

جدول الملحق رقم 1: اعتمادات الموازنة والميزانية ونسب التنفيذ

العام	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الموازنة العامة المقدرة						الموازنة العامة الفعلية						
		اعتمادات الموازنة	نسبة الموازنة من الناتج	الجارية	نسبة الجارية	الاستثمارية	نسبة الاستثمارية	الميزانية	نسبة الميزانية من الناتج	الجارية	نسبة الجارية	الاستثمارية	نسبة الاستثمارية	نسبة التنفيذ الميزانية / الموازنة
2001	974,008	322,000	33.1%	161,000	50.0%	161,000	50.0%	274,831	28.2%	164,761	59.9%	110,070	40.1%	85.4%
2002	1,022,303	356,000	34.8%	172,000	48.3%	184,000	51.7%	314,050	30.7%	177,000	56.4%	137,050	43.6%	88.2%
2003	1,074,163	420,000	39.1%	209,000	49.8%	211,000	50.2%	353,651	32.9%	200,780	56.8%	152,871	43.2%	84.2%
2004	1,266,890	450,000	35.5%	232,000	51.6%	218,000	48.4%	405,145	32.0%	248,498	61.3%	156,647	38.7%	90.0%
2005	1,506,438	460,000	30.5%	270,000	58.7%	190,000	41.3%	431,402	28.6%	277,044	64.2%	154,358	35.8%	93.8%
2006	1,726,404	495,000	28.7%	279,000	56.4%	216,000	43.6%	493,700	28.6%	317,213	64.3%	176,487	35.7%	99.7%
2007	2,020,838	588,000	29.1%	344,000	58.5%	244,000	41.5%	520,531	25.8%	325,697	62.6%	194,834	37.4%	88.5%
2008	2,448,060	600,000	24.5%	420,000	70.0%	180,000	30.0%	548,394	22.4%	375,327	68.4%	173,067	31.6%	91.4%
2009	2,520,705	685,000	27.2%	410,000	59.9%	275,000	40.1%	654,573	26.0%	442,180	67.6%	212,393	32.4%	95.6%
2010	2,834,517	754,000	26.6%	427,000	56.6%	327,000	43.4%	695,384	24.5%	452,319	65.0%	243,065	35.0%	92.2%
2011	3,252,720	835,000	25.7%	455,000	54.5%	380,000	45.5%	686,997	21.1%	478,787	69.7%	208,210	30.3%	82.3%
2012	3,024,842	1,326,550	43.9%	951,550	71.7%	375,000	28.3%	667,700	22.1%	549,926	82.4%	117,774	17.6%	50.3%
2013	2,937,561	1,383,000	47.1%	1,108,000	80.1%	275,000	19.9%	855,000	29.1%	770,000	90.1%	85,000	9.9%	61.8%
2014	3,612,015	1,390,000	38.5%	1,010,000	72.7%	380,000	27.3%	-	-	-	-	-	-	-
2015	4,732,656	1,554,000	32.8%	1,144,000	73.6%	410,000	26.4%	-	-	-	-	-	-	-
2016	6,117,033	1,980,000	32.4%	1,470,000	74.2%	510,000	25.8%	-	-	-	-	-	-	-
2017	8,317,173	2,660,000	32.0%	1,982,000	74.5%	678,000	25.5%	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 2: تطور تحليل الموازنة المقدرة والفعلية بالأسعار الجارية وبأسعار عام 2000 الثابتة للفترة 2001-2017

عام	اعتمادات الموازنة	معدل نمو اعتمادات الموازنة	الموزانة الفعلية (الميزانية)	معدل نمو الميزانية	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	معدل نمو الناتج	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة	معدل نمو الناتج الحقيقي	DEF	نسبة التضخم	نسبة تنفيذ الموازنة	تقديرات الموازنة بأسعار عام 2000 الثابتة	معدل نمو اعتمادات الموازنة بأسعار عام 2000 الثابتة	الموازنة المنفذة بأسعار عام 2000 الثابتة	معدل نمو الموازنة المنفذة بأسعار عام 2000 الثابتة
2000	275,400		246,194		904,622		904,622		100%	9.70%		275,400		246,194	
2001	322,000	16.9%	274,831	11.6%	974,008	7.7%	950,245	5.0%	102.5%	2.5%	85.4%	314,144	14.1%	268,126	8.9%
2002	356,000	10.6%	314,050	14.3%	1,022,303	5.0%	1,006,431	5.9%	101.6%	-0.9%	88.2%	350,473	11.6%	309,174	15.3%
2003	420,000	18.0%	353,651	12.6%	1,074,163	5.1%	1,018,708	1.2%	105.4%	3.8%	84.2%	398,317	13.7%	335,393	8.5%
2004	450,000	7.1%	405,145	14.6%	1,266,890	17.9%	1,089,027	6.9%	116.3%	10.3%	90.0%	386,823	-2.9%	348,265	3.8%
2005	460,000	2.2%	431,402	6.5%	1,506,438	18.9%	1,156,714	6.2%	130.2%	12.0%	93.8%	353,210	-8.7%	331,251	-4.9%
2006	495,000	7.6%	493,700	14.4%	1,726,404	14.6%	1,215,082	5.0%	142.1%	9.1%	99.7%	348,392	-1.4%	347,477	4.9%
2007	588,000	18.8%	520,531	5.4%	2,020,838	17.1%	1,284,035	5.7%	157.4%	10.8%	88.5%	373,614	7.2%	330,744	-4.8%
2008	600,000	2.0%	548,394	5.4%	2,448,060	21.1%	1,341,516	4.5%	182.5%	16.0%	91.4%	328,795	-12.0%	300,515	-9.1%
2009	685,000	14.2%	654,573	19.4%	2,520,705	3.0%	1,420,827	5.9%	177.4%	-2.8%	95.6%	386,109	17.4%	368,958	22.8%
2010	754,000	10.1%	695,384	6.2%	2,834,517	12.4%	1,494,595	5.2%	189.7%	6.9%	92.2%	397,572	3.0%	366,665	-0.6%
2011	835,000	10.7%	686,997	-1.2%	3,252,720	14.8%	1,537,191	2.9%	211.6%	11.6%	82.3%	394,610	-0.7%	324,665	-11.5%
2012	1,326,550	58.9%	667,700	-2.8%	3,024,842	-7.0%	1,132,310	-26.3%	267.1%	26.2%	50.3%	496,577	25.8%	249,945	-23.0%
2013	1,383,000	4.3%	855,000	28.1%	2,937,561	-2.9%	834,511	-26.3%	352.0%	31.8%	61.8%	392,887	-20.9%	242,891	-2.8%
2014	1,390,000	0.5%	-	-	3,612,015	23.0%	741,123	-11.2%	487.4%	38.5%	-	285,204	-27.4%	-	
2015	1,554,000	11.8%	-	-	4,732,656	31.0%	724,615	-2.2%	653.1%	34.0%	-	237,932	-16.6%	-	
2016	1,980,000	27.4%	-	-	6,117,033	29.3%	683,816	-5.6%	894.5%	37.0%	-	221,342	-7.0%	-	
2017	2,660,000	34.3%	-	-	8,317,173	36.0%	678,842	-0.7%	1225.2%	37.0%	-	217,107	-1.9%	-	

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 3: تطور الإيرادات العامة المخططة في سورية خلال الفترة 2001-2010

العام	الإيرادات التقديرية 4+3+2+1	إيرادات جارية ضريبية 1	إيرادات جارية غير ضريبية 2	إيرادات استثمارية 3	مجموع الإيرادات 3+2+1	إيرادات استثنائية (العجز المقدر) 4	نسبة الإيرادات الجارية الضريبية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات الجارية غير الضريبية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات الاستثمارية إلى إجمالي الإيرادات	نسبة الإيرادات الاستثنائية إلى إجمالي الإيرادات
2001	322,000	115,932	98,510	69,317	283,759	38,241	36.0%	30.6%	21.5%	11.9%
2002	356,000	135,844	97,753	70,029	303,626	52,375	38.2%	27.5%	19.7%	14.7%
2003	420,000	151,558	45,710	97,428	294,696	125,303	36.1%	10.9%	23.2%	29.8%
2004	450,000	161,028	45,824	99,648	306,500	143,500	35.8%	10.2%	22.1%	31.9%
2005	460,000	176,931	35,562	143,647	356,140	103,860	38.5%	7.7%	31.2%	22.6%
2006	495,000	191,317	51,835	192,973	436,125	58,875	38.6%	10.5%	39.0%	11.9%
2007	588,000	202,627	61,301	239,758	503,686	84,314	34.5%	10.4%	40.8%	14.3%
2008	600,000	219,268	89,229	99,303	407,800	192,200	36.5%	14.9%	16.6%	32.0%
2009	685,000	240,640	90,684	127,618	458,942	226,058	35.1%	13.2%	18.6%	33.0%
2010	754,000	278,428	122,066	177,092	577,586	176,414	36.9%	16.2%	23.5%	23.4%
2011	835,000	325,005	129,462	194,192	648,659	186,341	38.9%	15.5%	23.3%	22.3%
2012	1,326,550	242,885	35,602	500,566	779,053	547,497	18.3%	2.7%	37.7%	41.3%
2013	1,383,000	165,221	23,779	444,961	633,961	749,038	11.9%	1.7%	32.2%	54.2%
2014	1,390,000	117,252	200,944	547,698	865,894	524,106	8.4%	14.5%	39.4%	37.7%
2015	1,554,000	172,000	178,994	629,346	980,340	573,660	11.1%	11.5%	40.5%	36.9%
2016	1,980,000	253,450	484,804	600,318	1,338,572	641,428	12.8%	24.5%	30.3%	32.4%
2017	2,660,000	322,489	779,043	804,144	1,905,676	754,324	12.1%	29.3%	30.2%	28.4%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 4: تطور الإيرادات المنفذة خلال الفترة 2001-2010

العام	إيرادات منفذة	إيرادات جارية ضريبية منفذة	استثمارية	نسبة تنفيذ الإيرادات الكلي	نسبة تنفيذ ضريبي	نسبة تنفيذ استثماري	نسبة الإيرادات الضريبية من الكلية	العبء الضريبي إيرادات ضريبية/الناتج
2001	305,286	224,147	81,139	107.59%	193.34%	117.05%	73.42%	23.01%
2002	301,856	216,925	80,077	99.42%	159.69%	114.35%	71.86%	21.22%
2003	320,939	233,533	87,406	108.91%	154.09%	89.71%	72.77%	21.74%
2004	342,465	233,230	109,235	111.73%	144.84%	109.62%	68.10%	18.41%
2005	356,290	241,170	115,120	100.04%	136.31%	80.14%	67.69%	16.01%
2006	434,865	292,939	141,926	99.71%	153.12%	73.55%	67.36%	16.97%
2007	458,571	294,203	164,368	91.04%	145.19%	68.56%	64.16%	14.56%
2008	490,904	358,783	132,121	120.38%	163.63%	133.05%	73.09%	14.66%
2009	600,830	371,776	229,054	130.92%	154.49%	179.48%	61.88%	14.75%
2010	634,425	401,315	233,110	109.84%	144.14%	131.63%	63.26%	14.16%
2011	539,266	351,918	187,348	83.14%	108.28%	96.48%	65.26%	10.82%
2012	270,273	155,691	114,582	34.69%	64.10%	22.89%	57.61%	5.15%
2013	292,208	-	-	46.09%	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 5: تطور الإيرادات العامة المنفذة في سورية وحصتها من الناتج المحلي الإجمالي

العام	إيرادات منفذة	الناتج المحلي الإجمالي	الإيرادات / الناتج	إيرادات نفطية	نسبة الإيرادات النفطية من الناتج	إيرادات ضريبية غير نفطية	نسبة إيرادات ضريبية غير نفطية من الناتج العبء الضريبي بدون الضرائب النفطية	إيرادات غير ضريبية غير نفطية	نسبة إيرادات غير ضريبية غير نفطية من الناتج	نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات الكلية	نسبة إيرادات ضريبية غير نفطية من الإيرادات الكلية	نسبة إيرادات غير ضريبية غير نفطية من الإيرادات الكلية
2001	305,286	974,008	31.34%	176,743	18.15%	92,060	9.45%	36,483	3.75%	57.89%	30.16%	11.95%
2002	301,658	1,022,303	29.51%	139,321	13.63%	114,879	11.24%	42,802	4.19%	46.19%	38.08%	14.19%
2003	320,939	1,074,163	29.88%	161,090	15.00%	117,620	10.95%	42,229	3.93%	50.19%	36.65%	13.16%
2004	342,465	1,266,890	27.03%	141,150	11.14%	145,405	11.48%	55,910	4.41%	41.22%	42.46%	16.33%
2005	356,290	1,506,438	23.65%	106,153	7.05%	160,256	10.64%	89,881	5.97%	29.79%	44.98%	25.23%
2006	434,865	1,726,404	25.19%	126,987	7.36%	196,332	11.37%	111,546	6.46%	29.20%	45.15%	25.65%
2007	458,571	2,020,838	22.69%	99,634	4.93%	221,424	10.96%	137,513	6.80%	21.73%	48.29%	29.99%
2008	490,904	2,448,060	20.05%	131,361	5.37%	258,048	10.54%	101,495	4.15%	26.76%	52.57%	20.68%
2009	600,830	2,520,705	23.84%	128,229	5.09%	290,157	11.51%	182,444	7.24%	21.34%	48.29%	30.37%
2010	634,425	2,834,517	22.38%	196,102	6.92%	261,621	9.23%	176,702	6.23%	30.91%	41.24%	27.85%
2011	539,266	3,252,720	16.58%	180,042	5.54%	203,232	6.25%	155,992	4.80%	33.39%	37.69%	28.93%
2012	270,273	3,024,842	8.94%	10,378	0.34%	145,567	4.81%	114,328	3.78%	3.84%	53.86%	42.30%
2013	292,208	2,937,561	9.95%	-	-	-	-	-	-	-	-	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 6: تطور العجز المقدر والفعلي خلال الفترة 2001-2017

العام	العجز المقدر	العجز الفعلي	الموازنة	الميزانية	نسبة الفعلي من المقدر	نسبة المقدر من الموازنة	نسبة الفعلي من الميزانية	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة العجز المقدر من الناتج	نسبة العجز الفعلي من الناتج	معدل نمو العجز المقدر	معدل نمو العجز الفعلي
2001	38,241	-17,094	322,000	274,831	-	11.88%	-6.22%	974,008	3.93%	-1.76%		
2002	52,375	12,392	356,000	314,050	23.66%	14.71%	3.95%	1,022,303	5.12%	1.21%	37.0%	-172.5%
2003	125,303	32,712	420,000	353,651	26.11%	29.83%	9.25%	1,074,163	11.67%	3.05%	139.2%	164.0%
2004	143,500	62,680	450,000	405,145	43.68%	31.89%	15.47%	1,266,890	11.33%	4.95%	14.5%	91.6%
2005	103,860	75,112	460,000	431,402	72.32%	22.58%	17.41%	1,506,438	6.89%	4.99%	-27.6%	19.8%
2006	58,875	58,835	495,000	493,700	99.93%	11.89%	11.92%	1,726,404	3.41%	3.41%	-43.3%	-21.7%
2007	84,314	61,960	588,000	520,531	73.49%	14.34%	11.90%	2,020,838	4.17%	3.07%	43.2%	5.3%
2008	192,200	57,490	600,000	548,394	29.91%	32.03%	10.48%	2,448,060	7.85%	2.35%	128.0%	-7.2%
2009	226,058	53,742	685,000	654,573	23.77%	33.00%	8.21%	2,520,705	8.97%	2.13%	17.6%	-6.5%
2010	176,414	60,959	754,000	695,384	34.55%	23.40%	8.77%	2,834,517	6.22%	2.15%	-22.0%	13.4%
2011	186,341	147,731	835,000	686,997	79.28%	22.32%	21.50%	3,252,720	5.73%	4.54%	5.6%	142.3%
2012	547,497	397,427	1,326,550	667,700	72.59%	41.27%	59.52%	3,024,842	18.10%	13.14%	193.8%	169.0%
2013	749,038	562,792	1,383,000	855,000	75.14%	54.16%	65.82%	2,937,561	25.50%	19.16%	36.8%	41.6%
2014	524,106	-	1,390,000	-	-	37.71%	-	3,612,015	14.51%	-	-30.0%	-
2015	573,660	-	1,554,000	-	-	36.92%	-	4,732,656	12.12%	-	9.5%	-
2016	641,428	-	1,980,000	-	-	32.40%	-	6,117,033	10.49%	-	11.8%	-
2017	754,324	-	2,660,000	-	-	28.36%	-	8,317,173	9.07%	-	17.6%	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب من حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 7: تطور العجز الكلي والعجز غير النفطي خلال الفترة 2001-2010

العام	الميزانية	العجز الكلي	العجز غير نفطي	نسبة العجز الكلي من الميزانية	نسبة العجز غير النفطي من الميزانية	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	نسبة العجز الكلي من الناتج	نسبة العجز غير النفطي من الناتج
2001	274,831	-17,094	159,649	-	%58.09	974,008	-	%16.39
2002	314,050	12,392	153,039	%3.95	%48.73	1,022,303	%1.21	%14.97
2003	353,651	32,712	193,802	%9.25	%54.80	1,074,163	%3.05	%18.04
2004	405,145	62,680	203,830	%15.47	%50.31	1,266,891	%4.95	%16.09
2005	431,402	75,112	181,265	%17.41	%42.02	1,506,440	%4.99	%12.03
2006	493,700	58,835	185,822	%11.92	%37.64	1,726,404	%3.41	%10.76
2007	520,531	61,960	161,594	%11.90	%31.04	2,020,838	%3.07	%8.00
2008	548,394	57,490	188,851	%10.48	%34.44	2,448,060	%2.35	%7.71
2009	654,573	53,742	181,971	%8.21	%27.80	2,520,517	%2.13	%7.22
2010	695,384	60,959	257,061	%8.77	%36.97	2,834,517	%2.15	%9.07
2011	686,997	147,731	327,773	%21.50	%47.71	3252720	%4.54	%10.08
2012	667,700	397,427	407,805	%59.52	%61.08	3024842	%13.14	%13.48
2013	855,000	562,792	-	-	-	2937561	%19.16	-

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2013)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 8: معامل حساسية الإيرادات للتغير مع النفقات

العام	الانفاق العام المقدر	الإيرادات العامة المقدرة	التغير في الانفاق	التغير في الإيرادات	معامل حساسية الايرادت للتغير مع النفقات العامة
2001	322,000	283,759	46,600	45,261	0.97
2002	356,000	303,626	34,000	19,867	0.58
2003	420,000	294,696	64,000	-8,930	-0.14
2004	450,000	306,500	30,000	11,804	0.39
2005	460,000	356,140	10,000	49,640	4.96
2006	495,000	436,125	35,000	79,985	2.29
2007	588,000	503,686	93,000	67,561	0.73
2008	600,000	407,800	12,000	-95,886	-7.99
2009	685,000	458,942	85,000	51,142	0.60
2010	754,000	577,586	69,000	118,644	1.72
2011	835,000	648,659	81,000	71,073	0.88
2012	1,326,550	779,053	491,550	130,393	0.27
2013	1,383,000	633,961	56,450	-145,091	-2.57
2014	1,390,000	865,894	7,000	231,933	33.13
2015	1,554,000	980,340	164,000	114,446	0.70
2016	1,980,000	1,338,572	426,000	358,232	0.84
2017	2,660,000	1,905,676	680,000	567,103	0.83

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 9: معدلات نمو الإنفاق بالأسعار الجارية والثابتة (عام 2000) في سورية للفترة 2001-2010

العام	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (أسعار عام 2000)	DEF (المكمش او المخفَّض)	النفقات بالأسعار الجارية	معدل نمو النفقات بالأسعار الجارية	النفقات بالأسعار الثابتة	معدل نمو النفقات بالاسعار الثابتة	الإيرادات بالأسعار الجارية	معدل نمو الإيرادات بالأسعار الجارية	الإيرادات بالأسعار الثابتة	معدل نمو الإيرادات بالأسعار الثابتة
2001	974,008	950,245	%102.50	274,831		268,126		305,286		297,838	
2002	1,022,303	1,006,431	%101.58	314,050	%14.27	309,174	%15.31	301,658	%1.19-	296,975	%0.29-
2003	1,074,163	1,018,708	%105.44	353,651	%12.61	335,393	%8.48	320,939	%6.39	304,370	%2.49
2004	1,266,890	1,089,027	%116.33	405,145	%14.56	348,265	%3.84	342,465	%6.71	294,385	%3.28-
2005	1,506,438	1,156,714	%130.23	431,402	%6.48	331,251	%4.89-	356,290	%4.04	273,576	%7.07-
2006	1,726,404	1,215,082	%142.08	493,700	%14.44	347,477	%4.90	434,865	%22.05	306,068	%11.88
2007	2,020,838	1,284,035	%157.38	520,531	%5.43	330,744	%4.82-	458,571	%5.45	291,375	%4.80-
2008	2,448,060	1,341,516	%182.48	548,394	%5.35	300,515	%9.14-	490,904	%7.05	269,011	%7.68-
2009	2,520,705	1,420,827	%177.41	654,573	%19.36	368,958	%22.78	600,831	%22.39	338,666	%25.89
2010	2,834,517	1,494,595	%189.65	695,384	%6.23	366,665	%0.62-	634,425	%5.59	334,522	%1.22-
2011	3,252,720	1,537,191	%211.60	686,997	%1.21-	324,665	%11.45-	539,266	%15.00-	254,850	%23.82-
2012	3,024,842	1,132,310	%267.14	667,700	%2.81-	249,945	%23.01-	270,273	%49.88-	101,173	%60.30-
2013	2,937,561	834,511	%352.01	855,000	%28.05	242,891	%2.82-	292,208	%8.12	83,011	%17.95-
2014	3,612,015	741,123	%487.37	859,328	%0.51	176,319	%27.41-	399,112	%36.58	81,891	%1.35-
2015	4,732,656	724,615	%653.13	960,716	%11.80	147,095	%16.57-	451,862	%13.22	69,184	%15.52-
2016	6,117,033	683,816	%894.54	1,224,078	%27.41	136,838	%6.97-	616,980	%36.54	68,971	%0.31-
2017	8,317,173	678,842	%1225.20	1,644,469	%34.34	134,220	%1.91-	878,372	%42.37	71,692	%3.94

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، إعداد مختلفة (2001-2017)، النسب حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 10: الإيرادات التقديرية في الموازنة العامة للدولة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
إيرادات الضرائب والرسوم	115,932	135,844	151,558	161,028	176,931	191,317	202,627	219,268	240,640	278,428	325,005	242,885	165,221	117,252	172,000	253,450	322,489
ضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية	78,000	96,570	106,870	114,192	115,200	128,100	127,000	122,000	136,130	148,200	177,500	123,000	79,000	41,000	34,600	65,500	71,800
ضرائب على الرواتب والأجور	6,400	7,250	8,000	3,000	6,000	6,000	6,300	7,000	8,000	9,000	12,000	12,000	11,000	12,000	15,000	25,000	28,000
ضرائب على الممتلكات	994	1,288	1,209	1,344	1,006	1,906	1,946	2,615	3,580	4,290	4,510	4,010	1,686	5,797	6,830	14,600	16,180
ضرائب على السلع والخدمات	11,313	13,026	13,454	16,356	28,421	34,111	43,231	54,723	55,301	74,201	76,700	61,500	46,060	31,300	63,800	84,800	85,317
ضرائب على التجارة الدولية	13,775	12,085	16,775	20,277	21,904	16,000	17,100	23,910	26,105	29,100	39,300	31,300	20,800	20,800	31,000	36,050	68,300
ضرائب أخرى	5,450	5,625	5,250	5,859	4,400	5,200	7,050	9,020	11,524	13,637	14,995	11,075	6,675	6,355	20,770	27,500	52,892
بدلات الخدمات وإيرادات أملاك الدولة	29,885	29,547	30,652	27,718	25,657	35,078	47,091	46,617	47,484	42,816	54,272	4,662	2,534	2,524	2,574	2,584	5,040
إيرادات متنوعة	68,625	68,595	15,058	17,606	9,905	16,757	14,210	42,612	43,200	79,250	75,190	30,940	21,245	198,420	176,420	482,220	774,003
الفائض المتاح	69,317	70,029	97,428	99,648	143,647	192,973	239,758	99,303	127,618	177,092	194,192	500,566	444,961	547,698	629,346	600,318	804,144
فائض الموازنة	49,478	48,646	68,045	65,160	103,286	141,222	189,645	90,318	116,702	168,079	185,005	375,715	289,087	377,278	455,723	420,985	576,617
فائض السيولة	17,347	18,933	26,178	26,632	31,386	42,468	37,979	0	0	0	0	49,829	53,358	54,224	54,170	51,491	48,957
البلديات	2,492	2,450	3,205	7,856	8,975	9,283	12,134	8,985	10,916	9,013	9,188	9,188	3,672	3,807	2,883	4,300	3,500
حق الدولة من حقول النفط والثروات المعدنية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	65,835	53,592	67,126	71,055	66,954	101,516

ايرادات الوحدات الحسابية المستقلة	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	8,553
حق الدولة في شركات عقود الخدمة (الهاتف النقال)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	65,000
متحصلات استثنائية	38,241	52,374	125,303	143,500	103,860	58,875	84,314	192,200	226,058	176,414	186,341	547,497	749,038	524,106	573,660	641,428	754,324
قروض وموارد خارجية	28,524	25,714	18,003	20,310	19,137	19,240	17,937	10,650	12,296	11,935	18,852	18,568	4,212	17,478	11,943	19,695	12,720
المأخوذ من الاحتياطي	9,717	26,695	107,299	123,190	84,723	39,635	66,377	181,550	213,762	164,479	167,489	528,929	744,826	506,628	561,717	621,733	741,604
المجموع	322,000	356,389	420,000	449,500	460,000	495,000	588,000	600,000	685,000	754,000	835,000	1,326,550	1,383,000	1,390,000	1,554,000	1,980,000	2,660,000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، الإيرادات التقديرية للسنوات المذكورة

جدول الملحق رقم 11: النفقات التقديرية في الموازنة العامة للدولة حسب التصنيف الاقتصادي

حسب التصنيف الاقتصادي	نفقات جارية	رواتب وأجور	نفقات إدارية	نفقات تحويلية	نفقات أخرى	نفقات استثمارية	موارد محلية	موارد خارجية	الديون والالتزامات الواجبة الأداء	المجموع
2001	138,522	42,668	16,704	14,759	64,391	161,000	132,476	28,524	22,478	322,000
2002	147,871	46,137	17,904	15,987	67,843	184,000	158,285	25,715	24,519	356,389
2003	179,314	57,746	18,652	19,070	83,846	211,000	192,996	18,004	29,686	420,000
2004	190,990	63,029	17,928	23,028	87,005	217,000	196,690	20,310	41,510	449,500
2005	213,134	74,280	19,869	28,366	90,619	180,000	160,863	19,137	66,866	460,000
2006	227,355	85,925	21,402	30,998	89,031	195,000	175,760	19,240	72,645	495,000
2007	253,233	100,676	23,505	33,775	95,277	258,000	240,063	17,937	76,767	588,000
2008	275,885	114,169	26,410	35,944	99,362	230,000	219,350	10,650	94,115	600,000
2009	328,176	145,021	30,504	41,053	111,598	275,000	262,704	12,296	81,824	685,000
2010	341,772	154,465	33,236	36,947	117,123	327,000	315,065	11,935	85,228	754,000
2011	360,146	155,500	33,525	43,518	127,603	380,000	361,148	18,852	94,854	835,000
2012	837,746	209,061	37,440	90,506	500,739	375,000	356,432	18,568	113,804	1,326,550
2013	1,035,907	287,064	56,661	557,438	134,744	275,000	270,788	4,212	72,093	1,383,000
2014	921,044	390,297	76,543	268,233	185,971	380,000	362,522	17,478	88,956	1,390,000
2015	1,040,517	403,348	93,051	302,043	242,075	410,000	398,057	11,943	103,483	1,554,000
2016	1,233,485	487,484	121,304	270,204	354,494	510,000	490,305	19,695	236,515	1,980,000
2017	1,803,546	601,171	176,442	510,233	515,700	678,000	665,280	12,720	178,454	2,660,000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النفقات التقديرية للسنوات المذكورة

جدول الملحق رقم 12: النفقات التقديرية في الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2011-2017 حسب الوظيفة

نهاية الفترة حسب الوظيفة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخدمات الجماعية والاجتماعية الشخصية	171,326	186,758	237,122	268,765	310,392	335,207	373,223	402,993	453,468	480,875	520,817	627,649	585,121	770,905	859,467	1,214,826	1,478,251
إدارة الخدمات	5,315	6,890	11,224	16,380	12,227	7,531	9,372	9,661	13,016	12,209	12,084	11,121	10,137	11,189	13,815	17,372	23,178
الإدارة والقضاء	41,268	44,340	56,320	60,983	71,242	84,283	97,973	101,292	122,375	138,887	147,062	183,311	155,884	189,124	192,736	224,139	261,618
الأمن القومي	53,381	55,332	67,117	70,209	75,720	74,924	82,742	86,827	101,464	108,907	120,291	143,639	168,758	227,480	285,241	405,715	585,186
الشؤون الخارجية والإعلام	5,508	6,884	7,890	8,104	8,377	8,127	9,498	9,237	10,176	10,845	11,986	12,411	11,571	14,604	19,276	26,566	35,559
التعليم العالي	8,793	11,245	15,528	16,891	15,925	18,088	20,974	23,213	28,652	29,904	32,300	35,513	32,824	41,579	47,142	60,653	85,224
التربية	13,173	14,774	20,627	23,192	24,287	31,322	36,922	40,073	53,610	55,732	59,113	70,683	73,051	98,337	104,387	142,747	169,820
الثقافة والإرشاد القومي	1,123	1,223	1,352	1,581	1,725	1,880	2,173	1,869	2,135	2,309	2,625	3,111	2,419	3,035	3,247	3,999	5,497
الرعاية الاجتماعية	4,119	4,825	7,100	7,021	7,744	8,332	8,613	8,062	9,100	10,674	12,769	18,420	20,037	33,657	40,250	55,225	82,274
الاقتصاد والمال	38,647	41,245	49,966	64,406	93,145	100,722	104,956	122,759	112,941	111,408	122,588	149,440	110,441	151,900	153,374	278,410	229,893
الزراعة والغابات والأسماك	27,487	29,375	32,074	33,541	26,125	27,778	32,693	25,593	30,847	33,489	36,439	76,544	26,591	34,384	33,174	38,425	58,791
الصناعة الاستخراجية	11,449	14,606	16,490	16,416	11,150	12,004	16,349	15,712	21,605	17,991	22,955	23,560	12,037	13,422	10,987	14,310	23,806
الصناعة التحويلية	17,936	22,839	25,515	17,563	12,342	12,110	11,116	7,654	9,998	8,110	7,335	6,779	3,594	4,062	5,449	14,197	21,859
الكهرباء والغاز والماء	30,668	32,421	32,645	35,395	34,445	36,532	39,427	34,611	41,541	55,721	68,670	68,445	53,765	61,420	62,814	37,449	55,914
البناء والتشييد	1,098	1,240	1,228	1,018	628	889	1,029	884	1,096	1,190	1,386	1,574	1,304	1,725	4,378	9,209	14,628
التجارة	2,752	2,943	4,102	5,442	3,109	4,256	3,621	2,834	3,383	4,060	2,802	2,837	1,877	3,139	4,148	6,188	17,587

النقل والمواصلات والتخزين	35,549	39,697	39,064	39,401	25,439	28,520	32,180	26,343	37,018	35,389	39,187	41,711	16,253	19,186	17,162	18,984	29,635
المال والتأمين والعقارات	2,888	3,385	2,658	3,428	2,673	4,145	5,363	4,350	4,334	4,730	4,971	5,091	2,767	3,019	5,733	8,927	18,587
نفقات أخرى	20,850	23,127	29,101	28,530	33,697	33,558	73,000	79,026	81,710	112,445	130,437	472,359	679,692	478,739	550,688	617,484	940,943
المجموع	322,000	356,389	420,000	449,500	460,000	495,000	588,000	600,000	685,000	754,000	835,000	1,326,550	1,383,000	1,390,000	1,554,000	1,980,000	2,660,000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، النفقات التقديرية للسنوات المذكورة

جدول الملحق رقم 13: العمليات المنفذة في الموازنة العامة

نهاية الفترة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
إيرادات	305,286	301,658	320,939	342,465	356,290	434,865	458,571	490,904	600,830	634,425	539,266	270,273
إيرادات متعلقة بالنفط	176,743	140,647	161,090	141,150	106,153	126,987	99,634	131,361	128,229	196,102	180,042	10,378
الضريبية على أرباح الشركة السورية للنفط	94,846	73,326	84,569	62,396	48,000	50,000	65,000	56,000	55,321	65,467	108,315	0
إتاوات	31,140	27,708	31,344	25,429	32,914	44,341	7,779	9,935	8,968	10,985	10,226	10,124
ضرائب على المنتجات النفطية	6,101	2,338	0	0	0	2,266	0	34,800	17,330	63,242	30,145	0
الفائض من الشركة السورية للنفط	44,656	37,275	45,177	53,325	25,239	30,380	26,855	30,626	46,610	56,408	31,356	254
إيرادات ضريبية غير نفطية	92,060	116,008	117,620	145,405	160,256	196,332	221,424	258,048	290,157	261,621	203,232	145,567
ضرائب على الدخل والأرباح	34,336	42,148	38,726	59,073	59,290	65,022	74,212	88,639	126,087	81,379	51,308	35,859
رسوم	14,444	5,855	3,821	3,379	4,494	6,566	9,145	16,610	8,640	10,129	8,065	5,215
التجارة خارجية	20,444	25,312	28,787	31,327	30,664	32,877	33,405	33,112	37,118	40,904	37,572	23,950
أخرى	22,836	42,693	46,286	51,626	65,808	91,867	104,662	119,687	118,312	129,209	106,287	80,543
إيرادات غير ضريبية غير نفطية	36,483	45,003	42,229	55,910	89,881	111,546	137,513	101,495	182,444	176,702	155,992	114,328
النفقات	274,831	314,050	353,651	405,145	431,402	493,700	520,531	548,394	654,573	695,384	686,994	667,726
نفقات جارية	164,761	178,332	200,780	248,498	277,044	317,213	325,697	375,327	442,180	452,319	478,787	549,926
رواتب وأجور	90,476	100,636	118,171	144,122	157,039	206,966	223,173	234,708	275,232	298,381	339,778	352,059
سلع وخدمات	19,118	17,636	19,035	19,347	21,535	22,546	24,321	27,507	30,844	34,932	34,684	30,958
فوائد مدفوعة	23,284	13,700	16,879	21,250	29,000	29,500	30,000	25,500	28,000	21,623	20,792	9,902
إعانات وتحويلات	31,883	26,360	25,115	38,779	44,540	51,155	41,639	77,492	83,104	72,782	68,833	101,972
نفقات استثمارية	110,070	135,718	152,871	156,647	154,358	176,487	194,834	173,067	212,393	243,065	208,207	117,800
النشاطات الاجتماعية	30,902	56,367	54,931	53,663	60,323	64,659	68,781	65,890	77,755	91,066	70,110	36,607
الزراعة	15,336	18,256	16,891	17,944	15,533	17,863	22,485	16,118	19,942	27,491	19,879	12,710
الصناعات الاستخراجية	6,383	7,165	3,929	8,487	8,122	11,612	16,694	15,549	17,429	13,752	16,023	14,689
الصناعات التحويلية	6,949	5,823	9,340	7,781	8,394	9,371	7,715	5,865	7,699	7,031	3,462	897
المرافق العامة	20,246	23,716	27,524	36,388	34,605	39,925	39,267	36,285	44,422	59,112	67,432	32,134

الإنشاء	274	490	470	386	409	877	714	808	926	1,387	1,049	417
التجارة	1,540	1,632	1,803	2,434	1,787	3,889	2,646	2,549	3,470	2,307	910	386
النقل والمواصلات	23,416	20,203	19,258	26,027	21,257	24,829	31,173	25,209	35,603	36,003	26,087	17,893
التمويل والمصارف	1,024	1,356	1,527	1,944	2,428	3,287	4,359	3,794	4,147	3,916	3,165	1,667
القطاعات الأخرى	4,000	710	17,198	1,593	1,500	175	1,000	1,000	1,000	1,000	90	400
منح خارجية	0	0	0	0	0	0	259	0	1	2	3	0
الميزان الكلي (لا يتضمن صندوق تثبيت الأسعار)	30,455	7,608	-11,132	-37,680	-50,182	-51,789	-55,137	-47,370	-28,742	-36,356	-133,025	-342,418
ميزان عمليات صندوق تثبيت الأسعار	-13,361	-20,000	-21,580	-25,000	-24,930	-7,046	-6,564	-10,120	-25,000	-24,601	-14,700	-55,035
الميزان الكلي (يتضمن صندوق تثبيت الأسعار)	17,094	-12,392	-32,712	-62,680	-75,112	-58,835	-61,701	-57,490	-53,742	-60,957	-147,725	-397,453
التمويل	-17,094	12,392	32,712	62,680	75,112	58,835	61,701	57,490	53,742	60,957	147,725	397,453
الخارجي	11,800	11,336	10,047	11,572	14,769	14,159	14,119	13,195	11,285	10,645	11,537	5,152
المحلي	-28,894	1,057	22,665	51,108	60,343	44,675	47,582	44,294	42,457	50,312	136,188	392,302

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات مصرف سورية المركزي، العمليات المنفذة للسنوات المذكورة

جدول الملحق رقم 14: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة المقدرة ونسبها

العام	التمويل الخارجي	التمويل المحلي	التمويل (العجز)	الإيرادات المقدرة	الناتج	نسبة التمويل المحلي المقدر من الإيرادات	نسبة المحلي من الناتج	نسبة المحلي من العجز	نسبة الخارجي من الايردات	نسبة الخارجي من الناتج	نسبة الخارجي من العجز	نسبة الكلي من الإيرادات	نسبة الكلي من الناتج
2001	28,524	9,717	38,241	283,759	974,008	3.42%	1.00%	25.41%	10.05%	2.93%	74.59%	13.48%	3.93%
2002	25,714	26,660	52,374	303,626	1,022,303	8.78%	2.61%	50.90%	8.47%	2.52%	49.10%	17.25%	5.12%
2003	18,003	107,299	125,303	294,696	1,074,163	36.41%	9.99%	85.63%	6.11%	1.68%	14.37%	42.52%	11.67%
2004	20,310	123,190	143,500	306,500	1,266,890	40.19%	9.72%	85.85%	6.63%	1.60%	14.15%	46.82%	11.33%
2005	19,137	84,723	103,860	356,140	1,506,438	23.79%	5.62%	81.57%	5.37%	1.27%	18.43%	29.16%	6.89%
2006	19,240	39,635	58,875	436,125	1,726,404	9.09%	2.30%	67.32%	4.41%	1.11%	32.68%	13.50%	3.41%
2007	17,937	66,377	84,314	503,686	2,020,838	13.18%	3.28%	78.73%	3.56%	0.89%	21.27%	16.74%	4.17%
2008	10,650	181,550	192,200	407,800	2,448,060	44.52%	7.42%	94.46%	2.61%	0.44%	5.54%	47.13%	7.85%
2009	12,296	213,762	226,058	458,942	2,520,705	46.58%	8.48%	94.56%	2.68%	0.49%	5.44%	49.26%	8.97%
2010	11,935	164,479	176,414	577,586	2,834,517	28.48%	5.80%	93.23%	2.07%	0.42%	6.77%	30.54%	6.22%
2011	18,852	167,489	186,341	648,659	3,252,720	25.82%	5.15%	89.88%	2.91%	0.58%	10.12%	28.73%	5.73%
2012	18,568	528,929	547,497	779,053	3,024,842	67.89%	17.49%	96.61%	2.38%	0.61%	3.39%	70.28%	18.10%
2013	4,212	744,826	749,038	633,961	2,937,561	117.49%	25.36%	99.44%	0.66%	0.14%	0.56%	118.15%	25.50%
2014	17,478	506,628	524,106	865,894	3,612,015	58.51%	14.03%	96.67%	2.02%	0.48%	3.33%	60.53%	14.51%
2015	11,943	561,717	573,660	980,340	4,732,656	57.30%	11.87%	97.92%	1.22%	0.25%	2.08%	58.52%	12.12%
2016	19,695	621,733	641,428	1,338,572	6,117,033	46.45%	10.16%	96.93%	1.47%	0.32%	3.07%	47.92%	10.49%
2017	12,720	741,604	754,324	1,905,676	8,317,173	38.92%	8.92%	98.31%	0.67%	0.15%	1.69%	39.58%	9.07%
AV	-	-	-	-	-	39.22%	8.78%	84.32%	3.72%	0.93%	15.68%	42.95%	9.71%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، اعداد مختلفة (2001-2017)، النسب من حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 15: مصادر تمويل عجز الموازنة العامة المنفذة ونسبها

العام	التمويل الخارجي	التمويل المحلي	التمويل	الإيرادات	الناتج	نسبة المحلي من الإيرادات	نسبة المحلي من الناتج	نسبة المحلي من العجز	نسبة الخارجي من الايردات	نسبة الخارجي من الناتج	نسبة الخارجي من العجز	نسبة الكلي من الإيرادات	نسبة الكلي من الناتج
2001	11,800	-28,894	-17,094	305,286	974,008	-	-	-	-	-	-	-	-
2002	11,336	1,057	12,393	301,658	1,022,303	0.35%	0.10%	8.53%	3.76%	1.11%	91.47%	4.11%	1.21%
2003	10,047	22,665	32,712	320,939	1,074,163	7.06%	2.11%	69.29%	3.13%	0.94%	30.71%	10.19%	3.05%
2004	11,572	51,108	62,680	342,465	1,266,890	14.92%	4.03%	81.54%	3.38%	0.91%	18.46%	18.30%	4.95%
2005	14,769	60,343	75,112	356,290	1,506,438	16.94%	4.01%	80.34%	4.15%	0.98%	19.66%	21.08%	4.99%
2006	14,159	44,675	58,834	434,865	1,726,404	10.27%	2.59%	75.93%	3.26%	0.82%	24.07%	13.53%	3.41%
2007	14,119	47,582	61,701	458,571	2,020,838	10.38%	2.35%	77.12%	3.08%	0.70%	22.88%	13.46%	3.05%
2008	13,195	44,294	57,490	490,904	2,448,060	9.02%	1.81%	77.05%	2.69%	0.54%	22.95%	11.71%	2.35%
2009	11,285	42,457	53,742	600,830	2,520,705	7.07%	1.68%	79.00%	1.88%	0.45%	21.00%	8.94%	2.13%
2010	10,645	50,312	60,957	634,425	2,834,517	7.93%	1.77%	82.54%	1.68%	0.38%	17.46%	9.61%	2.15%
2011	11,537	136,188	147,725	539,266	3,252,720	25.25%	4.19%	92.19%	2.14%	0.35%	7.81%	27.39%	4.54%
2012	5,152	392,302	397,453	270,273	3,024,842	145.15%	12.97%	98.70%	1.91%	0.17%	1.30%	147.06%	13.14%
2013	886	561,906	562,792	292,208	2,937,561	192.30%	19.13%	99.84%	0.30%	0.03%	0.16%	192.60%	19.16%
AV	-	-	-	-	-	37.22%	4.73%	76.84%	2.61%	0.61%	23.16%	39.83%	5.34%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، اعداد مختلفة (2001-2017)، النسب من حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 16: تركيب الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات (بأسعار عام 2000 الثابتة)

	الزراعة، الغابات والثروة الحيوانية	الصناعة والتعدين والمحاجر	البناء والتشـييد	تجارة الجملة والتجزئة والإصلاح	خدمات النقل والتخزين والاتصالات	المال والتأمين والعقارات	خدمات المجتمع والخدمات الشخصية	الخدمات الحكومية	الهيئات التى لاتهدف إلى الربح	TOTAL	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة
2001	25	29	3	16	13	3	3	8	0	**100**	950,245
2002	26	26	3	16	13	4	3	9	0	**100**	1,006,431
2003	25	24	4	16	14	4	3	10	0	**100**	1,018,708
2004	23	27	4	18	10	4	2	11	0	**99**	1,089,027
2005	23	25	4	20	11	4	3	10	0	**100**	1,156,714
2006	24	24	4	18	11	5	3	11	0	**100**	1,215,082
2007	20	23	4	20	12	5	3	13	0	**100**	1,284,035
2008	18	23	4	22	12	5	4	12	0	**100**	1,341,516
2009	19	23	4	21	12	5	4	12	0	**100**	1,420,827
2010	16	24	3	20	13	5	4	14	0	**100**	1,494,595
2011	18	20	4	23	12	5	4	14	0	**100**	1,537,191
2012	19	14	3	19	16	8	3	18	0	**100**	1,132,310
2013	23	6	4	11	17	10	5	25	0	**100**	834,511
2014	14	8	4	12	18	6	6	33	0	**100**	741,123
2015	15	10	4	13	17	3	6	31	0	**100**	724,615
2016	16	9	4	14	18	3	6	30	0	**100**	683,816
2017	17	11	4	15	18	2	5	27	0	**100**	678,842

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، اعداد مختلفة (2001-2017)، النسب من حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 17: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة

العام	الانفاق الاستهلاكي النهائي	الخاص	الحكومي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمارات المحلية):	خـاص	عــام	الميزان التجاري للسلع والخدمات:	الصادرات من السلع والخدمات	ناقصاً: المستوردات من السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي	الطلب المحلي	الطلب المحلي على الناتج	فائض الطلب
2001	690,887	576,448	114,439	170,188	56,025	114,163	77,864	369,068	291,204	938,939	861,075	569,871	-77,864
2002	725,120	605,106	120,014	197,328	75,837	121,491	90,277	401,305	311,028	1,012,725	922,448	611,420	-90,277
2003	777,355	644,970	132,385	231,944	85,895	146,049	9,410	307,712	298,302	1,018,709	1,009,299	710,997	-9,410
2004	870,285	714,149	156,136	255,767	120,449	135,318	-37,023	381,123	418,146	1,089,029	1,126,052	707,906	37,023
2005	1,019,942	860,802	159,140	288,193	141,505	146,688	-151,422	375,413	526,835	1,156,713	1,308,135	781,300	151,422
2006	913,740	752,182	161,558	308,669	164,878	143,791	-7,326	452,612	459,938	1,215,083	1,222,409	762,471	7,326
2007	1,053,925	854,303	199,622	283,099	146,699	136,400	-52,990	459,003	511,993	1,284,034	1,337,024	825,031	52,990
2008	1,177,527	978,917	198,610	266,488	153,749	112,739	-102,499	448,622	551,121	1,341,516	1,444,015	892,894	102,499
2009	1,184,836	951,840	232,996	297,100	153,280	143,820	-61,109	363,474	424,583	1,420,827	1,481,936	1,057,353	61,109
2010	1,241,792	982,599	259,193	337,421	193,268	144,153	-84,618	404,140	488,758	1,494,595	1,579,213	1,090,455	84,618
2011	1,352,295	1,099,954	252,341	381,394	113,815	267,579	-196,498	213,104	409,602	1,537,191	1,733,689	1,324,087	196,498
2012	1,099,522	863,606	235,916	185,935	137,218	48,717	-153,147	69,985	223,132	1,132,310	1,285,457	1,062,325	153,147
2013	771,384	557,202	214,182	196,164	166,848	29,316	-133,037	48,628	181,665	834,511	967,548	785,883	133,037
2014	735,316	466,179	269,137	126,939	102,810	24,129	-113,784	41,590	155,374	748,471	862,255	706,881	113,784
2015	590,031	338,240	251,792	246,559	175,078	71,481	-111,976	40,930	152,906	724,615	836,590	683,684	111,976
2016	571,559	341,221	230,338	221,430	162,532	58,898	-109,173	39,905	149,078	683,816	792,989	643,911	109,173
2017 *	548,535	332,630	215,905	274,129	105,924	168,205	-143,822	51,869	195,692	678,842	822,664	626,972	143,822

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، اعداد مختلفة (2001-2017)، النسب من حسابات الباحث

جدول الملحق رقم 18: معدلات النمو على إنفاق الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 2000 الثابتة

	الانفاق الاستهلاكي النهائي	الخاص	الحكومي	إجمالي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمارات المحلية):	خـاص	عـام	الميزان التجاري للسلع والخدمات:	الصادرات من السلع والخدمات	ناقصاً: المستوردات من السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2001	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
2002	5.0%	5.0%	4.9%	15.9%	35.4%	6.4%	15.9%	8.7%	6.8%	7.9%
2003	7.2%	6.6%	10.3%	17.5%	13.3%	20.2%	-89.6%	-23.3%	-4.1%	0.6%
2004	12.0%	10.7%	17.9%	10.3%	40.2%	-7.3%	-493.4%	23.9%	40.2%	6.9%
2005	17.2%	20.5%	1.9%	12.7%	17.5%	8.4%	309.0%	-1.5%	26.0%	6.2%
2006	-10.4%	-12.6%	1.5%	7.1%	16.5%	-2.0%	-95.2%	20.6%	-12.7%	5.0%
2007	15.3%	13.6%	23.6%	-8.3%	-11.0%	-5.1%	623.3%	1.4%	11.3%	5.7%
2008	11.7%	14.6%	-0.5%	-5.9%	4.8%	-17.3%	93.4%	-2.3%	7.6%	4.5%
2009	0.6%	-2.8%	17.3%	11.5%	-0.3%	27.6%	-40.4%	-19.0%	-23.0%	5.9%
2010	4.8%	3.2%	11.2%	13.6%	26.1%	0.2%	38.5%	11.2%	15.1%	5.2%
2011	8.9%	11.9%	-2.6%	13.0%	-41.1%	85.6%	132.2%	-47.3%	-16.2%	2.9%
2012	-18.7%	-21.5%	-6.5%	-51.2%	20.6%	-81.8%	-22.1%	-67.2%	-45.5%	-26.3%
2013	-29.8%	-35.5%	-9.2%	5.5%	21.6%	-39.8%	-13.1%	-30.5%	-18.6%	-26.3%
2014	-4.7%	-16.3%	25.7%	-35.3%	-38.4%	-17.7%	-14.5%	-14.5%	-14.5%	-10.3%
2015	-19.8%	-27.4%	-6.4%	94.2%	70.3%	196.2%	-1.6%	-1.6%	-1.6%	-3.2%
2016	-3.1%	0.9%	-8.5%	-10.2%	-7.2%	-17.6%	-2.5%	-2.5%	-2.5%	-5.6%
2017 *	-4.0%	-2.5%	-6.3%	23.8%	-34.8%	185.6%	31.7%	30.0%	31.3%	-0.7%
AV	-10.7%	-12.2%	-5.5%	-3.0%	-1.8%	11.2%	19.3%	-17.3%	-10.2%	-11.5%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 17

جدول الملحق رقم 19: الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق للفترة 2010-2017 بالأسعار الجارية

البيـــــــان	صافي الناتج بتكلفة عوامل الانتاج	إهتلاك رأس المال الثـابت	صافي الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلى الإجمالي	الانفاق الاستهلاكي النهائي:	الحكومي	الخاص	التكوين الرأسمالي الثابت	الميزان التجاري للسلع والخدمات:	الصادرات من السلع والخدمات	ناقصاً: الواردات من السلع والخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2001	911,483	37,936	24,589	974,008	713,463	121,723	591,740	198,160	62,385	359,278	296,893	974,008
2002	946,229	40,050	36,025	1,022,304	735,961	124,785	611,176	206,416	79,926	404,102	324,176	1,022,303
2003	989,227	42,775	42,161	1,074,163	793,669	144,072	649,597	249,681	30,813	345,964	315,151	1,074,163
2004	1,244,398	49,651	-27,158	1,266,891	957,131	197,909	759,222	274,500	35,259	512,445	477,186	1,266,890
2005	1,542,067	59,973	-95,600	1,506,440	1,130,299	206,631	923,668	346,737	29,402	618,278	588,876	1,506,438
2006	1,845,670	70,907	-190,173	1,726,404	1,288,977	194,937	1,094,040	371,519	65,908	673,495	607,587	1,726,404
2007	2,152,681	81,275	-213,118	2,020,838	1,592,346	248,300	1,344,046	412,135	16,357	779,930	763,573	2,020,838
2008	2,625,038	98,360	-275,338	2,448,060	2,017,396	274,879	1,742,517	408,725	21,939	919,542	897,603	2,448,060
2009	2,389,950	101,520	29,235	2,520,705	2,115,106	301,815	1,813,291	451,602	-46,003	732,502	778,505	2,520,705
2010	2,711,329	121,093	2,095	2,834,517	2,245,439	377,671	1,867,768	579,911	9,167	911,773	902,606	2,834,517
2011	3,316,375	139,631	-203,286	3,252,720	2,938,068	415,848	2,522,220	703,594	-388,942	630,030	1,018,972	3,252,720
2012	3,145,248	132,560	-252,966	3,024,842	3,241,161	440,533	2,800,628	386,818	-603,137	233,355	836,492	3,024,842
2013	3,069,095	141,890	-273,424	2,937,561	3,369,175	561,497	2,807,678	424,662	-856,276	228,484	1,084,760	2,937,561
2014	3,481,315	170,465	-39,765	3,612,015	4,767,736	708,819	4,058,916	297,496	-1,453,217	253,411	1,706,628	3,612,015
2015	4,465,494	199,402	67,759	4,732,656	5,744,832	799,997	4,944,835	399,594	-1,411,770	335,244	1,747,014	4,732,656
2016	5,456,051	244,632	416,349	6,117,033	7,777,498	1,025,154	6,752,344	554,723	-2,215,189	568,866	2,784,055	6,117,033
2017 *	7,545,067	329,584	442,523	8,317,173	10,530,749	1,376,709	9,154,040	521,777	-2,735,353	747,200	3,482,553	8,317,173

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، اعداد مختلفة (2001-2017)

جدول الملحق رقم 20: مؤشر أسعار المستهلك في سورية للفترة (2010-2017)

التصنيف الدولي		وزن الأساس	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
	جميع السلع	1000	100	106.3	145.1	264.5	324.2	448.8	662	782.8
11	المطاعم والفنادق	20.7	100	101.6	141.6	342.5	548.7	763.2	1374.6	1664.6
43	اعمال صيانة المسكن واصلاحها	12.5	100	104.5	153.8	314.6	462.3	724.9	1287.9	1696.7
21	المشروبات الكحولية	0.6	100	115.3	183	404	494.6	741.8	1175.5	1550.2
54	الادوات الزجاجية وادوات المائدة والادوات المنزلية	1.9	100	76	114.9	222.3	379.1	476.2	983	1171.6
52	المنسوجات البيتية	2.8	100	105.5	135.2	272	366.8	569	1023.9	1346.3
122	المياه المعدنية، والمشروبات المرطبة، وأنواع عصيرالفواكه	3.9	100	105.1	163.2	337.5	418.3	655.6	1142.4	1289.7
113	الاسماك والاغذية البحرية	8.1	100	111.2	152.3	341.4	371.7	554.5	1032	1194.8
12	المشروبات غير الكحولية	21	100	100.8	166.2	370.2	363.7	543	894.8	1071.1
121	البن والشاي والكاكاو	17.1	100	99.8	166.9	377.6	351.1	517.2	838	1021
114	اللبن والجبن والبيض	48.4	100	112.5	166.5	377.7	507.1	585.8	924.5	1072.2
2	المشروبات الكحولية والتبغ	18.7	100	104.9	176	329.2	417.5	656.7	906.3	1139.2
22	التبغ	18.1	100	104.6	175.8	326.6	414.8	653.7	896.8	1124.8
32	الاحذية	11.6	100	109.8	148.9	297.2	364	621.1	887.1	1092.8

1045	823.3	500.9	360.6	323	150.9	108.5	100	46.4	الزيوت والدهون	115
968.1	774.2	436	290.3	207.2	109.1	87	100	9.5	الترويح والثقافة	9
994	880.6	532	390.6	311.6	152.5	105	100	18.5	السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الاعتيادية	56
987.3	820.3	489.9	346.7	272.7	137.8	100	100	40.5	التجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية	5
1030.3	866.1	501.5	374.6	290.7	157.3	117.9	100	26.8	السكر، والمربى، والعسل، والشيكولاته، والحلوى	118
936.6	659.4	478.2	316.5	246.9	119.2	86.8	100	7.4	الاجهزة المنزلية	53
950.7	878.1	529.6	379.9	293.7	145.8	105	100	32.2	الفواكه	116
943.7	807.3	512.1	378	316.3	150.8	107.1	100	399	الاغذية والمشروبات غيرالكحولية	1
936.6	802.4	510.4	378.8	313.3	150	107.4	100	378	الاغذية	11
894.6	737	486.5	370.6	325.4	151.4	106.5	100	57.1	الخبزوالحبوب	111
893.5	779.5	515.3	355.7	298	143.4	103.1	100	73.5	البقول والخضار	117
930.8	747.4	508.8	343.1	269.3	139.2	103.3	100	55.9	الملابس والاحذية	3
767.5	707.4	649	413.8	356.8	167.9	95.5	100	60.6	الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الاخرى	45

873.6	737.3	400.1	275.2	229.4	129.6	103.7	100	9.9	الاثاث والتجهيزات والسجاد وغيره من مفروشات الارض	51
888.6	710.9	479.6	337.6	262	136.6	101.6	100	44.3	الملابس	31
850.6	730.5	429.6	290.2	230.5	134.5	102.1	100	33.5	سلع وخدمات متنوعة	12
815.4	724.7	474.3	340.5	288.2	143.2	105.3	100	73	اللحوم	112
789.8	633.7	438.4	277.6	229	129.9	103.4	100	70.6	النقل	7
758.5	659.6	485.3	357.8	291	148.1	107.1	100	12.5	منتجات الاغذية غير المصنفة تحت بند اخر	119
650.8	518.3	381.8	268.9	189.1	122.3	104.8	100	38.2	الصحة	6
444.1	282.3	258.3	171.1	174.2	110.5	100	100	0	الترويح والثقافة - غير ربحية	13
473.3	421.1	356	267.6	228.3	156	110.7	100	255.4	السكن،والمياه،والكهرباء،والغاز،وأنواع الوقودالاخرى	4
417.5	319.2	232.1	182.8	156.3	117.9	105.3	100	15.6	التعليم	10
301.6	272.6	225	174.6	121.9	99.7	99.3	100	42.4	الاتصالات	8
302.7	276	240.9	212	184.5	155.5	117.2	100	171.6	ايجارات السكن الفعلية+المحتسبة	41+42
107.9	107.9	107.9	102.6	100	100	100	100	10.7	امدادات المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمسكن	44

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية للسنوات المذكورة

جدول الملحق رقم 21: معدلات نمو التضخم السنوية

التصنيف الدولي		2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	متوسط التضخم السنوي
	جميع السلع	6.3%	36.5%	82.3%	22.6%	38.4%	47.5%	18.2%	36.0%
11	المطاعم والفنادق	1.6%	39.4%	141.9%	60.2%	39.1%	80.1%	21.1%	54.8%
43	اعمال صيانة المسكن واصلاحها	4.5%	47.2%	104.6%	46.9%	56.8%	77.7%	31.7%	52.8%
21	المشروبات الكحولية	15.3%	58.7%	120.8%	22.4%	50.0%	58.5%	31.9%	51.1%
54	الادوات الزجاجية وادوات المائدة والادوات المنزلية	-24.0%	51.2%	93.5%	70.5%	25.6%	106.4%	19.2%	48.9%
52	المنسوجات البيتية	5.5%	28.2%	101.2%	34.9%	55.1%	79.9%	31.5%	48.0%
122	المياه المعدنية، والمشروبات المرطبة، وأنواع عصيرالفواكه	5.1%	55.3%	106.8%	23.9%	56.7%	74.3%	12.9%	47.9%
113	الاسماك والاغذية البحرية	11.2%	37.0%	124.2%	8.9%	49.2%	86.1%	15.8%	47.5%
12	المشروبات غير الكحولية	0.8%	64.9%	122.7%	-1.8%	49.3%	64.8%	19.7%	45.8%
121	البن والشاي والكاكاو	-0.2%	67.2%	126.2%	-7.0%	47.3%	62.0%	21.8%	45.3%
114	اللبن والجبن والبيض	12.5%	48.0%	126.8%	34.3%	15.5%	57.8%	16.0%	44.4%
2	المشروبات الكحولية والتبغ	4.9%	67.8%	87.0%	26.8%	57.3%	38.0%	25.7%	43.9%
22	التبغ	4.6%	68.1%	85.8%	27.0%	57.6%	37.2%	25.4%	43.7%
32	الاحذية	9.8%	35.6%	99.6%	22.5%	70.6%	42.8%	23.2%	43.4%
115	الزيوت والدهون	8.5%	39.1%	114.0%	11.6%	38.9%	64.4%	26.9%	43.4%
9	الترويح والثقافة	-13.0%	25.4%	89.9%	40.1%	50.2%	77.6%	25.0%	42.2%
56	السلع والخدمات المستعملة في عمليات الصيانة المنزلية الاعتيادية	5.0%	45.2%	104.3%	25.4%	36.2%	65.5%	12.9%	42.1%
5	التجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة الاعتيادية	0.0%	37.8%	97.9%	27.1%	41.3%	67.4%	20.4%	41.7%
118	السكر، والمربى، والعسل، والشيكولاته، والحلوى	17.9%	33.4%	84.8%	28.9%	33.9%	72.7%	19.0%	41.5%
53	الاجهزة المنزلية	-13.2%	37.3%	107.1%	28.2%	51.1%	37.9%	42.0%	41.5%
116	الفواكه	5.0%	38.9%	101.4%	29.3%	39.4%	65.8%	8.3%	41.2%
1	الاغذية والمشروبات غيرالكحولية	7.1%	40.8%	109.7%	19.5%	35.5%	57.6%	16.9%	41.0%
11	الاغذية	7.4%	39.7%	108.9%	20.9%	34.7%	57.2%	16.7%	40.8%

111	الخبزوالحبوب	6.5%	42.2%	114.9%	13.9%	31.3%	51.5%	21.4%	40.2%
117	البقول والخضار	3.1%	39.1%	107.8%	19.4%	44.9%	51.3%	14.6%	40.0%
3	الملابس والاحذية	3.3%	34.8%	93.5%	27.4%	48.3%	46.9%	24.5%	39.8%
45	الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الاخرى	-4.5%	75.8%	112.5%	16.0%	56.8%	9.0%	8.5%	39.2%
51	الاثاث والتجهيزات والسجاد وغيره من مفروشات الارض	3.7%	25.0%	77.0%	20.0%	45.4%	84.3%	18.5%	39.1%
31	الملابس	1.6%	34.4%	91.8%	28.9%	42.1%	48.2%	25.0%	38.9%
12	سلع وخدمات متنوعة	2.1%	31.7%	71.4%	25.9%	48.0%	70.0%	16.4%	37.9%
112	اللحوم	5.3%	36.0%	101.3%	18.1%	39.3%	52.8%	12.5%	37.9%
7	النقل	3.4%	25.6%	76.3%	21.2%	57.9%	44.5%	24.6%	36.2%
119	منتجات الاغذية غير المصنفة تحت بند اخر	7.1%	38.3%	96.5%	23.0%	35.6%	35.9%	15.0%	35.9%
6	الصحة	4.8%	16.7%	54.6%	42.2%	42.0%	35.8%	25.6%	31.7%
13	الترويح والثقافة -غير ربحية	0.0%	10.5%	57.6%	-1.8%	51.0%	9.3%	57.3%	26.3%
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز، وأنواع الوقودالاخرى	10.7%	40.9%	46.3%	17.2%	33.0%	18.3%	12.4%	25.6%
10	التعليم	5.3%	12.0%	32.6%	17.0%	27.0%	37.5%	30.8%	23.2%
8	الاتصالات	-0.7%	0.4%	22.3%	43.2%	28.9%	21.2%	10.6%	18.0%
41+42	ايجارات السكن الفعلية+المحتسبة	17.2%	32.7%	18.6%	14.9%	13.6%	14.6%	9.7%	17.3%
44	امدادات المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمسكن	0.0%	0.0%	0.0%	2.6%	5.2%	0.0%	0.0%	1.1%

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول ملحق رقم 20

Economic and social impacts of financing the public budget deficit in Syria (2001-2017)

Prepared by: Mohammad Al Dakach
Supervision: Prof. Adnan Sliman, Dr. Alaa Baraka

Summary

This research investigates, through detailed study and analysis, the reality of the general budget deficit in Syria during the period (2001-2017), and the financing methodologies in the state's attempt to preserve its role in the fiscal policy in order to create balance. This investigation aims to understand the implications of financing the budget deficit on the economy and society. The research will be discussed in Five chapters. The first chapter discusses the theoretical framework of the state's fiscal policy, the public budget deficit and its financing, the positive economics view, and the implications of financing the public budget deficit on the economy and society in the economic literature. The second chapter was devoted to studying the budget deficit in Syria, its development and the reasons that led to it, and the mechanism and sources of funding used to finance that deficit. The third chapter discusses the repercussions and economic and social implications of the followed mechanism for financing the public budget deficit, as well as studying the economic and social reality in light of the ongoing war On Syria. The fourth chapter is concerned with the Econometric study of the impact of financing the public budget deficit on economic and social variables, which leads us to Chapter Five, which examined the options and possible alternatives to finance the budget deficit in light of the current crisis and future options.

The descriptive and analytical approach was emphasized in the second and third chapters, through collecting available data and information on the subject of the study, analyzing them to draw conclusions, and relying on the comparative approach through comparison between the first study period (2001-2017) and the second study period (2011-2017), and identifying the fundamental differences. Standard models were estimated to measure the impact of financing the state's general budget deficit on the most important economic and social variables, using the EVIEWS-10 program.

The research concluded that the impact of financing the state budget deficit in Syria witnessed fundamental changes between the two study periods. The crisis had the largest impact on the change in policy of financing the public budget deficit, which left negative effects on the economy and society. The results of the Econometric study found that there is a statistically positive relationship between the impact of financing the budget deficit with inflation rates, real GDP, exchange rate and unemployment rates.

The study also reached a set of recommendations, most prominently is the necessity to rely on a budget that is mainly based on available capabilities, and working to rationalize public spending in proportion to available revenues. There is a necessity to limit the spending growth rate and ensuring it does not exceed the revenue growth rate, to direct spending to the sectors that are most efficient in its contribution In the GDP, and to develop public revenues, all in order to stop the depletion of the Syrian economy and aiming to revive it to achieve real growth rates.

Key words: fiscal policy, state budget. The public budget deficit, financing the state budget deficit.

Syrian Arab Republic
Ministry of Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economics

Economic and social impacts of financing the public budget deficit in Syria (2001-2017)

Thesis submitted for the PhD in Financial and Monetary Economics

Prepared By
Mohamad Muhammed Zuhair Aldkach

Supervision

Scientific Supervisor
Prof. Dr. Adnan Sliman
Professor in the Department of Economics
Faculty of Economics - Damascus University

Co-supervisor
Dr. Alaa Baraka
Tutor in the Department of Economics
Faculty of Economics - Damascus University

Damascus 2020